متون طالب العلم
محققة على نسخ منتقاة من أكثر من (٥٠٠٠) مخطوطة
المتون الإضافية (٢١)

التدمرية

تحقيق الإثبات للأسماء والصفات
وحقيقة الجمع بين القدر والشرع

محققة على خمس نسخ خطية، منها نسختان مكتوبتان في حياة المصنف
إحداهما عليها إلحاقات بخطه، ونسخة أخرى مقروءة على ابن أبي العز الحنفي

لشيخ الإسلام
أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني
رحمه الله (٦٦١ - ٧٢٨هـ)

مع تسجيل صوتي للمتن

نسخة الحواشي

تحقيق
د. عبد المحسن بن محمد القاسم
إمام وخطيب المسجد النبوي الشريف

التَّدْمُرِيَّة

تَحْقِيقُ الإِثْبَاتِ لِلأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ
وَحَقِيقَةُ الجَمْعِ بَيْنَ القَدَرِ وَالشَّرْعِ

ⓗ عبد المحسن بن محمد القاسم، ١٤٤٧هـ

بن تيمية، أحمد بن عبد الحليم
التدمرية (حواشي). / أحمد بن عبد الحليم بن تيمية - ط١ . . - المدينة المنورة، ١٤٤٧هـ
٣٠٢ص؛ ١٧ × ٢٤سم

رقم الإيداع: ١٤٤٧/٣٥٧٨
ردمك: ٧-٩٥٣٢-٠٥-٦٠٣-٩٧٨

الطَّبعة الأولى
١٤٤٧هـ - ٢٠٢٥م

مُتُونُ طَالِبِ العِلْمِ
مُحَقَّقَةٌ عَلَى نُسَخٍ مُنْتَقَاةٍ مِنْ أَكْثَرَ مِنْ (٥٠٠٠) مَخْطُوطَةٍ
المُتُونُ الإِضَافِيَّةُ (٢١)

التَّدْمُرِيَّةُ

تَحْقِيقُ الإِثْبَاتِ لِلأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ وَحَقِيقَةُ الجَمْعِ بَيْنَ القَدَرِ وَالشَّرْعِ

مُحَقَّقَةٌ عَلَى خَمْسِ نُسَخٍ خَطِّيَّةٍ، مِنْهَا نُسْخَتَانِ مَكْتُوبَتَانِ فِي حَيَاةِ المُصَنِّفِ
إِحْدَاهُمَا عَلَيْهَا إِلْحَاقَاتٌ بِخَطِّهِ، وَنُسْخَةٌ أُخْرَى مَقْرُوءَةٌ عَلَى ابْنِ أَبِي العِزِّ الحَنَفِيِّ

لِشَيْخِ الإِسْلَامِ
أَبِي العَبَّاسِ تَقِيِّ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الحَلِيمِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ الحَرَّانِيِّ
رَحِمَهُ اللهُ (٦٦١ - ٧٢٨هـ)

مَعَ تَسْجِيلٍ صَوْتِيٍّ لِلْمَتْنِ

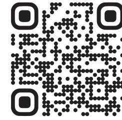
نُسْخَةُ الحَوَاشِي

تَحْقِيقُ
د. عَبْدِ المُحْسِنِ بْنِ مُحَمَّدٍ القَاسِمِ
إِمَامِ وَخَطِيبِ المَسْجِدِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ

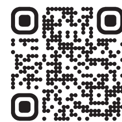
لِأَهَمِّيَّةِ المُتُونِ لِطَالِبِ العِلْمِ
أُنْشِئَتْ فِي المَسْجِدِ النَّبَوِيِّ حَلَقَاتٌ لِحِفْظِ هَذِهِ المُتُونِ
تَضُمُّ العَدِيدَ مِنَ الطُّلَّابِ وَالطَّالِبَاتِ الصِّغَارِ وَالكِبَارِ طَوَالَ العَامِ
وَيُمْكِنُ الالْتِحَاقُ بِهَا عَنْ بُعْدٍ عَلَى الرَّابِطِ:
qm.edu.sa



هَذِهِ المُتُونُ مُتَوَفِّرَةٌ إِلِكْتِرُونِيّاً وَوَرَقِيّاً وَصَوْتِيّاً عَلَى الرَّابِطِ:
a-alqasim.com/mutoon/



هَذِهِ المُتُونُ شَرَحَهَا جَامِعُهَا فِي المَسْجِدِ النَّبَوِيِّ
وَيُمْكِنُ قِرَاءَتُهَا، وَالاِسْتِمَاعُ لَهَا عَلَى الرَّابِطِ:
a-alqasim.com



بسم الله الرحمن الرحيم

المُقَدِّمَةُ

الحمدُ للَّهِ رَبِّ العالمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على نبيِّنا محمَّد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أمَّا بعد:

فإنَّ اللَّهَ تعالى بَعَثَ رسله وعَرَّفهم بنفسِه ليعبدوه، فقال لنبيِّه موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي﴾، وقال لنبيِّنا محمَّد ﷺ: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، وقال لهذه الأمَّة: ﴿نَبِّئۡ عِبَادِيٓ أَنِّيٓ أَنَا ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾، والآيات التي أبان فيها سبحانه في كتابه أسماءَه وصفاتِه وما يستحقُّه من التَّعظيم أكثرُ من آيات الحلال والحرام، وعاها رسول اللَّه ﷺ وصحابته الكرام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وعرفوا اللَّه حقَّ معرفته؛ فعبدوه حقَّ عبادته، وسار على هذا السَّلف الصَّالح بعدهم.

ثمَّ ظَهَر في الأُمَّة مَنْ أفسد عليهم دينهم بالطَّعن في ذات اللَّه وأفعاله، وما اتَّصف به من كمال الأسماء وجلال الصِّفات، وتنقَّصوه بتشبيه ما اتَّصف به بمخلوقاته، ورَمَوا مَن أثبت له الأسماء والصِّفات بالتَّشبيه والتَّجسيم، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَبِهَذِهِ الطَّرِيقِ أَفْسَدَتِ المَلَاحِدَةُ عَلَى طَوَائِفَ مِنَ النَّاسِ عَقْلَهُمْ وَدِينَهُمْ، حَتَّى أَخْرَجُوهُمْ إِلَى أَعْظَمِ الكُفْرِ وَالجَهَالَةِ، وَأَبْلَغِ الغَيِّ وَالضَّلَالَةِ»[1].

---

(١) (ص١٠٣) من هذا الكتاب.

ولمعرفة النَّاس بغزارة علم شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السَّلام ابن تيميَّة رَحِمَهُ اللَّهُ، وذبِّه عن الذَّات المقدَّسة وشرعه المطهَّر باللِّسان والبنان؛ توالى النَّاس عليه من الأمصار؛ لاستفتائه عمَّا يُذيعه أهل الفرق من الضَّلالات، ويسألونه عن الحقِّ في ذلك، فكان يُبينُه لهم في المَجالِس والمَجامِع.

وممَّن سأله ليكتب لهم مضمون ما سمعوه منه في بعض المجالس من الكلام في التَّوحيد والصِّفات، وفي الشَّرع والقدر: أهل «تَدْمُر»[(١)]؛ فأجابهم لمسيس الحاجة إلى تحقيق هذين الأصلين، وكثرة الاضطراب فيهما؛ واشتهر جوابه بنسبته إلى اسم بلد السَّائلين: «**التَّدْمُرِيَّةُ؛ تَحْقِيقُ الإِثْبَاتِ لِلْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، وَحَقِيقَةُ الجَمْعِ بَيْنَ القَدَرِ وَالشَّرْعِ**»، وأصبح أصلاً في بابِه، وعمدةً لطلَّابه، ذكر فيه القواعدَ الجامعة، والفصولَ النَّافعة، وردَّ فيه على أهل الباطل، وبيَّن ضلالَهم، وكشفَ تلبيسَهم، وكلُّ ذلك أجراه على جنس كلامهم، ووَفْق اصطلاحهم؛ ليُجَلِّي المُراد، ويُفهَمَ عنه ما أراد.

ولأهمِّيَّته ومكانته بين العلماء وطلَّاب العلم؛ عَمِلتُ على تحقيقه على خمسِ نُسَخٍ خطِّيَّةٍ، مُنتقَاةٍ مِن أكثرَ من عشرين نسخةً، وقد أَثبتُّ في هذه النُّسخَة حَواشيَ التَّحقيق المُتضمِّنةَ لذكر الفروق بين النُّسَخ، والتَّعليق عليها، وتخريج الأحاديث، وعزو النُّقول، وشرح الغَرِيب، وغير ذلك، وأَفْرَدتُ نُسخةً أخرى مُجرَّدةً من جميع ذلك.

---

(١) تدمر: مدينة في سوريا، شرق مدينة حمص، تبعد عنها (١٦٠) كيلو متراً. معجم البلدان (٢/ ١٧)، مراصد الاطِّلاع (١/ ٢٥٤).

وجعلتُ في مُقَدِّمة التَّحقيق: منهجي في التَّحقيق، وترجمة المُصَنِّف، وتحقيق اسم الكتاب، وأهمِّيَّته، ومنهج المُصَنِّف فيه، ووصف النُّسَخ المُعتمَدة في التَّحقيق، ونماذج من النُّسَخ الخطِّيَّة.

وأنا أرويه عن مُصَنِّفِه من طُرُقٍ؛ أعلاها: ما أخبرنا به مصطفى بن أحمدَ القُدَيميُّ، عن والده أحمدَ بن حسنٍ القُدَيميِّ، عن محمَّد بن عبد القادرِ القُدَيميِّ، عن عبد الرَّحمن بن سليمانَ الأهدلِ، عن محمَّد مرتضى بن محمَّدٍ الزَّبِيديِّ، عن أحمدَ سابقِ بن شعبانَ الزَّعْبَليِّ، عن محمَّدِ بن علاء الدِّين البابليِّ، عن سالم بن محمَّدٍ السَّنهوريِّ، عن محمَّد بن أحمد الغيطيِّ، عن زكريَّا بن محمَّدٍ الأنصاريِّ، عن عُمر بن إبراهيم المقدسيِّ، عن محمَّد بن عبد اللَّه المقدسيِّ، عن أحمد بن عبد الحليم ابن تيميَّة رحمهم الله.

أسألُ اللَّه تعالى أن ينفعَ بهذا العمل، وأن يجعلَه خالصاً لوجههِ الكريمِ.

وصلَّى اللَّه وسلَّم وبارك على نبيِّنا محمَّدٍ، وعلى آلِه وأصحابِه أجمعين.

د. عبد المحسن بن محمد القاسم

إمام وخطيب المسجد النبوي الشريف

فَرَغْتُ مِنْهُ يَوْمَ الخَمِيسِ الرَّابعَ وَالعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ ذِي القَعْدَةِ

عَامَ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ وَأَرْبَعِ مِئَةٍ وَأَلْفٍ لِلْهِجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ

فِي المَسْجِدِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ

مَنْهَجِي فِي ٱلتَّحْقِيقِ

١ - ترجمتُ للمُصَنِّف، وبيَّنتُ اسم الكتاب، وأهمِّيَّته، ومنهج المُصَنِّف فيه.

٢ - رَمَزتُ للنُّسَخ الخَطِّيَّة بالحروفِ الأَبْجديَّة بحسبِ تاريخِ نَسْخِها؛ الأَقْدم فالأَقْدم.

٣ - قابلتُ النُّسَخ الَّتي اعتمدتُها في التَّحقيق مقابلةً تامَّة غير مرَّة.

٤ - أثبتُّ النَّصَّ على ما اشتَهر من قواعد الإملاء المُعاصر، ولم أُشِر إلى اختلاف النُّسَخ في ذلك؛ كطريقة كتابة الهمزات، ورسم التَّاء مفتوحةً كانت أو مربوطةً، ونحو ذلك.

٥ - أثبتُّ في الحاشية الفُروقَ المهمَّةَ بينَ النُّسَخ، مُكتفياً بتسمية رموز النُّسَخ المخالفة للمثبَت في المتن، دون النُّسَخ الموافقة له؛ إلَّا إذا كان الاختلاف من قبيل الضَّبط فإنِّي أُبيِّنه بقولي في الحاشية: «والمثبت من كذا».

واستثنيتُ مِن هذه الفُروقِ ما يأتي:

أ - الأخطاءَ النَّحويَّةَ والإملائِيَّةَ، وما خطؤُه بيِّنٌ.

ب - الاختلافَ فِي صيغ التَّرضِّي عن الصَّحابة، والصَّلاة على النَّبيِّ ﷺ، وما يُشْبِهها من ألفاظ التَّمْجِيد للَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ كلفظة: «تعالى»،

و«ﷻ»، وغيرها؛ إلَّا إذا كان ذلك وارداً في نصٍّ مرفوعٍ إلى النَّبيِّ ﷺ، والتزمتُ إثباتَ الصَّلاة على النَّبيِّ ﷺ، والتَّرضِّي عن أصحابه ﵃ في مواضعها المناسبة.

ج - الاختلافَ في حُروفِ العطفِ إنْ لم يترتَّبْ على ذلك أثرٌ في المعنَى.

د - الاختلافَ في ضمائرِ المُضارِعِ تذكيراً وتأنيثاً؛ نحوُ: «يفعل» و«تفعل».

هـ - الاختلافَ في التَّقديمِ والتَّأْخيرِ الَّذي لا يُؤَثِّرُ في المعنَى.

٦ - أثبتُّ ما ورد في حواشي النُّسَخ من تعليقات مُهِمَّة مفيدة للقارئ؛ كالإشارة إلى اختلاف النُّسَخ، أو تنبيه على صحَّة ضبط وخطأ آخر، وأهملتُ ما كان من قَبِيل الشَّرح والاستطراد والنُّكَت العلميَّة.

٧ - أثبتُّ في الحاشية جميعَ قُيودِ البلاغ والمقابلة الواردة في هوامش النُّسَخ.

٨ - نبَّهتُ على ما كان من قبيل الوهم الموجود في بعض النُّسَخ.

٩ - إذا كان في إحدى النُّسَخ كلمةٌ غير واضحةٍ محتملة للخطأ أو التَّفَرُّد، وتحتمل الصَّواب وموافقة بقيَّة النُّسَخ؛ فإنِّي أحملها على الصَّواب الموافق لبقيَّة النُّسَخ، ولا أُنبِّه على ذلك.

١٠ - راعيتُ في وصف اختلاف ضبط الكلمات: تمييزَ علامات البناء عن علامات الإعراب؛ فأقول في الأولى: «بالضَّمِّ أو بالفتح»

- مثلاً -، وفي الثَّانية: «بالرَّفع أو بالنَّصب»، وهكذا، ورُبَّما خرجتُ عن ذلك لفائدة.

١١ - ضَبطتُ الكتابَ بالشَّكل ضبطاً كاملاً، واقتصرتُ في ضبط الكلمات الَّتي يجوزُ فيها وجهان أو أكثر على الأقوى أو الأشهر.

١٢ - إذا اختلفت النُّسَخ في ضبط كلمةٍ ما؛ فإنِّي أُثبِتُ في المتن الوجهَ الأصحَّ والأشهرَ، وأشيرُ في الحاشية إلى بقيَّة الأوجه، مع بيان وجه التَّرجيح من كلام العلماء غالباً.

١٣ - رجَّحتُ بين فروق النُّسَخ على النَّحو الآتي:

أ - أراجع ما يدلُّ على الرَّاجح من مصادره؛ ككتب اللُّغة، وغيرها.

ب - أكتفي بما اتَّفقت عليه أغلب النُّسَخ إذا كانت الفروق غير مُؤَثِّرة، أو لم أجد في المصادر ما يُبيِّن الرَّاجح منها.

١٤ - إذا كان الاختلاف بين النُّسَخ في إثبات كلمةٍ أو حذفها؛ فإنِّي أذكر في الحاشية الكلمةَ الَّتي لم تَرِد في بعض النُّسَخ بين قوسين هكذا: «» وأقول: ليست في كذا.

١٥ - لم أُنبِّه على فروق النُّسَخ فيما توسَّعَ النُّسَّاخ في كتابته من الآيات، فبعضهم يأتي بالآيات تامَّة، واختصرها بعضهم للعلم بها.

١٦ - كَتَبتُ الآيات بالرَّسم العثمانيِّ برواية الإمام حفصٍ عن عاصمٍ، وإن جاءت في بعض النُّسخ الخطِّيَّة بخلاف ذلك.

١٧ - استعملتُ علاماتِ التَّرقيم؛ لتوضيح ألفاظ الكتاب، وتيسيرِ فهم معانيه.

١٨ - خرَّجتُ الأحاديث والآثار الَّتي أشار إليها المُصَنِّف من مصادرها.

١٩ - عزوتُ الأقوال الَّتي نقلها المُصَنِّف عن غيره إلى أقرب مصدرٍ وقفتُ عليها فيه.

٢٠ - تَرجمتُ للأعلامِ المذكورينَ في الكتاب عند أوَّل ورودهم؛ إلَّا من كان مشهوراً من الصَّحابة وغيرهم.

٢١ - شرحتُ الكلمات الغريبة الواردة في الكتاب، معتمداً على ما في كُتُب غريب الحديث ومعاجم اللُّغة وغيرها.

٢٢ - بيَّنتُ المقصود ممَّا قد يخفى إدراكه، ونَقلتُ من كلام العلماء ما يُوضِّح المرادَ.

٢٣ - بيَّنتُ معانيَ المصطلحات المَنطقيَّة والأصوليَّة والحديثيَّة الَّتي ذكرها المُصَنِّف، ونقلتُ تعريفاتها من المراجع الأصيلَة.

٢٤ - عَرَّفتُ بالطَّوائف والفِرَق الَّتي ذكرها المُصَنِّف في الكتاب.

٢٥ - عَرَّفتُ بالأماكن والبلدان، وحوَّلتُ المسافات بينها إلى الحسابات المعاصرة.

٢٦ - مَيَّزتُ عناوين الفصول ومُهِمَّاتها بلون أحمر.

٢٧ - راعيتُ في تفقير مسائل الكتاب وعباراته: وضوحَ المعنى، وتقريبَ المسائل إلى فهم القارئ.

٢٨ - بيَّنتُ مواضع الإحالات الَّتي أشار إليها شيخ الإسلام في كتبه الأخرى.

٢٩ - وضعتُ عناوين للفصول الَّتي لم يُعنون لها المُصنِّف، وجعلتُها بين معكوفتين هكذا [...].

٣٠ - وضعتُ عناوين جانبيَّة للكتاب؛ لِيَسْهُلَ فَهْمُه وضبطُه، وقد بَلَغَتْ مئتَين وسبعةً وستِّين (**٢٦٧**) عنواناً.

٣١ - ألحقتُ بالكتاب فهرساً لأهمِّ مراجع التَّحقيق.

٣٢ - وضعتُ فهرساً تفصيليّاً لعناوين الكتاب لِيَسْهُلَ الرُّجوعُ إليها.

٣٣ - سُجِّل الكتاب صوتيّاً، ويظهر التَّسجيل باستخدام الرَّمز التِّقْنِيِّ (باركود).

٣٤ - جعلتُ لِلكتابِ نُسْخَتَيْن:

أ - **النُّسخةُ الأُولى**: وهي النُّسْخة المُتضمِّنة لِحَواشي التَّحقيق؛ مِن الفُروقِ بين النُّسخ، والتَّرجيح بينها، والتَّعليق على ما يحتاج إلى تعليق، وهي هذه النُّسْخَة.

ب - **النُّسخةُ الثَّانية**: وهي نُسخةٌ مُجرَّدةٌ مِنْ جميع الحَواشي المُثبَتَة في النُّسَخَة الأُولَى، وهي أَنسبُ للحفظ.

تَرْجَمَةُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ

رَحِمَهُ اللَّهُ

(٦٦١ - ٧٢٨هـ)

اسمُه، ونَسبُه، ومولدُه

هو: أحمد بن شهاب الدِّين عبد الحليم بن مَجْد الدِّين عبد السَّلام بن عبد اللَّه بن الخضر بن مُحمَّد بن الخضر بن عليٍّ بن عبد اللَّه ابن تيميَّة الحرَّانيُّ[١].

كُنيتُه: أبو العبَّاس[٢].

لَقبُه: تقيُّ الدِّين[٣]، واشتهر بـ«شيخ الإسلام»[٤].

وُلد بـ«حَرَّان»[٥]، في عاشر ربيع الأوَّل سنة إحدى وستِّين وستِّ مئة (٦٦١هـ)[٦].

---

(١) العقود الدُّرِّيَّة (ص١٨).

(٢) المصدر السَّابق.

(٣) المصدر السَّابق.

(٤) الشَّهادة الزَّكيَّة في ثناء الأئمَّة على ابن تيميَّة (ص٢٤).

(٥) حَرَّان: مدينةٌ جنوبَ شرقِ تركيَا على حدود سُوريَة، شمالَ مدينةِ الرَّقَّة السُّوريَّة، تبعد عنها مئة وعشرة (١١٠) كيلومترات. معجم ما استعجم (٢/ ٤٣٥)، معجم البلدان (٢/ ٢٣٥).

(٦) العقود الدُّرِّيَّة (ص١٨)، الأعلام العَلِيَّة (ص١٦).

نَشْأَتُه وطَلَبُه لِلعِلْم

نشأ رَحِمَهُ اللَّهُ في بيت عِلمٍ ودِينٍ؛ فوَالِدُه: شهاب الدِّين عبد الحليم[١]، كان له كرسيٌّ بجامع دِمشْق يتكلَّم عليه عن ظهرِ قلبِه، ووَلِي مَشْيَخَة دار الحديث السُّكَّرِيَّةِ[٢] بالقصَّاعين[٣].

وجَدُّه: مَجْد الدِّين عبد السَّلام[٤]، صاحب «منتقى الأخبار»[٥]، كان فقيهاً مُحدِّثاً، قرأ القراءات العَشْر، وصنَّف فيها أُرجُوزَةً، قال حَفيدُه شيخ الإسلام: «كان الشَّيخ جمال الدِّين ابن مالك[٦] يقول: أُلِينَ

(١) هو: أبو المَحَاسن وأبو أحمد عبد الحليم بن عبد السَّلام ابن تيميَّة الحَرَّانيُّ، وُلد سنة (٦٢٧هـ)، إمامٌ محقِّقٌ، من أعيان الحنابلة، توفِّي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة (٦٨٢هـ). المقصد الأرشد (٢/ ١٦٦)، شذرات الذَّهب (٧/ ٦٥٦).

(٢) دار الحديث السُّكَّريَّة: جنوب غرب الجامع الأمويِّ بدِمشق، تبعد عنه أربع مئة (٤٠٠) مترٍ، أوقفها شرف الدِّين عمر بن مُحمَّد السُّكَّريُّ، توفِّي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة (٦٧١هـ). تاريخ البِرْزاليِّ (١/ ٢٧١)، تاريخ الإسلام (١٥/ ٢٢٦)، الدَّارس في تاريخ المدارس (١/ ٥٦)، منادمة الأطلال ومسامرة الخيال (ص٤٥).

(٣) البداية والنِّهاية (١٧/ ٥٩٢).
والقَصَّاعين: حيٌّ مِنْ أحياء دِمشْق. منادمة الأطلال ومسامرة الخيال (ص١٩٤).

(٤) هو: أبو البَرَكات عبد السَّلام بن عبد اللَّه ابن تيميَّة الحَرَّانيُّ، وُلد سنة (٥٩٠هـ) تقريباً، فقيهٌ مُقرِئٌ، شيخُ الحنابلة، توفِّي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة (٦٥٢هـ). سير أعلام النُّبلاء (٢٣/ ٢٩١)، المقصد الأرشد (٢/ ١٦٢).

(٥) كتابٌ حَوَى جُلَّ أحاديث الأحكام.

(٦) هو: أبو عبد اللَّه مُحمَّد بن عبد اللَّه ابن مالك الطَّائيُّ الجيَّانيُّ، الشَّافعيُّ، وُلد سنة (٦٠٠هـ)، إمام النُّحاة وحافظُ اللُّغة، توفِّي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة (٦٧٢هـ). الوافي بالوفيات (١/ ١٦٥)، بغية الوعاة (١/ ١٣٠).

للشَّيخ المَجْد الفِقْه كما أُلينَ لِدَاوُد الحديد»[(١)].

بقي بحرَّان إلى أن بلغ سبع سنين، ثمَّ انتقل به والده رَحِمَهُ اللَّهُ إلى دِمَشْق، فنشأ بها أتمَّ إنشاءٍ وأزكاه، وأنبته اللَّه أحسن النَّبات وأوفاه.

وكانت مخايل النَّجابة عليه في صغره لائحةً، ودلائل العناية فيه واضحةً؛ فخَتَم القرآن صغيراً، ثمَّ اشتغلَ بحفظ الحديث، والفقه، وأُصولِه، والعَربيَّة؛ حتَّى برع في ذلك، هذا كلُّه وهو ابن بِضْع عشرة سنةً، وأوَّلُ كتابٍ حَفِظَه في الحديث: «الجَمْعُ بين الصَّحيحَيْن» للإمام الحُمَيْدِيِّ[(٢)]، وقلَّ كتابٌ من فنون العِلم إلَّا وقف عليه، وقد خصَّه اللَّه بسرعةِ الحفظ وقوَّة الذَّاكرة[(٣)].

قال الذَّهبي رَحِمَهُ اللَّهُ[(٤)]: «قرأ القرآن، والفقه، وناظر، واستدلَّ، وهو دون البلوغ، وبرع في العِلْم والتَّفسير، وأفتى ودرَّس وله نحو العشرين سنةً، وصنَّف التَّصانيف، وصار من كبار العلماء في حياة شيوخه، وله من المصنَّفات الكبار الَّتي سارَتْ بها الرُّكبان، ولعلَّ تصانيفه في هذا

---

(١) سير أعلام النُّبلاء (٢٣/ ٢٩٢).

(٢) هو: أبو عبد اللَّه مُحمَّد بن فتوح بن عبد اللَّه الأزديُّ، الحُمَيْدِيُّ، الأندلسيُّ، الظَّاهريُّ، ولد قبل سنة (٤٢٠هـ)، شيخُ المُحَدِّثين، توفِّي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة (٤٨٨هـ). تاريخ دمشق لابن عساكر (٥٥/ ٧٧)، سير أعلام النُّبلاء (١٩/ ١٢٠).

(٣) العقود الدُّرِّيَّة لابن عبد الهادي (ص١٨)، الأعلام العَلِيَّة (ص١٦).

(٤) هو: أبو عبد اللَّه مُحمَّد بن أحمد بن عثمان التُّركمانيُّ الذَّهبيُّ، الشَّافعيُّ، وُلد سنة (٦٧٣هـ)، الإمام العلَّامة، مُؤَرِّخ الإسلام، وصاحب التَّصانيف الكثيرة المشهورة، توفِّي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة (٧٤٨هـ). طبقات الشَّافعيَّة الكبرى (٩/ ١٠٠)، طبقات الشَّافعيَّة لابن قاضي شُهْبة (٣/ ٥٥).

الوقت تكون أربعة آلاف كرَّاسٍ وأكثر»[١].

وقال ابن حَجرٍ العَسْقلانيُّ رَحِمَهُ اللهُ[٢]: «قَرَأ بنَفْسِه ونَسَخ سنن أبي داود وحَصَّل الأجزاء، ونظر في الرِّجال والعِلَل، وتَفقَّه وتَمهَّر وتَميَّز وتَقدَّم وصَنَّف؛ ودَرَّس وأفتى، وفاق الأقران، وصار عجباً في سرعة الاستحضار، وقوَّة الجَنَان، والتَّوسُّع في المنقول والمعقول والاطِّلاع على مذاهب السَّلَف والخَلَف»[٣].

---

(١) العقود الدُّرِّيَّة (ص٣٨).

(٢) هو: أبو الفَضْل أحمد بن عليِّ بن مُحمَّد الكنانيُّ العَسْقلانيُّ ثمَّ المصريُّ، الشَّافعيُّ، وُلد سنة (٧٧٣هـ)، إمام الحُفَّاظ في زمانه، برع في الحديث وتقدَّم في جَمِيع فنونه، توفِّي رَحِمَهُ اللهُ سنة (٨٥٢هـ). المنهل الصَّافي (٢/ ١٧)، طبقات الحُفَّاظ للسُّيوطيِّ (ص٥٥٢).

(٣) الدُّرر الكامنة (١/ ١٦٨).

شُيوخُه

أخذ رَحِمَهُ اللَّهُ عن جَمَاعةٍ كثيرةٍ في شتَّى الفنون، قال ابن عبد الهادي رَحِمَهُ اللَّهُ[(١)]: «وشُيوخُه الَّذين سَمِع منهم أكثر من مئتي شيخٍ»[(٢)].

ومِنْ شيوخه الَّذين أخذ عنهم[(٣)]:

١ - أبو العبَّاس أحمد بن عبد الدَّائم المقدسيُّ، الحنبليُّ، مُحدِّثٌ، توفي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة (٦٦٨هـ).

٢ - أبو عبد اللَّه مَجْد الدِّين مُحمَّد بن إسماعيل بن المُظفَّر الدِّمشقيُّ، الشَّافعيُّ، توفي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة (٦٦٩هـ).

٣ - أبو زكريَّا جَمَال الدِّين يحيى بن أبي منصور بن أبي الفتح الحَرَّانيُّ، المعروف بـ«ابن الصَّيرفيِّ»، فقيهٌ، توفي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة (٦٧٨هـ).

٤ - أبو مُحمَّد أمين الدِّين القاسم بن أبي بكر الإربليُّ، مُقرِئٌ مُحدِّثٌ، توفي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة (٦٨٠هـ).

(١) هو: أبو عبد اللَّه مُحمَّد بن أحمد بن عبد الهادي المَقدسيُّ، الحنبليُّ، وُلد سنة (٧٠٤هـ)، مُحدِّثٌ حافظٌ فقيهٌ، وأحد الأذكياء، توفِّي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة (٧٤٤هـ). ذيل طبقات الحنابلة (٥/ ١٢٣)، طبقات الحُفَّاظ للسُّيوطيِّ (ص٥٢٥).

(٢) العقود الدُّرِّيَّة (ص١٩).

(٣) العقود الدُّرِّيَّة (ص١٩)، تاريخ الإسلام (١٥/ ٦٠٨)، الوافي بالوفيات (٢٠/ ١٢١)، (٢٤/ ٨٦)، البداية والنِّهاية (١٨/ ٢٩٧)، ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٩٩، ٣٠٩).

٥ - أبو الفَرَج شمس الدِّين عبد الرَّحْمَن بن أبي عمر مُحمَّد بن قُدَامَة المَقدسيُّ، الحنبليُّ، فقيهٌ، توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة (٦٨٢هـ).

٦ - أبو مُحمَّد عفيف الدِّين عبد الرَّحيم بن فارس البغداديُّ، الحنبليُّ، فَقيهٌ عارفٌ بالمذهب، توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة (٦٨٥هـ).

٧ - أبو مُحمَّد فخر الدِّين عبد الرَّحْمَن بن يوسف بن مُحمَّد البَعلبكيُّ، الحنبليُّ، مُحدِّثٌ، توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة (٦٨٨هـ).

٨ - أبو الحَسَن فَخر الدِّين عليُّ بن أحمد بن عبد الواحد المَقدسيُّ، الحنبليُّ، فقيهٌ مُحدِّثٌ، توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة (٦٩٠هـ).

٩ - أبو عبد اللَّه شمس الدِّين مُحمَّد بن عبد القويِّ بن بدران المَقدسيُّ المرداويُّ، الحنبليُّ، فقيهٌ، توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة (٦٩٩هـ).

تَلامِيذُه

وَلِيَ شيخُ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ التَّدريسَ في دار الحديث السُّكَّريَّة وهو ابن عشرين سنةً[1]، ودرَّس في المدرسة الشَّريفيَّة الحنبليَّة[2]، وكان يجلس في صبيحة كلِّ جُمُعةٍ على النَّاس يُفسِّر القرآن العظيم[3]؛ فكَثُرَ تَلاميذُه، ومِنْ أَشهرِهِم[4]:

١ - أبو مُحمَّدٍ عَلَم الدِّين القاسم بن مُحمَّد البَرْزَاليُّ، الشَّافعيُّ، مُحدِّثٌ مُؤرِّخٌ، توفي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة (٧٣٩هـ).

٢ - أبو عبد اللَّه شمس الدِّين مُحمَّد بن أحمد بن عبد الهادي بن قُدَامَة المَقدسيُّ، الحنبليُّ، مُحدِّثٌ، توفي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة (٧٤٤هـ).

٣ - أبو عبد اللَّه شمس الدِّين مُحمَّد بن أحمد بن عثمان الذَّهبيُّ، الشَّافعيُّ، مُحدِّثٌ، صاحبُ التَّصانيف، توفي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة (٧٤٨هـ).

---

(١) البداية والنِّهاية (١٧/ ٥٩٣)، ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٤٩٥).

(٢) البداية والنِّهاية (١٧/ ٦٨٤).

والمدرسة الشَّريفيَّة الحَنبليَّة: قُرْب الجامع الأمويِّ بدِمشْق، بناها وأوقفها شرفُ الإسلام عبد الوهَّاب بن الشَّيخ أبي الفرج الأنصاريُّ الشِّيرازيُّ سنة (٥٣٦هـ). تاريخ الإسلام (١١/ ٦٥٧)، الدَّارس في تاريخ المدارس (٢/ ٥٠).

(٣) العقود الدُّرِّيَّة (ص٢٩).

(٤) العقود الدُّرِّيَّة (ص٢٨)، الأعلام العَلِيَّة (ص٢٧)، الوافي بالوفيات (٢/ ١١٣)، ذيل طبقات الحنابلة (٥/ ١٧١)، المَجْمَع المُؤَسِّس للمعجم المفهرس (٢/ ٦٠٥)، المقصد الأرشد (٢/ ٥١٩)، ذيل طبقات الحُفَّاظ (٥/ ٢٣٣).

٤ - أبو حفص سراج الدِّين عمر بن عليٍّ بن موسى البزَّار، مُحدِّثٌ فقيهٌ، توفي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة (**٧٤٩هـ**).

٥ - أبو عبد اللَّه شمس الدِّين مُحمَّد بن أبي بكر بن أيوب الزُّرَعِيُّ، الحنبليُّ، الشَّهير بـ«ابن قيِّم الجوزيَّة»، فقيهٌ، صاحبُ التَّصانيف الكثيرة، توفي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة (**٧٥١هـ**).

٦ - أبو عبد اللَّه شمس الدِّين مُحمَّد بن مفلح بن مُحمَّد المَقدسيُّ، الحنبليُّ، فقيهٌ، توفي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة (**٧٦٣هـ**).

٧ - أبو الفداء عماد الدِّين إسماعيل بن عمر بن كثيرٍ، الشَّافعيُّ، مُفسِّرٌ مُحدِّثٌ، توفي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة (**٧٧٤هـ**).

مُؤلَّفاتُه

قال الذَّهبيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولعلَّ فتاويه في الفنون تَبلُغ ثلاث مئة مُجلَّدٍ؛ بل أكثر»(١).

وقال أيضاً رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولعلَّ تصانيفه في هذا الوقت تكون أربعة آلاف كرَّاسٍ وأكثر»(٢).

وقال ابن رَجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ(٣): «وأمَّا تصانيفه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فهي أشهر مِن أن تُذكَر، وأَعرَفُ مِنْ أنْ تُنكَر، سارت مسير الشَّمس في الأقطار، وامتلأت بها البلاد والأمصار، قد جَاوَزَت حدَّ الكثرة، فلا يمكن أَحداً حَصْرُها، ولا يتَّسع هذا المكان لعَدِّ المعروف منها، ولا ذِكرها»(٤).

قال الجَدُّ عبد الرَّحْمَن ابن قَاسمٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ(٥): «وذَكَروا له من المُصنَّفات

---

(١) الدُّرر الكامنة (١/ ١٧٥).

(٢) العقود الدُّرِّيَّة (ص٣٩)، الرَّدُّ الوافر (ص٣٣)، الشَّهادة الزَّكيَّة في ثناء الأئمَّة على ابن تيميَّة (ص٤٠).

(٣) هو: أبو الفرج عبد الرَّحْمَن بن أحمد بن رَجَبٍ البغداديُّ، الحنبليُّ، وُلد سنة (٧٣٦هـ)، إمامٌ فقيهٌ مُحَدِّثٌ، توفِّي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة (٧٩٥هـ). الجوهر المنضَّد (١/ ٤٦)، طبقات الحُفَّاظ للسُّيوطيِّ (ص٥٤٠).

(٤) ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٥٢٠).

(٥) هو: أبو عبد اللَّه عبد الرَّحْمَن بن مُحمَّد ابن قاسم العاصميُّ النَّجديُّ، الحنبليُّ، وُلد سنة (١٣١٢هـ)، جامع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وصاحب المصنَّفات النَّافعة؛ منها: «حاشية الرَّوْض المُرْبِع»، و«الدُّرر السَّنيَّة في الأجوبة النَّجديَّة»، توفِّي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة (١٣٩٢هـ).

أكثر من ستَّة آلاف مُجلَّدٍ»[١].

وممَّا صنَّفه شيخ الإسلام ابن تيميَّة رَحِمَهُ اللَّهُ[٢]:

١ - دَرْءُ تعارض العَقْل والنَّقْل.

٢ - بيان تلبيس الجَهميَّة في تأسيس بِدَعِهم الكلاميَّة.

٣ - الجواب الصَّحيح لمَنْ بَدَّل دين المَسِيح.

٤ - اقتضاء الصِّراط المُستَقِيم مخالفةَ أصحاب الجحيم.

٥ - منهاج السُّنَّة النبويَّة في نقض كلام الشِّيعة القدريَّة.

٦ - الصَّارم المَسْلُول على شاتم الرَّسُول.

٧ - الاستقامة.

٨ - السِّياسة الشَّرعيَّة في إصلاح الرَّاعي والرَّعيَّة.

وجُمِعت له فتاوى تُعتَبر مِنْ أعظم المجاميع، وهي:

١ - مختصر الفتاوى المِصريَّة، جمعها أبو عبد اللَّه بدر الدِّين البَعليُّ رَحِمَهُ اللَّهُ (٧٧٨هـ).

٢ - مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميَّة رَحِمَهُ اللَّهُ، جَمَعَها الجَدُّ عبد الرَّحْمَن ابن قَاسمٍ، وسَاعَدُه في ذلك الوالد مُحمَّد بن عبد الرَّحْمَن رَحِمَهُمَا اللَّهُ، في سبعةٍ وثلاثين (٣٧) مُجلَّداً.

---

(١) مقدِّمة مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميَّة رَحِمَهُ اللَّهُ (١/ب).

(٢) ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٥٢٠).

٣ - المُستَدْرَك على مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميَّة رَحِمَهُ اللَّهُ، جَمَعَه الوالد رَحِمَهُ اللَّهُ في خمسة (٥) مُجلَّدات.

وَفاتُه

مَرِض شيخ الإسلام قبل وفاته بأيَّامٍ يسيرة بدِمشْق، وقال قبل وفاته: «قد أَحللتُ كلَّ وَاحدٍ ممَّا كان بيني وبينه؛ إلَّا مَنْ كان عَدوّاً للَّه ورسوله»(١)؛ بل قد أحلَّ الوَالِي - السُّلطان النَّاصر(٢) - الَّذي حَبَسه.

ثمَّ توفي رَحِمَهُ اللَّهُ في سَحَر يوم الاثنين، الثَّاني والعشرين من ذي القَعدة، سنة ثمان وعشرين وسبع مئة (٧٢٨هـ)، وهو على حَالِه؛ مُجاهداً في ذات اللَّه تعالى صابراً محتسباً، وكان رَحِمَهُ اللَّهُ إلى حين وفاته في حبسه مُشْتَغلاً باللَّه عن جَمِيع ما سواه.

ولَمَّا سمع النَّاس بمَوْتِه لم يَبْقَ في دِمشْق مَنْ يستطيع المجيء للصَّلاة عليه إلَّا حضر لذلك وتفرَّغ له، حتَّى غُلِّقت الأسواق بدِمشْق، وعُطِّلت معايشها حينئذٍ، وحصل للنَّاس بمُصابِه أَمرٌ شغلهم عن غالب أمورهم وأسبابهم.

وخرج الأمراء والرُّؤَسَاء، والعلماء والفُقَهَاء، والأتراك والأجناد، والرِّجَال والنِّساء والصِّبْيَان؛ من الخَواصِّ والعَوامِّ.

---

(١) الأعلام العَلِيَّة (ص٨٢).

(٢) هو: أبو الفتح مُحمَّد بن قلاوون بن عبد اللَّه الصَّالحيُّ، المعروف بـ«السُّلطان النَّاصر»، وُلد سنة (٦٨٤هـ)، من كبار ملوك الدَّولة القلاوونيَّة، كان مطاعاً، مهيباً، عارفاً بالأمور، توفِّي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة (٧٤١هـ). الوافي بالوفيات (٤/ ٢٥١)، شذرات الذَّهب (٨/ ٢٣٣)، الأعلام للزِّركلي (٧/ ١١).

وصُلِّي عليه رَحِمَهُ اللهُ في جامع بني أميَّة(١).

قال ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ(٢): «اجتمعوا لجنازته اجتماعاً لو جمعهم سلطان قاهر، وديوان حاصر، لَمَا بلغوا هذه الكثرة الَّتي انتهوا إليها»(٣).

---

(١) الأعلام العَلِيَّة (ص٨٢).

وجامع بني أميَّة: يُعرَف بـ«الجامع الأمويِّ»، يقع بدِمشْق، تولَّى بناءَه الوليد بن عبد الملك سنة (٨٧هـ)، واستمرَّ العمل فيه تسع سنين، وأنفق عليه الأموال العظيمة حتَّى جَعَله نُزْهَةً للنَّاظرين. البداية والنِّهاية (١٢/ ٥٦٠)، تحفة النُّظَّار (١/ ٣٠٦)، منادمة الأطلال ومسامرة الخيال (ص٣٥٧).

(٢) هو: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثيرٍ البصريُّ، الشَّافعيُّ، وُلد سنة (٧٠٠هـ)، مُفسِّرٌ، مُحدِّثٌ، فقيهٌ، مُؤَرِّخٌ، كُفَّ بَصرُه آخر حياته، توفِّي رَحِمَهُ اللهُ سنة (٧٧٤هـ). الرَّدُّ الوافر (ص٩٢)، ذيل طبقات الحُفَّاظ (٥/ ٢٣٨).

(٣) البداية والنِّهاية (١٨/ ٢٩٩).

ثَناءُ العُلَماء عليه

قال ابن دَقِيق العِيد رَحِمَهُ اللهُ[(١)]: «لَمَّا اجتمعتُ بابن تيميَّة رأيتُ رجلاً العلوم كلُّها بين عينيه، يأخذ منها ما يريد، ويدع ما يريد»[(٢)].

وقال الذَّهبيُّ رَحِمَهُ اللهُ: «كان يُقضَى منه العجبُ إذا ذكر مسألة من مسائل الخلاف واستدل ورجَّح، وكان يَحِقُّ له الاجتهاد لاجتماع شروطه فيه، وما رأيتُ أسرع انتزاعاً للآيات الدَّالَّة على المسألة الَّتي يُورِدها منه، ولا أشدَّ استحضاراً للمتون وعزوها منه، كأنَّ السُّنَّة نُصْبُ عينيه وعلى طرف لسانه»[(٣)].

وقال مَرْعي الكرميُّ رَحِمَهُ اللهُ[(٤)]: «حدَّث غير واحدٍ من الشُّيوخ عن المِزِّيِّ[(٥)] أنَّه قال عن ابن تيميَّة: ما رأيتُ مِثلَه، ولا رأى هو مِثلَ

---

(١) هو: أبو الفتح مُحمَّد بن عليِّ بن وهب المصريُّ المالكيُّ، ثمَّ الشَّافعيُّ، الشَّهير بـ«ابن دقيق العيد»، وُلد سنة (٦٢٥هـ)، فقيهٌ محدِّثٌ، شيخُ الإسلام، وأحدُ علماء وقته، توفِّي رَحِمَهُ اللهُ سنة (٧٠٢هـ). الوافي بالوفيات (٤/ ١٣٧)، طبقات الشَّافعيِّين (ص٩٥٢).

(٢) الرَّدُّ الوافر (ص٥٩).

(٣) الدُّرر الكامنة (١/ ١٧٥).

(٤) هو: مَرعيُّ بن يوسف بن أبي بكر الكرميُّ المقدسيُّ، الحنبليُّ، صاحب التَّصانيف الكثيرة، برع في المذهب، توفِّي رَحِمَهُ اللهُ سنة (١٠٣٣هـ). السُّحب الوابلة (٣/ ١١١٨)، تسهيل السَّابلة (٣/ ١٥٤٨).

(٥) هو: أبو الحجَّاج يوسف بن عبد الرَّحْمَن بن يوسف المِزِّيُّ الدِّمشْقيُّ، الشَّافعيُّ، وُلد سنة (٦٥٤هـ)، ناقدٌ مُحَقِّقٌ، ومُحَدِّثُ الشَّام ومصر، توفِّي رَحِمَهُ اللهُ سنة (٧٤٢هـ). المعجم المختص بالمُحَدِّثين (ص٢٩٩)، فوات الوفيات (٤/ ٣٥٣).

نفسه، وما رأيتُ أحداً أعلمَ بكتاب اللَّه وسُنَّة رسول اللَّه ولا أتبعَ لهما منه»[١].

وقال أيضاً رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولقد أنصف العلَّامة الإمام قاضي قضاة الإسلام بهاء الدِّين ابن السُّبكيِّ[٢] حيث يقول لبعض مَنْ ذكر له الكلام في ابن تيميَّة، فقال: واللَّه يا فلان، ما يُبغِض ابن تيميَّة إلَّا جاهل أو صاحب هوى؛ فالجاهل لا يدري ما يقول، وصاحب الهوى يَصُدُّه هواه عن الحقِّ بعد معرفته به»[٣].

---

(١) الشَّهادة الزَّكيَّة في ثناء الأئمَّة على ابن تيميَّة (ص٤٥).

(٢) هو: أبو البقاء مُحمَّد بن عبد البَرِّ بن يحيى الأنصاريُّ السُّبكيُّ، الشَّافعيُّ، وُلد سنة (٧٠٧هـ)، قاضٍ، مَهَرَ في العربيَّة والفقه وأصول الفقه، توفِّي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة (٧٧٧هـ). طبقات الشَّافعيَّة لابن قاضي شُهْبة (٣/ ١٢٧)، الدُّرر الكامنة (٥/ ٢٣٧).

(٣) الشَّهادة الزَّكيَّة في ثناء الأئمَّة على ابن تيميَّة (ص٢٤).

اسْمُ الكِتَابِ

تعدَّدت أسماءُ هذا الكتاب على النَّحو الآتي:

أوَّلاً: تسمية المصنِّف له:

سَمَّاه ﵀ في مُصَنَّفاته الأخرى بقوله: «وقد ذكرنا في جواب (المسائل التَّدمريَّة) الملقَّب بـ(تحقيقِ الإثبات للأسماء والصِّفات، وبيانِ حقيقة الجمع بين القَدَرِ والشَّرع)»(١).

ثانياً: تسمية العلماء له:

١ - ذكره ابنُ عبد الهادي ﵀ بقوله: «وله قواعدُ كثيرة في سائر أنواع العلوم؛ منها: قاعدة في الصِّفات والقَدَر، تسمَّى: تحقيق الإثبات للأسماء والصِّفات، وحقيقة الجمع بين القَدَرِ والشَّرع، وهي المعروفة بـ (التَّدمريَّة)»(٢).

٢ - ذكرها ابن عبد الهادي أيضاً، وابن القيِّم(٣)، وابن الوزير اليمانيُّ بقولهم: «التَّدمريَّة»(٤).

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (١٦/ ٤٣٠).
(٢) العقود الدُّرِّيَّة (ص٥٥).
(٣) أسماء مُؤَلَّفات شيخ الإسلام ابن تيميَّة (ص٢٠).
(٤) العواصم والقواصم في الذَّبِّ عن سنَّة أبي القاسم (٤/ ١٢٠).

ثالثاً: تسمية الكتاب في النُّسَخ الخطِّيَّة:

١ - في نسخة أ: «تقرير دلائل التَّوحيد».

٢ - في نسخة ب: قاعدةٌ في الصِّفات والقدر تُسمَّى: «تحقيقُ الإثبات للأسماء والصِّفات، وحقيقة الجمع بين القَدَرِ والشَّرع».

٣ - في نسختي د،هـ: «الرِّسالة التَّدمريَّة».

لذا فاسم الكتاب هو: «**التَّدْمُرِيَّةُ؛ تَحْقِيقُ الإِثْبَاتِ لِلْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، وَحَقِيقَةُ الجَمْعِ بَيْنَ القَدَرِ وَالشَّرْعِ**».

أَهَمِّيَّةُ ٱلْكِتَابِ

لكتاب التَّدمريَّة أهمِّيَّةٌ كبيرةٌ، ويتبيَّن هذا في الآتي:

١ - إمامة مُصَنِّفه، ورسوخ عِلمه في علم الاعتقاد، والمعرفة بالمعقول والمنقول، وكلام السَّلَف.

٢ - أنَّه عالِمٌ في بيان أصول عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة في باب أسماء اللَّه وصفاته والقَدَر.

٣ - الكتاب تحقيقٌ لأصلَيْن عظيمَيْن كَثُر الاضطراب فيهما؛ وهما: التَّوحيد والصِّفات، والشَّرع والقَدَر.

٤ - جَمَع فيه رحمه الله بين طريقة التَّأصيل والتَّقعيد، وبين الرَّدِّ على الطَّوائف المنحرفة في باب الأسماء والصِّفات، وبابِ الشَّرع والقَدَر.

٥ - الكتاب أصلٌ في الرَّدِّ على أهل البِدَع؛ فقد ذَكَر فيه أصولاً وقواعدَ في الرَّدِّ على أهل البِدَع ونَقْضِ شبهاتهم؛ من الفلاسفة وأهل الكلام والمتصوِّفة، وأقام الأدلَّة على إبطال أصولهم الكلاميَّة كالتَّأويل والتَّفويض، والخلط بين توحيد الرُّبوبية والألوهيَّة، وغير ذلك.

٦ - أنَّ شيخ الإسلام نوَّع فيه من الاستدلال؛ فأصَّل القواعد وضرب الأمثلة، وأكثر من الاستدلال بالنُّصوص الشَّرعيَّة والحجج العقليَّة.

٧ - أنَّه من الكتب القليلة في العقيدة الَّتي اهتمَّت بإظهار الجانب العقلي عند أهل السُّنَّة والجماعة، في استدلالهم به والرَّدِّ من خلاله على أهل البِدَع.

٨ - من وَعَى الكتاب يتمكَّن من مناقشة أهل البِدَع والكلام؛ لما تضمَّنه من أساليب الجدل وأصول الحُجَج.

٩ - أنَّه من أنفع الكتب المختصرة الَّتي كتبها شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فقد اختصر وأصَّل في هذا الكتاب ما بسطه وأطال فيه النِّقاش في كتبه المطوَّلة كـ«منهاج السُّنَّة النَّبويَّة»، و«درء تعارض العقل والنَّقل»، و«بيان تلبيس الجهميَّة»، وغيرها، ففيه خلاصة ما ذكره شيخ الإسلام في كتبه المُطَوَّلة.

١٠ - أنَّه من أحسن وأجمع ما كُتِب في موضوعِه على اختصاره، قال الشَّيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكانت هذه الرِّسالة من أحسن وأجمع ما كتبه في موضوعها على اختصارها»[(١)].

١١ - الكتاب بمثابة المُقَدِّمة والمفتاح لفَهْمِ كتب شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ المُطَوَّلة في الاعتقاد.

١٢ - اعتناءُ أهل العِلم به شرحاً وتدريساً؛ فقد تعدَّدت الشُّروح عليه، وكذا تهذيبه وتوضيحه وبيان مقاصده وما حَوَى من الفوائد.

١٣ - أنَّه من أهمِّ الكتب في السُّلَّم التَّعليميِّ لكتب العقيدة.

---

(١) تقريب التَّدمريَّة (ص١٣).

مَنْهَجُ ٱلْمُؤَلِّفِ

منهج شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الكتاب، يتبيَّن في الآتي:

١ - ابتدأ ببيان سبب كتابة هذه الرِّسالة، وسبب الحاجة إلى تأليفها، مع التَّنبيه على قدر السَّائل والمسؤول عنه.

٢ - سَلَكَ المُؤَلِّف مَسْلَكاً مُحْكَماً في التَّأصيل، وذِكر الأنواع والتَّقاسيم.

٣ - الْتَزم بمنهج السَّلَف من القرون المُفَضَّلة في باب الأسماء والصِّفات، وأنَّ الواجبَ على جميع مَن بعدَهم التزامُهُ.

٤ - بيَّن طريقة السَّلَف في نصوصِ الأسماء والصِّفات.

٥ - كثرةُ استدلاله بنصوص الكتاب والسُّنَّة في تقرير الاعتقاد.

٦ - بيانُ طريقة مَن حاد عن سبيل الرُّسل في أسماء اللَّه وصفاته بوصفه سبحانه بالصِّفات السَّلبيَّة على وجه التَّفصيل.

٧ - الرَّدُّ على المخالفين من جنس كلامهم واصطلاحاتهم.

٨ - استنباط القواعد المُهِمَّة في باب الأسماء والصِّفات من كلام السَّلَف السَّابقين.

٩ - تأصيلُه لمُسَمَّى التَّوحيد، والرَّدُّ على المخالفين فيه.

١٠ - بيانُه للتَّوحيد الَّذي جاءت الرُّسل عليهم السلام بالأمر به والدَّعوة إليه.

١١ - بيانُه للشِّرك الَّذي جاءت الرُّسل عليهم السلام بالنَّهي عنه.

١٢ - بيانُه للخَلَل الواقع عند المخالفين في تعريف كلمة التَّوحيد.

١٣ - تأصيلُه لمسألة القَدَر، وبيانه لضلال الفِرَق في ذلك.

ٱلنُّسَخُ ٱلْمُعْتَمَدَةُ فِي ٱلتَّحْقِيقِ

جمعتُ أكثرَ من عشرين نسخةً خطِّيَّةً من مُختَلِف مكتبات العالم، ثمَّ انتَخبتُ منها خمسَ نُسَخٍ نَفيسَةٍ، ورتَّبتُها حسب عَتاقَتها، ورمزتُ لكلِّ نسخة بحرف من الحروف الأَبْجديَّة، ووَصْفُها كما يأتي:

* **النُّسْخَةُ الأُولَى: وَرَمَزْتُ لَهَا بـ«أ».**

وهي محفوظة في مكتبة الأوقاف المصريَّة بالقاهرة - مصر -، برقم: (٩٤٤).

عددُ أوراقها: (٥٥) لوحة.

تاريخُ نَسْخِها: في شهر ربيع الأوَّل، سنة خمس عشرة وسبع مئة (٧١٥هـ).

ناسخُهَا: محمَّد بن شكر الشَّافعيُّ[1].

خطُّها: نَسخيٌّ مُعتادٌ.

خصائصُها:

١ - نُسْخَةٌ تَامَّةٌ.

---

(١) هو: محمَّد بن شكر الدِّيري الشَّافعيُّ النَّاسخ الدِّمشقيُّ، نسخ الكثير، وكان مُقرِئاً بالسَّبع، عارفاً بعلم الحرف، مشاركاً في علوم كثيرة، وأقام بدار الحديث الأشرفيَّة يرتزق بالنَّسخ إلى أن توفِّي رحمه الله سنة (٧٥٣هـ). أعيان العصر وأعوان النَّصر (٤/ ٤٧٢)، الدُّرر الكامنة (٥/ ٢٠٠).

٢ - كلماتها غير مضبوطة بالشَّكل غالباً.

٣ - مَيَّزَ ناسخُهَا بعض الكلمات بالحُمرة.

٤ - عليها تصحيحات.

*** النُّسْخَةُ الثَّانية: وَرَمَزْتُ لَهَا بـ«ب».**

وهي محفوظة في مكتبة برنستون - الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة -، برقم: (٣٩٤٧).

عددُ أوراقها: (٦٦) لوحة.

تاريخُ نسْخِها: في العاشر من شهر رجب، سنة تسع عشرة وسبع مئة (٧١٩هـ).

ناسخُهَا: موسى بن عبد اللَّه الحلبيُّ.

خطُّها: نَسخيٌّ جميل.

خصائصُها:

١ - نُسْخَةٌ تامَّة.

٢ - كلماتها غير مضبوطة بالشَّكل غالباً.

٣ - عليها تصحيحات.

٤ - عليها إلحاقات، بعضها يغلب على الظَّنِّ أنَّها بخطِّ المُؤَلِّف.

النُّسْخَةُ الثَّالثة: وَرَمَزْتُ لَهَا بـ«ج».

وهي محفوظة في دارة الملك عبد العزيز بالرِّياض - المملكة العربيَّة السُّعودية -، برقم: (٢٦٣٣).

عددُ أوراقها: (٥٣) لوحة.

تَارِيخُ نسْخِها: في الرَّابع من شهر رجب، سنة خمس وسبعين وسبع مئة (٧٧٥هـ).

ناسخُهَا: عليٌّ البعليُّ.

خطُّها: نَسخيٌّ مُعتادٌ.

خصائصُها:

١ - نُسْخَةٌ تامَّة.

٢ - كلماتها غير مضبوطة بالشَّكل غالباً.

٣ - عليها تصحيحات وبيان لفروق النُّسَخ.

٤ - نسخةٌ مقروءةٌ على بعضِ أهل العلم؛ حيث جاء في آخرها قَيْدُ سماعٍ لشهاب الدِّين أحمد بن أحمد بن محمَّد الفُنْدُقيِّ على محمَّد بن عبد اللَّه ابن المُحبِّ الصَّامت(١)، وبعده قَيْدُ سماعٍ آخَر لشهاب الدِّين

---

(١) هو: أبو بكر محمَّد بن عبد اللَّه بن أحمد الصَّالحيُّ المعروف بـ«ابن المحبِّ الصَّامت»، سُمِّي بـ«الصَّامت» لكثرة سكوتِه ووقارِه، وكان عالماً متفنِّناً متقشِّفاً، حَدَّث دهراً، وتفقَّه وأفتى ودَرَّس، وكان كثيرَ المروءة، حَسَنَ الهيئة، توفِّي رحمه الله سنة (٧٨٩هـ). الدُّرر الكامنة (٥/ ٢١٠)، شذرات الذَّهب (٨/ ٥٢٩).

أحمد بن أحمد بن محمَّد الفُنْدُقيِّ على عليٍّ بن أبي العزِّ الحنفيِّ[(١)].

* **النُّسْخَةُ الرَّابعة: وَرَمَزْتُ لَهَا بـ«د».**

وهي محفوظة في المكتبة المحموديَّة بالمدينة المنوَّرة - المملكة العربيَّة السُّعودية -، برقم: (٢٦٩٢).

عددُ أوراقها: (٨٢) لوحة.

تارِيخُ نسخها: غرَّة شعبان، سنة إحدى وعشرين ومئتين وألف (١٢٢١هـ).

ناسخُهَا: عبد اللَّه بن إبراهيم بن حمَّاد.

خطُّها: نَسخيٌّ مُعتادٌ.

خصائصُها:

١ - نُسْخَةٌ تامَّة.

٢ - كثير من كلماتها مضبوطة بالشَّكل.

٣ - مَيَّزَ ناسخُهَا بعض الكلمات بالحُمرة.

٤ - عليها تصحيحات.

٥ - نسخة مقابلة؛ حيث قُيِّد بلاغها في آخرها يوم (٢٥) ربيع الأوَّل، سنة ثلاث وعشرين ومئتين وألف (١٢٢٣هـ).

---

(١) هو: عليُّ بن محمَّد ابن أبي العزِّ الحنفيُّ الصَّالحيُّ، درَّس وأفتى، ووَلِيَ قضاء دمشق، ثمَّ قضاء مصر، من مُصَنَّفاته: «شرح العقيدة الطَّحاويَّة»، توفِّي رحمه الله سنة (٧٩٢هـ). إنباء الغمر بأبناء العمر (١/ ٤٠٨)، شذرات الذَّهب (٨/ ٥٥٧).

* **النُّسْخَةُ الخامسة: وَرَمَزْتُ لَهَا بـ«هـ».**

وهي محفوظة في المكتبة المحموديَّة بالمدينة المنوَّرة - المملكة العربيَّة السُّعودية -، برقم: (١٨٦٩).

عددُ أوراقها: (٣٤) لوحة.

تاريخُ نَسْخِها: الأربعاء، الثَّاني من شهر شوَّال، سنة ثلاث وثلاثين ومئتين وألف (١٢٣٣هـ).

ناسخُهَا: عبد المحسن بن أحمد بن فارس.

خطُّها: نَسخيٌّ مُعتادٌ.

خصائصُها:

١ - نُسْخَةٌ تامَّة.

٢ - كلماتها غير مضبوطة بالشَّكل.

٣ - مَيَّزَ ناسخُهَا بعض الكلمات بالحمرة.

٤ - عليها تصحيحاتٌ، وبيانٌ لفروق النُّسخ.

٥ - نسخةٌ مقابلة؛ حيث ذكر ناسخُها في حاشيةِ قَيْدِ الفراغ أنَّه انتهى من كتابتها ومقابلتها معاً في وقت واحد.

نَمَاذِجُ مِنَ المَخْطُوطَاتِ



كتاب

تعزيز دلائل التوحيد

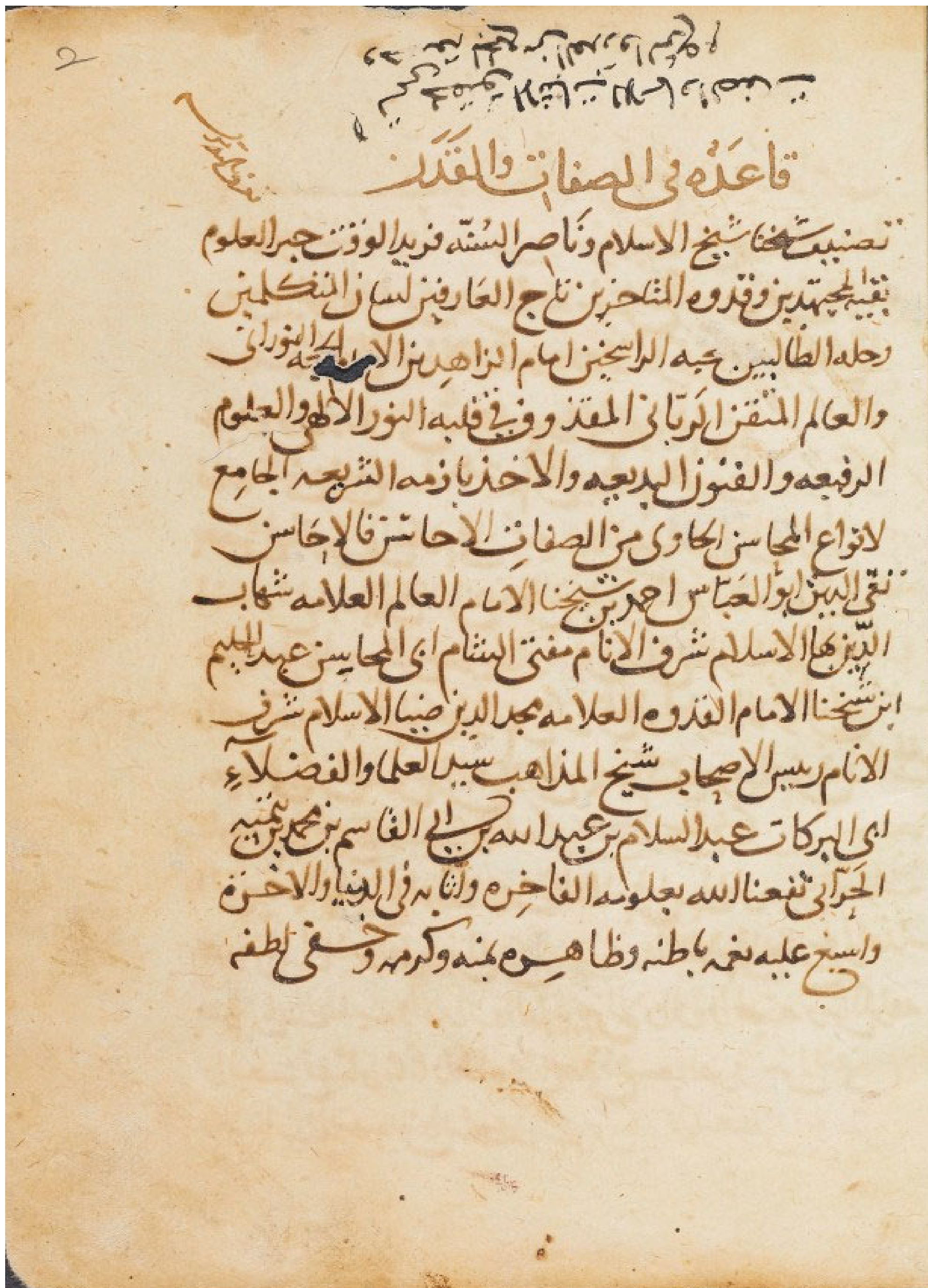
من كلام شيخ الإسلام أفضل المتأخرين المحققين تقي الدين أبي العباس

أحمد بن تيمية الحراني قدس الله روحه

صورة صفحة العنوان للنُّسخة (أ)

صورة الورقة الأولى للنُّسخة (أ)

صورة الورقة الأخيرة للنُّسخة (أ)



صورة صفحة العنوان للنُّسخة (ب)

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر واعن

الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور انفسنا
ومن سيات اعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي
له ونشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له ونشهد ان محمدا
عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى اله وسلم تسليما اما بعد
فقد سالني من تعينت اجابتهم ان اكتب لهم مضمون ما سمعوه مني في
بعض المجالس من الكلام في التوحيد والصفات وفي الشرع والقدر
لمسيس الحاجة الى تحقيق هذين الاصلين وكثرة الاضطراب فيهما
فانهما مع حاجة كل احد اليهما ومع ان اهل النظر والعلم والارادة
والعبادة لا بد ان يخطر لهم في ذلك من الخواطر والاقوال ما يحتاجون
معه الى بيان الهدى من الضلال لا سيما مع كثرة من خاض في ذلك بالحق
تارة وبالباطل تارات وما يعتري القلوب في ذلك من الشبه
التي توقعها في انواع الضلالات فالكلام في باب التوحيد والصفات
هو من باب الخبر الداير بين النفي والاثبات والكلام في الشرع والقدر
هو من باب الطلب والارادة الداير بين الارادة والمحبة وبين الكراهة
والبغض نفيا واثباتا والانسان يجد في نفسه الفرق بين النفي
والاثبات والتصديق والتكذيب وبين الحب والبغض والحض

صورة الصَّفحة الأولى للنُّسخة (ب)

فإن فتنته تمما فتنة لكل مفتون وقال تعالى فإما يأتينكم
مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى قال
ابن عباس رضي الله عنه تكفل الله لمن قرأ القرآن وعمل بما
فيه أن لا يضل في الدنيا ولا يشقى في الآخرة وقرأ هذه
الآية وكذلك قوله تعالى الم ذلك الكتاب لا ريب فيه
هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما
رزقناهم ينفقون والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل
من قبلك وبالآخرة هم يوقنون أولئك على هدى من ربهم
وأولئك هم المفلحون فأخبر أن هؤلاء مهتدون مفلحون وذلك
خلاف المغضوب عليهم والضالين فنسأل الله العظيم
أن يهدينا وسائر إخواننا صراط المستقيم صراط الذين
أنعم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين
وحسن أولئك رفيقا ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم
وصلى الله على خير خلقه عبده ورسوله محمد وآله وصحبه وسلم
تسليما كثيرا إلى يوم الدين وحسبنا الله ونعم الوكيل

نجزت العقيدة المذكورة بحمد الله
ولله الحمد في كل بكرة وعشية
على يد الفقير موسى بن عبد الله الحنبلي عفا الله عنه ولوالديه ولجميع المسلمين [illegible] في شوال [illegible] [illegible]

صورة الصَّفحة الأخيرة للنُّسخة (ب)

٨٤

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الإمام العالم العلامة شيخ الإسلام تقي الدين ابو ا
احمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني رضي الله عنه وارضا
الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور انفسنا
ومن سيئات اعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل
فلا هادي له واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشه
ان محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم تسليما
اما بعد فقد سالني من تعينت اجابتهم ان اكتب لهم مضمون
ما سمعوه مني في بعض المجالس من الكلام في التوحيد والصفا
والشرع والقدر لمسيس الحاجة الى تحقيق هذين الاصلين
وكثرة الاضطراب فيهما فانهما مع حاجة كل احد اليهما مع ان
اهل النظر والعلم والارادة والعبادة لا بد ان يخطر لهم
في ذلك من الخواطر والاقوال ما يحتاجون معه الى بيان
الهدى من الضلال لا سيما مع كثرة من خاض في ذلك بالحق تارة
وبالباطل تارات وما يعتري القلوب في ذلك من الشبه
التي توقعها في انواع الضلالات فالكلام في باب

التوحيد

صورة الصَّفحة الأولى للنُّسخة (ج)

١٨٩

تم الوجيز والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا

علقها لنفسه كاتبها علي الحارثي الشهير بالبعلي
حامدا لله مصليا على رسوله وكان الفراغ من
تعليقها رابع شهر رجب الفرد سنة خمس وعشرين وسبعمائة

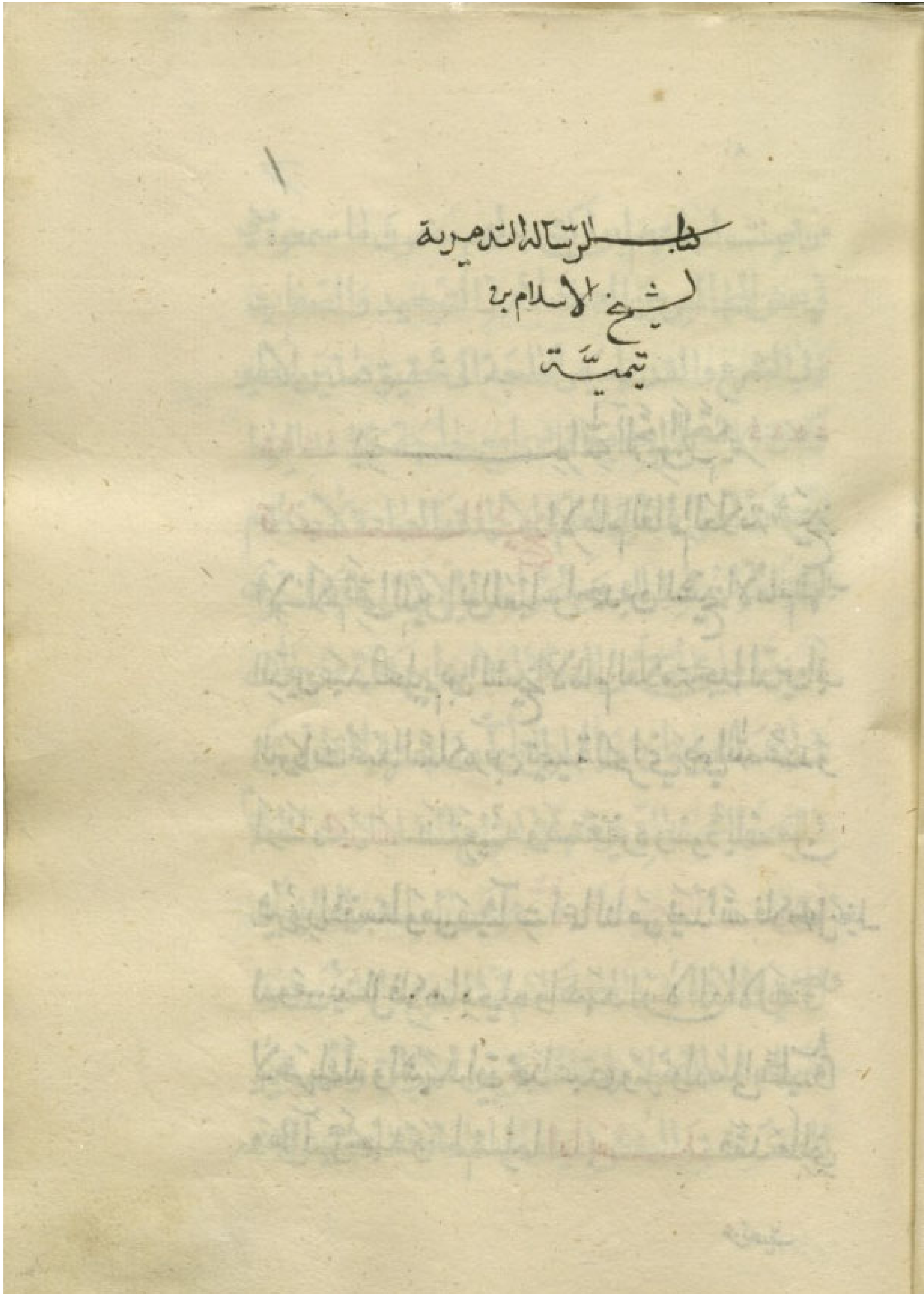
[illegible]

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

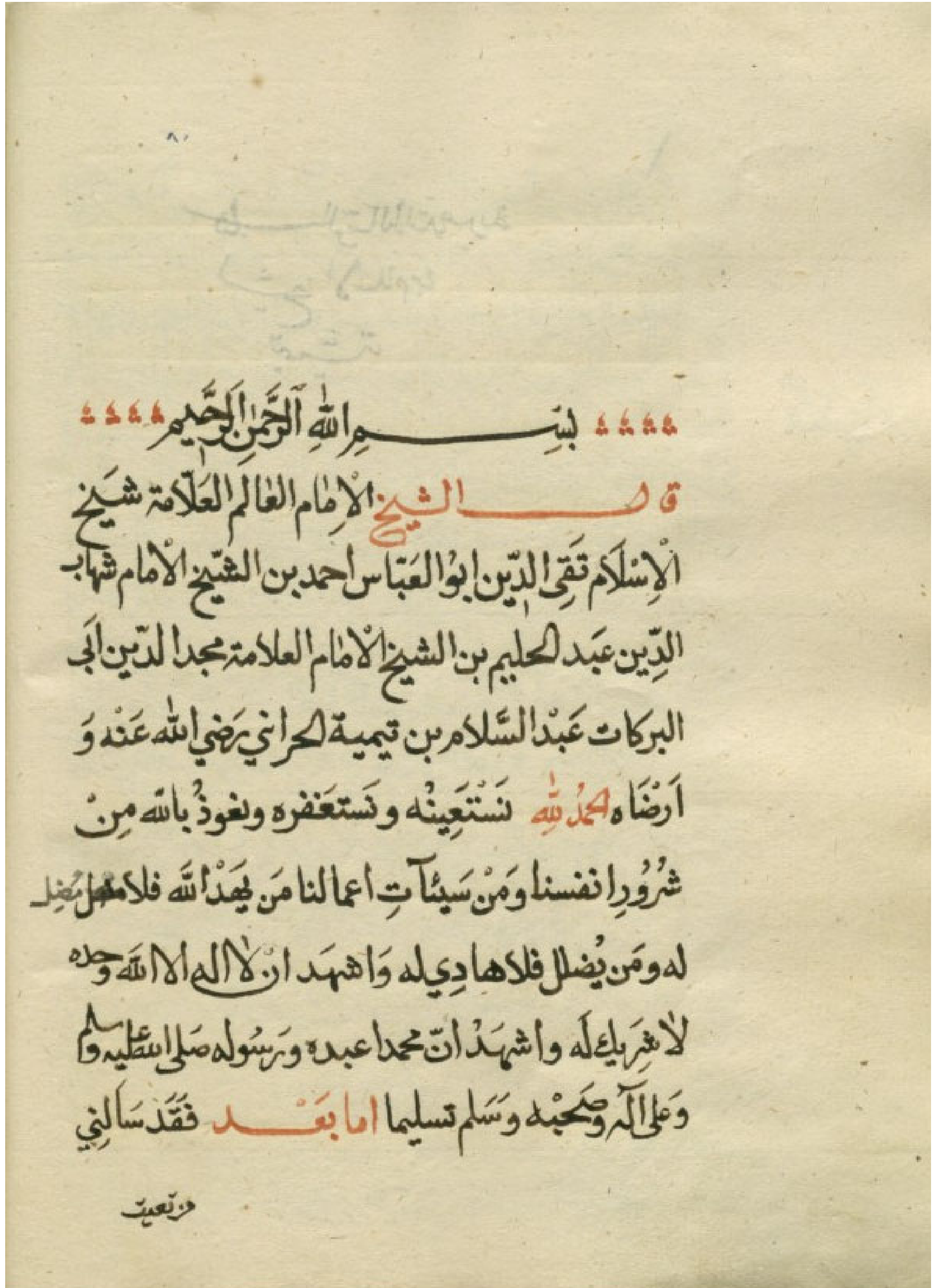
الألفاظ على أربعة أنواع ألفاظ متباينة وهي الأسماء التي تتعدد مسمياتها كالبر والفتاح والمقص
وألفاظ متواطئة وهي كل لفظ يطلق على أفراد جنس من الأجناس كالرجل والمرأة وألفاظ
مشتركة وهي كل لفظ ورد على صيغة واحدة ويطلق على معان مختلفة كالعين والمشتري
والإنسان وألفاظ مترادفة تختلف بالصيغ وتطلق على معنى واحد كالسيف والحسام
والصارم وكالخمر والرحيق والصهباء

الجهل المركب هو أن
يجهل الحق ويجهل
جهله

صورة الصَّفحة الأخيرة للنُّسخة (ج)


كتاب الرسالة التدمرية
لشيخ الإسلام ابن
تيمية

صورة صفحة العنوان للنُّسخة (د)



بسم الله الرحمن الرحيم
قال الشيخ الامام العالم العلامة شيخ
الاسلام تقي الدين ابو العباس احمد بن الشيخ الامام شهاب
الدين عبد الحليم بن الشيخ الامام العلامة مجد الدين ابي
البركات عبد السلام بن تيمية الحراني رضي الله عنه و
ارضاه الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من
شرور انفسنا ومن سيئات اعمالنا من يهده الله فلا مضل
له ومن يضلل فلا هادي له واشهد ان لا اله الا الله وحده
لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم
وعلى آله وصحبه وسلم تسليما اما بعد فقد سالني

صورة الصَّفحة الأولى للنُّسخة (د)



صورة الصَّفحة الأخيرة للنُّسخة (د)

١٥

كتاب الرسالة التدمرية
لشيخ الاسلام ابن
تيميه

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الامام العالم العلامة شيخ الاسلام تقي الدين ابو العباس
احمد ابن الشيخ الامام شهاب الدين عبد الحليم ابن الشيخ الامام العلامة مجد
الدين ابي البركات عبد السلام ابن تيمية الحراني رضي الله عنه وارضاه
الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور انفسنا ومن سيئات
اعمالنا من يهدي الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له واشهد ان لا
اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمد عبده ورسوله صلى الله عليه و
على اله وصحبه وسلم تسليما اما بعد فقد سالني من تعينت اجابتهم
ان اكتب لهم مضمون ما سمعوه مني في بعض المجالس من الكلام في التوحيد و
الصفات وفي الشرع والقدر لمسيس الحاجة الى تحقيق هذين الاصلين و
كثرة الاضطراب فيهما فانهما مع حاجة كل احد اليهما ومع ان اهل العلم و
النظر والارادة والعبادة لا بد لهم ان يخطر لهم في ذلك من الخواطر والاقوال ما
يحتاجون معه الى بيان الهدى من الضلال لا سيما مع كثرة من خاض في ذلك
بالحق تارة وبالباطل تارات وما يعتري القلوب مع ذلك من الشبه التي يوقعها
في انواع الضلالات فالكلام في باب التوحيد والصفات هو من باب الخبر الدا
ئر بين النفي والاثبات والكلام في الشرع والقدر هو من باب الطلب والارادة
الدائر بين الارادة والمحبة وبين الكراهة والبغض نفيا واثباتا والانسان يجد

صورة الصَّفحة الأولى للنُّسخة (هـ)

مستنا فليستن بمن قد مات فان الحي لا تؤمن عليه الفتنة اولئك اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ابر هذه
الامة قلوبا واعمقها علما واقلها تكلفا قوم اختارهم الله لصحبة نبيه صلى الله عليه وسلم واقامة
دينه فاعرفوا لهم حقهم وتمسكوا بهديهم فانهم كانوا على الهدى المستقيم وقال حذيفة رضي الله عنه
يا معشر القرا استقيموا وخذوا طريق من كان قبلكم فوالله لئن اتبعتموهم لقد سبقتم سبقا بعيدا
ولئن اخذتم يمينا وشمالا لقد ضللتم ضلالا بعيدا وقد قال عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه خط
لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطا وخط خطوطا عن يمينه وشماله ثم قال هذا سبيل الله وهذه
سبل على كل سبيل منها شيطان يدعو اليه ثم قرا وان هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا
السبل فتفرق بكم عن سبيله وقد امرنا الله سبحانه وقد امرنا الله تعالى ان نقول في صلاتنا اهدنا
الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين وقال النبي صلى
الله عليه وسلم اليهود مغضوب عليهم والنصارى ضالون وذلك ان اليهود عرفوا الحق ولم
يتبعوه والنصارى عبدوا الله بغير علم ولهذا كان يقال تعوذوا بالله من فتنة العالم الفاجر
والعابد الجاهل فان فتنتهما فتنة لكل مفتون وقال تعالى فاما يأتينكم مني هدى فمن اتبع
هداي فلا يضل ولا يشقى قال ابن عباس رضي الله عنه تكفل الله لمن قرا القران وعمل بما فيه لا
يضل في الدنيا ولا يشقى في الاخرة وقرا هذه الاية وكذلك قوله تعالى الم ذلك الكتاب لا ريب
فيه هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون و
الذين يؤمنون بما انزل اليك وما انزل من قبلك وبالاخرة هم يوقنون اولئك على هدى من
ربهم واولئك هم المفلحون فاخبر ان هؤلاء مهتدون مفلحون وذلك خلاف المغضوب
عليهم ولا الضالين فنسال الله العظيم ان يهدينا وسائر اخواننا صراط المستقيم صراط الذ
ين انعمت عليهم من النبيين والصديقين والشهدا والصالحين وحسن اولئك رفيقا ولا
حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلى الله على خير خلقه عبده ورسوله محمد واله وصحبه
وسلم تسليما كثيرا الى يوم الدين تمت القاعدة التدمرية في اصول الدين بحمد الله وحسن
توفيقه والحمد لله رب العالمين

بلغ كتبا ومقابلة نهار
الاربعا الذي هو ثاني عشر
من شهر عاشورا سنة ١٢٣٣
من الهجرة النبوية على صاحبها
جرها افضل الصلاة و
التسليم على يد الفقير الى الله
عبد المحسن ابن احمد ابن فارس
غفر الله له ولوالديه والمسلمين امين

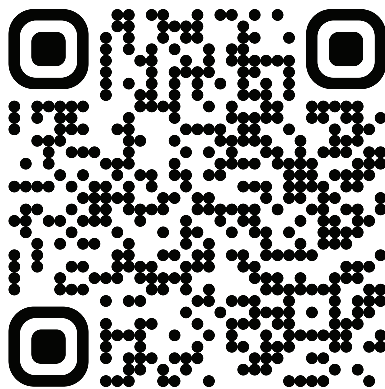
صورة الصَّفحة الأخيرة للنُّسخة (ه)

التدمرية

تحقيق الإثبات للأسماء والصفات
وحقيقة الجمع بين القدر والشرع

لشيخ الإسلام
أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني
رحمه الله (٦٦١ - ٧٢٨هـ)

سُجِّلَ المَتْنُ صَوْتِيّاً، وَتَظْهَرُ التَّسْجِيلَاتُ بِاسْتِخْدَامِ الرَّمْزِ التِّقْنِيِّ الآتِي:



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ(١)

الحَمْدُ لِلَّهِ نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ(٢) اللَّهُ؛ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ؛ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَنَشْهَدُ(٣) أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَنَشْهَدُ(٤) أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ(٥) وَسَلَّمَ(٦) تَسْلِيماً، أَمَّا بَعْدُ:

سبب تأليف الكتاب

فَقَدْ سَأَلَنِي مَنْ تَعَيَّنَتْ إِجَابَتُهُمْ(٧): أَنْ أَكْتُبَ لَهُمْ مَضْمُونَ مَا سَمِعُوهُ مِنِّي فِي بَعْضِ المَجَالِسِ مِنَ الكَلَامِ فِي التَّوْحِيدِ

---

(١) في ب: «ربِّ يَسِّر وأعن».
وفي ج: «قال الشَّيخ الإمام العالم العلَّامة شيخ الإسلام تقيُّ الدِّين أبو العبَّاس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السَّلام ابن تيميَّة الحرَّانيُّ رضي اللَّه عنه وأرضاه».
وفي د، هـ: «قال الشَّيخُ الإمام العالم العلَّامة شيخ الإسلام تقيُّ الدِّين أبو العبَّاس أحمد بن الشَّيخ الإمام شهاب الدِّين عبد الحليم بن الشَّيخ الإمام العلَّامة مجد الدِّين أبي البركات عبد السَّلام ابن تيميَّة الحرَّانيُّ رضي اللَّه عنه وأرضاه».

(٢) في ج، د، هـ: «يهدِ».

(٣) في ج، د، هـ: «وأشهد».

(٤) في ج، د، هـ: «وأشهد».

(٥) «وَعَلَى آلِهِ» ليست في ج.

(٦) في د: «صلَّى اللَّه عليه وسلَّم وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليماً»، وفي هـ: «صلَّى اللَّه عليه وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليماً».

(٧) من أهل «تَدْمُر». العقود الدُّرِّيَّة (ص٦٦).

أهمِّيَّة تحقيق الأصلين: التَّوحيد والصِّفات، والشَّرع والقَدَر

وَالصِّفَاتِ، وَفِي الشَّرْعِ[١] وَالقَدَرِ؛ لِمَسِيسِ الحَاجَةِ إِلَى تَحْقِيقِ هَذَيْنِ الأَصْلَيْنِ، وَكَثْرَةِ الاضْطِرَابِ فِيهِمَا.

فَإِنَّهُمَا مَعَ حَاجَةِ كُلِّ أَحَدٍ إِلَيْهِمَا[٢]، وَمَعَ أَنَّ[٣] أَهْلَ النَّظَرِ[٤] وَالعِلْمِ وَالإِرَادَةِ[٥] وَالعِبَادَةِ لَا بُدَّ[٦] أَنْ[٧] يَخْطُرَ[٨] لَهُمْ فِي ذَلِكَ مِنَ الخَوَاطِرِ وَالأَقْوَالِ مَا يَحْتَاجُونَ مَعَهُ إِلَى بَيَانِ الهُدَى مِنَ الضَّلَالِ، لَا سِيَّمَا مَعَ كَثْرَةِ مَنْ خَاضَ فِي ذَلِكَ بِالحَقِّ تَارَةً، وَبِالبَاطِلِ تَارَاتٍ، وَمَا يَعْتَرِي القُلُوبَ فِي[٩] ذَلِكَ مِنَ الشُّبَهِ[١٠] الَّتِي تُوقِعُهَا فِي أَنْوَاعِ الضَّلَالَاتِ[١١].

---

(١) في ج: «والشَّرع».

(٢) في ب: ضرب على «مَعَ حَاجَةِ كُلِّ أَحَدٍ إِلَيْهِمَا» وكتب في حاشيتها: «فإنَّها ممَّا تدعي الحاجة إليهما».

(٣) في ب: «وأنَّ» بدل: «وَمَعَ أَنَّ».

(٤) أهل النَّظر: الَّذين يُوجِبون النَّظر والاستدلال العقليَّ، ويجعلونه أصل الدِّين والإيمان، ويعتبرونه بمُجَرَّده مُحَصِّلاً للمعرفة المطلوبة. النُّبوَّات (١/ ٢٧٤).

(٥) أهل الإرادة: جماعةٌ من المتصوِّفة العُبَّاد. الاستقامة (٢/ ١٤٩).

(٦) في أ، ب، د، هـ زيادة: «لهم».

(٧) في ب: «من أن».

(٨) الخاطر: الفِكر والهاجس؛ وكلُّ ما يتحرَّكُ في القلبِ من رأيٍ أو معنىً فهو: خاطر. جمهرة اللُّغة (١/ ٥٨٨)، المحكم والمحيط الأعظم (٥/ ١٠٧).

(٩) في د، هـ: «مع».

(١٠) الشُّبه: جمع شبهة، وهي: الشُّكوك الَّتي تُوقِع في اشتباه الحقِّ بالباطل، فيتولَّد عنها الحَيْرة والرِّيبة. مدارج السَّالكين (٣/ ٤٥٢)، القاموس المحيط (ص١٢٤٧).

(١١) قال في التُّحفة المهديَّة شرح العقيدة التَّدمريَّة (١/ ١٨): «الظَّاهر أنَّ خبر إنَّ في قوله: (فإنَّهما) - إلى قوله: (من الشُّبه الَّتي توقعها في أنواع الضَّلالات)؛ محذوف تقديره: لفي أمسِّ الحاجة إلى التَّحقيق والإيضاح الكامل والبيان الشَّافي».

الكلام في التَّوحيد والصِّفات من باب الخبر، والكلام في الشَّرع والقدر من باب الإنشاء

فَالكَلَامُ فِي بَابِ التَّوْحِيدِ وَالصِّفَاتِ: هُوَ مِنْ بَابِ الخَبَرِ الدَّائِرِ بَيْنَ النَّفْيِ وَالإِثْبَاتِ.

وَالكَلَامُ فِي الشَّرْعِ وَالقَدَرِ: هُوَ مِنْ بَابِ الطَّلَبِ وَالإِرَادَةِ، الدَّائِرِ بَيْنَ الإِرَادَةِ وَالمَحَبَّةِ، وَبَيْنَ الكَرَاهَةِ وَالبُغْضِ، نَفْياً وَإِثْبَاتاً.

وَالإِنْسَانُ يَجِدُ فِي نَفْسِهِ الفَرْقَ بَيْنَ النَّفْيِ وَالإِثْبَاتِ وَالتَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ، وَبَيْنَ الحُبِّ وَالبُغْضِ وَالحَضِّ وَالمَنْعِ؛ حَتَّى إِنَّ الفَرْقَ بَيْنَ هَذَا النَّوْعِ وَبَيْنَ النَّوْعِ الآخَرِ مَعْرُوفٌ عِنْدَ العَامَّةِ وَالخَاصَّةِ، مَعْرُوفٌ عِنْدَ أَصْنَافِ[(١)] المُتَكَلِّمِينَ فِي العِلْمِ، كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ الفُقَهَاءُ فِي كِتَابِ الأَيْمَانِ[(٢)]، وَكَمَا ذَكَرَهُ المُقَسِّمُونَ لِلْكَلَامِ؛ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ[(٣)] وَالنَّحْوِ[(٤)] وَالبَيَانِ[(٥)]، فَذَكَرُوا أَنَّ الكَلَامَ نَوْعَانِ: خَبَرٌ وَإِنْشَاءٌ؛ وَالخَبَرُ: دَائِرٌ بَيْنَ النَّفْيِ وَالإِثْبَاتِ؛ وَالإِنْشَاءُ: أَمْرٌ أَوْ نَهْيٌ أَوْ إِبَاحَةٌ.

الواجب على العبد بعد أن تبيَّن له الفرق بين النَّوعين

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ؛ فَلَا بُدَّ لِلْعَبْدِ: أَنْ يُثْبِتَ لِلَّهِ مَا يَجِبُ إِثْبَاتُهُ لَهُ مِنْ صِفَاتِ الكَمَالِ، وَيَنْفِيَ عَنْهُ مَا يَجِبُ نَفْيُهُ عَنْهُ مِمَّا يُضَادُّ هَذِهِ الحَالَ.

---

(١) في ج: «وعند أصناف» بدل: «مَعْرُوفٌ عِنْدَ أَصْنَافِ».
(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٣٥/ ٣٠٧).
(٣) روضة النَّاظر (١/ ٢٨٧).
(٤) التَّذييل والتَّكميل (٣/ ٧)، تمهيد القواعد لناظر الجيش (١/ ١٧٨).
(٥) حلية اللُّبِّ المصون بشرح الجوهر المكنون (ص٣٣٦)، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع (ص٥٥).

وَلَا بُدَّ لَهُ فِي أَحْكَامِهِ: مِنْ أَنْ يُثْبِتَ خَلْقَهُ وَأَمْرَهُ؛ فَيُؤْمِنَ بِخَلْقِهِ المُتَضَمِّنِ كَمَالَ قُدْرَتِهِ وَعُمُومَ مَشِيئَتِهِ، وَيُثْبِتَ أَمْرَهُ المُتَضَمِّنَ بَيَانَ مَا يُحِبُّهُ وَيَرْضَاهُ مِنَ القَوْلِ وَالعَمَلِ، وَيُؤْمِنَ بِشَرْعِهِ وَقَدَرِهِ إِيمَاناً خَالِياً مِنَ الزَّلَلِ.

الشَّرع والقَدَر يتضمَّن توحيد الألوهيَّة

وَهَذَا(١) يَتَضَمَّنُ التَّوْحِيدَ فِي عِبَادَتِهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ؛ وَهُوَ التَّوْحِيدُ فِي القَصْدِ وَالإِرَادَةِ وَالعَمَلِ.

توحيد الرُّبوبيَّة والأسماء والصِّفات يتضمن التَّوحيد في العلم والقول

وَالأَوَّلُ(٢) يَتَضَمَّنُ التَّوْحِيدَ فِي العِلْمِ وَالقَوْلِ كَمَا دَلَّتْ عَلَى هَذَا(٣) سُورَةُ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، وَدَلَّتْ عَلَى الآخَرِ(٤) سُورَةُ: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾، وَهُمَا سُورَتَا الإِخْلَاصِ(٥)، وَبِهِمَا كَانَ يَقْرَأُ النَّبِيُّ(٦) ﷺ بَعْدَ الفَاتِحَةِ فِي رَكْعَتَيِ الفَجْرِ(٧)، وَرَكْعَتَيِ الطَّوَافِ(٨)، . . . .

---

(١) أي: الشَّرع والقَدَر. التُّحفة المهديَّة (١/ ٢٣).

(٢) وهو توحيد الرُّبوبيَّة والأسماء والصِّفات. التُّحفة المهديَّة (١/ ٢٣).

(٣) في ج: «ذلك».

(٤) وهو توحيد العبادة. التُّحفة المهديَّة (١/ ٢٣).

(٥) وردت هذه التَّسمية في حديث جابر بن عبد اللَّه رضي الله عنهما: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ فِي رَكْعَتَيِ الطَّوَافِ بِسُورَتَيِ الإِخْلَاصِ: قُلْ يَا أَيُّهَا الكَافِرُونَ، وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» رواه التِّرمذيُّ (٨٦٩).

(٦) «النَّبِيُّ» ليست في د،هـ.

(٧) يُشِير رحمه الله إلى ما رواه مسلم (٧٢٦)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ فِي رَكْعَتَيِ الفَجْرِ: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾، وَ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾».

(٨) يُشِير رحمه الله إلى ما رواه مسلم (١٢١٨)، من حديث جابر بن عبد اللَّه رضي الله عنهما في صفة الحجِّ، فذَكَر فيه طوافَ النَّبيِّ ﷺ فقال: «كَانَ يَقْرَأُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، وَ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾».

وَغَيْرِ ذَلِكَ(١).



(١) في ب: «وغيرهما».
وممَّا وَرَد عن النَّبيِّ ﷺ: أنَّه كان يقرأ بهما في ركعتي المغرب، وآخر ركعتين من صلاة الوتر. فروى أحمد (٤٧٦٣) واللَّفظ له، والنَّسائيُّ (٩٩١)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الفَجْرِ، وَالرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ المَغْرِبِ - بِضْعاً وَعِشْرِينَ مَرَّةً أَوْ بِضْعَ عَشْرَةَ مَرَّةً -: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾، وَ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾».
وروى أحمد (٢١١٤١) واللَّفظ له، وأبو داود (١٤٢٣)، والنَّسائيُّ (١٦٩٩)، وابن ماجه (١١٧١)، من حديث أبيِّ بن كعب رضي الله عنه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُوتِرُ بِـ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾، وَ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾، وَ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾».

الأصل الأوَّل:
التَّوحيد في الصِّفات

الأصل الأوَّل التَّوحيد في الصِّفات

فَأَمَّا الأَوَّلُ: وَهُوَ التَّوْحِيدُ فِي الصِّفَاتِ: فَالأَصْلُ فِي هَذَا البَابِ: أَنْ يُوصَفَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَبِمَا وَصَفَتْهُ بِهِ رُسُلُهُ(١) نَفْياً وَإِثْبَاتاً، فَيُثْبَتُ(٢) لِلَّهِ تَعَالَى مَا أَثْبَتَهُ(٣) لِنَفْسِهِ، وَيُنْفَى(٤) عَنْهُ مَا نَفَاهُ عَنْ نَفْسِهِ.

طريقة السَّلف في الصِّفات

وَقَدْ عُلِمَ أَنَّ طَرِيقَةَ سَلَفِ الأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا: إِثْبَاتُ مَا أَثْبَتَهُ مِنَ الصِّفَاتِ، مِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ(٥) وَلَا تَمْثِيلٍ(٦)، وَمِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ(٧) وَلَا تَعْطِيلٍ(٨)، وَكَذَلِكَ(٩) يَنْفُونَ عَنْهُ مَا نَفَاهُ عَنْ نَفْسِهِ مَعَ مَا أَثْبَتَهُ

---

(١) في أ: «وصفه به رسوله»، وفي ب: «وصفه به رسله».
(٢) في د،هـ: «فنثبت».
(٣) في ج: «أثبت».
(٤) في د،هـ: «وننفي».
(٥) التَّكييف: تعيينُ كيفيَّة الصِّفة، بحيث يجعل لها صفة وهيئة معلومة، فتكييف صفات اللَّهِ تعالى هو: تَعْيِينُ كيفيَّتها والهيئة الَّتي تكون عليها، أو يسأل عنها بـ«كيف». الكلِّيَّات (ص٧٥٢).
(٦) التَّمثيل: إثباتُ مثيلٍ للشَّيء، والمراد هنا: اعتقادُ مماثلة صفات اللَّهِ لصفات المخلوقين. مقاييس اللُّغة (٥/ ٢٩٦)، التَّعريفات للجرجانيِّ (ص٦٦)، لسان العرب (١١/ ٦١٠).
(٧) التَّحريف: التَّغيير والعُدُول بالشَّيء عن جِهَتِهِ، وتحريف الكلام: العُدُولُ به عن وَجْهِه وصوابه إلى غيره، وهو نوعان: تحريفُ لفظه، وتحريفُ معناه، والنَّوعان مأخوذان في الأصل عن اليهود. مقاييس اللُّغة (٢/ ٤٢)، لسان العرب (٩/ ٤٣)، الصَّواعق المرسلة (١/ ٢١٥).
(٨) التَّعطيل: من العَطَل، وهو: الخُلوُّ والفراغُ، والمراد: نفي الأسماء والصِّفات عن اللَّهِ تعالى. مقاييس اللُّغة (٤/ ٣٥١)، لسان العرب (١١/ ٤٥٣)، الدَّاء والدَّواء (ص٢٩٩).
(٩) في ب: «ولذلك».

مِنَ الصِّفَاتِ؛ مِنْ غَيْرِ إِلْحَادٍ لَا فِي أَسْمَائِهِ[(١)]، وَلَا فِي الآيَاتِ[(٢)]، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَمَّ المُلْحِدِينَ[(٣)] فِي أَسْمَائِهِ وَآيَاتِهِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ ۗ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِى ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِىٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ ۖ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾.

فَطَرِيقَتُهُمْ[(٤)]: تَتَضَمَّنُ إِثْبَاتَ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ مَعَ نَفْيِ مُمَاثَلَةِ[(٥)] المَخْلُوقَاتِ؛ إِثْبَاتاً بِلَا تَشْبِيهٍ، وَتَنْزِيهاً[(٦)] بِلَا تَعْطِيلٍ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، فَفِي قَوْلِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ﴾: رَدٌّ لِلتَّشْبِيهِ وَالتَّمْثِيلِ، وَ[(٧)] قَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾: رَدٌّ لِلإِلْحَادِ وَالتَّعْطِيلِ.

---

(١) قال ابن القيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ في بدائع الفوائد (١/ ٢٩٧): «والإلحاد في أسمائه: هو العدول بها وبحقائقها ومعانيها عن الحقِّ الثَّابت لها».

(٢) في ج: «آياته».
وآيات اللَّه تنقسم إلى قسمين: كونيَّة، وشرعيَّة: فالآيات الكونيَّة: ما يتعلَّق بالخلق والتَّكوين، والإلحاد فيها: أن ينسبها إلى غير اللَّه استقلالاً، أو مشاركة، أو إعانة؛ والآيات الشَّرعيَّة: ما جاءت به الرُّسل من الوحي؛ والإلحاد فيها: إمَّا بتكذيبها، أو تحريفها، أو مخالفتها.

(٣) في ب،ج: «الَّذين يلحدون».

(٤) في د،هـ: «فطريقهم».

(٥) في د،هـ: «مشابهة».

(٦) في أ،ج،د،هـ: «إثباتٌ بلا تشبيهٍ، وتنزيهٌ».

(٧) في أ زيادة «في».

بعث الله رسله بإثبات مفصَّل للصِّفات ونفي مجمل

وَاللَّهُ ﷻ: بَعَثَ رُسُلَهُ[١] بِإِثْبَاتٍ مُفَصَّلٍ، وَنَفْيٍ مُجْمَلٍ[٢].

فَأَثْبَتُوا لَهُ الصِّفَاتِ عَلَى وَجْهِ التَّفْصِيلِ.

الأدلَّة على النَّفي المجمل

وَنَفَوْا عَنْهُ مَا لَا يَصْلُحُ لَهُ مِنَ التَّشْبِيهِ وَالتَّمْثِيلِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَٱعْبُدْهُ وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦ ۚ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾، قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾، أَيْ: نَظِيراً يَسْتَحِقُّ مِثْلَ اسْمِهِ، وَيُقَالُ: مُسَامِياً يُسَامِيهِ[٣]، وَهَذَا مَعْنَى مَا يُرْوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: «هَلْ تَعْلَمُ لَهُ مِثْلاً[٤] أَوْ شِبْهاً؟[٥]»[٦].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا[٧] وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾.

---

(١) في أ: «رسوله ﷺ».

(٢) اقتضاء الصِّراط المستقيم (٢/ ٣٩٥)، الصَّفديَّة (١/ ١١٦)، درء تعارض العقل والنَّقل (٦/ ٣٤٨).

(٣) الصِّحاح (٦/ ٢٣٨٣)، لسان العرب (١٤/ ٤٠٣).

(٤) في ج: «مثيلاً».

(٥) في د، هـ: «شبيهاً».

(٦) رواه الطَّبريُّ في التَّفسير (١٥/ ٥٨٥)، والبيهقيُّ في الأسماء والصِّفات (٦١٠).

(٧) الأنداد: جمع ندٍّ، وهو: الشَّبيه والنَّظير. الصِّحاح (٢/ ٥٤٣)، لسان العرب (٣/ ٤٢٠).

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ * بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا * الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ﴾، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلَصِينَ﴾[(١)]، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ * وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ * وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، فَسَبَّحَ نَفْسَهُ عَمَّا يَصِفُ[(٢)] المُفْتَرُونَ المُشْرِكُونَ[(٣)]، وَسَلَّمَ عَلَى المُرْسَلِينَ؛ لِسَلَامَةِ مَا قَالُوهُ[(٤)] مِنَ الإِفْكِ وَالشِّرْكِ، وَحَمِدَ نَفْسَهُ؛ إِذْ هُوَ سُبْحَانَهُ المُسْتَحِقُّ لِلْحَمْدِ بِمَا لَهُ مِنَ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ وَبَدِيعِ المَخْلُوقَاتِ.

الأدلَّة على إثبات صفات اللَّه على وجه التَّفصيل

وَأَمَّا الإِثْبَاتُ المُفَصَّلُ: فَإِنَّهُ ذَكَرَ مِنْ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ مَا أَنْزَلَهُ فِي[(٥)] مُحْكَمِ آيَاتِهِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ الآيَةَ بِكَمَالِهَا.

---

(١) في ج، د، هـ: من قوله تعالى: ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ﴾، إلى قوله: ﴿إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلَصِينَ﴾ كُتبَت الآيات كاملةً.

(٢) في ب: «يصفه».

(٣) في أ: «والمشركون».

(٤) في أ: «ما قالوا».

(٥) في أ: «من».

وَقَوْلِهِ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ السُّورَةَ.

وَقَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾[1]، ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْقَدِيرُ﴾، ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾، ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾، ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۝ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾، ﴿هُوَ[2] ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّـٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾، ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾.

وَقَوْلِهِ: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾.

وَقَوْلِهِ: ﴿رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ۚ﴾.

وَقَوْلِهِ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُوا۟ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُوا۟ رِضْوَٰنَهُۥ فَأَحْبَطَ أَعْمَـٰلَهُمْ﴾[3].

وَقَوْلِهِ: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَـٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا[4]﴾.

وَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَـٰنِ فَتَكْفُرُونَ﴾.

(١) ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾ ليست في أ.

(٢) في ب: «و﴿هو﴾».

(٣) جعل في ج قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُوا۟...﴾ مكان: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ﴾.

(٤) ﴿وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ ليست في ج.

وَقَـوْلِـهِ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾(١).

وَقَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾.

وَقَوْلِهِ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾.

وَقَوْلِهِ: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا﴾.

وَقَوْلِهِ: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾.

وَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾.

وَقَـوْلِـهِ تَـعَـالَـى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ۖ هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ(٢) * هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ * هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾.

إِلَى أَمْثَالِ هَذِهِ الآيَاتِ وَالأَحَادِيثِ الثَّابِتَةِ عَنِ النَّبِيِّ(٣) ﷺ فِي أَسْمَاءِ الرَّبِّ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ.

---

(١) في ب زيادة: ﴿وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾.

(٢) ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ۖ هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ ليست في ب، ج.

(٣) في أ: «رسول اللَّه».

فَإِنَّ فِي[١] ذَلِكَ مِنْ إِثْبَاتِ ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ عَلَى وَجْهِ التَّفْصِيلِ، وَإِثْبَاتِ وَحْدَانِيَّتِهِ بِنَفْيِ التَّمْثِيلِ مَا هَدَى اللَّهُ بِهِ عِبَادَهُ إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ؛ فَهَذِهِ طَرِيقَةُ الرُّسُلِ صَلَّى[٢] اللَّهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ.

(١) «فِي» ليست في ب.

(٢) في ج: «صلوات».

طريقة الكفَّار ومن دخل فيهم من الجهميَّة ضدُّ طريقة الرُّسل وأتباعهم: يصفون اللّه بالصِّفات السَّلبيَّة على وجه التَّفصيل، ولا يثبتون إلَّا وجوداً مطلقاً لا حقيقة له؛ وتفرَّع منهم ثلاث طوائف

وَأَمَّا مَنْ زَاغَ وَحَادَ عَنْ سَبِيلِهِمْ مِنَ الكُفَّارِ وَالمُشْرِكِينَ[(١)] وَالَّذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ، وَمَنْ دَخَلَ فِي هَؤُلَاءِ؛ مِنَ الصَّابِئَةِ[(٢)]، وَالمُتَفَلْسِفَةِ[(٣)]، وَالجَهْمِيَّةِ[(٤)]، وَالقَرَامِطَةِ البَاطِنِيَّةِ[(٥)]، وَنَحْوِهِمْ؛

---

(١) في أ: «من المشركين» بدل: «وَالمُشْرِكِينَ»، وفي د،هـ: «المشركين» من غير واو.

(٢) الصَّابئة المشركون: قومٌ يعبدون الكواكب، ويقرؤون الزَّبور ويُصَلُّون، ومنهم مَن يعبد الملائكة، وهؤلاء لا تحلُّ ذبائحهم ولا نكاح نسائهم، واختُلِف في حكم أخذ الجزية منهم. المِلَل والنِّحَل (٢/ ٣٥)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٥/ ٢١)، إغاثة اللَّهفان في مصايد الشَّيطان (٢/ ٢٥٠).

(٣) المتفلسفة: نسبة إلى الفلسفة؛ وهو مصطلحٌ يونانيٌّ مُرَكَّبٌ من كلمتين: «فيلا» أي: محبٌّ، و«سوفيا» أي: الحكمة، ومن آرائهم: القول بقِدَم العالم، وإنكارُ النُّبوَّات، وإنكارُ البَعْثِ الجسمانيِّ، وأنَّ الملائكة هي العقول، وغير ذلك من الأباطيل. المِلَل والنِّحَل (٢/ ١٦٦)، الصَّفديَّة (١/ ٨)، درء تعارض العقل والنَّقل (٥/ ٣٨٤).

(٤) الجهميَّة: أتباع جَهْم بن صفوان، مِنْ مُعتقداتِهِم: نفيُ الأسماء والصِّفات عن اللَّه، وأنَّ الإيمانَ هو المعرفة باللَّه تعالى فقط، فإيمانُ الأنبياء وإيمانُ الأُمَّة كلِّها سواء، وقد اتَّفقت الأُمَّة على تكفيرهم. الفَرْق بين الفِرَق (ص١٩٩)، المِلَل والنِّحَل (١/ ٨٦).

(٥) القَرَامِطَة: مِنْ فِرَق الباطنيَّة الَّتي تفرَّعت عن الإسماعيليَّة، سُمِّيت بهذا الاسم نسبةً إلى حمدان بن الأشعث المُلقَّب بـ«قرمط»، الَّذي دخل في دعوة الإسماعيليَّة على يد عبد اللَّهِ بن ميمون القدَّاح، ثمَّ قام بالدَّعوة في سواد العراق فكثر أتباعه، وكان ظهورهم سنة (٢٧٨هـ) في خلافة المعتضد، ودخلوا مكَّة سنة (٣١٧هـ) فاقتلعوا الحجر الأسود، وقتلوا المسلمين في الحرم، وقد أظهرت هذه الفِرْقَة مَحَبَّتها وتَشيُّعَها ومُوالاتَها لآلِ البَيْت، وأَبْطَنَت الإلحاد والإباحيَّة والزَّندقة. الفَرْق بين الفِرَق (ص٢٦٦)، فضائح الباطنيَّة (ص١٢)، اعتقادات فِرَق المسلمين والمشركين (ص٧٩)، البداية والنِّهاية (٤/ ٦٣٥)، (١٥/ ٣٧).

والباطنيَّةُ: لقبٌ عامٌّ تشترك فيه كلُّ الفِرَق الَّتي تقول بأنَّ لظواهر النُّصوص الشَّرعيَّة بواطن، تجري مجرى اللُّبِّ من القِشْرِ، ومَن ارتقى إلى علم الباطن انحطَّ عنه=

فَإِنَّهُمْ عَلَى ضِدِّ ذَلِكَ، فَإِنَّهُمْ(١) يَصِفُونَهُ بِالصِّفَاتِ السَّلْبِيَّةِ(٢) عَلَى وَجْهِ التَّفْصِيلِ، وَلَا يُثْبِتُونَ إِلَّا وُجوداً مُطْلَقاً(٣) لَا حَقِيقَةَ لَهُ عِنْدَ التَّحْصِيلِ، وَإِنَّمَا يَرْجِعُ إِلَى وُجُودٍ فِي الأَذْهَانِ، يَمْتَنِعُ تَحَقُّقُهُ فِي الأَعْيَانِ.

فَقَوْلُهُمْ يَسْتَلْزِمُ غَايَةَ التَّعْطِيلِ وَغَايَةَ التَّمْثِيلِ؛ فَإِنَّهُمْ يُمَثِّلُونَهُ بِالمُمْتَنِعَاتِ(٤) وَالمَعْدُومَاتِ وَالجَامِدَاتِ، وَيُعَطِّلُونَ الأَسْمَاءَ وَالصِّفَاتِ تَعْطِيلاً يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الذَّاتِ(٥).

= التَّكليف واستراح من أعبائه، ومذهبهم مبنيٌّ على شيءٍ من دين المَجُوس، وشيءٍ من دين الصَّابِئَة، ينتهي بهم إلى القول بِقِدَم العَالَم، وإبطال النُّبوَّة والشَّرائع، ولهم أسماء كثيرة، منها ما يعمُّهم ومنها ما يخصُّ بعضهم؛ فمن أسمائهم: الإسماعيليَّة، والقَرامِطَة، والخُرَّميَّة، والنُّصَيْريَّة، والإباحيَّة، والسَّبعيَّة، والمُحَمِّرة، وغيرها. التَّبصير في الدِّين (ص١٤٠)، الفَرْق بين الفِرَق (ص٢٦٥)، المِلَل والنِّحَل (١/ ١٩٢)، فضائح الباطنيَّة (ص١١).

(١) «فَإِنَّهُمْ» ليست في ج،د،هـ.

(٢) الصِّفات السَّلْبيَّة: الصِّفات الَّتي تدلُّ على السَّلْبِ المَحْضِ؛ أي: نفي ما لا يليق بِاللَّهِ تعالى، من غير دَلالةٍ على معنىً وجوديٍّ قائمٍ به سبحانه. مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٦/ ٥١٦)، منهج ودراسات لآيات الأسماء والصِّفات (ص١٢).

(٣) الوجود المطلق: الوجود المشترك بين الموجودات، وهذا إنَّما يكون مطلقاً في الأذهان لا في الأعيان. الرَّدُّ على المنطقيِّين (ص٣٠٩)، درء تعارض العقل والنَّقل (٥/ ٩٥).

(٤) الممتنع: ما لو فُرِض موجوداً لَزِم عنه المحال. معيار العلم (ص٣٤٤)، المبين للآمديِّ (ص٧٩).

(٥) في ب: «تعطيل الباطنيَّة للذَّات» بدل: «تَعْطِيلاً يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الذَّاتِ».

الطَّائفة الأولى: غلاة الجهميَّة؛ يسلبون عن اللَّه النَّقيضين

فَغَالِيَتُهُمْ[(١)]: يَسْلُبُونَ[(٢)] عَنْهُ النَّقِيضَيْنِ[(٣)]؛ فَيَقُولُونَ: لَا مَوْجُودٌ وَلَا مَعْدُومٌ، وَلَا حَيٌّ وَلَا مَيِّتٌ، وَلَا عَالِمٌ وَلَا جَاهِلٌ؛ لِأَنَّهُمْ بِزَعْمِهِمْ[(٤)] إِذَا وَصَفُوهُ بِالإِثْبَاتِ شَبَّهُوهُ بِالمَوْجُودَاتِ، وَإِذَا وَصَفُوهُ بِالنَّفْيِ شَبَّهُوهُ بِالمَعْدُومَاتِ؛ فَسَلَبُوا النَّقِيضَيْنِ، وَهَذَا مُمْتَنِعٌ فِي بَدَائِهِ العُقُولِ.

وَحَرَّفُوا مَا أَنْزَلَ[(٥)] اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الكُتُبِ[(٦)]، وَمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ، وَوَقَعُوا فِي شَرٍّ مِمَّا فَرُّوا[(٧)] مِنْهُ؛ فَإِنَّهُمْ شَبَّهُوهُ بِالمُمْتَنِعَاتِ؛ إِذْ سَلْبُ النَّقِيضَيْنِ كَجَمْعِ النَّقِيضَيْنِ؛ كِلَاهُمَا مِنَ المُمْتَنِعَاتِ[(٨)].

---

(١) في ب: «فغايتهم»، وفي ج: «فغلاتهم»، وفي د،هـ: «فغالبهم».

(٢) في ب: «أن يسلبون».

(٣) النَّقيضان: هما أمرانِ: أحدُهما وجوديٌّ والآخر عدميٌّ، لا يجتمعان ولا يرتفعان معًا؛ بل يجب وجودُ أحدِهما دون الآخر. التَّدمريَّة للمصنِّف (ص١٥٤)، الردُّ على المنطقيِّين له أيضاً (ص٦٢)، الحدود الأنيقة والتَّعريفات الدَّقيقة لزكريَّا الأنصاريِّ (ص٧٣).

(٤) في أ: «يزعمون أنَّهم».

(٥) في أ: «أنزله».

(٦) في ج،د،هـ: «الكتاب».

(٧) في أ: «هربوا».

(٨) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ كما في مجموع الفتاوى (٥/ ٣٢٧): «فآل بهم إغراقهم في نفي التَّشبيه، إلى أن وصفوه بغاية التَّعطيل، ثم إنَّهم لم يَخلصوا ممَّا فرُّوا منه؛ بل يلزمهم على قياسِ قولهم أن يكونوا قد شبَّهوه بالممتنع الَّذي هو أخسُّ من الموجود والمعدوم الممكن، ففرُّوا في زعمهم من تشبيهه بالموجودات والمعدومات، ووصفوه بصفات الممتنعات الَّتي لا تقبل الوجود، بخلاف المعدومات الممكنات؛ وتشبيهه بالممتنعات شرٌّ من تشبيهه بالموجودات والمعدومات الممكنات».

وَقَدْ عُلِمَ بِالِاضْطِرَارِ أَنَّ الوُجُودَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُوجِدٍ(١) وَاجِبٍ، غَنِيٍّ بِذَاتِهِ(٢) عَمَّا سِوَاهُ، قَدِيمٍ أَزَلِيٍّ(٣)، لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الحُدُوثُ وَلَا العَدَمُ.

فَوَصَفُوهُ بِمَا يَمْتَنِعُ وُجُودُهُ، فَضْلاً عَنِ: الوُجُوبِ، أَوِ الوُجُودِ، أَوِ القِدَمِ.

الطَّائفة الثَّانية: طائفة من الفلاسفة؛ قاربت غلاة الجهميَّة؛ يصفون اللَّه بالسُّلوب والإضافات، دون صفات الإثبات

وَقَارَبَهُمْ طَائِفَةٌ مِنَ الفَلَاسِفَةِ وَأَتْبَاعِهِمْ: فَوَصَفُوهُ بِالسُّلُوبِ وَالإِضَافَاتِ(٤)، . . . .

---

(١) في د،هـ: «موجود»، وفي ب زيادة: «قديم»، وضرب عليها في أ.

(٢) «بِذَاتِهِ» ليست في أ،ج.
والواجب بذاته هو: الموجود الَّذي يمتنع عدمه امتناعاً ليس الوجود له من غيره؛ بل من نفس ذاته، فإن كان وجوب الوجود لذاته سُمِّيَ: «واجباً لذاته»، وإن كان لغيره سُمِّيَ: «واجباً لغيره».
وواجب الوجود هو: الَّذي يكون وجوده من ذاته ولا يحتاج إلى شيء أصلاً. التَّعريفات للجرجانيِّ (ص٢٤٩)، التَّوقيف على مهمَّات التَّعاريف (ص٣٣٣).
وقد بيَّن شيخ الإسلام رحمه الله أنَّ تسمية الرَّبِّ بواجب الوجود هو من محدَثات الفلاسفة المتأخِّرين، قال في الصَّفديَّة (٢/ ١٣٢): «وأمَّا الكلام بلفظ: الواجب الوجود وممكن الوجود؛ فهذا من كلام ابن سينا وأمثاله الَّذين اشتقُّوه من كلام المتكلِّمين المعتزلة ونحوهم؛ وإلَّا فكلام سَلَفِهم إنَّما يُوجَد فيه لفظ العِلَّة والمعلول».

(٣) الأَزَلُ: عبارةٌ عن عدم الابتداء، وما لا ابتداءَ له فهو أَزَلِيٌّ. درء تعارض العقل والنَّقل (٣/ ٣٧)، الصِّحاح (٤/ ١٦٢٢).

(٤) المقصود بقوله: «بالسُّلوب»، أي: وصفه بالصِّفات الَّتي تدلُّ على السَّلب المَحْضِ، وهي الصِّفات السَّلْبِيَّة، وقد تقدَّم (ص٧٥).
وأمَّا «الإضافات»، أي: الصِّفات الإضافيَّة، وهي: صفاتٌ اعتباريَّةٌ في الذِّهن لا وجود لها في الخارج، ولا يمكن تعقُّلها إلَّا بتعقُّل ما يقابلها، والإضافة: حالة =

دُونَ صِفَاتِ الإِثْبَاتِ[(١)]، وَجَعَلُوهُ هُوَ الوُجُودَ المُطْلَقَ بِشَرْطِ الإِطْلَاقِ[(٢)].

= نسبيَّة بحيث لا تُعْقَلُ إحداهما إلَّا مع الأخرى، كالأُبُوَّة والبُنُوَّة، أي: أنَّهم يَصِفون اللَّهَ بما لم يَقُم به؛ بل بما قام بغيره، أو بما لم يوجد، ويقولون: هذه إضافات لا صفات، فيقولون: هو رحيم ويرحم والرَّحمة لا تقوم به؛ بل هي مخلوقة وهي نعمته، وهو متكلِّم ويتكلَّم والكلام لا يقوم به؛ بل هو مخلوقٌ قائمٌ بغيره، ونحو ذلك. مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٦/ ٥١٦)، (١٧/ ١٤٨)، التَّعريفات للجرجانيِّ (ص٢٨)، منهج ودراسات لآيات الأسماء والصِّفات (ص١٢).

(١) صفات الإثبات - أو: الصِّفات الثُّبوتيَّة - هي: صفات الكمال الَّتي وصف اللَّه بها نفسه ﷻ؛ كالحياة والعلم والقدرة، والَّتي يلزم من ثبوتها سلب صفات النَّقص عنه ﷻ. الجواب الصَّحيح لمَن بدَّل دين المسيح (٣/ ٢٠٩)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٦/ ٨٨).

قال شيخ الإسلام ﷺ في التِّسعينيَّة (١/ ١٥٧): «فإنَّ اللَّه يُوصَفُ بالإثبات، وهو: إثباتُ محامده بالثَّناء عليه وتمجيده، ويُوصَفُ بالنَّفي، وهو: نفي العيوب والنَّقائص عنه ﷻ عمَّا يقولون علوّاً كبيراً».

(٢) قال شيخ الإسلام ﷺ في الجواب الصَّحيح لمَن بدَّل دين المسيح (٤/ ٣٠٧): «ويُسَمُّون هذا الوجود: الإحاطةَ، فيقولون: هو الوجود المُطلَق؛ إمَّا بشرط الإطلاق عن كلِّ قيد، وهذا يُسَمَّى: الكليَّ العقليَّ، وهذا عند عامَّة العقلاء لا يوجد إلَّا في الذِّهن لا في الخارج...، وهو الوجود المُجَرَّد عن جميع القيود...».

وَقَدْ عُلِمَ بِصَرِيحِ(١) العَقْلِ أَنَّ هَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الذِّهْنِ، لَا فِيمَا خَرَجَ عَنْهُ مِنَ المَوْجُودَاتِ.

وَجَعَلُوا الصِّفَةَ هِيَ المَوْصُوفَ، فَجَعَلُوا العِلْمَ عَيْنَ العَالِمِ؛ مُكَابَرَةً لِلْقَضَايَا البَدِيهِيَّاتِ(٢)، وَجَعَلُوا هَذِهِ الصِّفَةَ هِيَ الأُخْرَى، فَلَمْ يُمَيِّزُوا بَيْنَ العِلْمِ وَالقُدْرَةِ وَالمَشِيئَةِ؛ جَحْداً لِلْعُلُومِ الضَّرُورِيَّاتِ(٣).

---

(١) في هـ: «بتصريح».

(٢) البديهيَّات: جمع بديهيٍّ، وهو: الَّذي لا يتوقَّفُ حصوله على نظر وكسْب، سواء احتاج إلى شيء آخر من حدْسٍ أو تجربة، أو غير ذلك، أو لم يحتج؛ فيرادف الضَّروريَّ، وقد يُراد به: ما لا يحتاج بعد توجُّه العقل إلى شيء أصلاً؛ فيكون أخصَّ من الضَّروريِّ، كتصوُّر الحرارة والبرودة، وكالتَّصديق بأنَّ النَّفي والإثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان. التَّعريفات للجرجانيِّ (ص٤٣)، الكلِّيَّات (ص٢٤٨).

(٣) العلم الضَّروريُّ: الَّذي يلزم نفس العبد لزوماً لا يمكنه معه دفعه عن نفسه؛ فإذا لم يمكن الإنسان أن يدفع هذه القضايا عن نفسه، ولا يقاوم نفسه في دفعها؛ تبيَّن أنَّها ضروريَّة. درء تعارض العقل والنَّقل (٦/١٠٦).

الطَّائفة الثَّالثة: أهل الكلام من المعتزلة ومن اتَّبعهم؛ قاربت طائفة من الفلاسفة؛ يثبتون للَّه الأسماء دون ما تضمَّنته من الصِّفات

وَقَارَبَهُمْ طَائِفَةٌ ثَالِثَةٌ مِنْ أَهْلِ الكَلَامِ مِنَ الـمُعْتَزِلَةِ(١) وَمَنِ اتَّبَعَهُمْ(٢): فَأَثْبَتُوا لَهُ(٣) الأَسْمَاءَ دُونَ مَا تَضَمَّنَتْهُ(٤) مِنَ الصِّفَاتِ.

فَمِنْهُمْ: مَنْ جَعَلَ العَلِيمَ وَالقَدِيرَ وَالسَّمِيعَ وَالبَصِيرَ كَالأَعْلَامِ المَحْضَةِ(٥) المُتَرَادِفَاتِ(٦).

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: عَلِيمٌ بِلَا عِلْمٍ، قَدِيرٌ بِلَا قُدْرَةٍ، سَمِيعٌ بِلَا سَمْعٍ، بَصِيرٌ بِلَا بَصَرٍ(٧)؛ فَأَثْبَتُوا الِاسْمَ دُونَ مَا تَضَمَّنَهُ(٨) مِنَ الصِّفَاتِ(٩).

---

(١) المعتزلة: فِرْقَةٌ كلاميَّةٌ ظَهَرَت في أوَّل القرن الثَّاني الهجريِّ، مِنْ بِدَعِهِم: نفيُ الصِّفات والقَدَر، والقَوْل بخَلْقِ القرآن، وتقديم العقل على النَّقل. الفَرْق بين الفِرَق (ص٧٨)، المِلَل والنِّحَل (١/ ٤٣).

(٢) في د، هـ: «تبعهم».

(٣) في ج: «للَّه».

(٤) في ج: «تتضمَّنه».

(٥) المحضة: الخالصة من أيِّ شيء. العين (٣/ ١١١)، جمهرة اللُّغة (١/ ٥٤٧).
والمقصود بها: الأعلام الَّتي خَلُصَت للعَلَمِيَّة، ولم يعد يُراعَى فيها ما اشتقَّت منه، كزيدٍ وعمرٍو وبكرٍ، بخلاف ما ذكره المُصَنِّف: كالعليم والقدير والسَّميع والبصير، فهذه أعلام ولكنَّها رُوعِي فيها أصل اشتقاقها، ولكنَّ القومَ جَرَّدوها من أصلها وما دَلَّت عليه من المعاني والصِّفات، فجُعلت كالأعلام المَحْضَة.

(٦) المترادفات: جمع مترادف، وهو: ما كان معناه واحداً وأسماؤه كثيرةً، وهو ضدُّ المشترَكِ، كاللَّيث والأسد. التَّعريفات للجرجانيِّ (ص١٩٩).

(٧) في أ، ج، د، هـ: «سميع بصير بلا سمعٍ ولا بصرٍ».

(٨) في ب: «يتضمَّنه» بزيادة ياء.

(٩) قال ابن القيِّم رحمه الله في مدارج السَّالكين (١/ ٥٣): «وأيضاً فلو لم تكن أسماؤه ذوات معانٍ وأوصاف؛ لكانت جامدةً كالأعلام المَحْضَة الَّتي لم توضع لمُسَمَّاها باعتبار معنىً قام به، فكانت كلُّها سواءً، ولم يكن فرق بين مدلولاتها، وهذا=

وَالكَلَامُ عَلَى فَسَادِ مَقَالَةِ هَؤُلَاءِ، وَبَيَانُ تَنَاقُضِهَا بِصَرِيحِ المَعْقُولِ المُطَابِقِ لِصَحِيحِ المَنْقُولِ؛ مَذْكُورٌ فِي غَيْرِ هَذِهِ الكَلِمَاتِ(١).

= مكابرةٌ صريحة، وبَهْتٌ بيِّنٌ، فإنَّ من جعل معنى اسم القدير هو معنى اسم السَّميع البصير، ومعنى اسم التَّوَّاب هو معنى اسم المنتقم، ومعنى اسم المعطي هو معنى اسم المانع؛ فقد كابر العقل واللُّغة والفطرة».

(١) وقد بسط ذلك المصنِّف في كتابَيه: «درء تعارض العقل والنَّقل»، و«منهاج السُّنَّة».

المخالفون لطريقة الرُّسل: يفرُّون من شيء، فيقعون في نظيره وفي شرٍّ منه

وَهَؤُلَاءِ جَمِيعُهُمْ: يَفِرُّونَ مِنْ شَيْءٍ، فَيَقَعُونَ فِي نَظِيرِهِ وَفِي شَرٍّ مِنْهُ، مَعَ مَا يَلْزَمُهُمْ مِنَ التَّحْرِيفَاتِ وَالتَّعْطِيلَاتِ[١]، وَلَوْ أَمْعَنُوا النَّظَرَ لَسَوَّوْا بَيْنَ المُتَمَاثِلَاتِ، وَفَرَّقُوا بَيْنَ المُخْتَلِفَاتِ، كَمَا تَقْتَضِيهِ المَعْقُولَاتُ، وَلَكَانُوا[٢] مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا العِلْمَ الَّذِينَ يَرَوْنَ أَنَّ مَا أُنْزِلَ[٣] إِلَى الرَّسُولِ هُوَ الحَقُّ مِنْ رَبِّهِ، وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطِ العَزِيزِ الحَمِيدِ، لَكِنَّهُمْ[٤] مِنْ أَهْلِ المَجْهُولَاتِ المُشَبَّهَةِ[٥] بِالمَعْقُولَاتِ، يُسَفْسِطُونَ[٦] فِي العَقْلِيَّاتِ، وَيُقَرْمِطُونَ فِي السَّمْعِيَّاتِ[٧].

الرَّدُّ عليهم: أنَّ الاتفاق في الاسم لا يقتضي التَّماثل في المسمَّى

وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ عُلِمَ بِضَرُورَةِ العَقْلِ: أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ مَوْجُودٍ[٨] قَدِيمٍ غَنِيٍّ عَمَّا سِوَاهُ؛ إِذْ نَحْنُ نُشَاهِدُ حُدُوثَ المُحْدَثَاتِ، كَالحَيَوَانِ وَالمَعْدِنِ وَالنَّبَاتِ، وَالحَادِثُ مُمْكِنٌ[٩] لَيْسَ بِوَاجِبٍ وَلَا مُمْتَنِعٍ، وَقَدْ عُلِمَ بِالِاضْطِرَارِ أَنَّ المُحْدَثَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُحْدِثٍ،

---

(١) في ج: «التَّحريف والتَّعطيل».
(٢) في د، هـ: «وكانوا».
(٣) في ب: «أنزَل اللَّه».
(٤) في ج، د، هـ: «ولكنَّهم».
(٥) في أ: «المشبَّه».
(٦) يُسَفْسِطون: من السَّفسطة، وهي كلمة يونانيَّة معناها: الغلط، والحكمة المموَّهة، ويراد بالسَّفسطة: التَّمويه والخداع، والمغالطة في الكلام؛ لغرض تغليط الخصم وإسكاته. تاج العروس (١٩/ ٣٥٣).
(٧) يُقَرْمِطون في السَّمعيات: من القرمطة، وهو سلوكُ مَسْلَك القرامطة في تفسيرهم النَّصَّ بمعنى يخالف ما هو مقتضى لفظه. وتقدَّم التَّعريف بالقرامطة (ص٧٤).
(٨) في ب: «وجود».
(٩) المُمْكِن: عبارة عمَّا لو فُرِض موجوداً أو معدوماً لم يَلْزَم عنه لذاته محال، ولا يتمُّ ترجيح أحد الأمرين له إلَّا بمُرَجِّح من خارج. معيار العلم (ص٣٤٣)، المبين للآمديِّ (ص٧٩).

وَالمُمْكِنَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ وَاجِبٍ، كَمَا قَالَ تَعَالَى[١]: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾، فَإِذَا لَمْ يَكُونُوا خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ خَالِقٍ، وَلَا هُمُ الخَالِقُونَ لِأَنْفُسِهِمْ؛ تَعَيَّنَ أَنَّ لَهُمْ خَالِقاً خَلَقَهُمْ.

وَإِذَا كَانَ مِنَ المَعْلُومِ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ فِي الوُجُودِ مَا هُوَ قَدِيمٌ وَاجِبٌ[٢] بِنَفْسِهِ، وَمَا هُوَ مُحْدَثٌ مُمْكِنٌ يَقْبَلُ الوُجُودَ وَالعَدَمَ؛ فَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذَا مَوْجُودٌ وَهَذَا مَوْجُودٌ، وَلَا يَلْزَمُ مِنِ اتِّفَاقِهِمَا فِي مُسَمَّى الوُجُودِ أَنْ يَكُونَ وُجُودُ هَذَا مِثْلَ وُجُودِ هَذَا؛ بَلْ وُجُودُ هَذَا يَخُصُّهُ، وَوُجُودُ[٣] هَذَا يَخُصُّهُ، وَاتِّفَاقُهُمَا فِي اسْمٍ عَامٍّ لَا يَقْتَضِي تَمَاثُلَهُمَا فِي مُسَمَّى ذَلِكَ الاِسْمِ عِنْدَ الإِضَافَةِ وَالتَّقْيِيدِ وَالتَّخْصِيصِ[٤]، وَلَا فِي غَيْرِهِ.

فَلَا يَقُولُ عَاقِلٌ - إِذَا قِيلَ[٥]: إِنَّ العَرْشَ شَيْءٌ مَوْجُودٌ، وَإِنَّ البَعُوضَ شَيْءٌ مَوْجُودٌ -: إِنَّ هَذَا مِثْلَ هَذَا؛ لِاتِّفَاقِهِمَا فِي مُسَمَّى الشَّيْءِ وَالوُجُودِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الخَارِجِ شَيْءٌ مَوْجُودٌ غَيْرُهُمَا يَشْتَرِكَانِ فِيهِ؛ بَلِ الذِّهْنُ يَأْخُذُ مَعْنىً مُشْتَرَكاً كُلِّيّاً؛ هُوَ مُسَمَّى الِاسْمِ المُطْلَقِ.

وَإِذَا قِيلَ: هَذَا مَوْجُودٌ وَهَذَا مَوْجُودٌ؛ فَوُجُودُ كُلٍّ مِنْهُمَا يَخُصُّهُ، لَا يَشْرَكُهُ فِيهِ[٦] غَيْرُهُ؛ مَعَ أَنَّ الِاسْمَ حَقِيقَةٌ فِي كُلٍّ مِنْهُمَا.

---

(١) في د، هـ: «قال اللَّه تعالى» بدل: «كَمَا قَالَ تَعَالَى».

(٢) في أ: «وواجب».

(٣) في أ: «وجود».

(٤) في أ: «المنصوص».

(٥) في ب زيادة: «له».

(٦) في ب: «شركة في».

أسماء اللَّه وصفاته مختصَّة به وإن اتَّفقت مع ما لغيره عند الإطلاق

وَلِهَذَا؛ سَمَّى اللَّهُ نَفْسَهُ بِأَسْمَاءٍ، وَسَمَّى صِفَاتِهِ بِأَسْمَاءٍ، وَكَانَتْ تِلْكَ الأَسْمَاءُ مُخْتَصَّةً بِهِ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَيْهِ، لَا يَشْرَكُهُ فِيهَا[(١)] غَيْرُهُ، وَسَمَّى بَعْضَ مَخْلُوقَاتِهِ بِأَسْمَاءٍ مُخْتَصَّةٍ بِهِمْ مُضَافَةٍ إِلَيْهِمْ، تُوَافِقُ تِلْكَ الأَسْمَاءَ إِذَا قُطِعَتْ عَنِ الإِضَافَةِ وَالتَّخْصِيصِ[(٢)]، وَلَمْ يَلْزَمْ مِنِ[(٣)] اتِّفَاقِ الاسْمَيْنِ وَتَمَاثُلِ مُسَمَّاهُمَا[(٤)] أَوِ اتِّحَادِهِ[(٥)] عِنْدَ[(٦)] الإِطْلَاقِ وَالتَّجْرِيدِ عَنِ الإِضَافَةِ وَالتَّخْصِيصِ[(٧)] اتِّفَاقُهُمَا، وَلَا تَمَاثُلُ المُسَمَّى عِنْدَ الإِضَافَةِ وَالتَّخْصِيصِ، فَضْلاً عَنْ أَنْ يَتَّحِدَ مُسَمَّاهُمَا[(٨)] عِنْدَ الإِضَافَةِ وَالتَّخْصِيصِ[(٩)].

أمثلة على أنَّ الاتِّفاق بين أسماء الخالق والمخلوق لا تعني التَّماثل في المُسمَّى

فَقَدْ سَمَّى اللَّهُ نَفْسَهُ حَيّاً؛ فَقَالَ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾، وَسَمَّى بَعْضَ عِبَادِهِ حَيّاً؛ فَقَالَ: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ

---

(١) في هـ: «فيه».

(٢) في أ: «قطعت الإضافةُ عن التَّخصيص».

(٣) في د، هـ: «عند».

(٤) في ب: «مُسَمَّاها».

(٥) في ج: «واتِّحاده».

(٦) في أ: «على».

(٧) في أ، ج زيادة: «لا».

(٨) في ب: «مُسَمَّاها».

(٩) الصِّفات من حيث الإضافةُ والتَّخصيصُ لها ثلاثة اعتبارات:
الأوَّل: ما جاءت مضافةً إلى الرَّبِّ تبارك وتعالى: كحياة اللَّه، وقدرة اللَّه، وكلام اللَّه، ونحو ذلك؛ فهذا كلُّه غير مخلوق، ولا يماثل صفات المخلوقين.
الثَّاني: ما جاءت مضافةً إلى العبد: كعلم العبد، وقدرة العبد، وكلام العبد؛ فهذا كلُّه مخلوق ولا يماثل صفات الرَّبِّ.
الثَّالث: أن تأتي مُطلَقةً، لا تختصُّ بالرَّبِّ، ولا بالعبد، فإذا قيل: العلم، والقدرة، والكلام؛ فهذا مجمل مطلق لا يقال عليه كلِّه إنَّه مخلوق ولا إنَّه غير مخلوق؛ بل ما اتَّصف به الرَّبُّ من ذلك فهو غير مخلوق، وما اتَّصف به العبد من ذلك فهو مخلوق. بيان تلبيس الجهميَّة (٨/ ٥٤٣).

﴿وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾، وَلَيْسَ هَذَا الحَيُّ مِثْلَ هَذَا الحَيِّ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾[١] اسْمٌ لِلَّهِ، مُخْتَصٌّ بِهِ، وَقَوْلَهُ: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ اسْمٌ لِلْحَيِّ المَخْلُوقِ، مُخْتَصٌّ بِهِ، وَإِنَّمَا يَتَّفِقَانِ إِذَا أُطْلِقَا وَجُرِّدَا عَنِ التَّخْصِيصِ؛ وَلَكِنْ لَيْسَ لِلْمُطْلَقِ مُسَمّىً مَوْجُودٌ[٢] فِي الخَارِجِ، وَلَكِنَّ العَقْلَ يَفْهَمُ مِنَ المُطْلَقِ قَدْراً مُشْتَرَكاً بَيْنَ المُسَمَّيَيْنِ، وَعِنْدَ الاخْتِصَاصِ يُقَيِّدُ ذَلِكَ بِمَا يَتَمَيَّزُ بِهِ الخَالِقُ عَنِ المَخْلُوقِ، وَالمَخْلُوقُ عَنِ الخَالِقِ.

وَلَا بُدَّ مِنْ هَذَا فِي جَمِيعِ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ، يُفْهَمُ مِنْهَا مَا دَلَّ عَلَيْهِ الاسْمُ بِالمُوَاطَأَةِ وَالاتِّفَاقِ، وَمَا دَلَّ عَلَيْهِ بِالإِضَافَةِ وَالاخْتِصَاصِ المَانِعَةِ مِنْ مُشَارَكَةِ المَخْلُوقِ لِلْخَالِقِ فِي شَيْءٍ مِنْ خَصَائِصِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وَكَذَلِكَ[٣] سَمَّى اللَّهُ نَفْسَهُ عَلِيماً حَلِيماً، وَسَمَّى بَعْضَ عِبَادِهِ عَلِيماً؛ فَقَالَ: ﴿وَبَشَّرُوهُ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ﴾؛ يَعْنِي: إِسْحَاقَ[٤]، وَسَمَّى الآخَرَ[٥] حَلِيماً[٦]؛ فَقَالَ: ﴿فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ﴾؛ يَعْنِي: إِسْمَاعِيلَ[٧]، وَلَيْسَ العَلِيمُ كَالعَلِيمِ، وَلَا الحَلِيمُ كَالحَلِيمِ.

---

(١) «القَيُّومُ» ليست في ج، د، هـ.

(٢) في د، هـ: «موجداً» بالنَّصب.

(٣) في ج: «وكذا».

(٤) تفسير الطَّبريِّ (٢١/ ٥٢٧)، تفسير ابن كثير (٧/ ٤٢١).

(٥) في ج، د، هـ: «آخر».

(٦) «فَقَالَ: ﴿وَبَشَّرُوهُ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ﴾؛ يَعْنِي: إِسْحَاقَ، وَسَمَّى الآخَرَ حَلِيماً» ليست في ب.

(٧) تفسير السَّمعانيِّ (٤/ ٤٠٧)، تفسير ابن كثير (٧/ ٢٧).

وَسَمَّى نَفْسَهُ سَمِيعاً بَصِيراً؛ فَقَالَ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِٱلْعَدْلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾، وَسَمَّى بَعْضَ عِبَادِهِ[1] سَمِيعاً بَصِيراً؛ فَقَالَ: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾، وَلَيْسَ السَّمِيعُ كَالسَّمِيعِ، وَلَا البَصِيرُ كَالبَصِيرِ.

وَسَمَّى نَفْسَهُ بِالرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ؛ فَقَالَ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾، وَسَمَّى بَعْضَ عِبَادِهِ بِالرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ؛ فَقَالَ: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾، وَلَيْسَ الرَّؤُوفُ كَالرَّؤُوفِ، وَلَا الرَّحِيمُ كَالرَّحِيمِ.

وَسَمَّى نَفْسَهُ بِالمَلِكِ؛ فَقَالَ: ﴿ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ﴾، وَسَمَّى بَعْضَ عِبَادِهِ بِالمَلِكِ؛ فَقَالَ: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾، ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ ٱئْتُونِى بِهِۦٓۖ﴾، وَلَيْسَ المَلِكُ كَالمَلِكِ.

وَسَمَّى نَفْسَهُ بِالمُؤْمِنِ؛ فَقَالَ: ﴿ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ﴾، وَسَمَّى بَعْضَ عِبَادِهِ بِالمُؤْمِنِ؛ فَقَالَ: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًاۚ لَّا يَسْتَوُۥنَ﴾، وَلَيْسَ المُؤْمِنُ كَالمُؤْمِنِ.

وَسَمَّى نَفْسَهُ بِالعَزِيزِ؛ فَقَالَ: ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُۚ﴾، وَسَمَّى بَعْضَ عِبَادِهِ بِالعَزِيزِ؛ فَقَالَ: ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾، وَلَيْسَ العَزِيزُ كَالعَزِيزِ.

---

(١) في ب، د، هـ: «خلقه».

وَسَمَّى نَفْسَهُ الجَبَّارَ[١] المُتَكَبِّرَ، وَسَمَّى بَعْضَ خَلْقِهِ بِالجَبَّارِ المُتَكَبِّرِ؛ فَقَالَ: ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾، وَلَيْسَ الجَبَّارُ كَالجَبَّارِ، وَلَا المُتَكَبِّرُ كَالمُتَكَبِّرِ.

وَنَظَائِرُ هَذَا مُتَعَدِّدَةٌ.

أمثلة على أنَّ الاتِّفاق بين صفات الخالق والمخلوق لا تعني التَّماثل في المُسمَّى

وَكَذَلِكَ سَمَّى صِفَاتِهِ بِأَسْمَاءٍ، وَسَمَّى صِفَاتِ عِبَادِهِ بِنَظِيرِ[٢] ذَلِكَ؛ فَقَالَ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ﴾، ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾، وَقَالَ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾، وَقَالَ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾.

وَسَمَّى صِفَةَ المَخْلُوقِ عِلْماً وَقُوَّةً؛ فَقَالَ: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾، وَقَالَ: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾، وَقَالَ: ﴿فَرِحُواْ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ﴾، وَقَالَ: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ[٣]﴾، وَقَالَ: ﴿وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ﴾، وَقَالَ: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾؛ أَيْ: بِقُوَّةٍ[٤]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَٱذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُۥدَ ذَا ٱلْأَيْدِ﴾؛ أَيْ: ذَا القُوَّةِ[٥]، وَلَيْسَ العِلْمُ كَالعِلْمِ، وَلَا القُوَّةُ كَالقُوَّةِ.

---

(١) في أ: «بالجبَّار».
(٢) أي: بمثل. جمهرة اللُّغة (١/ ٤٣٢)، مجمل اللُّغة (ص٨٧٣).
(٣) «﴿يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾» ليست في ج، د، هـ.
(٤) تفسير الطَّبريِّ (٢١/ ٥٤٥).
(٥) تفسير الطَّبريِّ (٢٠/ ٤١)، تفسير ابن أبي حاتم (١٠/ ٣٣١٣).

وَكَذَلِكَ(١) وَصَفَ نَفْسَهُ بِالمَشِيئَةِ، وَوَصَفَ عَبْدَهُ بِالمَشِيئَةِ؛ فَقَالَ: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ۞ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، وَقَالَ: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦ تَذْكِرَةٌ ۖ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا(٢) ۞ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾.

وَكَذَلِكَ وَصَفَ نَفْسَهُ بِالإِرَادَةِ، وَعَبْدَهُ بِالإِرَادَةِ؛ فَقَالَ: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

وَوَصَفَ نَفْسَهُ بِالمَحَبَّةِ، وَوَصَفَ(٣) عَبْدَهُ بِالمَحَبَّةِ؛ فَقَالَ: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾، وَقَالَ: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾.

وَوَصَفَ نَفْسَهُ بِالرِّضَا، وَوَصَفَ عَبْدَهُ بِالرِّضَا؛ فَقَالَ: ﴿رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ۚ﴾.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَشِيئَةَ اللَّهِ لَيْسَتْ مِثْلَ مَشِيئَةِ العَبْدِ، وَلَا إِرَادَتَهُ مِثْلَ إِرَادَتِهِ، وَلَا مَحَبَّتَهُ مِثْلَ مَحَبَّتِهِ، وَلَا رِضَاهُ مِثْلَ رِضَاهُ.

وَكَذَلِكَ وَصَفَ نَفْسَهُ بِأَنَّهُ يَمْقُتُ(٤) الكُفَّارَ، وَوَصَفَهُمْ بِالمَقْتِ(٥)؛ فَقَالَ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ

---

(١) «كَذَلِكَ» ليست في ج.

(٢) «﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، وَقَالَ: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦ تَذْكِرَةٌ ۖ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا﴾» ليست في ب.

(٣) «وَصَفَ» ليست في ج.

(٤) يمقتُ: من المقت، وهو أشدُّ البغض. الغريبَيْن في القرآن والحديث (٦/ ١٧٦٥)، النَّظم المستعذب (١/ ٣٧).

(٥) «بِالمَقْتِ» ليست في ب.

مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ﴾، وَلَيْسَ المَقْتُ مِثْلَ المَقْتِ.

وَهَكَذَا وَصَفَ نَفْسَهُ بِالمَكْرِ وَالكَيْدِ، كَمَا وَصَفَ عَبْدَهُ بِذَلِكَ[1]؛ فَقَالَ: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ﴾، وَقَالَ: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ۝ وَأَكِيدُ كَيْدًا﴾، وَلَيْسَ المَكْرُ كَالمَكْرِ، وَلَا الكَيْدُ كَالكَيْدِ.

وَوَصَفَ نَفْسَهُ بِالعَمَلِ؛ فَقَالَ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا فَهُمْ لَهَا مَٰلِكُونَ﴾، وَوَصَفَ عَبْدَهُ بِالعَمَلِ؛ فَقَالَ[2]: ﴿جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾، وَلَيْسَ العَمَلُ كَالعَمَلِ.

وَوَصَفَ نَفْسَهُ بِالمُنَادَاةِ وَالمُنَاجَاةِ؛ فِي قَوْلِهِ[3]: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا﴾ وَقَوْلِهِ: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ﴾، وَقَوْلِهِ: ﴿وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ﴾، وَوَصَفَ عِبَادَهُ بِالمُنَادَاةِ وَالمُنَاجَاةِ؛ فَقَالَ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾، وَقَالَ: ﴿إِذَا نَٰجَيْتُمُ ٱلرَّسُولَ﴾، وَقَالَ: ﴿إِذَا تَنَٰجَيْتُمْ فَلَا تَتَنَٰجَوْا۟ بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾، وَلَيْسَ المُنَادَاةُ كَالمُنَادَاةِ، وَلَا المُنَاجَاةُ كَالمُنَاجَاةِ.

وَوَصَفَ نَفْسَهُ بِالتَّكْلِيمِ؛ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾، وَقَوْلِهِ: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾، وَقَوْلِهِ: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾، وَوَصَفَ عَبْدَهُ بِالتَّكْلِيمِ[4]؛ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ ٱئْتُونِى بِهِۦٓ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِى فَلَمَّا كَلَّمَهُۥ قَالَ إِنَّكَ ٱلْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ﴾.

---

(١) «بِذَلِكَ» ليست في ب.
(٢) في د، هـ: «كقوله».
(٣) في ج: «فقال».
(٤) في أ: «بالكلام».

وَوَصَفَ نَفْسَهُ بِالتَّنْبِئَةِ[١]، وَوَصَفَ بَعْضَ الخَلْقِ بِالتَّنْبِئَةِ؛ فَقَالَ: ﴿وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِۦ وَأَظْهَرَهُ ٱللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُۥ وَأَعْرَضَ عَنۢ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِۦ قَالَتْ مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا قَالَ نَبَّأَنِىَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾، وَلَيْسَ الإِنْبَاءُ كَالإِنْبَاءِ.

وَوَصَفَ نَفْسَهُ بِالتَّعْلِيمِ، وَوَصَفَ عَبْدَهُ بِالتَّعْلِيمِ؛ فَقَالَ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ * عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ * خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ * عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ﴾، وَقَالَ: ﴿تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ ٱللَّهُ﴾، وَقَالَ: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾، وَلَيْسَ التَّعْلِيمُ كَالتَّعْلِيمِ.

وَوَصَفَ[٢] نَفْسَهُ بِالغَضَبِ؛ فَقَالَ[٣]: ﴿وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ﴾، وَوَصَفَ عَبْدَهُ[٤] بِالغَضَبِ؛ فَقَالَ[٥]: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا﴾، وَلَيْسَ الغَضَبُ كَالغَضَبِ.

وَوَصَفَ نَفْسَهُ بِأَنَّهُ اسْتَوَى[٦] عَلَى عَرْشِهِ؛ فَذَكَرَ[٧] فِي سَبْعَةِ[٨] مَوَاضِعَ[٩] مِنْ[١٠] كِتَابِهِ أَنَّهُ اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ، وَوَصَفَ بَعْضَ

---

(١) التَّنبئة: الإخبار، من النَّبأ، وهو الخبر. العين (٨/ ٣٨٢)، مقاييس اللُّغة (٥/ ٣٨٥).

(٢) في ج،د،هـ: «وهكذا وصف».

(٣) في ب: «في قوله».

(٤) في أ: «عباده».

(٥) في د،هـ: «في قوله».

(٦) استوى: علا وارتفع، قال الإمام البخاريُّ في صحيحه (٩/ ١٢٤): «قال أبو العالية: ﴿ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾: ارتفع، وقال مجاهد: ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾: علا ﴿عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾».

(٧) في ج: «وذكر ذلك».

(٨) في ب،ج،د،هـ: «سبع».

(٩) في د،هـ: «آيات» بدل: «مَوَاضِعَ».

(١٠) في ب: «في».

خَلْقِهِ بِالاِسْتِوَاءِ[١] عَلَى غَيْرِهِ؛ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ[٢]: ﴿لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾، وَقَوْلِهِ[٣]: ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ﴾، وَقَوْلِهِ: ﴿وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ﴾، وَلَيْسَ الاِسْتِوَاءُ كَالاِسْتِوَاءِ.

وَوَصَفَ نَفْسَهُ بِبَسْطِ اليَدَيْنِ؛ فَقَالَ: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾، وَوَصَفَ بَعْضَ خَلْقِهِ بِبَسْطِ اليَدِ؛ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ﴾، وَلَيْسَ اليَدُ كَاليَدِ، وَلَا البَسْطُ كَالبَسْطِ.

وَإِذَا كَانَ المُرَادُ بِالبَسْطِ: الإِعْطَاءَ وَالجُودَ؛ فَلَيْسَ إِعْطَاءُ اللَّهِ كَإِعْطَاءِ خَلْقِهِ، وَلَا جُودُهُ كَجُودِهِمْ.

وَنَظَائِرُ هَذَا كَثِيرَةٌ[٤].

الواجب إثبات ما أثبته اللَّه لنفسه، ونفي مماثلته لخلقه

فَلَا بُدَّ مِنْ إِثْبَاتِ مَا أَثْبَتَهُ[٥] اللَّهُ لِنَفْسِهِ، وَنَفْيِ مُمَاثَلَتِهِ لِخَلْقِهِ[٦].

فَمَنْ قَالَ: لَيْسَ لِلَّهِ عِلْمٌ، وَلَا قُوَّةٌ، وَلَا رَحْمَةٌ، وَلَا كَلَامٌ، وَلَا يُحِبُّ، وَلَا يَرْضَى، وَلَا نَادَى، وَلَا نَاجَى، وَلَا اسْتَوَى؛ كَانَ مُعَطِّلاً، جَاحِداً، مُمَثِّلاً لَهُ[٧] بِالمَعْدُومَاتِ وَالجَمَادَاتِ[٨].

---

(١) في ج: «أنَّه استوى».
(٢) في أ: «فقال» بدل: «فِي مِثْلِ قَوْلِهِ».
(٣) في أ: «وفي قوله».
(٤) في ب، د، هـ: «كثير».
(٥) في د، هـ: «أثبت».
(٦) في ج: «بخلقه».
(٧) في ج: «للَّه».
(٨) في د، هـ: «والجامدات»، وفي نسخة على حاشية د كالمثبت.

وَمَنْ قَالَ[١]: عِلْمٌ كَعِلْمِي، أَوْ قُوَّةٌ كَقُوَّتِي، أَوْ حُبٌّ كَحُبِّي، أَوْ رِضاً[٢] كَرِضَايَ، أَوْ يَدَانِ[٣] كَيَدَيَّ[٤]، أَوِ اسْتِوَاءٌ[٥] كَاسْتِوَائِي؛ كَانَ مُشَبِّهاً، مُمَثِّلاً لِلَّهِ تَعَالَى بِالحَيَوَانَاتِ.

إثبات صفات اللَّه بلا تمثيل، وتنزيهه بلا تعطيل يتبيَّن بأصلين ومَثَلين وخاتمة

بَلْ لَا بُدَّ مِنْ إِثْبَاتٍ بِلَا تَمْثِيلٍ، وَتَنْزِيهٍ بِلَا تَعْطِيلٍ.

وَيَتَبَيَّنُ هَذَا: «بِأَصْلَيْنِ شَرِيفَيْنِ»، وَ«بِمَثَلَيْنِ[٦] مَضْرُوبَيْنِ» - وَلِلَّهِ المَثَلُ الأَعْلَى -، وَ«بِخَاتِمَةٍ جَامِعَةٍ»[٧].

---

(١) في ج زيادة: «له».
(٢) في ب: «علمه، قوَّته، حبُّه، رضاه».
(٣) في ب: «يده».
(٤) في ج، د، هـ: «كيداي».
(٥) في ب: «استواه».
(٦) في ج: «ومثلين».
(٧) في حاشية د: «بلغ».

فَصْلٌ

[أصلان في إثبات صفات اللَّه بلا تمثيل]

الأصل الأوَّل: القول في بعض الصِّفات كالقول في بعض

فَأَمَّا الأَصْلَانِ:

فَأَحَدُهُمَا: أَنْ يُقَالَ: «القَوْلُ فِي بَعْضِ الصِّفَاتِ كَالقَوْلِ فِي بَعْضٍ».

إن كان المخاطب ممَّن يثبت سبع صفات وهم الأشاعرة

فَإِنْ كَانَ المُخَاطَبُ مِمَّنْ يُقِرُّ[(١)]: بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَيٌّ بِحَيَاةٍ، عَلِيمٌ بِعِلْمٍ، قَدِيرٌ[(٢)] بِقُدْرَةٍ، سَمِيعٌ بِسَمْعٍ، بَصِيرٌ بِبَصَرٍ، مُتَكَلِّمٌ بِكَلَامٍ، مُرِيدٌ بِإِرَادَةٍ، وَيَجْعَلُ ذَلِكَ كُلَّهُ حَقِيقَةً.

وَيُنَازِعُ فِي مَحَبَّتِهِ وَرِضَاهُ وَغَضَبِهِ وَكَرَاهَتِهِ؛ فَيَجْعَلُ ذَلِكَ مَجَازاً[(٣)]، وَيُفَسِّرُهُ إِمَّا بِالإِرَادَةِ، وَإِمَّا بِبَعْضِ المَخْلُوقَاتِ مِنَ النِّعَمِ وَالعُقُوبَاتِ[(٤)].

قِيلَ[(٥)] لَهُ: لَا فَرْقَ بَيْنَ مَا نَفَيْتَهُ، وَبَيْنَ مَا أَثْبَتَّهُ؛ بَلِ القَوْلُ فِي أَحَدِهِمَا كَالقَوْلِ فِي الآخَرِ.

---

(١) في د،هـ: «يقول»، وفي نسخة على حاشية د كالمثبت.

(٢) في ب: «قادر».

(٣) المجاز هو: اللَّفظ المعدولُ به عن حقيقته، والمستعملُ في غير موضعهِ الموضوع له في أصل اللُّغة، ولا يجوز أن يُعدَلَ به عن جهته وموضعه إلَّا بدَلالة. الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (١/ ٤٨)، التَّمهيد في أصول الفقه (١/ ٨٧)، الفصول في الأصول (١/ ٤٦).

(٤) في حاشية أ: «بلغ المقابلة».

(٥) في ج: «فيقال».

فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّ إِرَادَتَهُ مِثْلُ إِرَادَةِ المَخْلُوقِينَ.

فَكَذَلِكَ[١] مَحَبَّتُهُ وَرِضَاهُ وَغَضَبُهُ، وَهَذَا هُوَ التَّمْثِيلُ.

وَإِنْ قُلْتَ[٢]: لَهُ إِرَادَةٌ تَلِيقُ بِهِ؛ كَمَا أَنَّ لِلْمَخْلُوقِ[٣] إِرَادَةً تَلِيقُ بِهِ.

قِيلَ لَهُ: وَكَذَلِكَ لَهُ مَحَبَّةٌ تَلِيقُ بِهِ، وَلِلْمَخْلُوقِ مَحَبَّةٌ تَلِيقُ بِهِ، وَلَهُ رِضاً وَغَضَبٌ يَلِيقُ بِهِ، وَلِلْمَخْلُوقِ رِضاً وَغَضَبٌ يَلِيقُ بِهِ.

وَإِنْ قَالَ[٤]: الغَضَبُ: غَلَيَانُ دَمِ القَلْبِ لِطَلَبِ الانْتِقَامِ.

قِيلَ لَهُ[٥]: وَالإِرَادَةُ: مَيْلُ النَّفْسِ إِلَى جَلْبِ مَنْفَعَةٍ أَوْ دَفْعِ مَضَرَّةٍ.

فَإِنْ قُلْتَ[٦]: هَذِهِ إِرَادَةُ المَخْلُوقِ.

قِيلَ لَكَ[٧]: وَهَذَا غَضَبُ المَخْلُوقِ.

وَكَذَلِكَ يُلْزَمُ بِالقَوْلِ فِي كَلَامِهِ وَسَمْعِهِ وَبَصَرِهِ وَعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ؛ إِنْ نَفَى[٨] عَنْهُ[٩] الغَضَبَ وَالمَحَبَّةَ وَالرِّضَا وَنَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا[١٠] هُوَ مِنْ خَصَائِصِ المَخْلُوقِينَ؛ فَهَذَا مُنْتَفٍ عَنِ السَّمْعِ وَالبَصَرِ وَالكَلَامِ وَجَمِيعِ الصِّفَاتِ.

---

(١) في ب: «وكذلك».
(٢) في ب: كتب «قال» فوق: «قلت».
(٣) في ب: زيادة «له».
(٤) في ج: «قلت».
(٥) في ج: «فيقال لك».
(٦) في ب: كتب «قال» فوق: «قلت».
(٧) في حاشية ب: «له».
(٨) في حاشية ب: «فإن نفيت».
(٩) في أ: «عن»، و«عَنْهُ» ليست في د، هـ.
(١٠) في أ، ج: «ما».

وَإِنْ قَالَ: إِنَّهُ لَا حَقِيقَةَ لِهَذَا إِلَّا مَا يَخْتَصُّ بِالمَخْلُوقِينَ؛ فَيَجِبُ نَفْيُهُ عَنْهُ.

قِيلَ لَهُ: وَهَكَذَا السَّمْعُ وَالبَصَرُ وَالكَلَامُ وَالعِلْمُ وَالقُدْرَةُ.

نجيب الأشعريَّ كما يجيب هو على المعتزليِّ إذا قال: ليس للَّه إرادة ولا كلام قائم به

فَهَذَا[١] المُفَرِّقُ بَيْنَ بَعْضِ الصِّفَاتِ وَبَعْضٍ، يُقَالُ لَهُ فِيمَا نَفَاهُ كَمَا يَقُولُهُ هُوَ لِمُنَازِعِهِ فِيمَا أَثْبَتَهُ.

فَإِذَا قَالَ لَهُ[٢] المُعْتَزِلِيُّ[٣]: لَيْسَ لَهُ إِرَادَةٌ وَلَا كَلَامٌ قَائِمٌ بِهِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ لَا تَقُومُ إِلَّا بِالمَخْلُوقَاتِ.

فَإِنَّهُ[٤] يُبَيِّنُ لِلْمُعْتَزِلِيِّ أَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ يَتَّصِفُ بِهَا القَدِيمُ، وَلَا تَكُونُ كَصِفَاتِ المُحْدَثَاتِ؛ فَهَكَذَا يَقُولُ لَهُ المُثْبِتُونَ لِسَائِرِ الصِّفَاتِ مِنَ المَحَبَّةِ وَالرِّضَا وَنَحْوِ ذَلِكَ[٥].

إن قال الأشعريُّ: الصِّفات السَّبع دلَّ عليها العقل

فَإِنْ قَالَ: تِلْكَ الصِّفَاتُ[٦] أُثْبِتُهَا بِالعَقْلِ[٧]؛ لِأَنَّ[٨] الفِعْلَ الحَادِثَ[٩] دَلَّ عَلَى القُدْرَةِ، وَالتَّخْصِيصَ دَلَّ عَلَى الإِرَادَةِ،

---

(١) في ب: «فهكذا».
(٢) «لَهُ» ليست في ج، د، هـ.
(٣) أي: إذا قال المعتزليُّ للأشعري.
(٤) أي: الأشعريَّ.
(٥) أي: أنَّه يقال للأشعريِّ مثلما يقول هو للمعتزليِّ حينما يقول له: إثبات الصِّفات السَّبع مستلزم للتَّشبيه، فإنَّ الأشعريَّ يقول لخصمه المعتزليِّ: هذه الصِّفات يتَّصف بها الرَّبُّ ولا يقتضي إثباتها له تمثيلاً بالمخلوقات؛ فيقول أهل السُّنَّة للأشعريِّ: جوابك على المعتزليِّ هو جوابنا عليك بالنِّسبة لسائر الصِّفات. التُّحفة المهديَّة (١/ ٦٧).
(٦) في أ، ب: «الصِّفاتِ» بالجرِّ، ولم تُشكل في باقي النُّسَخ.
(٧) في حاشية ب: «أثبتها العقل».
(٨) في أ: «أنَّ».
(٩) «الحَادِثَ» ليست في د، هـ.

وَالإِحْكَامَ دَلَّ[١] عَلَى العِلْمِ، وَهَذِهِ الصِّفَاتُ مُسْتَلْزِمَةٌ لِلْحَيَاةِ، وَالحَيُّ لَا يَخْلُو عَنِ السَّمْعِ وَالبَصَرِ وَالكَلَامِ أَوْ ضِدِّ ذَلِكَ.

الجواب عنه بجوابين

قَالَ لَهُ سَائِرُ أَهْلِ الإِثْبَاتِ: لَكَ جَوَابَانِ:

الأوَّل: عدم الدَّليل العقلي على إثباتها لا يدلُّ على نفيها

أَحَدُهُمَا: أَنْ يُقَالَ: عَدَمُ الدَّلِيلِ المُعَيَّنِ لَا يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ المَدْلُولِ المُعَيَّنِ، فَهَبْ أَنَّ مَا سَلَكْتَهُ مِنَ الدَّلِيلِ العَقْلِيِّ لَا يُثْبِتُ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ لَا يَنْفِيهِ، فَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَنْفِيَهُ بِغَيْرِ دَلِيلٍ؛ لِأَنَّ النَّافِيَ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ، كَمَا عَلَى المُثْبِتِ، وَالسَّمْعُ قَدْ دَلَّ عَلَيْهِ وَلَمْ يُعَارِضْ ذَلِكَ مُعَارِضٌ عَقْلِيٌّ وَلَا سَمْعِيٌّ؛ فَيَجِبُ إِثْبَاتُ مَا أَثْبَتَهُ الدَّلِيلُ السَّالِمُ عَنِ المُعَارِضِ المُقَاوِمِ.

الثَّاني: يمكن إثبات هذه الصِّفات بنظير ما أثبتَّ به تلك من العقليَّات

الثَّانِي: أَنْ يُقَالَ: يُمْكِنُ إِثْبَاتُ هَذِهِ الصِّفَاتِ بِنَظِيرِ مَا أَثْبَتَّ[٢] بِهِ[٣] تِلْكَ مِنَ العَقْلِيَّاتِ، فَيُقَالُ: نَفْعُ العِبَادِ بِالإِحْسَانِ إِلَيْهِمْ يَدُلُّ عَلَى الرَّحْمَةِ، كَدَلَالَةِ التَّخْصِيصِ عَلَى[٤] المَشِيئَةِ؛ وَإِكْرَامُ الطَّائِعِينَ يَدُلُّ عَلَى مَحَبَّتِهِمْ؛ وَعِقَابُ الكَافِرِينَ[٥] يَدُلُّ عَلَى بُغْضِهِمْ - كَمَا قَدْ[٦] ثَبَتَ بِالشَّهَادَةِ وَالخَبَرِ مِنْ إِكْرَامِ أَوْلِيَائِهِ، وَعِقَابِ أَعْدَائِهِ -؛ وَالغَايَاتُ المَوْجُودَةُ فِي مَفْعُولَاتِهِ وَمَأْمُورَاتِهِ

(١) في ب: «دلَّت».
(٢) في ب: «أُثبت» بضمِّ الهمزة، والمثبت من أ.
(٣) «بِهِ» ليست في ج.
(٤) في ج: «عن».
(٥) في أ، د، هـ: «الكفَّار».
(٦) «قَدْ» ليست في د، هـ.

- وَهِيَ مَا تَنْتَهِي إِلَيْهِ مَفْعُولَاتُهُ وَمَأْمُورَاتُهُ مِنَ العَوَاقِبِ الحَمِيدَةِ - تَدُلُّ عَلَى حِكْمَتِهِ البَالِغَةِ، كَمَا يَدُلُّ التَّخْصِيصُ عَلَى المَشِيئَةِ، أَوْ أَوْلَى[١]، لِقُوَّةِ[٢] العِلَّةِ الغَائِيَّةِ[٣]؛ وَلِهَذَا[٤] كَانَ مَا فِي القُرْآنِ مِنْ بَيَانِ مَا فِي مَخْلُوقَاتِهِ مِنَ النِّعَمِ وَالحِكَمِ، أَعْظَمَ مِمَّا فِي القُرْآنِ مِنْ بَيَانِ مَا فِيهَا مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى مَحْضِ المَشِيئَةِ.

وإن كان المخاطب ممَّن ينكر الصِّفات ويقرُّ بالأسماء

وَإِنْ كَانَ المُخَاطَبُ مِمَّنْ يُنْكِرُ الصِّفَاتِ وَيُقِرُّ بِالأَسْمَاءِ؛ كَالمُعْتَزِلِيِّ الَّذِي يَقُولُ: إِنَّهُ حَيٌّ عَلِيمٌ قَدِيرٌ، وَيُنْكِرُ أَنْ يَتَّصِفَ بِالحَيَاةِ وَالعِلْمِ وَالقُدْرَةِ.

الجواب: لا فرق بين إثبات الأسماء وإثبات الصِّفات

قِيلَ لَهُ: لَا فَرْقَ[٥] بَيْنَ إِثْبَاتِ الأَسْمَاءِ وَبَيْنَ إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ؛ فَإِنَّكَ إِنْ قُلْتَ: إِثْبَاتُ الحَيَاةِ وَالعِلْمِ وَالقُدْرَةِ يَقْتَضِي تَشْبِيهاً أَوْ تَجْسِيماً؛ لِأَنَّا لَا نَجِدُ فِي الشَّاهِدِ مُتَّصِفاً بِالصِّفَاتِ إِلَّا مَا هُوَ جِسْمٌ، قِيلَ لَكَ[٦]: وَلَا نَجِدُ فِي الشَّاهِدِ مَا هُوَ مُسَمّىً[٧]: حَيٌّ عَلِيمٌ قَدِيرٌ إِلَّا مَا هُوَ جِسْمٌ، فَإِنْ نَفَيْتَ مَا نَفَيْتَ لِكَوْنِكَ لَمْ تَجِدْهُ فِي الشَّاهِدِ[٨] إِلَّا لِجِسْمٍ[٩]؛ فَانْفِ الأَسْمَاءَ بَلْ وَكُلَّ شَيْءٍ؛ لِأَنَّكَ لَا تَجِدُهُ فِي الشَّاهِدِ إِلَّا لِجِسْمٍ.

---

(١) في د،هـ: «أو إلى».
(٢) في د،هـ: «القوَّة».
(٣) العلَّة الغائيَّة: ما يوجد الشَّيء لأجله. معيار العلم (ص٣٣١)، المبين للآمديِّ (ص١١٧)، التَّعريفات للجرجانيِّ (ص٢٠٢).
(٤) في أ: «وهذا».
(٥) في ج زيادة: «هنا».
(٦) في ب: كتب «له» فوق: «لك».
(٧) في ب زيادة: «إنَّه».
(٨) «فِي الشَّاهِدِ» ليست في ب.
(٩) في أ: «الجسم»، وفي د،هـ: «بجسم».

فَكُلُّ مَا يَحْتَجُّ بِهِ مَنْ نَفَى الصِّفَاتِ؛ يَحْتَجُّ بِهِ نَافِي الأَسْمَاءِ الحُسْنَى، فَمَا كَانَ جَوَاباً لِذَلِكَ[١]؛ كَانَ جَوَاباً لِمُثْبِتِي الصِّفَاتِ.

(١) في ج: «لك».

وإن كان المخاطب من نفاة الأسماء والصِّفات

وَإِنْ كَانَ المُخَاطَبُ مِنَ الغُلَاةِ - نُفَاةِ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ -، وَقَالَ:

إذا قال: لا أقول: هو موجود؛ لأنَّ الإثبات يستلزم التَّشبيه

لَا أَقُولُ: هُوَ مَوْجُودٌ، وَلَا حَيٌّ، وَلَا عَلِيمٌ، وَلَا قَدِيرٌ[١]؛ بَلْ هَذِهِ الأَسْمَاءُ لِمَخْلُوقَاتِهِ، أَوْ[٢] هِيَ مَجَازٌ؛ لِأَنَّ إِثْبَاتَ ذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ بِالمَوْجُودِ الحَيِّ العَلِيمِ[٣].

الجواب: هذا تشبيه بالمعدومات

قِيلَ لَهُ: وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: لَيْسَ بِمَوْجُودٍ، وَلَا حَيٍّ، وَلَا عَلِيمٍ، وَلَا قَدِيرٍ؛ كَانَ ذَلِكَ تَشْبِيهاً بِالمَعْدُومَاتِ، وَذَلِكَ أَقْبَحُ مِنَ التَّشْبِيهِ بِالمَوْجُودَاتِ.

إذا قال: أنا أنفي النَّفي والإثبات

فَإِنْ قَالَ: أَنَا أَنْفِي النَّفْيَ وَالإِثْبَاتَ.

هذا يلزم منه التَّشبيه بما اجتمع فيه النَّقيضان من الممتنعات

قِيلَ لَهُ: فَيَلْزَمُكَ التَّشْبِيهُ بِمَا اجْتَمَعَ فِيهِ النَّقِيضَانِ مِنَ المُمْتَنِعَاتِ؛ فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ مَوْجُوداً مَعْدُوماً، أَوْ لَا مَوْجُوداً وَلَا[٤] مَعْدُوماً، وَيَمْتَنِعُ أَنْ[٥] يُوصَفَ ذَلِكَ بِاجْتِمَاعِ[٦] الوُجُودِ وَالعَدَمِ، أَوِ الحَيَاةِ وَالمَوْتِ، أَوِ العِلْمِ[٧] وَالجَهْلِ، أَوْ يُوصَفَ بِنَفْيِ[٨] الوُجُودِ وَالعَدَمِ[٩]، وَنَفْيِ الحَيَاةِ وَالمَوْتِ، وَنَفْيِ العِلْمِ وَالجَهْلِ[١٠].

---

(١) في ب: «قادر». (٢) في ج،د،هـ: «إذ».
(٣) كالجهم وأمثاله. انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٨/ ٤٦٠)، (١٢/ ١١٩، ٣١١).
(٤) في ج: «أو لا».
(٥) في ب: «ولا يمتنع أن»، وفي ج زيادة: «يكون».
(٦) في ج: «بإجماع».
(٧) في ج: «والحياة والموت والعلم». (٨) «بِنَفْيِ» ليست في ج.
(٩) من قوله: «أَوِ الحَيَاةِ وَالمَوْتِ» إلى هنا ليس في ب، وضرب عليها في أ.
(١٠) من قوله: «وَيَمْتَنِعُ أَنْ يُوصَفَ» إلى هنا ليس في د،هـ.

إذا قال: يمتنع نفي النَّقيضين عمَّا يكون قابلاً لهما؛ فجوابه من أوجه

فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّمَا يَمْتَنِعُ نَفْيُ النَّقِيضَيْنِ عَمَّا يَكُونُ قَابِلاً لَهُمَا، وَهَذَانِ يَتَقَابَلَانِ تَقَابُلَ العَدَمِ وَالمَلَكَةِ؛ لَا تَقَابُلَ السَّلْبِ وَالإِيجَابِ؛ فَإِنَّ الجِدَارَ لَا يُقَالُ لَهُ: أَعْمَى وَلَا بَصِيرٌ، وَلَا حَيٌّ وَلَا مَيِّتٌ؛ إِذْ لَيْسَ بِقَابِلٍ لَهُمَا.

أوَّلاً: هذا لا يصحُّ في الوجود والعدم

قِيلَ لَكَ: **أَوَّلاً**[١]: هَذَا لَا يَصِحُّ فِي الوُجُودِ وَالعَدَمِ؛ فَإِنَّهُمَا مُتَقَابِلَانِ تَقَابُلَ السَّلْبِ وَالإِيجَابِ، بِاتِّفَاقِ العُقَلَاءِ؛ فَيَلْزَمُ مِنْ رَفْعِ أَحَدِهِمَا ثُبُوتُ الآخَرِ.

وَأَمَّا مَا ذَكَرْتَهُ مِنَ الحَيَاةِ وَالمَوْتِ، وَالعِلْمِ وَالجَهْلِ[٢]؛ فَهَذَا[٣] اصْطِلَاحٌ اصْطَلَحَتْ عَلَيْهِ المُتَفَلْسِفَةُ المَشَّاؤُونَ[٤]، وَالاصْطِلَاحَاتُ اللَّفْظِيَّةُ لَيْسَتْ دَلِيلاً فِي[٥] الحَقَائِقِ العَقْلِيَّةِ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ۝ أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾، فَسَمَّى الجَمَادَ: مَيِّتاً، وَهَذَا مَشْهُورٌ فِي لُغَةِ العَرَبِ وَغَيْرِهِمْ[٦].

---

(١) في ب: «قبل ذلك أو لأنَّ» بدل: «قِيلَ لَكَ: أَوَّلاً».

(٢) من قوله: «هَذَا لَا يَصِحُّ» إلى هنا ليس في ب.

(٣) في ب: «هذا».

(٤) المتفلسفة المشَّاؤون: أتباع فيثاغورس وأفلاطون وأرسطو، وهم مبدِّلةُ دين الصَّابئة الصَّحيح، وبينهم وبين القرامطة مقاربة كبيرة، وسُمُّوا بـ«المشَّائين»؛ لأنَّ أرسطو كان يعلِّم تلاميذه الحكمة ماشياً، تعظيماً لها. المِلَل والنِّحَل (٢/ ١٦٠)، بيان تلبيس الجهميَّة (٥/ ٢٢٥).

(٥) في ج،د،هـ: «على».

(٦) تهذيب اللُّغة (١٤/ ٢٤٤)، لسان العرب (٢/ ٩٣).

ثانياً: ما لا يقبل الاتِّصاف من المتقابلات أنقص ممَّا يقبل ذلك

وَقِيلَ لَكَ: ثَانِياً: فَمَا لَا يَقْبَلُ الِاتِّصَافَ بِالحَيَاةِ وَالمَوْتِ، وَالعَمَى وَالبَصَرِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ المُتَقَابِلَاتِ أَنْقَصُ مِمَّا يَقْبَلُ ذَلِكَ، فَالأَعْمَى الَّذِي يَقْبَلُ الِاتِّصَافَ بِالبَصَرِ أَكْمَلُ مِنَ الجَمَادِ الَّذِي لَا يَقْبَلُ وَاحِداً مِنْهُمَا؛ فَأَنْتَ فَرَرْتَ مِنْ تَشْبِيهِهِ بِالحَيَوَانَاتِ القَابِلَةِ لِصِفَاتِ الكَمَالِ، وَوَصَفْتَهُ بِصِفَاتِ الجَامِدَاتِ الَّتِي لَا تَقْبَلُ ذَلِكَ.

ثالثاً: ما لا يقبل الوجود والعدم أعظم امتناعاً من القابل للوجود والعدم

وَأَيْضاً: فَمَا لَا يَقْبَلُ الوُجُودَ وَالعَدَمَ أَعْظَمُ امْتِنَاعاً مِنَ القَابِلِ لِلْوُجُودِ وَالعَدَمِ؛ بَلْ وَمِنِ[1] اجْتِمَاعِ الوُجُودِ وَالعَدَمِ وَنَفْيِهِمَا[2] جَمِيعاً، فَمَا نَفَيْتَ عَنْهُ قَبُولَ الوُجُودِ وَالعَدَمِ كَانَ أَعْظَمَ امْتِنَاعاً مِمَّا نَفَيْتَ عَنْهُ الوُجُودَ وَالعَدَمَ[3]، وَإِذَا كَانَ هَذَا مُمْتَنِعاً فِي صَرَائِحِ العُقُولِ[4]، كَانَ هَذَا[5] أَعْظَمَ امْتِنَاعاً؛ فَجَعَلْتَ الوُجُودَ الوَاجِبَ الَّذِي لَا يَقْبَلُ العَدَمَ هُوَ[6] أَعْظَمَ المُمْتَنِعَاتِ، وَهَذَا غَايَةُ التَّنَاقُضِ وَالفَسَادِ.

وَهَؤُلَاءِ البَاطِنِيَّةُ؛ مِنْهُمْ مَنْ يُصَرِّحُ بِرَفْعِ النَّقِيضَيْنِ؛ الوُجُودِ وَالعَدَمِ، وَرَفْعُهُمَا كَجَمْعِهِمَا.

---

(١) في ب: «مع» بدل: «بَلْ وَمِنْ». (٢) في ب: «أو مع نفيهما».

(٣) «فَمَا نَفَيْتَ عَنْهُ قَبُولَ الوُجُودِ وَالعَدَمِ كَانَ أَعْظَمَ امْتِنَاعاً مِمَّا نَفَيْتَ عَنْهُ الوُجُودَ وَالعَدَمَ» ليست في ب.

(٤) أي: العقول الخالصة ممَّا يشوبها، والصَّريح: الخالص من كلِّ شيء. الصِّحاح (١/ ٣٨٢)، لسان العرب (٢/ ٥٠٩).

(٥) في ب: «فذاك» بدل: «كَانَ هَذَا».

(٦) في هـ: «وهو».

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: لَا أُثْبِتُ وَاحِداً مِنْهُمَا، وَامْتِنَاعُهُ عَنْ إِثْبَاتِ أَحَدِهِمَا(١) فِي نَفْسِ الأَمْرِ لَا يَمْنَعُ تَحَقُّقَ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي نَفْسِ الأَمْرِ؛ وَإِنَّمَا هُوَ كَجَهْلِ الجَاهِلِ، وَسُكُوتِ السَّاكِتِ الَّذِي لَا يُعَبِّرُ عَنِ(٢) الحَقَائِقِ.

وَإِذَا كَانَ مَا لَا يَقْبَلُ الوُجُودَ وَلَا العَدَمَ أَعْظَمَ امْتِنَاعاً مِمَّا يُقَدَّرُ قَبُولُهُ لَهُمَا(٣) - مَعَ نَفْيِهِمَا عَنْهُ -، فَمَا يُقَدَّرُ لَا يَقْبَلُ الحَيَاةَ وَلَا المَوْتَ، وَلَا العِلْمَ وَلَا الجَهْلَ، وَلَا القُدْرَةَ وَلَا العَجْزَ، وَلَا الكَلَامَ وَلَا الخَرَسَ، وَلَا العَمَى وَلَا البَصَرَ، وَلَا السَّمْعَ وَلَا الصَّمَمَ؛ أَقْرَبُ إِلَى المَعْدُومِ وَالمُمْتَنِعِ مِمَّا يُقَدَّرُ قَابِلاً لَهُمَا مَعَ نَفْيِهِمَا عَنْهُ، وَحِينَئِذٍ فَنَفْيُهُمَا مَعَ كَوْنِهِ قَابِلاً لَهُمَا أَقْرَبُ إِلَى الوُجُودِ وَالمُمْكِنِ، وَمَا جَازَ لِوَاجِبِ الوُجُودِ - قَابِلاً - وَجَبَ لَهُ؛ لِعَدَمِ(٤) تَوَقُّفِ صِفَاتِهِ عَلَى غَيْرِهِ، فَإِذَا جَازَ القَبُولُ وَجَبَ؛ وَإِذَا جَازَ وُجُودُ القَبُولِ وَجَبَ.

وَقَدْ بُسِطَ هَذَا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ(٥)، وَبُيِّنَ وُجُوبُ اتِّصَافِهِ بِصِفَاتِ الكَمَالِ الَّتِي لَا نَقْصَ فِيهَا بِوَجْهٍ مِنَ الوُجُوهِ(٦).

---

(١) في ب: «إحداهما».
(٢) في ب: «الَّذي لا يفيد».
(٣) في هـ: «قبولهما».
(٤) في هـ: «العدم».
(٥) في ب: «مواضع أخر».
وقد بسطه في درء تعارض العقل والنَّقل (٢/ ٢٢٢)، ومجموع فتاواه (٦/ ٨٨).
(٦) من قوله: «وَهَؤُلَاءِ البَاطِنِيَّةُ» إلى هنا ليس في أ،ج.

رابعاً: اتِّفاق المسمَّيين في بعض الأسماء والصِّفات ليس هو التَّشبيه والتَّمثيل الَّذي نفته الأدلَّة

وَقِيلَ لَهُ أَيْضاً: اتِّفَاقُ المُسَمَّيَيْنِ فِي بَعْضِ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ لَيْسَ هُوَ التَّشْبِيهَ وَالتَّمْثِيلَ الَّذِي نَفَتْهُ الأَدِلَّةُ - السَّمْعِيَّاتُ وَالعَقْلِيَّاتُ -؛ وَإِنَّمَا نَفَتْ مَا يَسْتَلْزِمُ اشْتِرَاكَهُمَا فِيمَا يَخْتَصُّ بِهِ الخَالِقُ، فَمَا يَخْتَصُّ بِوُجُوبِهِ أَوْ جَوَازِهِ أَوِ امْتِنَاعِهِ؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَشْرَكَهُ فِيهِ مَخْلُوقٌ، وَلَا[١] يَشْرَكُهُ[٢] مَخْلُوقٌ[٣] فِي شَيْءٍ مِنْ خَصَائِصِهِ ﷻ.

تسمية إثبات أسماء الله وصفاته تشبيهاً وتجسيماً أفسدت به الملاحدة على بعض النَّاس عقلهم ودينهم

وَأَمَّا مَا نَفَيْتَهُ فَهُوَ ثَابِتٌ بِالشَّرْعِ وَالعَقْلِ، وَتَسْمِيَتُكَ ذَلِكَ تَشْبِيهاً وَتَجْسِيماً؛ تَمْوِيهٌ[٤] عَلَى الجُهَّالِ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّ كُلَّ مَعْنًى سَمَّاهُ مُسَمٍّ بِهَذَا الاِسْمِ يَجِبُ نَفْيُهُ، وَلَوْ سَاغَ هَذَا لَكَانَ كُلُّ مُبْطِلٍ[٥] يُسَمِّي الحَقَّ بِأَسْمَاءٍ يَنْفِرُ عَنْهَا بَعْضُ النَّاسِ؛ لِيُكَذِّبَ النَّاسُ بِالحَقِّ المَعْلُومِ بِالسَّمْعِ وَالعَقْلِ.

وَبِهَذِهِ الطَّرِيقِ[٦] أَفْسَدَتِ المَلَاحِدَةُ عَلَى طَوَائِفَ مِنَ النَّاسِ عَقْلَهُمْ[٧] وَدِينَهُمْ، حَتَّى أَخْرَجُوهُمْ إِلَى أَعْظَمِ الكُفْرِ وَالجَهَالَةِ، وَأَبْلَغِ الغَيِّ وَالضَّلَالَةِ.

---

(١) في أ: «إذ».
(٢) «فِيهِ مَخْلُوقٌ، وَلَا يَشْرَكُهُ» ضُرِبَ عليها في ب.
(٣) في ب: «المخلوق».
(٤) تمويه: تلبيسٌ وخِداعٌ. الصِّحاح (٦/ ٢٢٥١)، لسان العرب (١٣/ ٥٤٤).
(٥) المُبطِلُ: نقيضُ المُحِقِّ. معجم ديوان الأدب (٢/ ٣٢٢)، تاج العروس (٢٥/ ١٧٧).
(٦) في ج،د،هـ: «الطَّريقة».
(٧) في ب: «عقولهم».

إن قال: إثبات الصِّفات للَّه يستلزم التَّركيب وهذا تشبيه للخالق بالمخلوق

وَإِنْ قَالَ نُفَاةُ الصِّفَاتِ: إِثْبَاتُ العِلْمِ وَالقُدْرَةِ وَالإِرَادَةِ يَسْتَلْزِمُ[(١)] تَعَدُّدَ الصِّفَاتِ، وَهَذَا تَرْكِيبٌ مُمْتَنِعٌ[(٢)].

أنتم تثبتون صفات متعدِّدة متغايرة

قِيلَ: وَإِذَا قُلْتُمْ: هُوَ مَوْجُودٌ وَاجِبٌ[(٣)]، وَعَقْلٌ وَعَاقِلٌ وَمَعْقُولٌ[(٤)]؛ فَلَيْسَ[(٥)] المَفْهُومُ مِنْ هَذَا هُوَ المَفْهُومُ مِنْ هَذَا، فَهَذِهِ[(٦)] مَعَانٍ مُتَعَدِّدَةٌ مُتَغَايِرَةٌ فِي العَقْلِ، وَهَذَا تَرْكِيبٌ عِنْدَكُمْ، وَأَنْتُمْ تُثْبِتُونَهُ وَتُسَمُّونَهُ تَوْحِيداً[(٧)].

---

(١) في ج: «مستلزم».

(٢) بَيَّن شيخُ الإسلام رحمه الله مرادَ الفلاسفة بالتَّركيب، فقال في الصَّفديَّة (١/ ١٠٤): «وبالغَتْ ملاحدةُ الفلاسفة في نفي الصِّفات بنفي مُسَمَّى التَّركيب، فقالوا: التَّركيبُ خمسةُ أنواع - وكلُّها يجب نفيها عن اللَّه -:
الأوَّل: التَّركيب من الوجود والماهيَّة، فلا يكون له حقيقة سوى الوجود المُطلَقِ بشرط الإطلاق؛ لأنَّه لو كان له حقيقةٌ مغايرةٌ لذلك لكانت موصوفةً بالوجود، وحينئذ فيكون الوجود الواجب لازماً ومعلولاً لتلك الحقيقةِ؛ فيكونُ الواجب معلولاً.
الثَّاني: التَّركيب من العامِّ والخاصِّ، كتركيب النَّوع من الجنس والفصل، وهذا يجب نفيه.
الثَّالث: التَّركيب من الذَّات والصِّفات، وهذا يجب نفيه، وهذه الثَّلاث: تركيباتٌ في الكيفيَّة.
الرَّابع: التَّركيب في الكمِّ، وهو: تركيب الجسم من أبعاضه؛ إمَّا مِن الجواهر المفرَدة، وهو التَّركيب الحِسِّي، وإمَّا مِن المادةِ والصُّورة، وهو التَّركيبُ العقليُّ، وهذان النَّوعان هما: الرَّابع والخامس».

(٣) واجب الوجود: الَّذي يكون وجوده من ذاته ولا يحتاج إلى شيء أصلاً. التَّعريفات للجرجانيِّ (ص٢٤٩).

(٤) في ب زيادة: «وعاشق ومعشوق وعشق، ولذيذ وملتذٌّ ولذَّة».

(٥) في ج: «أفليس».

(٦) في ب: «وهذه».

(٧) «وَتُسَمُّونَهُ تَوْحِيداً» ليست في ب.

إذا قالوا: الَّذي أثبتناه توحيد وليس تركيباً مُمْتَنعاً

فَإِنْ قَالُوا: هَذَا تَوْحِيدٌ فِي الحَقِيقَةِ؛ وَلَيْسَ هَذَا تَرْكِيباً مُمْتَنِعاً.

الجواب: واتِّصاف الذَّات بالصِّفات اللَّازمة توحيد وليس تركيباً ممتنعاً

قِيلَ لَهُمْ: وَاتِّصَافُ الذَّاتِ بِالصِّفَاتِ اللَّازِمَةِ لَهَا تَوْحِيدٌ فِي الحَقِيقَةِ؛ وَلَيْسَ هَذَا تَرْكِيباً مُمْتَنِعاً(١)، وَذَلِكَ أَنَّهُ(٢) مِنَ المَعْلُومِ بِصَرِيحِ(٣) المَعْقُولِ أَنَّهُ لَيْسَ مَعْنَى كَوْنِ الشَّيْءِ عَالِماً هُوَ مَعْنَى كَوْنِهِ قَادِراً، وَلَا نَفْسُ ذَاتِهِ هُوَ نَفْسُ كَوْنِهِ عَالِماً قَادِراً، فَمَنْ جَوَّزَ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الصِّفَةُ هِيَ الأُخْرَى، وَأَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ هِيَ المَوْصُوفَ؛ فَهُوَ مِنْ أَعْظَمِ النَّاسِ سَفْسَطَةً.

ثُمَّ إِنَّهُ تَنَاقَضَ؛ فَإِنَّهُ إِنْ جَوَّزَ ذَلِكَ جَازَ أَنْ يَكُونَ وُجُودُ هَذَا هُوَ وُجُودَ هَذَا؛ فَيَكُونُ الوُجُودُ وَاحِداً بِالعَيْنِ لَا بِالنَّوْعِ، وَحِينَئِذٍ فَإِذَا كَانَ وُجُودُ المُمْكِنِ هُوَ وُجُودُ الوَاجِبِ؛ كَانَ وُجُودُ كُلِّ مَخْلُوقٍ - يُعْدَمُ بَعْدَ وُجُودِهِ، وَيُوجَدُ بَعْدَ عَدَمِهِ - هُوَ نَفْسَ وُجُودِ الحَقِّ القَدِيمِ الدَّائِمِ(٤) البَاقِي الَّذِي لَا يَقْبَلُ العَدَمَ.

---

(١) من قوله: «قِيلَ لَهُمْ: وَاتِّصَافُ» إلى هنا ليست في هـ.

(٢) في د، هـ: «أنَّ». (٣) في ب: «في صريح».

(٤) «القديم» ممَّا يُخبَر به عن اللَّه تعالى، وليس من أسمائه ولا صفاته، وباب الإخبار أوسع من باب الأسماء والصِّفات.

قال ابن القيِّم ﵀ في بدائع الفوائد (١/ ٢٨٤): «ما يدخل في باب الإخبار عنه تعالى أوسع ممَّا يدخل في باب أسمائه وصفاته، وما يُطلَق عليه في باب الأسماء والصِّفات توقيفيٌّ، وما يُطْلق عليه من الأخبار لا يجب أن يكون توقيفيّاً؛ كالقديم، والشَّيء، والموجود، والقائم بنفسه»، وانظر: الحُجَّة في بيان المَحجَّة (١/ ٩٣)، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام (٩/ ٣٠٠)، وشرح الطَّحاويَّة لابن أبي العِزِّ (١/ ٧٥).

=

وَإِذَا قُدِّرَ هَذَا؛ كَانَ الوُجُودُ الوَاجِبُ(١) مَوْصُوفاً بِكُلِّ تَشْبِيهٍ(٢) وَتَجْسِيم، وَكُلِّ نَقْصٍ وَكُلِّ عَيْبٍ، كَمَا يُصَرِّحُ بِذَلِكَ أَهْلُ وَحْدَةِ الوُجُودِ(٣) الَّذِينَ طَرَدُوا هَذَا الأَصْلَ الفَاسِدَ، وَحِينَئِذٍ فَيَكُونُ أَقْوَالُ نُفَاةِ الصِّفَاتِ بَاطِلاً(٤) عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ(٥).

ما نفى أحدٌ صفةً فراراً ممَّا هو محذور؛ إلَّا وأثبت نظير ما فرَّ منه

وَهَذَا بَابٌ مُطَّرِدٌ؛ فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ النُّفَاةِ لِمَا أَخْبَرَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ مِنَ الصِّفَاتِ لَا يَنْفِي شَيْئاً فِرَاراً مِمَّا هُوَ مَحْذُورٌ؛ إِلَّا وَقَدْ أَثْبَتَ مَا يَلْزَمُهُ فِيهِ نَظِيرُ مَا فَرَّ مِنْهُ، فَلَا بُدَّ فِي آخِرِ الأَمْرِ مِنْ أَنْ يُثْبِتَ مَوْجُوداً وَاجِباً قَدِيماً مُتَّصِفاً بِصِفَاتٍ تُمَيِّزُهُ عَنْ غَيْرِهِ، وَلَا يَكُونُ فِيهَا مُمَاثِلاً لِخَلْقِهِ(٦).

= ومثله أيضاً: «الدَّائم»؛ يُخبَر به عن اللَّه تعالى، وليس من أسمائه، ويُغنِي عنهما اسمه: الأوَّل، والآخر.

(١) في د،هـ: «وجود الواجب».

(٢) في د،هـ زيادة: «باطل».

(٣) أهل وحدة الوجود: فرقة يزعمون أنَّ وجود المخلوق هو عين وجود الخالق، وليس لهذا العالم ربٌّ مباين له منفصلٌ عنه، وهذا تعطيل للصَّانع وجحودٌ له، وهو جامع لكلِّ شرك، وطعنوا في القرآن، وافتروا كتباً يزعمون أنَّها أعظم منه، ومن أئمَّتهم: ابن عربيٍّ، وابن سبعين، والقَونويُّ، والتِّلمسانيُّ، وابن الفارض. مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٢/ ٢٠١)، (١٠/ ٥٩)، (١٨/ ٢٢٢)، الصَّفديَّة (١/ ٢٦٩)، الصَّواعق المرسلة (١/ ٢٩٤).

(٤) في د،هـ: «باطلة».

(٥) في د،هـ زيادة: «وهذا تركيب»، ومن قوله: «وَذَلِكَ أَنَّهُ مِنَ المَعْلُومِ» إلى هنا ليس في أ،ج.

(٦) في د،هـ: «خلقه».

الأسماء والصِّفات تدلُّ على قدر مشترك تتواطأ فيه المسمَّيات ولكن ما اختصَّ اللَّه به أعظم ممَّا يخطر بالبال

فَيُقَالُ لَهُ: هَكَذَا[١] القَوْلُ فِي جَمِيعِ الصِّفَاتِ، وَكُلُّ مَا يُثْبِتُهُ[٢] مِنَ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَدُلَّ عَلَى قَدْرٍ مُشْتَرَكٍ[٣] تَتَوَاطَأُ[٤] فِيهِ المُسَمَّيَاتُ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمَا فُهِمَ الخِطَابُ؛ وَلَكِنْ نَعْلَمُ[٥] أَنَّ مَا اخْتَصَّ اللَّهُ بِهِ وَامْتَازَ عَنْ خَلْقِهِ أَعْظَمُ مِمَّا يَخْطُرُ بِالبَالِ، وَيَدُورُ فِي الخَيَالِ؛ **وَهَذَا يَتَبَيَّنُ بِالأَصْلِ الثَّانِي**[٦].

---

(١) في د: «وهكذا».

(٢) في ج، د، هـ: «تثبته».

(٣) «مُشْتَرَكٍ» ليست في أ، ج.

(٤) أي: تتَّفق. العين (٧/ ٤٦٨)، الصِّحاح (١/ ٨١).

(٥) في أ: «يعلم».

(٦) في حاشية أ: «بلغ مقابلة».

الأصل الثَّاني: القول في الصِّفات كالقول في الذَّات

وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: «القَوْلُ فِي الصِّفَاتِ كَالقَوْلِ فِي الذَّاتِ»(١)، فَإِنَّ اللَّهَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ لَا فِي ذَاتِهِ، وَلَا فِي صِفَاتِهِ، وَلَا فِي أَفْعَالِهِ، فَإِذَا(٢) كَانَ لَهُ ذَاتٌ حَقِيقَةٌ(٣) لَا تُمَاثِلُ الذَّوَاتِ؛ فَالذَّاتُ مُتَّصِفَةٌ بِصِفَاتٍ حَقِيقَةٍ(٤) لَا تُمَاثِلُ صِفَاتِ سَائِرِ الذَّوَاتِ.

للَّه ذات حقيقة لا تماثل الذَّوات وكذلك صفاته

فَإِذَا قَالَ السَّائِلُ: كَيْفَ اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ؟

ذات اللَّه لا تعلم كيفيَّتها وكذلك صفاته

قِيلَ لَهُ كَمَا قَالَ رَبِيعَةُ وَمَالِكٌ وَغَيْرُهُمَا: «الِاسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ، وَالكَيْفُ مَجْهُولٌ، وَالإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنِ الكَيْفِيَّةِ بِدْعَةٌ»(٥)؛ لِأَنَّهُ سُؤَالٌ عَمَّا لَا يَعْلَمُهُ البَشَرُ، وَلَا يُمْكِنُهُمُ الإِجَابَةُ عَنْهُ.

---

(١) يعني: من حيث الثُّبوت، ونفي المماثلة، وعدم العلم بالكيفيَّة. التُّحفة المهديَّة (١/ ٨٨).

(٢) في د، هـ: «فإن».

(٣) في ج: «حقيقية».

(٤) في ج: «بصفة حقيقية».

(٥) رواه من قول ربيعة بن أبي عبد الرَّحمن: اللَّالكائيُّ في شرح اعتقاد أصول أهل السُّنَّة (٦٦٥)، والبيهقيُّ في الأسماء والصِّفات (٨٦٨).
ورواه من قول مالك: اللَّالكائيُّ في شرح اعتقاد أصول أهل السُّنَّة (٦٦٤)، والبيهقيُّ في الأسماء والصِّفات (٨٦٧)، والصَّابونيُّ في عقيدة السَّلف وأصحاب الحديث (ص١٨٠)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٦/ ٣٢٥).
وقال الذَّهبيُّ رحمه الله في العُلُوِّ (ص١٣٩): «هذا ثابت عن مالك، وتقدَّم نحوه عن ربيعةَ شيخ مالك، وهو قول أهل السُّنَّة قاطبةً».
وجَوَّد إسنادَه ابن حجر في فتح الباري (١٣/ ٤٠٧)، ولفظه عند اللَّالكائيِّ: «الكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَالِاسْتِوَاءُ مِنْهُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ». =

وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ: كَيْفَ يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا؟

قِيلَ لَهُ: كَيْفَ هُوَ؟

فَإِذَا قَالَ: أَنَا لَا أَعْلَمُ كَيْفِيَّتَهُ.

قِيلَ لَهُ: وَنَحْنُ لَا نَعْلَمُ كَيْفِيَّةَ نُزُولِهِ؛ إِذِ العِلْمُ بِكَيْفِيَّةِ الصِّفَةِ يَسْتَلْزِمُ العِلْمَ بِكَيْفِيَّةِ المَوْصُوفِ، وَهُوَ فَرْعٌ لَهُ، وَتَابِعٌ لَهُ؛ فَكَيْفَ تُطَالِبُنِي بِالعِلْمِ بِكَيْفِيَّةِ سَمْعِهِ وَبَصَرِهِ وَتَكْلِيمِهِ وَاسْتِوَائِهِ وَنُزُولِهِ، وَأَنْتَ لَا تَعْلَمُ كَيْفِيَّةَ ذَاتِهِ؟!

وَإِذَا كُنْتَ تُقِرُّ بِأَنَّ لَهُ حَقِيقَةً ثَابِتَةً فِي نَفْسِ الأَمْرِ[1]، مُسْتَوْجِبَةً لِصِفَاتِ الكَمَالِ[2]، لَا يُمَاثِلُهَا شَيْءٌ؛ فَسَمْعُهُ وَبَصَرُهُ وَكَلَامُهُ وَنُزُولُهُ وَاسْتِوَاؤُهُ هُوَ[3] ثَابِتٌ فِي نَفْسِ الأَمْرِ، وَهُوَ مُتَّصِفٌ بِصِفَاتِ الكَمَالِ الَّتِي لَا يُشَابِهُهُ فِيهَا[4] سَمْعُ المَخْلُوقِينَ وَبَصَرُهُمْ، وَكَلَامُهُمْ وَنُزُولُهُمْ وَاسْتِوَاؤُهُمْ؛ وَهَذَا الكَلَامُ لَازِمٌ لَهُمْ فِي العَقْلِيَّاتِ، وَفِي تَأْوِيلِ السَّمْعِيَّاتِ.

تناقض مَنْ أثبت شيئاً ونفى شيئاً بالعقل

فَإِنَّ مَنْ أَثْبَتَ شَيْئاً وَنَفَى شَيْئاً بِالعَقْلِ، إِذَا أُلْزِمَ فِيمَا نَفَاهُ مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي جَاءَ بِهَا الكِتَابُ وَالسُّنَّةُ نَظِيرَ مَا يَلْزَمُهُ[5] فِيمَا أَثْبَتَهُ

= وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في مجموع فتاواه (١٧/ ٣٧٣): «هذا لفظ مالك، فأخبر أنَّ الاستواء معلوم، وهذا تفسير اللَّفظ، وأخبر أنَّ الكيف مجهولٌ، وهذا هو الكيفيَّة الَّتي استأثر اللَّه بعلمها».

(١) في أ زيادة: «مشتقٌّ».

(٢) في د، هـ زيادة: «الَّتي».

(٣) «هُوَ» ليست في ج.

(٤) في هـ: «فيه».

(٥) في د، هـ زيادة: «فيها».

- وَلَوْ[١] طُولِبَ بِالفَرْقِ بَيْنَ المَحْذُورِ فِي هَذَا وَهَذَا -؛ لَمْ يَجِدْ بَيْنَهُمَا فَرْقاً؛ وَلِهَذَا لَا يُوجَدُ لِنُفَاةِ بَعْضِ الصِّفَاتِ دُونَ بَعْضٍ - الَّذِينَ يُوجِبُونَ[٢] فِيمَا نَفَوْهُ إِمَّا التَّفْوِيضَ[٣]، وَإِمَّا التَّأْوِيلَ المُخَالِفَ لِمُقْتَضَى[٤] اللَّفْظِ - قَانُونٌ مُسْتَقِيمٌ، فَإِذَا قِيلَ لَهُمْ: لِمَ تَأَوَّلْتُمْ هَذَا، وَأَقْرَرْتُمْ هَذَا؟ وَالسُّؤَالُ فِيهِمَا وَاحِدٌ، لَمْ يَكُنْ لَهُمْ جَوَابٌ صَحِيحٌ.

فَهَذَا تَنَاقُضُهُمْ فِي النَّفْيِ.

تناقضهم في الإثبات

وَكَذَلِكَ[٥] تَنَاقُضُهُمْ[٦] فِي الإِثْبَاتِ، فَإِنَّ مَنْ تَأَوَّلَ النُّصُوصَ عَلَى مَعْنىً مِنَ المَعَانِي الَّتِي يُثْبِتُهَا، فَإِنَّهُمْ إِذَا صَرَفُوا النَّصَّ مِنَ المَعْنَى الَّذِي هُوَ مُقْتَضَاهُ إِلَى مَعْنىً آخَرَ؛ لَزِمَهُمْ فِي المَعْنَى المَصْرُوفِ إِلَيْهِ مَا كَانَ يَلْزَمُ فِي المَعْنَى المَصْرُوفِ عَنْهُ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: تَأْوِيلُ مَحَبَّتِهِ وَرِضَاهُ وَغَضَبِهِ وَسَخَطِهِ هُوَ إِرَادَتُهُ لِلثَّوَابِ وَالعِقَابِ؛ كَانَ مَا[٧] يَلْزَمُهُ فِي الإِرَادَةِ نَظِيرَ مَا يَلْزَمُهُ فِي الحُبِّ وَالمَقْتِ وَالرِّضَا وَالسُّخْطِ[٨].

---

(١) «لَوْ» ليست في د، هـ.

(٢) في د، هـ: «يوجبون»، «يوجبوه» معاً.

(٣) ومعنى تفويض الصِّفات - عند القائلين به -: صَرْفُ اللَّفظ عن ظاهره مع عدم التَّعرُّض لبيان المعنى المراد منه؛ بل يُترَكُ ويُفوَّضُ عِلْمُه إلى اللَّهِ تعالى؛ بأن يقول: اللَّهُ أعلم بمراده. درء تعارض العقل والنَّقل (١/ ١٤)، الصَّواعق المرسلة (٢/ ٤٢٢).

(٤) في هـ: «المقتضي».

(٥) في ج: «وكذا».

(٦) في ب: «يناقضهم» في الموضعين.

(٧) «مَا» ليست في د، هـ.

(٨) قال القاضي عياض رَحِمَهُ اللَّهُ في مشارق الأنوار (٢/ ٢١٠): «السُّخْطُ والسَّخَطُ لغتان؛=

وَلَوْ فَسَّرَ ذَلِكَ بِمَفْعُولَاتِهِ - وَهُوَ مَا يَخْلُقُهُ مِنَ الثَّوَابِ وَالعِقَابِ -؛ فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ فِي ذَلِكَ نَظِيرُ مَا فَرَّ مِنْهُ، فَإِنَّ الفِعْلَ المَعْقُولَ[(١)] لَا بُدَّ أَنْ يَقُومَ أَوَّلاً بِالفَاعِلِ، وَالثَّوَابُ وَالعِقَابُ المَعْقُولُ[(٢)] إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى فِعْلٍ مَا يُحِبُّهُ وَيَرْضَاهُ وَيَسْخَطُهُ[(٣)] وَيُبْغِضُهُ المُثِيبُ المُعَاقِبُ.

فَهُمْ إِنْ أَثْبَتُوا الفِعْلَ عَلَى مِثْلِ الوَجْهِ المَعْقُولِ فِي الشَّاهِدِ لِلْعَبْدِ؛ مَثَّلُوا[(٤)]، وَإِنْ أَثْبَتُوهُ[(٥)] عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ؛ فَكَذَلِكَ[(٦)] الصِّفَاتُ[(٧)].

= مثل: السُّقْم والسَّقَم؛ وهو: الكراهة للشَّيء، وعدم الرِّضى به».

(١) في ج: «المفعول».

(٢) في ج: «المفعول».

(٣) في ب: «أو يسخطه».

(٤) في د، هـ: «مثَّلوه».

(٥) في ب: «أثبتوا».

(٦) في د، هـ زيادة: «سائر».

(٧) في حاشية د: «بلغ».

فَصْلٌ

[مَثَلان لبيان الأصلين المتضمِّنَيْن إثبات الأسماء والصِّفات مع نفي المماثلة للمخلوقات]

وَأَمَّا المَثَلَانِ المَضْرُوبَانِ:

المثل الأوَّل: المخلوقات في الجنَّة موافقة في الأسماء لما في الدُّنيا، وليست مماثلة لها؛ فالخالق أعظم مباينة للمخلوقات من مباينة المخلوق للمخلوق

فَإِنَّ اللَّهَ ﷻ أَخْبَرَنَا[١] عَمَّا فِي الجَنَّةِ مِنَ المَخْلُوقَاتِ مِنْ أَصْنَافِ المَطَاعِمِ[٢] وَالمَلَابِسِ وَالمَنَاكِحِ وَالمَسَاكِنِ، فَأَخْبَرَنَا[٣] أَنَّ فِيهَا: لَبَناً، وَعَسَلاً، وَخَمْراً، وَمَاءً، وَلَحْماً، وَفَاكِهَةً، وَحَرِيراً، وَذَهَباً، وَفِضَّةً، وَحُوراً، وَقُصُوراً، وَقَدْ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: «لَيسَ فِي الدُّنْيَا شَيْءٌ[٤] مِمَّا فِي الجَنَّةِ؛ إِلَّا الأَسْمَاءُ»[٥].

فَإِذَا كَانَتْ تِلْكَ الحَقَائِقُ الَّتِي أَخْبَرَ اللَّهُ عَنْهَا هِيَ مُوَافِقَةً فِي الأَسْمَاءِ لِلْحَقَائِقِ المَوْجُودَةِ فِي الدُّنْيَا، وَلَيْسَتْ مُمَاثِلَةً لَهَا؛ بَلْ بَيْنَهُمَا مِنَ التَّبَايُنِ مَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى؛ فَالخَالِقُ ﷻ أَعْظَمُ

---

(١) في ج: «أخبر».

(٢) في د، هـ زيادة: «والمشارب».

(٣) في ج: «أخبر».

(٤) «شَيْءٌ» ليست في أ.

(٥) رواه هنَّاد بن السَّريِّ في الزُّهد (٣)، والطَّبريُّ في تفسيره (١/ ٤١٦)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٢٦٠)، وأبو نعيم في صفة الجنَّة (١٢٤).

مُبَايَنَةً لِلْمَخْلُوقَاتِ مِنْ مُبَايَنَةِ المَخْلُوقِ لِلْمَخْلُوقِ، وَمُبَايَنَتُهُ لِمَخْلُوقَاتِهِ أَعْظَمُ مِنْ مُبَايَنَةِ مَوْجُودِ[١] الآخِرَةِ لِمَوْجُودِ الدُّنْيَا؛ إِذِ المَخْلُوقُ أَقْرَبُ إِلَى المَخْلُوقِ المُوَافِقِ لَهُ فِي الِاسْمِ مِنَ الخَالِقِ إِلَى المَخْلُوقِ، وَهَذَا بَيِّنٌ وَاضِحٌ.

افتراق النَّاس فيما أخبر اللَّه به عن نفسه وعن اليوم الآخر ثلاث فرق

وَلِهَذَا افْتَرَقَ النَّاسُ فِي هَذَا المَقَامِ ثَلَاثَ فِرَقٍ:

فَالسَّلَفُ وَالأَئِمَّةُ وَأَتْبَاعُهُمْ: آمَنُوا بِمَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ، وَعَنِ اليَوْمِ الآخِرِ، مَعَ عِلْمِهِمْ بِالمُبَايَنَةِ الَّتِي بَيْنَ مَا فِي الدُّنْيَا، وَبَيْنَ مَا فِي الآخِرَةِ، وَأَنَّ مُبَايَنَةَ اللَّهِ لِخَلْقِهِ أَعْظَمُ.

وَالفَرِيقُ الثَّانِي: الَّذِينَ أَثْبَتُوا مَا أَخْبَرَ بِهِ فِي الآخِرَةِ مِنَ الثَّوَابِ وَالعِقَابِ، وَنَفَوْا كَثِيراً مِمَّا أَخْبَرَ بِهِ مِنَ الصِّفَاتِ، مِثْلُ طَوَائِفَ مِنْ أَهْلِ الكَلَامِ[٢].

وَالفَرِيقُ الثَّالِثُ: نَفَوْا هَذَا وَهَذَا: كَالقَرَامِطَةِ البَاطِنِيَّةِ، وَالفَلَاسِفَةِ أَتْبَاعِ المَشَّائِينَ وَنَحْوِهِمْ مِنَ المَلَاحِدَةِ[٣] الَّذِينَ يُنْكِرُونَ حَقَائِقَ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ، وَعَنِ اليَوْمِ الآخِرِ.

---

(١) في أ: «موعود». (٢) في د، هـ زيادة: «المعتزلة ومَن وافقهم».

(٣) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في درء تعارض العقل والنَّقل (١/ ١٠): «وهذا في الجملة قول المتفلسفة والباطنيَّة؛ كالملاحدة الإسماعيليَّة، وأصحابِ رسائل إخوان الصَّفا، والفارابيِّ، وابنِ سينا، والسَّهرورديِّ المقتول، وابنِ رُشدٍ الحفيد، وملاحدةِ الصُّوفيَّة الخارجين عن طريقة المشايخ المتقدِّمين من أهل الكتاب والسُّنَّة: ابنِ عربيٍّ، وابنِ سبعين، وابنِ الطُّفيل صاحبِ رسالة حيِّ بن يقظان، وخلقٍ كثير غير هؤلاء»، وانظر: النُّبوَّات (٢/ ٦٣٣).

ثُمَّ إِنَّ كَثِيراً مِنْهُمْ يَجْعَلُونَ الأَمْرَ وَالنَّهْيَ مِنْ هَذَا البَابِ، فَيَجْعَلُونَ الشَّرَائِعَ المَأْمُورَ بِهَا، وَالمَحْظُورَاتِ المَنْهِيَّ عَنْهَا لَهَا تَأْوِيلَاتٌ بَاطِنَةٌ تُخَالِفُ مَا يَعْرِفُهُ المُسْلِمُونَ مِنْهَا، كَمَا يَتَأَوَّلُونَ مِنَ الصَّلَوَاتِ الخَمْسِ، وَصِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَحَجِّ البَيْتِ، فَيَقُولُونَ: إِنَّ الصَّلَوَاتِ الخَمْسَ مَعْرِفَةُ أَسْرَارِهِمْ، وَإِنَّ صِيَامَ رَمَضَانَ كِتْمَانُ أَسْرَارِهِمْ، وَإِنَّ حَجَّ البَيْتِ السَّفَرُ إِلَى شُيُوخِهِمْ، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ التَّأْوِيلَاتِ الَّتِي يُعْلَمُ بِالِاضْطِرَارِ أَنَّهَا كَذِبٌ وَافْتِرَاءٌ عَلَى الرُّسُلِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، وَتَحْرِيفٌ لِكَلَامِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَإِلْحَادٌ فِي آيَاتِ اللَّهِ.

وَقَدْ يَقُولُونَ: الشَّرَائِعُ تَلْزَمُ العَامَّةَ دُونَ الخَاصَّةِ، فَإِذَا صَارَ الرَّجُلُ مِنْ عَارِفِيهِمْ وَمُحَقِّقِيهِمْ وَمُوَحِّدِيهِمْ؛ رَفَعُوا عَنْهُ الوَاجِبَاتِ(١)، وَأَبَاحُوا لَهُ المَحْظُورَاتِ، وَقَدْ يَدْخُلُ فِي المُنْتَسِبِينَ إِلَى التَّصَوُّفِ(٢) وَالسُّلُوكِ مَنْ يَدْخُلُ فِي بَعْضِ هَذِهِ المَذَاهِبِ.

---

(١) من قوله: «اللَّه. وقد يقولون» إلى هنا لم يظهر في أ؛ بسبب عدم وضوح التَّصوير.

(٢) التَّصوُّف أو الصُّوفيَّة: مصطلح لم يكن مشهوراً في القرون الثَّلاثة، وإنَّما اشتَهَر التَّكلُّم به بعد ذلك، واختُلف في نسبته على أقوال؛ رجَّح ابن تيميَّة وغيرُه أنَّه نسبة إلى لبسهم الصُّوف وزهدِهم، وقد مرَّت الصُّوفيَّة بأطوار عديدة: ابتدأت بالزُّهد، ثمَّ تطوَّرت وصارت مذاهب متعدِّدة، وطرائق كثيرة، آل بها الحال في كثير منها إلى الانغماس في البدع والخرافات وأنواع الضَّلالات والشِّركيَّات. التَّعرف لمذهب أهل التَّصوف (ص٢١)، تلبيس إبليس (ص٤٠٨)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام (١١/٦).

وَهَؤُلَاءِ البَاطِنِيَّةُ؛ هُمُ[١] المَلَاحِدَةُ الَّذِينَ أَجْمَعَ المُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّهُمْ أَكْفَرُ مِنَ اليَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَمَا يَحْتَجُّ بِهِ عَلَى المَلَاحِدَةِ أَهْلُ الإِيمَانِ وَالإِثْبَاتِ؛ يَحْتَجُّ بِهِ كُلُّ مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الإِيمَانِ وَالإِثْبَاتِ عَلَى مَنْ يَشْرَكُ[٢] هَؤُلَاءِ فِي بَعْضِ إِلْحَادِهِمْ.

إثبات الصّفات للَّه ونفي مماثلة المخلوقات له يوافق المعقول والمنقول

فَإِذَا أَثْبَتَ لِلَّهِ تَعَالَى الصِّفَاتِ، وَنَفَى عَنْهُ مُمَاثَلَةَ المَخْلُوقَاتِ - كَمَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ الآيَاتُ البَيِّنَاتُ -؛ كَانَ ذَلِكَ هُوَ الحَقَّ الَّذِي يُوَافِقُ المَعْقُولَ وَالمَنْقُولَ[٣]، وَيَهْدِمُ أَسَاسَ الإِلْحَادِ وَالضَّلَالَاتِ[٤].

إذا كان المخلوق منزَّهاً عن مماثلة المخلوق مع الموافقة في الاسم، فالخالق أولى أن ينزَّه عن مماثلة المخلوق

وَاللَّهُ ﷻ لَا تُضْرَبُ لَهُ الأَمْثَالُ الَّتِي فِيهَا مُمَاثَلَةٌ لِخَلْقِهِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَا مِثْلَ[٥] لَهُ؛ بَلْ لَهُ المَثَلُ الأَعْلَى، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِكَ[٦] هُوَ وَالمَخْلُوقُ[٧] فِي قِيَاسِ تَمْثِيلٍ[٨]، وَلَا فِي قِيَاسِ شُمُولٍ[٩]

---

(١) في أ: «فهؤلاء الباطنيَّة لهم».
(٢) في ج: «يترك» وفي نسخة على حاشيتها كالمثبت.
(٣) من قوله: «عَنْهُ مُمَاثَلَةَ المَخْلُوقَاتِ» إلى هنا لم يظهر في أ؛ بسبب عدم وضوح التَّصوير.
(٤) من قوله: «وَالفَرِيقُ الثَّانِي» إلى هنا ليس في ب، وقد نُبِّه على الهامش أنَّه استدرك السَّقط في وريقة، ولم نقف عليها.
(٥) في ج: «مثيل».
(٦) في ج: «يشرك».
(٧) في ج: «والمخلوقات».
(٨) قياس التَّمثيل: حملُ فرعٍ على أصلٍ في حُكْمٍ بجامعٍ بينهما. روضة النَّاظر (٢/ ١٤١).
(٩) قياس الشُّمول: العامُّ الشَّامل لجميع أفراده، بحيث يكون كلُّ فردٍ منه داخلاً في مُسَمَّى ذلك اللَّفظ. شرح العقيدة الواسطيَّة لابن عثيمين (١/ ١٢٩)، وانظر: درء تعارض العقل والنَّقل (١/ ٢٩).

تَسْتَوِي أَفْرَادُهُ، وَلَكِنْ يُسْتَعْمَلُ فِي حَقِّهِ: «المَثَلُ الأَعْلَى»، وَهُوَ: أَنَّ كُلَّ مَا اتَّصَفَ(١) بِهِ المَخْلُوقُ مِنْ كَمَالٍ؛ فَالخَالِقُ أَوْلَى بِهِ، وَكُلَّ مَا تَنَزَّهَ عَنْهُ المَخْلُوقُ مِنْ نَقْصٍ؛ فَالخَالِقُ أَوْلَى بِالتَّنْزِيهِ عَنْهُ(٢)، فَإِذَا كَانَ المَخْلُوقُ مُنَزَّهاً عَنْ مُمَاثَلَةِ المَخْلُوقِ مَعَ المُوَافَقَةِ فِي الِاسْمِ، فَالخَالِقُ أَوْلَى أَنْ يُنَزَّهَ عَنْ مُمَاثَلَةِ المَخْلُوقِ، وَإِنْ حَصَلَتْ مُوَافَقَةٌ فِي الِاسْمِ.

---

(١) في ب: «أثبت».

(٢) وهذا ما يُسمَّى بطريقة: «قياس الأَوْلَى»؛ قال شيخ الإسلام رحمه الله في النُّبوَّات (٢/ ٨٩٥): «فهذه الطَّريقة - وهو أنَّ ما يستحقُّه المخلوق من الكمال الَّذي لا نقص فيه؛ فالخالق أَوْلَى به، وما يُنزَّه عنه المخلوق من العيوب المذمومة؛ فالخالق تعالى أَوْلَى بتنزيهه عن كلِّ عيب وذمٍّ، وهو سبحانه القدُّوسُ، السَّلامُ، الحميدُ، المجيدُ - من أبلغ الطُّرق البرهانيَّة، وهي مستعملة في القرآن في غير موضع».

المثل الثَّاني: الرُّوح؛ فإنَّها موصوفة بصفات ثبوتيَّة وسلبيَّة

وَهَكَذَا القَوْلُ فِي: «المَثَلِ الثَّانِي»، وَهُوَ[١]: الرُّوحُ الَّتِي فِينَا؛ فَإِنَّهَا قَدْ وُصِفَتْ بِصِفَاتٍ[٢] ثُبُوتِيَّةٍ وَسَلْبِيَّةٍ، وَقَدْ أَخْبَرَتِ النُّصُوصُ أَنَّهَا تَعْرُجُ وَتَصْعَدُ[٣] مِنْ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ[٤]، وَأَنَّهَا تُقْبَضُ مِنَ البَدَنِ[٥]، وَتُسَلُّ مِنْهُ كَمَا تُسَلُّ الشَّعَرَةُ مِنَ العَجِينِ[٦].

وَالنَّاسُ مُضْطَرِبُونَ فِيهَا:

اضطراب النَّاس في الرُّوح

فَمِنْهُمْ: طَوَائِفُ مِنْ أَهْلِ الكَلَامِ: يَجْعَلُونَهَا جُزْءاً مِنَ البَدَنِ، أَوْ صِفَةً[٧] مِنْ صِفَاتِهِ؛ كَقَوْلِ[٨] بَعْضِهِمْ: إِنَّهَا النَّفَسُ، أَوِ الرِّيحُ الَّتِي[٩] تَتَرَدَّدُ[١٠] فِي البَدَنِ، وَقَوْلِ بَعْضِهِمْ: إِنَّهَا الحَيَاةُ، أَوِ المِزَاجُ[١١]، أَوْ نَفْسُ البَدَنِ.

وَمِنْهُمْ: طَوَائِفُ مِنْ أَهْلِ الفَلْسَفَةِ: يَصِفُونَهَا بِمَا يَصِفُونَ بِهِ

---

(١) في ج زيادة: «أنَّ».

(٢) في ب: «صفات»، وفي نسخة على حاشيتها كالمثبت.

(٣) «وَتَصْعَدُ» ليست في أ.

(٤) سيأتي تخريجه (ص١٢١).

(٥) سيأتي تخريجه (ص١٢١).

(٦) لم أقف عليه بهذا اللَّفظ، وإنَّما بلفظ: «فَتَخْرُجُ تَسِيلُ كَمَا تَسِيلُ القَطْرَةُ مِنْ فِي السِّقَاءِ» رواه أحمد (١٨٥٣٤)، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنهما.

(٧) في أ: «وصفة».

(٨) في د،هـ: «كما قال».

(٩) في د،هـ: «الَّذي».

(١٠) في ج: «تردَّد».

(١١) مزاج الجسم: ما أُسِّس عليه البَدَن من المِرَّتَيْنِ والدَّم والبَلْغَمِ. العين (٦/ ٧٢)، تهذيب اللُّغة (١٠/ ٣٣٢).

وَاجِبَ الوُجُودِ عِنْدَهُمْ[١]، وَهِيَ أُمُورٌ لَا يَتَّصِفُ بِهَا إِلَّا المُمْتَنِعُ الوُجُودِ، فَيَقُولُونَ: لَا هِيَ دَاخِلُ البَدَنِ وَلَا خَارِجُهُ، وَلَا مُبَايِنَةٌ لَهُ وَلَا مُدَاخِلَةٌ[٢]، وَلَا مُتَحَرِّكَةٌ وَلَا سَاكِنَةٌ، وَلَا تَصْعَدُ وَلَا تَهْبِطُ، وَلَا هِيَ جِسْمٌ وَلَا[٣] عَرَضٌ[٤].

وَقَدْ يَقُولُونَ: إِنَّهَا لَا تُدْرِكُ الأُمُورَ المُعَيَّنَةَ وَالحَقَائِقَ المَوْجُودَةَ فِي الخَارِجِ؛ وَإِنَّمَا تُدْرِكُ الأُمُورَ الكُلِّيَّةَ المُطْلَقَةَ[٥].

وَقَدْ يَقُولُونَ: إِنَّهَا لَا دَاخِلَ[٦] العَالَمِ وَلَا خَارِجَهُ[٧]، وَلَا مُبَايِنَةً لَهُ وَلَا مُدَاخِلَةً.

وَرُبَّمَا قَالُوا: لَيْسَتْ دَاخِلَةً فِي أَجْسَامِ العَالَمِ وَلَا خَارِجَةً عَنْهَا، مَعَ تَفْسِيرِهِمْ لِلْجِسْمِ بِمَا يَقْبَلُ الإِشَارَةَ الحِسِّيَّةَ؛ فَيَصِفُونَهَا بِأَنَّهَا[٨] لَا يُمْكِنُ الإِشَارَةُ إِلَيْهَا، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الصِّفَاتِ السَّلْبِيَّةِ الَّتِي تُلْحِقُهَا[٩] بِالمَعْدُومِ وَالمُمْتَنِعِ.

---

(١) «عِنْدَهُمْ» ليست في أ، ج.
(٢) في ب: «متداخلة».
(٣) في ج زيادة: «هي».
(٤) العَرَض في اصطلاح المتكلِّمين: عبارة عمَّا قام بغَيرِه؛ ضدُّ الجوهر. المبين للآمديِّ (ص١٠٩)، لسان العرب (٤/ ١٥٢).
(٥) الكلِّيَّات في الفلسفة: الحقائق الَّتي لا تقع تحت حكم الحواس؛ بل تُدرَك بالعقل والمنطق، أو هي: الأمور غير المتعيِّنة، وتسمَّى: الكلِّيَّات، والأمور العامَّة. معيار العلم (ص٩٣)، الرَّائد (ص٦٧٣).
(٦) في د، هـ: «داخلة».
(٧) في د، هـ: «خارجة».
(٨) في أ، ب، د، هـ: «بأنَّه».
(٩) في د، هـ: «تلحقه».

وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ: إِثْبَاتُ مِثْلِ هَذَا مُمْتَنِعٌ فِي ضَرُورَةِ العَقْلِ.

قَالُوا: بَلْ هَذَا مُمْكِنٌ بِدَلِيلِ أَنَّ الكُلِّيَّاتِ مَوْجُودَةٌ، وَهِيَ غَيْرُ مُشَارٍ إِلَيْهَا.

وَقَدْ غَفَلُوا(١) عَنْ كَوْنِ الكُلِّيَّاتِ لَا تُوجَدُ كُلِّيَّةً إِلَّا فِي الأَذْهَانِ لَا فِي الأَعْيَانِ، فَيَعْتَمِدُونَ فِيمَا يَقُولُونَهُ فِي المَبْدَأِ وَالمَعَادِ عَلَى مِثْلِ هَذَا الخَيَالِ الَّذِي لَا يَخْفَى فَسَادُهُ عَلَى غَالِبِ الجُهَّالِ.

سبب اضطراب النُّفاة والمثبتة في الرُّوح

وَاضْطِرَابُ النُّفَاةِ وَالمُثْبِتَةِ فِي الرُّوحِ كَثِيرٌ، وَسَبَبُ ذَلِكَ: أَنَّ الرُّوحَ - الَّتِي تُسَمَّى بِالنَّفْسِ النَّاطِقَةِ(٢) عِنْدَ الفَلَاسِفَةِ(٣) - لَيْسَتْ هِيَ مِنْ جِنْسِ هَذَا البَدَنِ، وَلَا مِنْ جِنْسِ العَنَاصِرِ(٤) وَالمُوَلَّدَاتِ(٥) مِنْهَا؛ بَلْ هِيَ مِنْ جِنْسٍ آخَرَ مُخَالِفٍ لِهَذِهِ الأَجْنَاسِ.

إطلاق القولين على الرُّوح بأنَّها جسم، أو ليست بجسم يحتاج إلى تفصيل

فَصَارَ هَؤُلَاءِ لَا يُعَرِّفُونَهَا إِلَّا بِالسُّلُوبِ الَّتِي تُوجِبُ مُخَالَفَتَهَا لِلْأَجْسَامِ المَشْهُودَةِ، وَأُولَئِكَ يَجْعَلُونَهَا مِنْ جِنْسِ الأَجْسَامِ

---

(١) في ب: «عقلوا».

(٢) النَّفس النَّاطقة: الجوهر المُجَرَّد عن المادَّة في ذواتها مقارنة لها في أفعالها. التَّعريفات للجرجانيِّ (ص٢٤٤).

(٣) في ب، «عندهم» بدل: «عِنْدَ الفَلَاسِفَةِ».
معارج القدس في مدارج معرفة النَّفس (ص١٤٩)، شرح المقاصد في علم الكلام (١/ ٢٣٥)، المصباح المنير (١/ ٢٤٥).

(٤) العناصر عند الفلاسفة أربعة أشياء: الماء والهواء والنَّار والتُّراب، وهي عندهم أصول المركَّبات، الَّتي هي الحيوانات والنَّباتات والمعادن. مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٩/ ٢٩٥)، التَّعريفات للجرجانيِّ (ص٢٤).

(٥) في ب: «المتولِّدات». =

المَشْهُودَةِ، وَكِلَا القَوْلَيْنِ خَطأٌ، وَإِطْلَاقُ القَوْلَيْنِ[(١)] عَلَيْهَا: بِأَنَّهَا جِسْمٌ، أَوْ لَيْسَتْ بِجِسْمٍ؛ يَحْتَاجُ إِلَى تَفْصِيلٍ:

أقوال النَّاس في الجسم

فَإِنَّ لَفْظَ «الجِسْمِ» لِلنَّاسِ فِيهِ أَقْوَالٌ مُتَعَدِّدَةٌ اصْطِلَاحِيَّةٌ غَيْرُ مَعْنَاهُ اللُّغَوِيِّ:

فَأَهْلُ اللُّغَةِ يَقُولُونَ: الجِسْمُ هُوَ: الجَسَدُ وَالبَدَنُ[(٢)]، وَبِهَذَا الاعْتِبَارِ: فَالرُّوحُ لَيْسَتْ جِسْماً؛ وَلِهَذَا يَقُولُونَ: الرُّوحُ وَالجِسْمُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِن يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ﴾.

وَأَمَّا أَهْلُ الكَلَامِ: فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: الجِسْمُ هُوَ المَوْجُودُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: هُوَ القَائِمُ بِنَفْسِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: هُوَ المُرَكَّبُ مِنَ الجَوَاهِرِ المُنْفَرِدَةِ[(٣)]، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: هُوَ المُرَكَّبُ مِنَ

= والمولَّدات: جمع مولَّدة، وهي: قوَّة من شأنها فصل جزءٍ من الجسم الَّذي هي فيه، حتَّى يمكن أن يكون منه شخص آخر من نوع ما هي قوَّة له. المبين للآمديِّ (ص١٠٣)، الصَّفديَّة (١/ ٢١٥).

(١) في أ، د، هـ: «القول».

(٢) معجم ديوان الأدب (١/ ١٩٣)، الصِّحاح (٢/ ٤٥٦)، (٥/ ١٨٨٧)، لسان العرب (٣/ ١٢٠).

(٣) في أ: «المفردة».
والجَوْهَرُ: المراد به عند المُتكلِّمين: عبارة عن المُتحيِّز، وهو ينقسم إلى بَسيط ويُعبَّر عنه بـ«الجوهر الفَرْد»، وإلى مُركَّب وهو «الجسم».
فأمَّا الجوهر الفَرْد: فعبارة عن جوهر لا يقبل التَّجزُّؤ لا بالفعل ولا بالقُوَّة.
وأمَّا الجسم: فعبارة عن المُؤتَلف عن جوهَرَيْن فردَيْن فصاعداً. المبين للآمديِّ (ص١٠٩)، التَّعريفات للجرجانيِّ (ص٧٩).

المَادَّةِ وَالصُّورَةِ؛ وَكُلُّ هَؤُلَاءِ يَقُولُونَ: إِنَّهُ يُشَارُ[١] إِلَيْهِ إِشَارَةً حِسِّيَّةً.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: لَيْسَ بِمُرَكَّبٍ لَا مِنْ هَذَا وَلَا مِنْ هَذَا؛ بَلْ هُوَ مَا[٢] يُشَارُ إِلَيْهِ وَيُقَالُ: إِنَّهُ هُنَا أَوْ هُنَاكَ.

فَعَلَى هَذَا؛ إِذَا[٣] كَانَتِ الرُّوحُ مِمَّا يُشَارُ إِلَيْهِ[٤] وَيَتْبَعُهُ[٥] بَصَرُ المَيِّتِ - كَمَا قَالَ النَّبِيُّ[٦] ﷺ: «إِنَّ الرُّوحَ إِذَا خَرَجَ تَبِعَهُ البَصَرُ»[٧]، «وَإِنَّهَا تُقْبَضُ وَيُعْرَجُ بِهَا إِلَى السَّمَاءِ»[٨] -؛ كَانَتِ الرُّوحُ جِسْماً بِهَذَا الِاصْطِلَاحِ.

---

(١) في ج،د،هـ: «مشار».

(٢) في ج: «ممَّا».

(٣) في ج: «إن».

(٤) في ج: «إليها».

(٥) في ج: «ويتبعها».

(٦) «النَّبيُّ» ليست في ج،د،هـ.

(٧) رواه مسلم (٩٢٠)، وابن المنذر في الأوسط (٢٩٢٥) واللَّفظ له، من حديث أمِّ سلَمة رضي الله عنها.

(٨) وردت عدَّة أحاديثَ تفيد هذا المعنى، منها: ما رواه مسلم (٢٨٧٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ولفظه: «إِذَا خَرَجَتْ رُوحُ المُؤْمِنِ تَلَقَّاهَا مَلَكَانِ يُصْعِدَانِهَا - قَالَ حَمَّادٌ: فَذَكَرَ مِنْ طِيبِ رِيحِهَا وَذَكَرَ المِسْكَ - قَالَ: وَيَقُولُ أَهْلُ السَّمَاءِ: رُوحٌ طَيِّبَةٌ جَاءَتْ مِنْ قِبَلِ الأَرْضِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْكِ وَعَلَى جَسَدٍ كُنْتِ تَعْمُرِينَهُ، فَيُنْطَلَقُ بِهِ إِلَى رَبِّهِ عز وجل، ثُمَّ يَقُولُ: انْطَلِقُوا بِهِ إِلَى آخِرِ الأَجَلِ، قَالَ: وَإِنَّ الكَافِرَ إِذَا خَرَجَتْ رُوحُهُ - قَالَ حَمَّادٌ: وَذَكَرَ مِنْ نَتْنِهَا، وَذَكَرَ لَعْناً - وَيَقُولُ أَهْلُ السَّمَاءِ: رُوحٌ خَبِيثَةٌ جَاءَتْ مِنْ قِبَلِ الأَرْضِ، قَالَ فَيُقَالُ: انْطَلِقُوا بِهِ إِلَى آخِرِ الأَجَلِ».
وروَاه أحمد (١٨٥٣٤)، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنهما في حديثٍ طويلٍ في قَبْضِ الملائكة روحَ المؤمن والكافر، وفيه: «إِنَّ العَبْدَ المُؤْمِنَ إِذَا كَانَ فِي انْقِطَاعٍ =

إذا كانت الرُّوح متَّصفةً بصفات مع عدم مماثلتها للمخلوقات؛ فالخالق أولى بمباينته لمخلوقاته

وَالمَقْصُودُ: أَنَّ الرُّوحَ إِذَا كَانَتْ مَوْجُودَةً، حَيَّةً، عَالِمَةً، قَادِرَةً، سَمِيعَةً، بَصِيرَةً، تَصْعَدُ وَتَنْزِلُ[١]، وَتَذْهَبُ وَتَجِيءُ، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الصِّفَاتِ، وَالعُقُولُ قَاصِرَةٌ عَنْ تَكْيِيفِهَا وَتَحْدِيدِهَا؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُشَاهِدُوا لَهَا نَظِيراً، وَالشَّيْءُ إِنَّمَا تُدْرَكُ حَقِيقَتُهُ إِمَّا[٢] بِمُشَاهَدَتِهِ، أَوْ بِمُشَاهَدَةِ نَظِيرِهِ؛ فَإِذَا كَانَتِ الرُّوحُ مُتَّصِفَةً بِهَذِهِ الصِّفَاتِ مَعَ عَدَمِ مُمَاثَلَتِهَا[٣] لِمَا يُشَاهَدُ[٤] مِنَ المَخْلُوقَاتِ؛ فَالخَالِقُ أَوْلَى بِمُبَايَنَتِهِ لِمَخْلُوقَاتِهِ، مَعَ اتِّصَافِهِ بِمَا يَسْتَحِقُّهُ مِنْ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَأَهْلُ العُقُولِ هُمْ أَعْجَزُ عَنْ[٥] أَنْ يَحُدُّوهُ[٦] أَوْ يُكَيِّفُوهُ مِنْهُمْ عَنْ أَنْ يَحُدُّوا الرُّوحَ أَوْ يُكَيِّفُوهَا[٧].

فَإِذَا كَانَ مَنْ نَفَى صِفَاتِ الرُّوحِ جَاحِداً مُعَطِّلاً لَهَا، وَمَنْ مَثَّلَهَا بِمَا يُشَاهِدُ مِنَ[٨] المَخْلُوقَاتِ جَاهِلاً، مُمَثِّلاً لَهَا بِغَيْرِ

= مِنَ الدُّنْيَا وَإِقْبَالٍ مِنَ الآخِرَةِ؛ نَزَلَ إِلَيْهِ مَلَائِكَةٌ مِنَ السَّمَاءِ بِيضُ الوُجُوهِ...، فَيَصْعَدُونَ بِهَا، فَلَا يَمُرُّونَ - يَعْنِي بِهَا - عَلَى مَلَأٍ مِنَ المَلَائِكَةِ إِلَّا قَالُوا: مَا هَذَا الرُّوحُ الطَّيِّبُ؟ فَيَقُولُونَ: فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ، بِأَحْسَنِ أَسْمَائِهِ الَّتِي كَانُوا يُسَمُّونَهُ بِهَا فِي الدُّنْيَا، حَتَّى يَنْتَهُوا بِهَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَسْتَفْتِحُونَ لَهُ فَيُفْتَحُ لَهُمْ، فَيُشَيِّعُهُ مِنْ كُلِّ سَمَاءٍ مُقَرَّبُوهَا إِلَى السَّمَاءِ الَّتِي تَلِيهَا، حَتَّى يُنْتَهَى بِهِ إِلَى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ».

(١) في د، هـ زيادة: «وتروح». (٢) «إِمَّا» ليست في ج.

(٣) في ب: «مما يثبتها» بدل: «مُمَاثَلَتِهَا».

(٤) في ج: «نشاهد»، وفي ب: «يشاهِد» بكسر الهاء، والمثبت من أ.

(٥) «عَنْ» ليست في ب.

(٦) الحَدُّ: عبارة عمَّا يُمَيِّز الشَّيء عن غيره بذاتيَّاته. المبين للآمديِّ (ص٧٤).

(٧) في أ، ب، د، هـ: «يكيِّفوه».

(٨) في أ: «ممَّا يشاهده من»، وفي ب: «بمشاهدة»، وفي حاشيتها: «بمشابهة»، وفي د، هـ: «بما شاهده من»، والمثبت من ج.

شَكْلِهَا، وَهِيَ مَعَ ذَلِكَ ثَابِتَةٌ[١] بِحَقِيقَةِ الإِثْبَاتِ، مُسْتَحِقَّةٌ لِمَا لَهَا مِنَ الصِّفَاتِ؛ فَالخَالِقُ ﷻ أَوْلَى أَنْ يَكُونَ مَنْ نَفَى صِفَاتِهِ جَاحِداً مُعَطِّلاً، وَمَنْ قَاسَهُ بِخَلْقِهِ جَاهِلاً بِهِ مُمَثِّلاً، وَهُوَ ﷻ ثَابِتٌ بِحَقِيقَةِ الإِثْبَاتِ، مُسْتَحِقٌّ لِمَا لَهُ مِنَ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ.

(١) في د،هـ: «بائنة»، وفي نسخة على حاشيتها كالمثبت.

فَصْلٌ
[الخاتمة وفيها ستُّ قواعد]

الخاتمة وفيها ستُّ قواعد

وَأَمَّا الخَاتِمَةُ الجَامِعَةُ فَفِيهَا قَوَاعِدُ نَافِعَةٌ:

القاعدة الأولى: اللَّه موصوف بالنَّفي والإثبات

القَاعِدَةُ الأُولَى[١]: أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ مَوْصُوفٌ بِالإِثْبَاتِ وَالنَّفْيِ؛ فَالإِثْبَاتُ: كَإِخْبَارِهِ أَنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ، وَعَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَأَنَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

وَالنَّفْيُ: كَقَوْلِهِ: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾.

النَّفي ليس فيه مدح ولا كمال إلَّا إذا تضمَّن إثباتاً

وَيَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ النَّفْيَ لَيْسَ فِيهِ مَدْحٌ وَلَا كَمَالٌ إِلَّا إِذَا تَضَمَّنَ إِثْبَاتاً، وَإِلَّا فَمُجَرَّدُ النَّفْيِ لَيْسَ فِيهِ مَدْحٌ وَلَا كَمَالٌ؛ لِأَنَّ النَّفْيَ المَحْضَ عَدَمٌ مَحْضٌ، وَالعَدَمُ المَحْضُ لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَمَا لَيْسَ بِشَيْءٍ هُوَ كَمَا قِيلَ: لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ فَضْلاً عَنْ أَنْ يَكُونَ مَدْحاً أَوْ كَمَالاً، وَلِأَنَّ النَّفْيَ المَحْضَ يُوصَفُ بِهِ المَعْدُومُ وَالمُمْتَنِعُ، وَالمَعْدُومُ وَالمُمْتَنِعُ لَا يُوصَفُ بِمَدْحٍ وَلَا كَمَالٍ.

عامَّة ما وصف اللَّه به نفسه من النَّفي متضمِّن لإثبات مدح، وأمثلة ذلك

فَلِهَذَا كَانَ عَامَّةُ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ مِنَ النَّفْيِ مُتَضَمِّناً لِإِثْبَاتِ مَدْحٍ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا﴾؛ فَنَفْيُ السِّنَةِ[٢]

---

(١) في أ: «فأحدها».

(٢) السِّنة: النُّعاس. تفسير الطَّبريِّ (٤/ ٥٣١)، الغريبَيْن في القرآن والحديث (٦/ ٢٠٠١)، المجموع المغيث (٣/ ٤١٦).

وَالنَّوْمِ يَتَضَمَّنُ[(١)] كَمَالَ الحَيَاةِ وَالقِيَامِ؛ فَهُوَ[(٢)] مُبَيِّنٌ لِكَمَالِ أَنَّهُ الحَيُّ القَيُّومُ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَاۚ﴾؛ أَيْ: لَا يُكْرِثُهُ[(٣)] وَلَا يُثْقِلُهُ[(٤)]، وَذَلِكَ مُسْتَلْزِمٌ لِكَمَالِ قُدْرَتِهِ وَتَمَامِهَا، بِخِلَافِ المَخْلُوقِ القَادِرِ إِذَا كَانَ يَقْدِرُ عَلَى الشَّيْءِ بِنَوْعِ كُلْفَةٍ وَمَشَقَّةٍ؛ فَإِنَّ هَذَا نَقْصٌ فِي قُدْرَتِهِ، وَعَيْبٌ فِي قُوَّتِهِ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾؛ فَإِنَّ نَفْيَ العُزُوبِ[(٥)] مُسْتَلْزِمٌ لِعِلْمِهِ بِكُلِّ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ[(٦)].

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾؛ فَإِنَّ نَفْيَ مَسِّ اللُّغُوبِ

(١) في أ: «الَّذي يضمَّن» بدل: «يَتَضَمَّنُ».
(٢) في أ: «وهو».
(٣) «أَيْ: لَا يُكْرِثُهُ» ليست في أ، وفي د،هـ: «يكربه».
قال الجوهريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في الصِّحاح (١/ ٢٩٠): «كرَثَهُ الغمُّ يكرُثُه، وأكرثه، أي: اشتدَّ عليه وبلَغ منه المشقَّة».
(٤) وهو تفسير ابن عبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ومجاهد رَحِمَهُ اللَّهُ. تفسير الطَّبريِّ (٤/ ٥٤٣)، تفسير ابن أبي حاتم (٢/ ٤٩٢).
(٥) العزوب: من عَزَبَ يَعْزُبُ، أي: غاب وبَعُد، وكلُّ شيءٍ يَفُوتُك حتَّى لا تقدر عليه فقد عَزَبَ عنك. العين (١/ ٣٦١)، الصِّحاح (١/ ١٨١).
والمراد بالعُزوب في الآية، أي: لا يغيبُ عنه. تفسير مجاهد (ص٥٥٣)، تفسير الطَّبريِّ (١٩/ ٢١٠).
(٦) من قوله: «فَإِنَّ نَفْيَ العُزُوبِ» إلى هنا ليس في هـ.

- الَّذِي هُوَ التَّعَبُ وَالإِعْيَاءُ[١] - دَلَّ[٢] عَلَى كَمَالِ القُدْرَةِ، وَنِهَايَةِ القُوَّةِ، بِخِلَافِ المَخْلُوقِ الَّذِي يَلْحَقُهُ مِنَ التَّعَبِ[٣] وَالكَلَالِ[٤] مَا يَلْحَقُهُ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾؛ إِنَّمَا نَفَى الإِدْرَاكَ الَّذِي هُوَ الإِحَاطَةُ؛ كَمَا قَالَهُ أَكْثَرُ العُلَمَاءِ[٥]، وَلَمْ يَنْفِ مُجَرَّدَ الرُّؤْيَةِ؛ لِأَنَّ المَعْدُومَ لَا يُرَى، وَلَيْسَ فِي كَوْنِهِ لَا يُرَى مَدْحٌ؛ إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ المَعْدُومُ مَمْدُوحاً، وَإِنَّمَا المَدْحُ فِي كَوْنِهِ لَا يُحَاطُ بِهِ وَإِنْ رُئِيَ، كَمَا أَنَّهُ لَا يُحَاطُ بِهِ وَإِنْ عُلِمَ، فَكَمَا[٦] أَنَّهُ إِذَا عُلِمَ لَا يُحَاطُ بِهِ عِلْماً؛ فَكَذَلِكَ إِذَا رُئِيَ لَا يُحَاطُ بِهِ رُؤْيَةً، فَكَانَ[٧] فِي نَفْيِ الإِدْرَاكِ مِنْ إِثْبَاتِ عَظَمَتِهِ[٨] مَا يَكُونُ مَدْحاً وَصِفَةَ كَمَالٍ، وَكَانَ ذَلِكَ دَلِيلاً عَلَى إِثْبَاتِ الرُّؤْيَةِ لَا عَلَى نَفْيِهَا؛ لَكِنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى إِثْبَاتِ الرُّؤْيَةِ مَعَ عَدَمِ الإِحَاطَةِ، وَهَذَا هُوَ الحَقُّ الَّذِي اتَّفَقَ عَلَيْهِ سَلَفُ الأُمَّةِ وَأَئِمَّتُهَا.

وَإِذَا تَأَمَّلْتَ ذَلِكَ: وَجَدْتَ كُلَّ نَفْيٍ لَا يَسْتَلْزِمُ ثُبُوتاً هُوَ مِمَّا[٩] لَمْ يَصِفِ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ.

---

(١) الصِّحاح (١/ ٢٢٠)، الغريبَيْن في القرآن والحديث (٥/ ١٦٩٢).

(٢) في د،هـ: «دلَّك».

(٣) في أ،د،هـ: «النَّصب».

(٤) الكَلال: الإعياء. العين (٥/ ٢٧٩)، الصِّحاح (٥/ ١٨١١).

(٥) كابن عبَّاس رضي الله عنهما. تفسير الطَّبريِّ (٩/ ٤٥٩)، تفسير السَّمعانيِّ (٢/ ١٣٣).

(٦) في ب: «وكما».

(٧) في أ: «فكأنَّ»، وفي ب: «وكان».

(٨) في أ: «عظمة».

(٩) في ب: «ليس هو ممَّا».

الَّذين لا يصفونه إلَّا بالسُّلوب ومن شاركهم في بعض ذلك؛ يصفون الله بصفات؛ منها ما لا يتَّصف به إلَّا المعدوم، ومنها ما لا يتَّصف به إلَّا الجماد أو النَّاقص

فَالَّذِينَ لَا يَصِفُونَهُ إِلَّا بِالسُّلُوبِ(١): لَمْ يُثْبِتُوا فِي الحَقِيقَةِ إِلَهاً مَحْمُوداً؛ بَلْ وَلَا مَوْجُوداً.

وَكَذَلِكَ مَنْ شَارَكَهُمْ(٢) فِي بَعْضِ ذَلِكَ، كَالَّذِينَ قَالُوا: إِنَّهُ(٣) لَا يَتَكَلَّمُ، أَوْ لَا يُرَى، أَوْ لَيْسَ فَوْقَ العَالَمِ، أَوْ لَمْ يَسْتَوِ عَلَى العَرْشِ، وَيَقُولُونَ: لَيْسَ بِدَاخِلِ العَالَمِ، وَلَا خَارِجَهُ، وَلَا مُبَايِناً لِلْعَالَمِ، وَلَا مُحَايِثاً(٤) لَهُ.

إِذْ هَذِهِ الصِّفَاتُ يُمْكِنُ أَنْ يُوصَفَ بِهَا المَعْدُومُ، وَلَيْسَتْ هِيَ(٥) مُسْتَلْزِمَةً(٦) صِفَةَ ثُبُوتٍ(٧)؛ وَلِهَذَا قَالَ مَحْمُودُ بْنُ

---

(١) وهم طوائف الفلاسفة، ويشاركهم في هذا النَّفي: المُعَطِّلة من الجهميَّة والمعتزلة ونحوهم، فإنَّهم يُعَطِّلون صفات اللَّه تعطيلاً يستلزم نفي الذَّات، وهذا معنى قول المؤلِّف: «وكذلك مَن شاركهم»؛ فإنَّ الجميع يصفون الباري تعالى بصفات العَدَم المَحْضِ الَّذي ليس هو بشيء البتَّة، وهذا هو الَّذي صَرَّح به غلاة الجهميَّة. التُّحفة المهديَّة (١/ ١٢٣).

(٢) في هـ: «يشاركهم».

(٣) «إنَّه» ليست في ج، د، هـ.

(٤) في د، هـ: «محاذياً»، وفي نسخة على حاشيتها كالمثبت.
والمُحايث: المُداخِل، وقد بيَّن معناها شيخ الإسلام ﷺ كما في مجموع فتاواه (٥/ ٢٦٩) فقال: «فإنَّه ما لم يكن مبايناً لغيره متميِّزاً عنه؛ كان مجامعاً له مداخِلاً له، بحيث هو يُحايثه ويُجامعه ويُداخله، كما تُحايث الصِّفةُ محلَّها الَّذي قامت به، والصِّفة المشاركة لها بالقيام به؛ فإنَّ التُّفاحة مثلاً طعمها ولونها ليس هو بمباين لها؛ بل هو محايث لها ومجامع لها، وذلك الطَّعم محايث اللَّون، والمباينة: هي المفارقة، وهي ضدُّ المجامعة».

(٥) في ج زيادة: «صفة».

(٦) في ب: «مستلزمةٌ» بالرَّفع المنوَّن، والمثبت من أ.

(٧) في د، هـ: «ثبوتيَّة».

سُبُكْتَكِينَ[١] لِمَنِ ادَّعَى ذَلِكَ فِي الخَالِقِ: «مَيِّزْ لَنَا بَيْنَ هَذَا الرَّبِّ الَّذِي تُثْبِتُهُ وَبَيْنَ المَعْدُومِ».

وَكَذَلِكَ كَوْنُهُ لَا يَتَكَلَّمُ أَوْ لَا يَنْزِلُ؛ لَيْسَ فِي ذَلِكَ صِفَةُ مَدْحٍ وَلَا كَمَالٍ؛ بَلْ هَذِهِ الصِّفَاتُ فِيهَا تَشْبِيهٌ لَهُ بِالمَنْقُوصَاتِ أَوِ المَعْدُومَاتِ.

فَهَذِهِ الصِّفَاتُ؛ مِنْهَا مَا لَا يَتَّصِفُ بِهِ إِلَّا المَعْدُومُ، وَمِنْهَا مَا لَا يَتَّصِفُ بِهِ إِلَّا الجَمَادُ أَوِ النَّاقِصُ.

فَمَنْ قَالَ: لَا هُوَ مُبَايِنٌ لِلْعَالَمِ وَلَا مُدَاخِلٌ لِلْعَالَمِ؛ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ قَالَ: لَا هُوَ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ وَلَا بِغَيْرِهِ، وَلَا قَدِيمٌ وَلَا مُحْدَثٌ، وَلَا مُتَقَدِّمٌ عَلَى العَالَمِ وَلَا مُقَارِنٌ[٢] لَهُ.

الَّذين لا يصفونه إلَّا بالسُّلوب؛ يلزم منه أن يكون متَّصفاً بنقيضها

وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ بِحَيٍّ، وَلَا سَمِيعٍ، وَلَا بَصِيرٍ، وَلَا

(١) في ج: «سَبْكتكين» بفتح السِّين وسكون الباء، والمثبت من ب.
في حاشية د، هـ: «هذا الكلام قاله محمود رحمه الله لأبي بكر ابن فُورَك المتكلِّم، لمَّا تناظر هو ومحمَّد بن الهيصَم في مسألة العلوِّ، فظهر عليه ابن الهيصم، وغلبه بالحُجَّة، وعرَف محمود أنَّ ابن فُورَك مبتدع، حتَّى قيل: إنَّه سقاه السُّمَّ فمات»، انظر: تاريخ الإسلام للذَّهبيِّ (٩/ ١٧١).
وابن سبكتكين هو: أبو القاسم محمود بن ناصر الدَّولة أبي منصور سبكتكين، الغزنويُّ التُّركيُّ، فاتح الهند، والملقَّب بـ «يمين الدَّولة وأمين الملَّة»، أظهر لعنة أهل البدع على المنابر، وأظهر السُّنَّة، ومآثره عديدة، توفِّي رحمه الله سنة (٤٢١هـ). وفيات الأعيان (٥/ ١٧٥)، درء تعارض العقل والنَّقل (٦/ ٢٥٣)، تاريخ الإسلام (٩/ ٣٦٩).

(٢) في د، هـ: «مقارب».

إذا قالوا: لا يلزم من سلب الصِّفة عن الموصوف اتِّصافه بنقيضها إلَّا إذا كان قابلاً للاتِّصاف بها؛ فالجواب عنه بأربعة أجوبة

مُتَكَلِّمٍ؛ لَزِمَهُ أَنْ يَكُونَ: مَيِّتاً، أَصَمَّ، أَعْمَى، أَبْكَمَ[1].

فَإِنْ قَالَ: العَمَى: عَدَمُ البَصَرِ عَمَّا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَقْبَلَ البَصَرَ، وَمَا لَمْ يَقْبَلِ البَصَرَ - كَالحَائِطِ - لَا يُقَالُ لَهُ: أَعْمَى وَلَا بَصِيرٌ.

الأوَّل

قِيلَ لَهُ: هَذَا اصْطِلَاحٌ اصْطَلَحْتُمُوهُ؛ وَإِلَّا فَمَا[2] يُوصَفُ بِعَدَمِ الحَيَاةِ وَالسَّمْعِ وَالبَصَرِ[3] وَالكَلَامِ؛ يُمْكِنُ وَصْفُهُ بِالمَوْتِ وَالصَّمَمِ[4]، وَالعَمَى، وَالخَرَسِ، وَالعُجْمَةِ[5].

الثَّاني

وَأَيْضاً: فَكُلُّ مَوْجُودٍ يَقْبَلُ الاتِّصَافَ بِهَذِهِ الأُمُورِ وَنَقَائِضِهَا؛ فَإِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى جَعْلِ الجَمَادِ حَيّاً كَمَا جَعَلَ عَصَى مُوسَى حَيَّةً ابْتَلَعَتِ الحِبَالَ وَالعِصِيَّ[6].

الثَّالث

وَأَيْضاً: فَالَّذِي لَا يَقْبَلُ الاتِّصَافَ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ أَعْظَمُ نَقْصاً مِمَّا يَقْبَلُ الاتِّصَافَ بِهَا مَعَ اتِّصَافِهِ بِنَقَائِضِهَا، فَالجَمَادُ الَّذِي لَا يُوصَفُ بِالبَصَرِ وَلَا العَمَى وَلَا الكَلَامِ وَلَا الخَرَسِ؛ أَعْظَمُ نَقْصاً مِنَ الحَيِّ الأَعْمَى الأَخْرَسِ.

---

(١) البَكَم: الخرَس. الزَّاهر في معاني كلمات النَّاس (١/ ٢٧٧)، التَّلخيص في معرفة أسماء الأشياء (ص٥٦).

(٢) في أ: «فيما»، وفي د، هـ: «ممَّا».

(٣) «وَالبَصَرِ» ليست في أ، ب.

(٤) «وَالصَّمَمِ» ليست في أ، ب، ج.

(٥) العجمة: عدم القدرة على الكلام، والأعجم: الَّذي لا يُفصِح ولا يُبَيِّن كلامَه. الصِّحاح (٥/ ١٩٨٠).

(٦) «وَالعِصِيَّ» مكانها بياض في هـ.

فَإِذَا قِيلَ: إِنَّ البَارِيَ لَا يُمْكِنُ اتِّصَافُهُ بِذَلِكَ؛ كَانَ فِي ذَلِكَ مِنْ وَصْفِهِ بِالنَّقْصِ أَعْظَمُ مِمَّا إِذَا وُصِفَ بِالخَرَسِ وَالعَمَى وَالصَّمَمِ وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ مَعَ أَنَّهُ إِذَا جُعِلَ غَيْرَ قَابِلٍ لَهُمَا كَانَ تَشْبِيهاً لَهُ بِالجَمَادِ الَّذِي لَا يَقْبَلُ الِاتِّصَافَ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ وَهَذَا تَشْبِيهٌ بِالجَمَادَاتِ لَا بِالحَيَوَانَاتِ، فَكَيْفَ يُنْكِرُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ عَلَى غَيْرِهِ مَا يَزْعُمُ أَنَّهُ تَشْبِيهٌ بِالحَيِّ؟

الرَّابع

وَأَيْضاً: فَنَفْسُ نَفْيِ هَذِهِ الصِّفَاتِ نَقْصٌ، كَمَا أَنَّ إِثْبَاتَهَا كَمَالٌ؛ فَالحَيَاةُ مِنْ حَيْثُ هِيَ هِيَ - مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ تَعْيِينِ المَوْصُوفِ بِهَا - صِفَةُ كَمَالٍ، وَكَذَلِكَ العِلْمُ وَالقُدْرَةُ وَالسَّمْعُ وَالبَصَرُ وَالكَلَامُ وَالفِعْلُ وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَمَا كَانَ صِفَةَ كَمَالٍ؛ فَهُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَحَقُّ بِأَنْ يَتَّصِفَ بِهِ مِنَ المَخْلُوقَاتِ(١)، فَلَوْ لَمْ يَتَّصِفْ بِهِ مَعَ اتِّصَافِ المَخْلُوقِ بِهِ؛ لَكَانَ المَخْلُوقُ أَكْمَلَ مِنْهُ.

الجهميَّة ينفون عن الله اتِّصافه بالنَّقيضين وهذا ممتنع عقلاً

وَاعْلَمْ أَنَّ الجَهْمِيَّةَ المَحْضَةَ كَالقَرَامِطَةِ وَمَنْ ضَاهَاهُمْ(٢): يَنْفُونَ عَنْهُ تَعَالَى اتِّصَافَهُ بِالنَّقِيضَيْنِ؛ حَتَّى يَقُولُوا: لَيْسَ بِمَوْجُودٍ، وَلَا لَيْسَ بِمَوْجُودٍ، وَلَا حَيٍّ، وَلَا لَيْسَ بِحَيٍّ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ الخُلُوَّ عَنِ النَّقِيضَيْنِ مُمْتَنِعٌ فِي بَدَائِهِ العُقُولِ؛ كَالجَمْعِ بَيْنَ النَّقِيضَيْنِ.

---

(١) في ب: «المخلوق».

(٢) أي: شاكلهم وشابههم. الصِّحاح (١/ ٦٠)، مقاييس اللُّغة (٣/ ٣٧٤).

من يصفه بالنَّفي فقط، أعظم كفراً من الجهميَّة من وجه

وَآخَرُونَ وَصَفُوهُ بِالنَّفْيِ فَقَطْ؛ فَقَالُوا: لَيْسَ بِحَيٍّ، وَلَا سَمِيعٍ، وَلَا بَصِيرٍ، وَهَؤُلَاءِ أَعْظَمُ كُفْراً مِنْ أُولَئِكَ مِنْ وَجْهٍ، وَأُولَئِكَ أَعْظَمُ كُفْراً[١] مِنْ هَؤُلَاءِ مِنْ وَجْهٍ[٢].

إذا قيل لمن يصفه بالنَّفي فقط: سلبكم لهذه الصِّفات يلزم منه اتِّصاف اللَّه بنقيضها

فَإِذَا قِيلَ لِهَؤُلَاءِ: هَذَا يَسْتَلْزِمُ[٣] وَصْفَهُ بِنَقِيضِ ذَلِكَ: كَالمَوْتِ، وَالصَّمَمِ، وَالبَكَمِ.

قَالُوا: إِنَّمَا يَلْزَمُ ذَلِكَ لَوْ كَانَ قَابِلاً لِذَلِكَ.

وَهَذَا الِاعْتِذَارُ[٤] يَزِيدُ قَوْلَهُمْ[٥] فَسَاداً.

إذا قال من يضاهي من يصفه بالنَّفي فقط: ليس بداخل العالم ولا بخارجه

وَكَذَلِكَ مَنْ ضَاهَى هَؤُلَاءِ - وَهُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ: لَيْسَ بِدَاخِلِ العَالَمِ وَلَا بِخَارِجِهِ[٦] -: إِذَا قِيلَ[٧]: هَذَا مُمْتَنِعٌ فِي ضَرُورَةِ العَقْلِ؛ كَمَا إِذَا قِيلَ: لَيْسَ بِقَدِيمٍ وَلَا مُحْدَثٍ، وَلَا وَاجِبٍ وَلَا مُمْكِنٍ، وَلَا قَائِمٍ بِنَفْسِهِ وَلَا قَائِمٍ[٨] بِغَيْرِهِ.

---

(١) «كُفْراً» ليست في أ.

(٢) أي: أنَّ مقالة النُّفاة فقط، أشنع في الكفر من مقالة النُّفاة المحضة؛ لأنَّه يلزم من نفيهم صفة الكمال عن اللَّه وصفهم له بنقيضها، أمَّا النُّفاة المحضة فقد صرَّحوا بنفي صفة النَّقص، كما صرَّحوا بنفي صفة الكمال؛ فهم أقرب إلى التَّنزيه من جهة تصريحهم بنفي صفة النَّقص.

(٣) في ج: «مستلزم».

(٤) في ج: «وبهذا الاعتبار»، وفي نسخة على حاشيتها: «وهذا يزيد».

(٥) في ج: «القولهم».

(٦) في ج: «خارجه».

(٧) في ب زيادة: «لهم».

(٨) «قَائِمٍ» ليست في هـ.

قَالُوا: هَذَا إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا كَانَ قَابِلاً لِذَلِكَ، وَالقَبُولُ إِنَّمَا يَكُونُ مِنَ المُتَحَيِّزِ[(١)]؛ فَإِذَا انْتَفَى التَّحَيُّزُ انْتَفَى قَبُولُ هَذَيْنِ المُتَنَاقِضَيْنِ.

فَيُقَالُ لَهُمْ: عِلْمُ الخَلْقِ بِامْتِنَاعِ الخُلُوِّ مِنْ[(٢)] هَذَيْنِ النَّقِيضَيْنِ هُوَ عِلْمٌ مُطْلَقٌ لَا يُسْتَثْنَى مِنْهُ مَوْجُودٌ؛ وَالتَّحَيُّزُ المَذْكُورُ، إِنْ أُرِيدَ بِهِ كَوْنُ الأَحْيَازِ المَوْجُودَةِ تُحِيطُ بِهِ؛ فَهَذَا هُوَ الدَّاخِلُ فِي العَالَمِ، وَإِنْ أُرِيدَ بِهِ أَنَّهُ مُنْحَازٌ عَنِ المَخْلُوقَاتِ - أَيْ: مُبَايِنٌ لَهَا، مُتَمَيِّزٌ عَنْهَا - وَهَذَا[(٣)] هُوَ الخُرُوجُ؛ فَالمُتَحَيِّزُ[(٤)] يُرَادُ بِهِ تَارَةً مَا هُوَ دَاخِلَ العَالَمِ، وَتَارَةً مَا هُوَ خَارِجَ العَالَمِ.

فَإِذَا قِيلَ: لَيْسَ بِمُتَحَيِّزٍ؛ كَانَ مَعْنَاهُ: لَيْسَ بِدَاخِلِ العَالَمِ، وَلَا خَارِجَهُ، فَهُمْ غَيَّرُوا العِبَارَةَ؛ لِيُوهِمُوا[(٥)] مَنْ لَا يَفْهَمُ حَقِيقَةَ قَوْلِهِمْ أَنَّ هَذَا مَعْنىً آخَرُ؛ وَهُوَ المَعْنَى الَّذِي عُلِمَ فَسَادُهُ بِضَرُورَةِ العَقْلِ؛ كَمَا فَعَلَ أُولَئِكَ فِي قَوْلِهِمْ[(٦)]: لَيْسَ بِحَيٍّ وَلَا مَيِّتٍ، وَلَا مَوْجُودٍ وَلَا مَعْدُومٍ، وَلَا عَالِمٍ وَلَا جَاهِلٍ[(٧)].

---

(١) الحَيِّز عند المُتكلِّمين: الفراغ المُتوهَّم الَّذي يشغله شيء مُمتَدٌّ: كالجسم، أو غير مُمتَدٍّ: كالجوهر الفرد، أو هو عبارة عن المكان أو تقدير المكان. المبين للآمديِّ (ص٩٦)، التَّعريفات للجرجانيِّ (ص٩٤).

(٢) «الخُلُوِّ مِنْ» ليست في هـ.

(٣) في ج: «فهذا».

(٤) في د، هـ: «والمتحيِّز».

(٥) في د، هـ زيادة: «على».

(٦) في ج: «بقولهم».

(٧) في ب: «واللَّه أعلم».

وفي حاشية د، هـ: «بلغ».

القَاعِدَةُ الثَّانِيَةُ

القاعدة الثانية: ما جاء في الكتاب والسُّنَّة، وكذلك ما ثبت باتِّفاق سلف الأمَّة: يجب الإيمان به، وإن لم يفهم معناه

أَنَّ مَا أَخْبَرَ بِهِ الرَّسُولُ عَنْ رَبِّهِ ﷻ فَإِنَّهُ يَجِبُ الإِيمَانُ بِهِ، سَوَاءٌ عَرَفْنَا مَعْنَاهُ أَوْ لَمْ نَعْرِفْ؛ لِأَنَّهُ الصَّادِقُ المَصْدُوقُ، فَمَا جَاءَ فِي[(١)] الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَجَبَ عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ الإِيمَانُ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَفْهَمْ مَعْنَاهُ، وَكَذَلِكَ مَا ثَبَتَ بِاتِّفَاقِ سَلَفِ الأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا، مَعَ أَنَّ هَذَا البَابَ يُوجَدُ عَامَّتُهُ مَنْصُوصاً فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، مُتَّفَقاً[(٢)] عَلَيْهِ بَيْنَ سَلَفِ الأُمَّةِ.

ما تنازع فيه المتأخِّرون نفياً وإثباتاً، لا يوافقون على إثبات لفظ أو نفيه حتَّى يعرف مرادهم

وَمَا تَنَازَعَ فِيهِ المُتَأَخِّرُونَ[(٣)] نَفْياً وَإِثْبَاتاً فَلَيْسَ عَلَى أَحَدٍ - بَلْ وَلَا لَهُ - أَنْ يُوَافِقَ أَحَداً عَلَى إِثْبَاتِ لَفْظٍ أَوْ نَفْيِهِ حَتَّى يَعْرِفَ مُرَادَهُ؛ فَإِنْ أَرَادَ حَقّاً قُبِلَ، وَإِنْ أَرَادَ بَاطِلاً رُدَّ، وَإِنِ اشْتَمَلَ كَلَامُهُ عَلَى حَقٍّ وَبَاطِلٍ لَمْ يُقْبَلْ مُطْلَقاً وَلَمْ يُرَدَّ جَمِيعُ مَعْنَاهُ؛ بَلْ يُوقَفُ اللَّفْظُ وَيُفَسَّرُ المَعْنَى؛ كَمَا تَنَازَعَ النَّاسُ فِي الجِهَةِ وَالتَّحَيُّزِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

مثال ذلك: الجهة

فَلَفْظُ الجِهَةِ: قَدْ يُرَادُ بِهِ: شَيْءٌ مَوْجُودٌ غَيْرُ اللَّهِ؛ فَيَكُونُ مَخْلُوقاً؛ كَمَا إِذَا أُرِيدَ بِالجِهَةِ نَفْسُ العَرْشِ، أَوْ نَفْسُ السَّمَاوَاتِ.

وَقَدْ يُرَادُ بِهِ[(٤)]: مَا لَيْسَ بِمَوْجُودٍ غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى؛ كَمَا إِذَا أُرِيدَ بِالجِهَةِ مَا فَوْقَ العَالَمِ.

---

(١) في د، هـ: «به».
(٢) في ج: «متَّفقٌ» بالرَّفع المنوَّن.
(٣) في أ، ب: «المستأخرون».
(٤) في د، هـ: «بها».

وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَيسَ فِي النَّصِّ إِثْبَاتُ لَفْظِ الجِهَةِ وَلَا نَفْيُهُ؛ كَمَا فِيهِ إِثْبَاتُ العُلُوِّ، وَالِاسْتِوَاءِ، وَالفَوْقِيَّةِ، وَالعُرُوجِ إِلَيْهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَقَدْ عُلِمَ أَنَّهُ(١) مَا ثَمَّ مَوْجُودٌ إِلَّا الخَالِقُ وَالمَخْلُوقُ(٢)، وَالخَالِقُ ﷻ مُبَايِنٌ لِلْمَخْلُوقِ، لَيْسَ فِي مَخْلُوقَاتِهِ شَيْءٌ مِنْ ذَاتِهِ، وَلَا فِي ذَاتِهِ شَيْءٌ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ.

فَيُقَالُ لِمَنْ نَفَى: أَتُرِيدُ بِالجِهَةِ أَنَّهَا شَيْءٌ مَوْجُودٌ مَخْلُوقٌ؟ فَاللَّهُ لَيْسَ دَاخِلاً فِي المَخْلُوقَاتِ، أَمْ تُرِيدُ بِالجِهَةِ مَا وَرَاءَ العَالَمِ؟ فَلَا رَيْبَ أَنَّ اللَّهَ فَوْقَ العَالَمِ، بَائِنٌ مِنَ المَخْلُوقَاتِ(٣).

وَكَذَلِكَ يُقَالُ لِمَنْ قَالَ: «اللَّهُ(٤) فِي جِهَةٍ»: أَتُرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ فَوْقَ العَالَمِ؟ أَوْ تُرِيدُ بِهِ أَنَّ اللَّهَ دَاخِلٌ فِي شَيْءٍ مِنَ المَخْلُوقَاتِ؟

فَإِنْ أَرَدْتَ الأَوَّلَ فَهُوَ حَقٌّ، وَإِنْ أَرَدْتَ الثَّانِيَ فَهُوَ بَاطِلٌ.

مثال آخر: المتحيِّز

وَكَذَلِكَ(٥) لَفْظُ المُتَحَيِّزِ: إِنْ أَرَادَ بِهِ أَنَّ اللَّهَ تَحُوزُهُ المَخْلُوقَاتُ؛ فَاللَّهُ أَعْظَمُ وَأَكْبَرُ؛ بَلْ قَدْ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾، وَقَدْ

---

(١) في ج: «أنَّ» وفي نسخة على حاشيتها كالمثبت.
(٢) في ب: «أو المخلوق».
(٣) في ج: «مباين للمخلوقات».
(٤) «اللَّهُ» ليس في أ، وفي ب: «إنَّ اللَّه».
(٥) في ب: «كذلك».

ثَبَتَ فِي الصِّحَاحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «يَقْبِضُ اللَّهُ الأَرْضَ، وَيَطْوِي السَّمَوَاتِ(١) بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا المَلِكُ، أَيْنَ مُلُوكُ الأَرْضِ؟»(٢)، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: «مَا السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالأَرَضُونَ السَّبْعُ وَمَا فِيهِنَّ فِي يَدِ الرَّحْمَنِ؛ إِلَّا كَخَرْدَلَةٍ(٣) فِي يَدِ أَحَدِكُمْ»(٤)، وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ: «وَإِنَّهُ لَيَدْحُوهَا(٥) كَمَا تَدْحُو الصِّبْيَانُ بِالكُرَةِ»(٦).

وَإِنْ أَرَادَ بِهِ أَنَّهُ مُنْحَازٌ عَنِ المَخْلُوقَاتِ، أَيْ: مُبَايِنٌ لَهَا، مُنْفَصِلٌ عَنْهَا، لَيْسَ حَالّاً فِيهَا؛ فَهُوَ سُبْحَانَهُ - كَمَا قَالَ أَئِمَّةُ السُّنَّةِ(٧) -: فَوْقَ(٨) سَمَوَاتِهِ، عَلَى عَرْشِهِ، بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ.

---

(١) في أ: «السَّماء».

(٢) رواه البخاريُّ (٤٨١٢)، ومسلم (٢٧٨٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ورواه البخاريُّ (٧٤١٢)، ومسلم (٢٧٨٨)، من حديث عبد اللَّه بن عمر رضي الله عنهما نحوه.

(٣) الخردلة: حَبٌّ معلوم صغير، يُضرَب به المَثَل في الصِّغر. المعجم الوسيط (١/ ٢٢٥).

(٤) رواه عبد اللَّه بن أحمد في السُّنَّة (١٠٩٠)، والطَّبريُّ في تفسيره (٢٠/ ٢٤٦)، عن عبد اللَّه بن عبَّاس رضي الله عنهما موقوفاً.

(٥) أي: يرميها ويدفع بها. تهذيب اللُّغة (٥/ ١٢٤)، الصِّحاح (٦/ ٢٣٣٤).
والمعنى: أن السَّموات السَّبع والأرضين السَّبع مطويَّة في كَفِّه، يرمي بها كما يرمي الغلام بالكرة. التُّحفة المهديَّة (١/ ١٤٢).

(٦) لم أقف عليه بهذا اللَّفظ، وقد رواه الطَّبريُّ في تفسيره (٢٠/ ٢٤٧)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى المِنْبَرِ يَخْطُبُ النَّاسَ، فَمَرَّ بِهَذِهِ الآيَةِ: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَأْخُذُ السَّمَوَاتِ وَالأَرَضِينَ السَّبْعَ فَيَجْعَلُهَا فِي كَفِّهِ، ثُمَّ يَقُولُ بِهِمَا كَمَا يَقُولُ الغُلَامُ بِالكُرَةِ: أَنَا اللَّهُ الوَاحِدُ، أَنَا اللَّهُ العَزِيزُ، حَتَّى لَقَدْ رَأَيْنَا المِنْبَرَ وَإِنَّهُ لَيَكَادُ أَنْ يَسْقُطَ بِهِ».

(٧) في أ: «السَّلَف». (٨) في أ: «إنَّ اللَّه فوق».

القاعدة الثَّالثة: القول بأنَّ ظاهر النُّصوص مراد، أو ليس بمراد؛ لفظٌ مشترك بين معنيين

القَاعِدَةُ الثَّالِثَةُ

إِذَا[١] قَالَ القَائِلُ[٢]: ظَاهِرُ النُّصُوصِ[٣] مُرَادٌ، أَوْ ظَاهِرُهَا[٤] لَيْسَ بِمُرَادٍ، فَإِنَّهُ يُقَالُ[٥]: لَفْظُ الظَّاهِرِ فِيهِ إِجْمَالٌ وَاشْتِرَاكٌ:

المعنى الأوَّل: إن كان القائل معتقداً أنَّ ظاهرها التَّمثيل بصفات المخلوقين؛ فهو غير مراد

فَإِنْ كَانَ القَائِلُ مُعْتَقِداً[٦] أَنَّ ظَاهِرَهَا التَّمْثِيلُ بِصِفَاتِ المَخْلُوقِينَ أَوْ مَا هُوَ مِنْ خَصَائِصِهِمْ؛ فَلَا رَيْبَ أَنَّ هَذَا غَيْرُ[٧] مُرَادٍ، وَلَكِنَّ[٨] السَّلَفَ وَالأَئِمَّةَ لَمْ يَكُونُوا يُسَمُّونَ هَذَا ظَاهِرَهَا[٩]، وَلَا يَرْتَضُونَ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرُ القُرْآنِ وَالحَدِيثِ كُفْراً وَبَاطِلاً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ كَلَامُهُ الَّذِي وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ لَا يَظْهَرُ مِنْهُ إِلَّا مَا هُوَ كُفْرٌ وَإِضْلَالٌ[١٠].

الَّذين يجعلون ظاهر النُّصوص هو التَّمثيل يغلطون من وجهين

وَالَّذِينَ يَجْعَلُونَ ظَاهِرَهَا ذَلِكَ يَغْلَطُونَ مِنْ وَجْهَيْنِ:

تَارَةً: يَجْعَلُونَ المَعْنَى الفَاسِدَ ظَاهِرَ اللَّفْظِ، حَتَّى يَجْعَلُوهُ مُحْتَاجاً إِلَى تَأْوِيلٍ يُخَالِفُ الظَّاهِرَ، وَلَا يَكُونُ كَذَلِكَ.

---

(١) في ج: «أنَّه إذا».
(٢) من الممثلة ونفاة الصِّفات كلِّها.
(٣) في ج: «النَّصِّ»، وفي نسخة على حاشيتها كالمثبت.
(٤) في ج: «ظاهره».
(٥) في أ زيادة: «له».
(٦) في ج، د، هـ: «يعتقد».
(٧) في د: «غيرَ» بالنَّصب، والمثبت من أ.
(٨) في ب: «لكنَّ».
(٩) في د، هـ: «ظاهراً».
(١٠) في ج: «أو ضلال».

وَتَارَةً: يَرُدُّونَ المَعْنَى الحَقَّ الَّذِي هُوَ ظَاهِرُ اللَّفْظِ؛ لِاعْتِقَادِهِمْ أَنَّهُ بَاطِلٌ»[(١)].

مثال ذلك: ثلاثة أحاديث

فَالأَوَّلُ: كَمَا قَالُوا فِي قَوْلِهِ: «عَبْدِي، جُعْتُ فَلَمْ[(٢)] تُطْعِمْنِي» الحَدِيثَ[(٣)].

وَفِي الأَثَرِ الآخَرِ: «الحَجَرُ الأَسْوَدُ يَمِينُ اللَّهِ فِي الأَرْضِ، فَمَنْ صَافَحَهُ وَقَبَّلَهُ[(٤)]؛ فَكَأَنَّمَا[(٥)] صَافَحَ اللَّهَ وَقَبَّلَ يَمِينَهُ»[(٦)].

---

(١) مثَّل المؤلِّف للوجه الأوَّل بثلاثة أمثلة وأجاب عنها، أمَّا الوجه الثَّاني: فلم يتعرَّض له؛ لأنَّه ينطبق على جميع نصوص الصِّفات وعلى هذه الأمثلة الثَّلاثة أيضاً، فإنَّهم يردُّون المعنى الحقَّ الَّذي هو ظاهر النَّصِّ؛ لاعتقادهم أنَّه باطل. التُّحفة المهديَّة (١/ ١٦٠).

(٢) في د، هـ: «فلا».

(٣) رواه مسلم (٢٥٦٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ولفظه: قال رسول اللَّه ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ عز وجل يَقُولُ يَوْمَ القِيَامَةِ: يَا ابْنَ آدَمَ، مَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي، قَالَ: يَا رَبِّ، كَيْفَ أَعُودُكَ وَأَنْتَ رَبُّ العَالَمِينَ؟ قَالَ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فُلَاناً مَرِضَ فَلَمْ تَعُدْهُ؟ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ عُدْتَهُ؛ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ؟ يَا ابْنَ آدَمَ، اسْتَطْعَمْتُكَ فَلَمْ تُطْعِمْنِي، قَالَ: يَا رَبِّ، وَكَيْفَ أُطْعِمُكَ وَأَنْتَ رَبُّ العَالَمِينَ؟ قَالَ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّهُ اسْتَطْعَمَكَ عَبْدِي فُلَانٌ فَلَمْ تُطْعِمْهُ؟ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ أَطْعَمْتَهُ؛ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي؟ يَا ابْنَ آدَمَ، اسْتَسْقَيْتُكَ فَلَمْ تَسْقِنِي، قَالَ: يَا رَبِّ، كَيْفَ أَسْقِيكَ وَأَنْتَ رَبُّ العَالَمِينَ؟ قَالَ: اسْتَسْقَاكَ عَبْدِي فُلَانٌ فَلَمْ تَسْقِهِ، أَمَا إِنَّكَ لَوْ سَقَيْتَهُ؛ وَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي».

(٤) في أ: «أو قبَّله».　(٥) في هـ: «فكما».

(٦) رواه ابن قتيبة في غريب الحديث (٢/ ٣٣٧)، وأبو سعيد الجَنَديُّ في فضائل مكَّة (٣٦)، من طريق عبد اللَّه بن عبَّاس رضي الله عنهما موقوفاً.
قال شيخ الإسلام رحمه الله كما في مجموع فتاواه (٦/ ٣٩٧): «رُوِيَ عن النَّبيِّ ﷺ بإسنادٍ لا يثبت، والمشهور إنَّما هو عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما»، وانظر: العِلَل المتناهية لابن الجوزيِّ (٢/ ٨٤).

وَقَوْلِهِ ﷺ: «قُلُوبُ[(١)] العِبَادِ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ»[(٢)]، فَقَالُوا: قَدْ عُلِمَ أَنْ لَيْسَ فِي قُلُوبِنَا[(٣)] أَصَابِعُ الحَقِّ.

فَيُقَالُ لَهُمْ: لَوْ أَعْطَيْتُمُ النُّصُوصَ حَقَّهَا مِنَ الدَّلَالَةِ؛ لَعَلِمْتُمْ أَنَّهَا لَمْ تَدُلَّ إِلَّا عَلَى حَقٍّ[(٤)].

الجواب عن أثر: «الحجر الأسود يمين الله في الأرض»

أَمَّا الوَاحِدُ[(٥)]: فَقَوْلُهُ: «الحَجَرُ الأَسْوَدُ يَمِينُ اللَّهِ فِي الأَرْضِ، فَمَنْ صَافَحَهُ وَقَبَّلَهُ؛ فَكَأَنَّمَا صَافَحَ اللَّهَ وَقَبَّلَ يَمِينَهُ» صَرِيحٌ فِي أَنَّ الحَجَرَ[(٦)] لَيْسَ هُوَ[(٧)] صِفَةً[(٨)] لِلَّهِ[(٩)]، وَلَا هُوَ نَفْسَ يَمِينِهِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «يَمِينُ اللَّهِ فِي الأَرْضِ»، وَقَالَ: «فَمَنْ قَبَّلَهُ وَصَافَحَهُ؛ فَكَأَنَّمَا صَافَحَ اللَّهَ وَقَبَّلَ يَمِينَهُ»؛ وَمَعْلُومٌ أَنَّ المُشَبَّهَ لَيْسَ هُوَ المُشَبَّهَ بِهِ، فَفِي نَفْسِ الحَدِيثِ بَيَانٌ أَنَّ مُسْتَلِمَهُ لَيْسَ مُصَافِحاً لِلَّهِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ هُوَ نَفْسَ يَمِينِهِ، فَكَيْفَ يُجْعَلُ[(١٠)] ظَاهِرُهُ كُفْراً، وَأَنَّهُ مُحْتَاجٌ إِلَى التَّأْوِيلِ؟! مَعَ أَنَّ هَذَا الحَدِيثَ إِنَّمَا يُعْرَفُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما.

---

(١) في ب: «وقلوب».

(٢) رواه مسلم (٢٦٥٤)، من حديث عبد اللَّه بن عمرو رضي الله عنهما.

(٣) في هـ: «أنَّه ليس قلوبنا في»، وكتب في حاشية د: «صوابه: أنَّه ليس قلوبنا في أصابع الحقِّ».

(٤) في ب: «الحقِّ».

(٥) أي: أحد هذه الأحاديث. التُّحفة المهديَّة (١/ ١٥٠).

(٦) في ب زيادة: «الأسود».

(٧) «هُوَ» ليست في ب.

(٨) في ب: «صفة» بالجرِّ والنَّصب المنوَّن معاً، ولم تُشكل في باقي النُّسَخ.

(٩) في د، هـ: «اللَّه».

(١٠) في ج: «نجعل»، ولم ينقط في أ.

الجواب عن حديث: «عبدي، جعتُ فلم تطعمني»

وَأَمَّا الحَدِيثُ الآخَرُ: فَهُوَ فِي الصَّحِيحِ مُفَسَّرٌ: «يَقُولُ اللَّهُ: عَبْدِي، جُعْتُ فَلَمْ تُطْعِمْنِي، فَيَقُولُ: رَبِّ، كَيْفَ أُطْعِمُكَ وَأَنْتَ رَبُّ العَالَمِينَ؟ فَيَقُولُ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فُلَاناً جَاعَ؟ فَلَوْ أَطْعَمْتَهُ؛ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي، عَبْدِي، مَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي، فَيَقُولُ: رَبِّ، كَيْفَ أَعُودُكَ وَأَنْتَ رَبُّ العَالَمِينَ؟ فَيَقُولُ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فُلَاناً مَرِضَ؟ فَلَوْ عُدْتَهُ؛ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ»[(١)]، وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ[(٢)] لَمْ يَمْرَضْ وَلَمْ يَجُعْ؛ وَلَكِنْ مَرِضَ عَبْدُهُ وَجَاعَ، فَجَعَلَ جُوعَهُ جُوعَهُ، وَمَرَضَهُ مَرَضَهُ؛ مُفَسِّراً ذَلِكَ بِأَنَّكَ لَوْ أَطْعَمْتَهُ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي، وَلَوْ عُدْتَهُ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ، فَلَمْ يَبْقَ فِي الحَدِيثِ لَفْظٌ يَحْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلٍ.

الجواب عن الحديث الثَّالث: «قلوب العباد بين إصبعين من أصابع الرَّحمن»

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «قُلُوبُ العِبَادِ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ»؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي ظَاهِرِهِ أَنَّ القَلْبَ مُتَّصِلٌ بِالإِصْبَعِ، وَلَا مُمَاسٌّ لَهَا، وَلَا أَنَّهَا فِي جَوْفِهِ، وَلَا فِي قَوْلِ[(٣)] القَائِلِ: «هَذَا بَيْنَ يَدَيَّ» مَا يَقْتَضِي مُبَاشَرَتَهُ لِيَدَيْهِ[(٤)]، وَإِذَا قِيلَ: «السَّحَابُ المُسَخَّرُ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ»؛ لَمْ يَقْتَضِ أَنْ يَكُونَ مُمَاسّاً لِلسَّمَاءِ[(٥)] وَالأَرْضِ.

وَنَظَائِرُ هَذَا كَثِيرَةٌ.

---

(١) سبق تخريجه (ص١٣٧).

(٢) في ب زيادة: «نفسه».

(٣) في أ: «قوله».

(٤) في ب: «بيديه».

(٥) في ب: «للسَّموات».

ممَّا يشبه من يجعل ظاهر النُّصوص التَّمثيل: أن يُجعل اللَّفظ نظيراً لما ليس مثله

وَمِمَّا يُشْبِهُ هَذَا[1]: أَنْ يُجْعَلَ اللَّفْظُ نَظِيراً لِمَا لَيْسَ مِثْلَهُ.

مثال ذلك، والأجوبة عنه

كَمَا[2] قِيلَ فِي قَوْلِهِ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾، فَقِيلَ: هُوَ مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا﴾.

الجواب الأوَّل

فَهَذَا لَيْسَ مِثْلَ هَذَا؛ لِأَنَّهُ هُنَا أَضَافَ الفِعْلَ إِلَى الأَيْدِي؛ فَصَارَ شَبِيهاً بِقَوْلِهِ: بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيهِمْ[3]، وَهُنَاكَ أَضَافَ الفِعْلَ إِلَيْهِ فَقَالَ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ﴾، ثُمَّ قَالَ: ﴿بِيَدَيَّ﴾.

الجواب الثَّاني

وَأَيْضاً: فَإِنَّهُ هُنَا[4] ذَكَرَ نَفْسَهُ المُقَدَّسَةَ بِصِيغَةِ المُفْرَدِ، وَفِي اليَدَيْنِ ذَكَرَ لَفْظَ التَّثْنِيَةِ، كَمَا[5] فِي قَوْلِهِ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾، وَهُنَاكَ أَضَافَ الأَيْدِيَ إِلَى صِيغَةِ الجَمْعِ، فَصَارَ كَقَوْلِهِ: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾، وَهَذَا فِي الجَمْعِ نَظِيرُ قَوْلِهِ: ﴿بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾، وَ«بِيَدِهِ[6] الخَيْرُ» فِي المُفْرَدِ.

فَاللَّهُ سُبْحَانَهُ يَذْكُرُ نَفْسَهُ تَارَةً بِصِيغَةِ المُفْرَدِ مُظْهَراً أَوْ مُضْمَراً[7]، وَتَارَةً بِصِيغَةِ الجَمْعِ، كَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾

---

(١) في ج زيادة: «القول».

(٢) في ب زيادة: «إذا».

(٣) هكذا وردت في النُّسخ؛ ففي أ، ب، ج: «بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيهِمْ»، وفي د،هـ: «مِمَّا كَسَبَتْ أَيْدِيهِمْ»، والآية في الرُّوم [٤١]: ﴿بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ﴾، وفي الشُّورى [٣٠]: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾.

(٤) في أ: «فإنَّ هناك»، وفي ب: «فإنَّ هنا».

(٥) في أ زيادة «قال».

(٦) في ب: «وبيدك».

(٧) في ب،ج: «ومضمراً».

وَأَمْثَالِ ذَلِكَ، وَلَا يَذْكُرُ نَفْسَهُ بِصِيغَةِ التَّثْنِيَةِ قَطُّ؛ لِأَنَّ صِيغَةَ الجَمْعِ تَقْتَضِي التَّعْظِيمَ الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ؛ وَرُبَّمَا تَدُلُّ عَلَى مَعَانِي أَسْمَائِهِ، وَأَمَّا صِيغَةُ التَّثْنِيَةِ فَتَدُلُّ عَلَى العَدَدِ المَحْصُورِ، وَهُوَ مُقَدَّسٌ عَنْ ذَلِكَ، فَلَوْ قَالَ: «مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقَتْ يَدِي[(١)]»؛ كَانَ كَقَوْلِهِ: ﴿مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ﴾، وَهُوَ نَظِيرُ قَوْلِهِ: ﴿بِيَدِهِ ٱلۡمُلۡكُ﴾ وَ«بِيَدِهِ الخَيْرُ»، وَلَوْ قَالَ: «خَلَقَتْ يَدِي» بِصِيغَةِ الإِفْرَادِ؛ لَكَانَ مُفَارِقاً لَهُ، فَكَيْفَ إِذَا قَالَ: «خَلَقْتُ بِيَدَيَّ» بِصِيغَةِ التَّثْنِيَةِ؟

الجواب الثالث

هَذَا مَعَ دَلَالَةِ الأَحَادِيثِ المُسْتَفِيضَةِ؛ بَلِ المُتَوَاتِرَةِ، وَإِجْمَاعِ السَّلَفِ عَلَى مِثْلِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ القُرْآنُ، كَمَا هُوَ مَبْسُوطٌ فِي مَوْضِعِهِ، مِثْلُ قَوْلِهِ: «المُقْسِطُونَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ - وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ -، الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلُوا»[(٢)]، وَأَمْثَالِ[(٣)] ذَلِكَ.

(١) في أ،ج: «بيديَّ»، وفي ب،د،هـ: «بيَدِي»، وكُتب في حاشية أ: «بصيغة المفرد بحذف الياء»، والمثبت موافق لما في نسخة على حاشية ج.
(٢) رواه مسلم (١٨٢٧)، من حديث عبد اللَّه بن عَمرٍو رضي الله عنهما.
(٣) في أ: «مثل» بدل: «وَأَمْثَالِ».

المعنى الثَّاني: إن كان القائل يعتقد أنَّ ظاهر النُّصوص المتنازع في معناها، من جنس النُّصوص المتَّفق على معناها، فلا يخلو مراده من أمرين

وَإِنْ كَانَ القَائِلُ[١] يَعْتَقِدُ أَنَّ ظَاهِرَ النُّصُوصِ[٢] المُتَنَازَعِ فِي مَعْنَاهَا[٣] مِنْ[٤] جِنْسِ ظَاهِرِ النُّصُوصِ المُتَّفَقِ عَلَى مَعْنَاهَا[٥]، وَالظَّاهِرُ هُوَ المُرَادُ فِي الجَمِيعِ[٦]، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا أَخْبَرَ أَنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ، وَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَاتَّفَقَ أَهْلُ السُّنَّةِ وَأَئِمَّةُ المُسْلِمِينَ عَلَى أَنَّ هَذَا عَلَى ظَاهِرِهِ، وَأَنَّ ظَاهِرَ ذَلِكَ مُرَادٌ؛ كَانَ مِنَ المَعْلُومِ أَنَّهُمْ لَمْ يُرِيدُوا بِهَذَا الظَّاهِرِ أَنْ يَكُونَ عِلْمُهُ كَعِلْمِنَا، وَقُدْرَتُهُ كَقُدْرَتِنَا، وَكَذَلِكَ[٧]: لَمَّا اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ حَيٌّ حَقِيقَةً، عَالِمٌ حَقِيقَةً، قَادِرٌ حَقِيقَةً؛ لَمْ يَكُنْ مُرَادُهُمْ أَنَّهُ مِثْلُ المَخْلُوقِ الَّذِي هُوَ حَيٌّ عَلِيمٌ قَدِيرٌ.

فَكَذَلِكَ: إِذَا قَالُوا فِي قَوْلِهِ: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾، ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ﴾، وَقَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ أَنَّهُ عَلَى ظَاهِرِهِ؛ لَمْ يَقْتَضِ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرُهُ اسْتِوَاءً[٨] كَاسْتِوَاءِ المَخْلُوقِ، وَلَا حُبّاً كَحُبِّهِ، وَلَا رِضاً كَرِضَاهُ.

الأمر الأوَّل: إن كان يظنُّ أنَّ ظاهر الصِّفات يماثل صفات المخلوقين

فَإِنْ كَانَ المُسْتَمِعُ[٩] يَظُنُّ أَنَّ ظَاهِرَ الصِّفَاتِ يُمَاثِلُ[١٠]

(١) وهو الأشعريُّ حين يقول: ظاهر النُّصوص مراد، أو ليس بمراد.
(٢) في ج: «النَّصِّ». (٣) في ج: «معناه». (٤) في أ: «لمن».
(٥) المتَّفق على مدلولها بين الأشاعرة وأهل السُّنَّة هي: الصِّفات السَّبع، والمتنازع في إثبات مدلولها: ما عداها. التُّحفة المهديَّة (١/ ١٥٩).
(٦) أي: أنَّ ظاهر النُّصوص عند أهل السُّنَّة والجماعة مرادٌ في جميع النُّصوص المتَّفق على معناها، والمتنازع في معناها، وهي على حقيقتها.
(٧) في ب: «ولذلك». (٨) في د، هـ: «استوى».
(٩) أي: لكلام اللَّه وكلام رسوله ﷺ، الَّذي يعتقد أنَّ ظاهر النُّصوص المتنازع في معناها، من جنس ظاهر النُّصوص المتَّفق على معناها.
(١٠) في ب: «ما يماثل».

صِفَاتِ المَخْلُوقِينَ؛ لَزِمَهُ أَنْ لَا يَكُونَ شَيْءٌ مِنْ ظَاهِرِ ذَلِكَ مُرَاداً.

الأمر الثَّاني: إن كان يعتقد أنَّ ظاهر الصِّفات ما يليق بالخالق ويختصُّ به

وَإِنْ كَانَ يَعْتَقِدُ أَنَّ ظَاهِرَهَا مَا يَلِيقُ بِالخَالِقِ وَيَخْتَصُّ بِهِ[١]؛ لَمْ يَكُنْ لَهُ[٢] نَفْيُ هَذَا الظَّاهِرِ وَنَفْيُ أَنْ يَكُونَ مُرَاداً إِلَّا بِدَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَى[٣] النَّفْيِ؛ وَلَيْسَ فِي العَقْلِ وَلَا[٤] السَّمْعِ مَا يَنْفِي هَذَا إِلَّا مِنْ جِنْسِ مَا يَنْفِي بِهِ سَائِرَ الصِّفَاتِ[٥]؛ فَيَكُونُ الكَلَامُ فِي الجَمِيعِ وَاحِداً.

كون ظاهر النُّصوص هو مراد اللَّه بكلامه يتبيَّن بالمقارنة بين صفات المخلوقين وصفات اللَّه

وَبَيَانُ هَذَا: أَنَّ صِفَاتِنَا مِنْهَا مَا هِيَ أَعْيَانٌ وَأَجْسَامٌ، وَهِيَ أَبْعَاضٌ[٦] لَنَا؛ كَالوَجْهِ وَاليَدِ[٧]، وَمِنْهَا مَا هُوَ مَعَانٍ وَأَعْرَاضٌ[٨]، وَهِيَ قَائِمَةٌ بِنَا؛ كَالسَّمْعِ وَالبَصَرِ وَالكَلَامِ وَالعِلْمِ وَالقُدْرَةِ، ثُمَّ مِنَ المَعْلُومِ: أَنَّ الرَّبَّ لَمَّا وَصَفَ نَفْسَهُ بِأَنَّهُ حَيٌّ عَلِيمٌ قَدِيرٌ؛ لَمْ يَقُلِ المُسْلِمُونَ: إِنَّ ظَاهِرَ هَذَا غَيْرُ مُرَادٍ؛ لِأَنَّ مَفْهُومَ ذَلِكَ فِي حَقِّهِ مِثْلُ مَفْهُومِهِ فِي حَقِّنَا.

فَكَذَلِكَ لَمَّا وَصَفَ نَفْسَهُ بِأَنَّهُ خَلَقَ آدَمَ بِيَدَيْهِ[٩]؛ لَمْ يُوجِبْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرُهُ غَيْرَ مُرَادٍ؛ لِأَنَّ مَفْهُومَ ذَلِكَ فِي حَقِّهِ

---

(١) «وَيَخْتَصُّ بِهِ» ليست في ب.

(٢) في ب: «عليه».

(٣) في ب زيادة: «هذا».

(٤) في د، هـ زيادة: «في».

(٥) في حاشية أ: «بلغ مقابلة».

(٦) الأبعاض: جمع بَعْض، يقال: بَعْضُ الشَّيء، أي: جزءٌ منه، وهو يقابَل به كُلٌّ، فيقال: بعضُه وكلُّه. الصِّحاح (٣/ ١٠٦٦)، المفردات في غريب القرآن (ص١٣٤).

(٧) في ب: «واليدين».

(٨) سبق التَّعريف به (ص١١٨).

(٩) في هـ: «بيده».

كَمَفْهُومِهِ فِي حَقِّنَا؛ بَلْ صِفَةُ المَوْصُوفِ تُنَاسِبُهُ.

فَإِذَا كَانَتْ نَفْسُهُ المُقَدَّسَةُ لَيْسَتْ مِثْلَ ذَوَاتِ المَخْلُوقِينَ؛ فَصِفَاتُهُ كَذَاتِهِ(١)؛ لَيْسَتْ كَصِفَاتِ المَخْلُوقِينَ، وَنِسْبَةُ صِفَةِ(٢) المَخْلُوقِ إِلَيْهِ كَنِسْبَةِ صِفَةِ الخَالِقِ إِلَيْهِ، وَلَيْسَ المَنْسُوبُ كَالمَنْسُوبِ، وَلَا المَنْسُوبُ إِلَيْهِ كَالمَنْسُوبِ إِلَيْهِ، كَمَا قَالَ ﷺ: «**تَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الشَّمْسَ وَالقَمَرَ**»(٣)، فَشَبَّهَ الرُّؤْيَةَ بِالرُّؤْيَةِ، لَا(٤) المَرْئِيَّ بِالمَرْئِيِّ(٥)، **وَهَذَا يَتَبَيَّنُ بِـ(٦):**

---

(١) «كَذَاتِهِ» ليست في ج، وفي نسخة على حاشيتها كالمثبت.

(٢) في ب: «صفات».

(٣) أحاديث رؤية المؤمنين ربَّهم يوم القيامة رواها عدد من الصَّحابة ﵃: فقد رَوَى البخاريُّ (٤٥٨١)، ومسلم (١٨٣)، من حديث أبي سعيدٍ الخدريِّ ﵁ بلفظ: «أَنَّ نَاساً فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ القِيَامَةِ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ، قَالَ: هَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ الشَّمْسِ بِالظَّهِيرَةِ صَحْواً لَيْسَ مَعَهَا سَحَابٌ؟ وَهَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ صَحْواً لَيْسَ فِيهَا سَحَابٌ؟ قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: مَا تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَوْمَ القِيَامَةِ إِلَّا كَمَا تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ أَحَدِهِمَا».

وروى البخاريُّ (٥٥٤)، ومسلم (٦٣٣)، من حديث جرير بن عبد اللَّه البَجَليِّ ﵁ بلفظ: «إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ، كَمَا تَرَوْنَ هَذَا القَمَرَ، لَا تُضَامُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ».

وروى البخاريُّ (٨٠٦)، ومسلم (١٨٢)، من حديث أبي هريرة ﵁ نحوه.

(٤) في أ: «ولا»، وفي ج: «ولم يشبه»، وفي نسخة على حاشيتها كالمثبت.

(٥) في أ: «كالمرئي».

(٦) أي: أنَّ قوله: «وَنِسْبَةُ صِفَةِ المَخْلُوقِ إِلَيْهِ» إلى قوله: «وَلَا المَنْسُوبُ إِلَيْهِ كَالمَنْسُوبِ إِلَيْهِ» يتبيَّن بالقاعدة الرَّابعة؛ ومضمون ما ذكره في القاعدة الثَّالثة سيُوَضِّحه ويُبيِّنه في القاعدة الرَّابعة.

القَاعِدَةِ الرَّابِعَةِ

كثير من النَّاس يتوهَّم أنَّ صفات اللَّه تماثل صفات المخلوقين، ثمَّ يريد أن ينفي ذلك؛ فيقع في أربعة أنواع من المحاذير

وَهُوَ: أَنَّ كَثِيراً مِنَ النَّاسِ يَتَوَهَّمُ فِي بَعْضِ الصِّفَاتِ، أَوْ كَثِيرٍ[1] مِنْهَا، أَوْ أَكْثَرِهَا، أَوْ كُلِّهَا، أَنَّهَا تُمَاثِلُ صِفَاتِ المَخْلُوقِينَ، ثُمَّ يُرِيدُ أَنْ يَنْفِيَ ذَلِكَ الَّذِي فَهِمَهُ؛ فَيَقَعُ فِي أَرْبَعَةِ أَنْوَاعٍ مِنَ المَحَاذِيرِ:

أَحَدُهَا: كَوْنُهُ مَثَّلَ مَا فَهِمَهُ مِنَ النُّصُوصِ بِصِفَاتِ المَخْلُوقِينَ، وَظَنَّ أَنَّ مَدْلُولَ النُّصُوصِ هُوَ التَّمْثِيلُ.

الثَّانِي[2]: أَنَّهُ إِذَا جَعَلَ ذَلِكَ هُوَ مَفْهُومَهَا وَعَطَّلَهُ؛ بَقِيَتِ[3] النُّصُوصُ مُعَطَّلَةً عَمَّا دَلَّتْ عَلَيْهِ مِنْ إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ اللَّائِقَةِ بِاللَّهِ، فَيَبْقَى مَعَ جِنَايَتِهِ عَلَى النُّصُوصِ، وَظَنِّهِ السَّيِّئِ[4] الَّذِي ظَنَّهُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ - حَيْثُ ظَنَّ أَنَّ الَّذِي يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِهِمَا هُوَ التَّمْثِيلُ البَاطِلُ -؛ قَدْ عَطَّلَ مَا أَوْدَعَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ فِي كَلَامِهِمَا مِنْ إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ لِلَّهِ، وَالمَعَانِي الإِلَهِيَّةِ اللَّائِقَةِ بِجَلَالِ اللَّهِ.

الثَّالِثُ: أَنَّهُ يَنْفِي تِلْكَ الصِّفَاتِ عَنِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ؛ فَيَكُونُ مُعَطِّلاً لِمَا يَسْتَحِقُّهُ الرَّبُّ.

---

(١) في ج: «أو كثيراً»، وفي د،هـ: «أو في كثير».
(٢) في د،هـ: «والثَّاني».
(٣) في ج: «فبقيت».
(٤) في أ: «الشَّيء».

الرَّابِعُ: أَنَّهُ يَصِفُ الرَّبَّ بِنَقِيضِ تِلْكَ الصِّفَاتِ - مِنْ صِفَاتِ المَوَاتِ[١] وَالجَمَادَاتِ، أَوْ صِفَاتِ المَعْدُومَاتِ -، فَيَكُونُ قَدْ عَطَّلَ صِفَاتِ الكَمَالِ الَّتِي يَسْتَحِقُّهَا الرَّبُّ، وَمَثَّلَهُ بِالمَنْقُوصَاتِ وَالمَعْدُومَاتِ، وَعَطَّلَ النُّصُوصَ عَمَّا دَلَّتْ عَلَيْهِ مِنَ الصِّفَاتِ، وَجَعَلَ مَدْلُولَهَا هُوَ التَّمْثِيلَ بِالمَخْلُوقَاتِ، فَيَجْمَعُ فِي اللَّهِ وَفِي كَلَامِ اللَّهِ بَيْنَ التَّعْطِيلِ وَالتَّمْثِيلِ؛ فَيَكُونُ مُلْحِداً فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ[٢] وَآيَاتِهِ.

مثال ذلك: استواء اللَّه على العرش

مِثَالُ ذَلِكَ: أَنَّ النُّصُوصَ كُلَّهَا دَلَّتْ[٣] عَلَى وَصْفِ اللَّهِ[٤] بِالعُلُوِّ وَالفَوْقِيَّةِ عَلَى المَخْلُوقَاتِ، وَاسْتِوَائِهِ عَلَى العَرْشِ؛ فَأَمَّا[٥] عُلُوُّهُ وَمُبَايَنَتُهُ لِلْمَخْلُوقَاتِ فَيُعْلَمُ[٦] بِالعَقْلِ المُوَافِقِ لِلسَّمْعِ، وَأَمَّا الِاسْتِوَاءُ عَلَى العَرْشِ فَطَرِيقُ العِلْمِ بِهِ هُوَ السَّمْعُ، وَلَيْسَ فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَصْفٌ لَهُ بِأَنَّهُ لَا دَاخِلَ العَالَمِ وَلَا خَارِجَهُ، وَلَا مُبَايِنَهُ وَلَا مُدَاخِلَهُ.

فَيَظُنُّ المُتَوَهِّمُ أَنَّهُ إِذَا وُصِفَ بِالِاسْتِوَاءِ عَلَى العَرْشِ؛ كَانَ اسْتِوَاؤُهُ كَاسْتِوَاءِ الإِنْسَانِ عَلَى ظُهُورِ الفُلْكِ وَالأَنْعَامِ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْفُلْكِ وَٱلْأَنْعَٰمِ مَا تَرْكَبُونَ ۝ لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾،

(١) المَوات: كلُّ ما لا روحَ فيه. معجم ديوان الأدب (٣/٣٦٦)، الصِّحاح (١/٢٦٧).

(٢) في د، هـ: «أسمائه».

(٣) في هـ: «دالَّة».

(٤) في ج، د، هـ: «الإله».

(٥) في هـ: «فإنَّ».

(٦) في ب: «فيعلم» بالياء والنُّون معاً.

فَيَتَخَيَّلُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مُسْتَوِياً عَلَى العَرْشِ كَانَ مُحْتَاجاً إِلَيْهِ كَحَاجَةِ[١] المُسْتَوِي عَلَى الفُلْكِ وَالأَنْعَامِ، فَلَوِ انْخَرَقَتِ[٢] السَّفِينَةُ لَسَقَطَ المُسْتَوِي عَلَيْهَا، وَلَوْ عَثَرَتِ الدَّابَّةُ لَخَرَّ المُسْتَوِي عَلَيْهَا، فَقِيَاسُ هَذَا: أَنَّهُ لَوْ عُدِمَ العَرْشُ لَسَقَطَ الرَّبُّ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -.

ثُمَّ يُرِيدُ بِزَعْمِهِ أَنْ يَنْفِيَ هَذَا؛ فَيَقُولُ: «لَيْسَ اسْتِوَاؤُهُ بِقُعُودٍ وَلَا اسْتِقْرَارٍ»، وَلَا يَعْلَمُ أَنَّ مُسَمَّى القُعُودِ وَالِاسْتِقْرَارِ يُقَالُ فِيهِ مَا يُقَالُ فِي مُسَمَّى الِاسْتِوَاءِ.

فَإِنْ كَانَتِ الحَاجَةُ دَاخِلَةً فِي ذَلِكَ: فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الِاسْتِوَاءِ وَالقُعُودِ وَالِاسْتِقْرَارِ، وَلَيْسَ هُوَ بِهَذَا المَعْنَى مُسْتَوِياً وَلَا مُسْتَقِرّاً وَلَا قَاعِداً، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ فِي مُسَمَّى ذَلِكَ إِلَّا مَا يَدْخُلُ فِي مُسَمَّى الِاسْتِوَاءِ، فَإِثْبَاتُ أَحَدِهِمَا وَنَفْيُ الآخَرِ تَحَكُّمٌ.

وَقَدْ عُلِمَ أَنَّ بَيْنَ مُسَمَّى الِاسْتِوَاءِ وَالِاسْتِقْرَارِ وَالقُعُودِ فُرُوقاً مَعْرُوفَةً[٣].

وَلَكِنَّ المَقْصُودَ هُنَا[٤]: أَنْ يُعْلَمَ خَطَأُ مَنْ يَنْفِي الشَّيْءَ مَعَ إِثْبَاتِ نَظِيرِهِ، وَكَانَ هَذَا الخَطَأُ مِنْ خَطَئِهِ فِي مَفْهُومِ اسْتِوَائِهِ عَلَى العَرْشِ، حَيْثُ ظَنَّ أَنَّهُ مِثْلُ اسْتِوَاءِ الإِنْسَانِ عَلَى ظُهُورِ الأَنْعَامِ وَالفُلْكِ، وَلَيْسَ فِي[٥] اللَّفْظِ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ أَضَافَ

---

(١) في د، هـ: «كاحتياج».

(٢) في ب: «انخرطت»، وفي ج: «اغرقت».

(٣) التُّحفة المهديَّة (١/ ١٧٢).

(٤) «هنا» ليست في هـ.

(٥) في ج زيادة: «هذا».

الِاسْتِوَاءَ إِلَى نَفْسِهِ الكَرِيمَةِ كَمَا أَضَافَ إِلَيْهِ سَائِرَ أَفْعَالِهِ وَصِفَاتِهِ، فَذَكَرَ أَنَّهُ خَلَقَ ثُمَّ اسْتَوَى، كَمَا ذَكَرَ أَنَّهُ قَدَّرَ فَهَدَى، وَأَنَّهُ بَنَى السَّمَاءَ بِأَيْدٍ[١]، وَكَمَا ذَكَرَ أَنَّهُ مَعَ مُوسَى وَهَارُونَ يَسْمَعُ وَيَرَى، وَأَمْثَالَ ذَلِكَ.

فَلَمْ يَذْكُرِ اسْتِوَاءً مُطْلَقاً يَصْلُحُ لِلْمَخْلُوقِ، وَلَا عَامّاً يَتَنَاوَلُ المَخْلُوقَ، كَمَا لَمْ يَذْكُرْ مِثْلَ ذَلِكَ فِي سَائِرِ صِفَاتِهِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ اسْتِوَاءً أَضَافَهُ إِلَى نَفْسِهِ الكَرِيمَةِ، فَلَوْ قُدِّرَ - عَلَى وَجْهِ الفَرْضِ المُمْتَنِعِ - أَنَّهُ هُوَ مِثْلُ خَلْقِهِ - تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ -؛ لَكَانَ اسْتِوَاؤُهُ مِثْلَ اسْتِوَاءِ خَلْقِهِ.

أَمَّا[٢] إِذَا كَانَ هُوَ لَيْسَ مُمَاثِلاً لِخَلْقِهِ؛ بَلْ قَدْ عُلِمَ أَنَّهُ الغَنِيُّ عَنِ الخَلْقِ، وَأَنَّهُ الخَالِقُ لِلْعَرْشِ وَلِغَيْرِهِ، وَأَنَّ كُلَّ مَا سِوَاهُ مُفْتَقِرٌ إِلَيْهِ، وَهُوَ الغَنِيُّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ، وَهُوَ لَمْ يَذْكُرْ إِلَّا اسْتِوَاءً يَخُصُّهُ، لَمْ[٣] يَذْكُرِ اسْتِوَاءً يَتَنَاوَلُ غَيْرَهُ وَلَا يَصْلُحُ لَهُ - كَمَا لَمْ يَذْكُرْ فِي عِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ وَرُؤْيَتِهِ وَسَمْعِهِ وَخَلْقِهِ إِلَّا مَا يَخْتَصُّ بِهِ -؛ فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يُتَوَهَّمَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مُسْتَوِياً عَلَى العَرْشِ كَانَ مُحْتَاجاً إِلَيْهِ، وَأَنَّهُ لَوْ سَقَطَ العَرْشُ لَخَرَّ مِنْ عَلَيْهِ؟! سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ[٤] عُلُوّاً كَبِيراً.

---

(١) أي: قوَّة وقدرة. تفسير البغويِّ (٧/ ٣٧٩)، تفسير ابن كثير (٧/ ٤٢٤).

(٢) في ب: «فأمَّا».

(٣) في د، هـ: «ولم».

(٤) في أ: «عمَّا يقولون».

هَلْ هَذَا إِلَّا جَهْلٌ مَحْضٌ، وَضَلَالٌ مِمَّنْ(١) فَهِمَ ذَلِكَ أَوْ تَوَهَّمَهُ(٢)، أَوْ ظَنَّهُ ظَاهِرَ اللَّفْظِ وَمَدْلُولَهُ، أَوْ جَوَّزَ ذَلِكَ عَلَى رَبِّ العَالَمِينَ الغَنِيِّ عَنِ الخَلْقِ؟!

بَلْ لَوْ قُدِّرَ أَنَّ جَاهِلاً فَهِمَ مِثْلَ هَذَا(٣)، أَوْ تَوَهَّمَهُ(٤)؛ لَبُيِّنَ لَهُ أَنَّ هَذَا لَا يَجُوزُ، وَأَنَّهُ لَمْ يَدُلَّ اللَّفْظُ عَلَيْهِ أَصْلاً، كَمَا لَمْ(٥) يَدُلَّ عَلَى نَظَائِرِهِ فِي سَائِرِ مَا وَصَفَ بِهِ الرَّبُّ نَفْسَهُ، فَلَمَّا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾؛ فَهَلْ(٦) يُتَوَهَّمُ أَنَّ بِنَاءَهُ مِثْلُ بِنَاءِ الآدَمِيِّ المُحْتَاجِ؛ الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَى زِنْبِيلٍ(٧)، وَمَجَارِفَ(٨)، وَأَعْوَانٍ، وَضَرْبِ لَبِنٍ(٩)، وَجَبْلِ طِينٍ(١٠)؟

(١) في د، هـ: «فمن».

(٢) في أ، ج: «وتوهَّمه».

(٣) «هَذَا» ليست في أ.

(٤) في ب: «وتوهَّمه».

(٥) «لَمْ» ليست في ج.

(٦) في ب: «هل».

(٧) في نسخة على حاشية ج: «زمبيل».
والزِّنبيل: فيه لغتان: زِنبيل - بكسر الزَّاي ونون بعدها -، وزَبيل - بفتح الزَّاي من غير نون -، ويقال له: المِكْتَل، وهو: ما يُتَّخَذ من الخُوص بعُروتَيْن من قُفَّة ونحوها. الإبانة في اللُّغة العربيَّة (٣/ ١٩١)، المدخل إلى تقويم اللِّسان (ص١٧٧).

(٨) في ب: «ومجارفٍ» بالجرِّ المنوَّن، وفي أ: بفتح الفاء وبالجرِّ المنوَّن معاً، ولم تُشكل في باقي النُّسَخ.

(٩) اللَّبِنُ: المَضْروب من الطِّينِ مُرَبَّعاً للبِناءِ، ويقال: اللَّبْنُ - بتسكين الباء -، واللِّبْنُ، لغتان. تهذيب اللُّغة (١٥/ ٢٦١)، القاموس المحيط (ص١٢٢٩).

(١٠) في د، هـ: «وطين».
وجَبْلِ طِينٍ هو: خلط الماء بالتُّراب فيصير طيناً يصلح للبناء، قال ابن عادل في اللُّباب في علوم الكتاب (١٦/ ٢٥٣): «قال ابن الخطيب: وجَبْل الطِّين فيه اجتماع أجزاء الماء والتُّراب».

ثُمَّ قَدْ عُلِمَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ العَالَمَ بَعْضَهُ فَوْقَ بَعْضٍ، وَلَمْ يَجْعَلْ عَالِيَهُ مُفْتَقِراً إِلَى سَافِلِهِ؛ فَالهَوَاءُ فَوْقَ الأَرْضِ، وَلَيْسَ مُفْتَقِراً إِلَى أَنْ تَحْمِلَهُ الأَرْضُ[(١)]، وَالسَّحَابُ أَيْضاً[(٢)] فَوْقَ الأَرْضِ، وَلَيْسَ مُفْتَقِراً إِلَى أَنْ تَحْمِلَهُ[(٣)]، وَالسَّمَوَاتُ فَوْقَ الأَرْضِ، وَلَيْسَتْ مُفْتَقِرَةً إِلَى حَمْلِ الأَرْضِ لَهَا.

فَالعَلِيُّ الأَعْلَى - رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَمَلِيكُهُ - إِذَا كَانَ فَوْقَ جَمِيعِ خَلْقِهِ؛ كَيْفَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُحْتَاجاً إِلَى خَلْقِهِ أَوْ عَرْشِهِ؟

أَوْ كَيْفَ يَسْتَلْزِمُ عُلُوُّهُ عَلَى خَلْقِهِ هَذَا الِافْتِقَارَ وَهُوَ لَيْسَ بِمُسْتَلْزَمٍ[(٤)] فِي المَخْلُوقَاتِ؟! وَقَدْ عُلِمَ أَنَّ مَا يَثْبُتُ لِمَخْلُوقٍ مِنَ الغِنَى عَنْ غَيْرِهِ؛ فَالخَالِقُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَحَقُّ بِهِ وَأَوْلَى.

مثال آخر: علوُّ الله على المخلوقات

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾، مَنْ تَوَهَّمَ أَنَّ مُقْتَضَى هَذِهِ الآيَةِ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ فِي دَاخِلِ السَّمَوَاتِ؛ فَهُوَ جَاهِلٌ ضَالٌّ بِالِاتِّفَاقِ.

وَإِنْ كُنَّا إِذَا قُلْنَا: إِنَّ الشَّمْسَ وَالقَمَرَ فِي السَّمَاءِ يَقْتَضِي ذَلِكَ؛ فَإِنَّ حَرْفَ «فِي» مُتَعَلِّقٌ بِمَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ، فَهُوَ بِحَسَبِ المُضَافِ وَالمُضَافِ إِلَيْهِ.

---

(١) في ج: «إلى حمل الأرض له».
(٢) «أَيْضاً» ليست في ج.
(٣) في ب زيادة: «الأرض».
(٤) في هـ: «يستلزم».

وَلِهَذَا يُفَرَّقُ بَيْنَ كَوْنِ الشَّيْءِ فِي المَكَانِ، وَكَوْنِ الجِسْمِ فِي الحَيِّزِ، وَكَوْنِ العَرَضِ فِي الجِسْمِ، وَكَوْنِ الوَجْهِ فِي المِرْآةِ، وَكَوْنِ الكَلَامِ فِي الوَرَقِ؛ فَإِنَّ لِكُلِّ نَوْعٍ مِنْ هَذِهِ الأَنْوَاعِ خَاصَّةً يَتَمَيَّزُ بِهَا عَنْ غَيْرِهِ، وَإِنْ كَانَ حَرْفُ «فِي» مُسْتَعْمَلاً[١] فِي ذَلِكَ.

فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: العَرْشُ فِي السَّمَاءِ أَوْ فِي الأَرْضِ؟ لَقِيلَ: فِي السَّمَاءِ.

وَلَوْ قِيلَ: الجَنَّةُ فِي السَّمَاءِ أَمْ فِي[٢] الأَرْضِ؟ لَقِيلَ: الجَنَّةُ فِي السَّمَاءِ؛ وَلَمْ[٣] يَلْزَمْ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ العَرْشُ دَاخِلَ السَّمَوَاتِ؛ بَلْ وَلَا الجَنَّةُ، وَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ الجَنَّةَ فَاسْأَلُوهُ الفِرْدَوْسَ؛ فَإِنَّهَا أَعْلَى الجَنَّةِ، وَأَوْسَطُ الجَنَّةِ، وَسَقْفُهَا عَرْشُ الرَّحْمَنِ»[٤]، فَهَذِهِ الجَنَّةُ - بِسَقْفِهَا الَّذِي هُوَ العَرْشُ[٥] - فَوْقَ الأَفْلَاكِ، مَعَ أَنَّ الجَنَّةَ فِي السَّمَاءِ، وَالسَّمَاءُ يُرَادُ بِهِ العُلُوُّ، سَوَاءٌ كَانَ فَوْقَ الأَفْلَاكِ أَوْ تَحْتَهَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾.

---

(١) في د،هـ: «حرفاً مستعملاً» بدل: «حرف (في) مستعملاً».
(٢) في ب: «أو في».
(٣) في ب: «لم» من غير واو، وفي ج: «ولا».
(٤) رواه البخاريُّ (٧٤٢٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٥) في د،هـ: «الَّتي سقفها هو العرش».

وَلَمَّا كَانَ قَدِ اسْتَقَرَّ فِي نُفُوسِ المُخَاطِبِينَ[١] أَنَّ اللَّهَ هُوَ العَلِيُّ الأَعْلَى، وَأَنَّهُ فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ؛ كَانَ المَفْهُومُ مِنْ قَوْلِهِ إِنَّهُ فِي السَّمَاءِ: أَنَّهُ فِي العُلُوِّ، وَأَنَّهُ[٢] فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ، وَكَذَلِكَ الجَارِيَةُ لَمَّا قَالَ لَهَا: «**أَيْنَ اللَّهُ؟** قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ[٣]»؛ إِنَّمَا أَرَادَتِ العُلُوَّ مَعَ عَدَمِ تَخْصِيصِهِ بِالأَجْسَامِ المَخْلُوقَةِ، وَحُلُولِهِ فِيهَا.

وَإِذَا قِيلَ: «العُلُوُّ»؛ فَإِنَّهُ يَتَنَاوَلُ مَا فَوْقَ المَخْلُوقَاتِ كُلِّهَا، فَمَا فَوْقَهَا كُلِّهَا هُوَ فِي السَّمَاءِ، وَلَا يَقْتَضِي هَذَا أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ ظَرْفٌ وُجُودِيٌّ يُحِيطُ[٤] بِهِ؛ إِذْ لَيْسَ فَوْقَ العَالَمِ شَيْءٌ مَوْجُودٌ إِلَّا اللَّهُ، كَمَا لَوْ قِيلَ: «العَرْشُ فِي السَّمَاءِ»؛ فَإِنَّهُ لَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ العَرْشُ فِي شَيْءٍ آخَرَ مَوْجُودٍ مَخْلُوقٍ، وَإِنْ قُدِّرَ أَنَّ السَّمَاءَ المُرَادُ بِهَا الأَفْلَاكُ؛ كَانَ المُرَادُ أَنَّهُ عَلَيْهَا، كَمَا قَالَ: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾، وَكَمَا قَالَ: ﴿فَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾، وَكَمَا قَالَ: ﴿فَسِيحُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾، وَيُقَالُ: فُلَانٌ فِي الجَبَلِ، وَفِي السَّطْحِ، وَإِنْ كَانَ عَلَى أَعْلَى شَيْءٍ فِيهِ[٥].

---

(١) في د، هـ زيادة: «في العلوّ».

(٢) في أ، ب، د، هـ: «وإن كان» بدل: «وأنَّه».

(٣) رواه مسلم (٥٣٧)، من حديث معاوية بن الحكم السُّلمي رضي الله عنه.

(٤) في د، هـ: «محيط».

(٥) في حاشية د: «بلغ».

القَاعِدَةُ الخَامِسَةُ

ما أُخبرنا به نعلمه من جهة المعنى، ونجهله من جهة الكيفيَّة

أَنَّا نَعْلَمُ مَا أُخْبِرْنَا بِهِ مِنْ وَجْهٍ دُونَ وَجْهٍ:

دليل ما نعلمه من جهة المعنى

فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾، وَقَالَ: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ﴾، وَقَالَ: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾، وَقَالَ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾؛ فَأَمَرَ بِتَدَبُّرِ الكِتَابِ كُلِّهِ.

دليل ما نجهله من جهة الكيفيَّة

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾، وَجُمْهُورُ[١] سَلَفِ الأُمَّةِ وَخَلَفِهَا عَلَى أَنَّ الوَقْفَ عِنْدَ[٢] قَوْلِهِ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، وَهَذَا هُوَ المَأْثُورُ عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ[٣]، وَابْنِ مَسْعُودٍ[٤]، وَابْنِ عَبَّاسٍ[٥]، وَغَيْرِهِمْ[٦] رضي الله عنهم،

---

(١) في ب: «وجماهير». (٢) في ج: «على».

(٣) تفسير السَّمعانيِّ (١/ ٢٩٥)، تفسير البغويِّ (٢/ ١٠).

(٤) تفسير الثَّعلبيِّ (٨/ ٥٧)، زاد المسير (١/ ٣٥٤).

(٥) رواه عبد الرزَّاق في تفسيره (١/ ١١٦)، والطَّبريُّ في تفسيره (٥/ ٢١٨)، أنَّه كان يقول: «﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾؛ يقول الرَّاسخون: آمنَّا به».

(٦) كعائشة رضي الله عنها، وعروة بن الزُّبير، والحسن البصريِّ. تفسير الثَّعلبيِّ (٨/ ٥٥)، تفسير السَّمعانيِّ (١/ ٢٩٥)، تفسير البغويِّ (٢/ ١٠).

وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّهُ قَالَ: «التَّفْسِيرُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ: تَفْسِيرٌ تَعْرِفُهُ العَرَبُ مِنْ كَلَامِهَا، وَتَفْسِيرٌ لَا يُعْذَرُ أَحَدٌ بِجَهَالَتِهِ، وَتَفْسِيرٌ تَعْلَمُهُ العُلَمَاءُ، وَتَفْسِيرٌ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ؛ مَنِ ادَّعَى عِلْمَهُ فَهُوَ كَاذِبٌ»[(١)].

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مُجَاهِدٍ[(٢)] وَطَائِفَةٍ: «أَنَّ الرَّاسِخِينَ فِي العِلْمِ يَعْلَمُونَ تَأْوِيلَهُ»، وَقَدْ قَالَ مُجَاهِدٌ: «عَرَضْتُ المُصْحَفَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ فَاتِحَتِهِ إِلَى خَاتِمَتِهِ أَقِفُهُ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ، وَأَسْأَلُهُ عَنْ تَفْسِيرِهَا»[(٣)].

أنواع التَّأويل؛ وأنَّ منها ما يعلمه العباد وهو التَّفسير، ومنها ما لا يعلمه إلَّا اللَّه وهو الكيفيَّات

وَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَ القَوْلَيْنِ عِنْدَ التَّحْقِيقِ، فَإِنَّ لَفْظَ «التَّأْوِيلِ» قَدْ صَارَ - بِتَعَدُّدِ[(٤)] الاِصْطِلَاحَاتِ - مُسْتَعْمَلاً فِي ثَلَاثَةِ مَعَانٍ:

أَحَدُهَا - وَهُوَ اصْطِلَاحُ كَثِيرٍ مِنَ المُتَأَخِّرِينَ المُتَكَلِّمِينَ فِي الفِقْهِ وَأُصُولِهِ -: أَنَّ التَّأْوِيلَ هُوَ: صَرْفُ اللَّفْظِ عَنِ الاِحْتِمَالِ

---

(١) رواه الطَّبريُّ في تفسيره (١/ ٧٠)، وابن المنذر في تفسيره (٢٥٥)، من طريق ابن عبَّاس رضي الله عنهما نحوه.

(٢) رواه الطَّبريُّ في تفسيره (٥/ ٢٢٠)، وابن المنذر في تفسيره (٢٥٩)، والخطيب البغداديُّ في الفقيه والمتفقِّه (٢١٣).

ومجاهد هو: ابن جبر المخزوميُّ، مولاهم، أبو الحجَّاج، ثقةٌ إمامٌ في التَّفسير والعلم، روى عن ابن عبَّاس، وعنه أخذ القرآن، والتَّفسير، والفقه، توفِّي رحمه الله سنة (١٠٢هـ)، وقيل غير ذلك. سير أعلام النُّبلاء (٤/ ٤٤٩)، تقريب التَّهذيب (ص٥٢٠).

(٣) رواه ابن أبي شيبة في مُصَنَّفه (١٠٩١٨)، وأحمد في فضائل الصَّحابة (١٨٦٨)، والطَّبريُّ في تفسيره (١/ ٨٥).

(٤) في ج: «متعدِّد».

الرَّاجِحِ إِلَى الاِحْتِمَالِ المَرْجُوحِ لِدَلِيلٍ يَقْتَرِنُ بِهِ[١]، وَهَذَا هُوَ الَّذِي عَنَاهُ أَكْثَرُ مَنْ تَكَلَّمَ مِنَ المُتَأَخِّرِينَ فِي تَأْوِيلِ نُصُوصِ الصِّفَاتِ وَتَرْكِ تَأْوِيلِهَا، وَهَلْ ذَلِكَ مَحْمُودٌ أَوْ مَذْمُومٌ، وَحَقٌّ أَوْ بَاطِلٌ؟

وَالثَّانِي: أَنَّ التَّأْوِيلَ بِمَعْنَى التَّفْسِيرِ، وَهَذَا هُوَ الغَالِبُ عَلَى اصْطِلَاحِ المُفَسِّرِينَ لِلْقُرْآنِ، كَمَا يَقُولُ ابْنُ جَرِيرٍ وَأَمْثَالُهُ مِنَ المُصَنِّفِينَ فِي التَّفْسِيرِ: «وَاخْتَلَفَ عُلَمَاءُ التَّأْوِيلِ»[٢]، وَمُجَاهِدٌ إِمَامُ المُفَسِّرِينَ؛ قَالَ الثَّوْرِيُّ: «إِذَا جَاءَكَ التَّفْسِيرُ[٣] عَنْ مُجَاهِدٍ فَحَسْبُكَ بِهِ»[٤]، وَعَلَى تَفْسِيرِهِ يَعْتَمِدُ الشَّافِعِيُّ وَالبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُمَا، فَإِذَا ذُكِرَ أَنَّهُ يَعْلَمُ تَأْوِيلَ المُتَشَابِهِ[٥] فَالمُرَادُ بِهِ: مَعْرِفَةُ تَفْسِيرِهِ.

الثَّالِثُ - مِنْ مَعَانِي التَّأْوِيلِ -: هُوَ الحَقِيقَةُ الَّتِي يَؤُولُ إِلَيْهَا الكَلَامُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾، فَتَأْوِيلُ مَا فِي القُرْآنِ مِنْ أَخْبَارِ المَعَادِ هُوَ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ فِيهِ؛ مِمَّا

---

(١) قال شيخ الإسلام رحمه الله في الجواب الصَّحيح (٤/ ٧٣): «وأمَّا لفظ التَّأويل إذا أريد به: صرفُ اللَّفظ عن ظاهره إلى ما يُخالِف ذلك لدليل يقترن به؛ فلم يكن السَّلَف يريدون بلفظ التَّأويل هذا، ولا هو معنى التَّأويل في كتاب اللَّه عز وجل، ولكنَّ طائفة من المتأخِّرين خصُّوا لفظ التَّأويل بهذا؛ بل لفظ التَّأويل في كتاب اللَّه يراد به: ما يؤول إليه الكلام، وإن وافق ظاهره».

(٢) في حاشية هـ: «بلغ».
تفسير الطَّبريِّ (٦/ ١١١)، تفسير ابن عطيَّة (٥/ ٤٥٤)، تفسير القرطبيِّ (١/ ٢٧٨).

(٣) في حاشية ب: «وصوابه: التَّأويل».

(٤) رواه الطَّبريُّ في تفسيره (١/ ٨٥).

(٥) انظر: تفسير البغويِّ (٢/ ١٠).

يَكُونُ فِي[١] القِيَامَةِ وَالحِسَابِ وَالجَزَاءِ، وَالجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، كَمَا قَالَ فِي قِصَّةِ يُوسُفَ - لَمَّا سَجَدَ أَبَوَاهُ وَإِخْوَتُهُ -: ﴿قَالَ يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰىَ مِن قَبْلُ﴾؛ فَجَعَلَ عَيْنَ مَا وَجَدَ فِي الخَارِجِ هُوَ تَأْوِيلَ الرُّؤْيَا.

فَالتَّأْوِيلُ الثَّانِي؛ هُوَ تَفْسِيرُ الكَلَامِ، وَهُوَ: الكَلَامُ الَّذِي يُفَسَّرُ بِهِ اللَّفْظُ حَتَّى يُفْهَمَ مَعْنَاهُ، أَوْ تُعْرَفَ عِلَّتُهُ أَوْ دَلِيلُهُ.

وَهَذَا التَّأْوِيلُ الثَّالِثُ: هُوَ عَيْنُ مَا هُوَ مَوْجُودٌ فِي الخَارِجِ، وَمِنْهُ: قَوْلُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي؛ يَتَأَوَّلُ القُرْآنَ»[٢]؛ تَعْنِي: قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُۚ﴾، وَقَوْلُ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ[٣]: «السُّنَّةُ هِيَ: تَأْوِيلُ الأَمْرِ وَالنَّهْيِ»[٤].

انقسام الكلام إلى خبر وأمر، وأنَّ تأويل الخبر هو نفس الموجود المُخبر عنه، وتأويل الأمر هو نفس فعل المأمور به

فَإِنَّ نَفْسَ الفِعْلِ المَأْمُورِ بِهِ هُوَ تَأْوِيلُ الأَمْرِ بِهِ، وَنَفْسَ المَوْجُودِ المُخْبَرِ عَنْهُ هُوَ تَأْوِيلُ الخَبَرِ، وَالكَلَامُ خَبَرٌ وَأَمْرٌ؛ وَلِهَذَا يَقُولُ أَبُو عُبَيْدٍ[٥] . . . .

---

(١) في د، هـ: «من».

(٢) رواه البخاريُّ (٨١٧)، ومسلم (٤٨٤).

(٣) هو: سفيان بنُ عيينة بن أبي عِمران، مولى محمد بن مزاحم الهلالي، أبو محمد الكوفي، نزيل مكة، توفي سنة (١٩٨هـ)، ودفن بالحجون. التَّاريخ الكبير للبخاريِّ (٤/ ٩٤)، الطَّبقات الكبير (٥/ ٤٩٧)، التَّاريخ وأسماء المحدِّثين وكناهم (ص١٩٥).

(٤) لم أقف عليه.

(٥) هو: القاسم بن سلَّام بن عبد اللَّه، أبو عُبَيْد، اشتغل بالحديث والأدب والفقه، وكان ذا دِين وسيرة جميلة ومذهب حسن وفضل بارع، ويقال: إنَّه أوَّل مَن صَنَّف=

وَغَيْرُهُ(١): «الفُقَهَاءُ أَعْلَمُ بِالتَّأْوِيلِ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ»(٢)، كَمَا ذَكَرُوا ذَلِكَ فِي تَفْسِيرِ اشْتِمَالِ الصَّمَّاءِ(٣)؛ لِأَنَّ الفُقَهَاءَ يَعْلَمُونَ نَفْسَ مَا أُمِرَ بِهِ وَنُهِيَ عَنْهُ(٤)؛ لِعِلْمِهِمْ بِمَقَاصِدِ الرَّسُولِ ﷺ، وَذَلِكَ(٥) كَمَا يَعْلَمُ أَتْبَاعُ أَبُقْرَاطَ(٦) وَسِيبَوَيْهِ(٧) وَنَحْوِهِمَا مِنْ مَقَاصِدِهِمْ(٨) مَا لَا

= في غريب الحديث، ومن تصانيفه: «الأموال»، و«غريب الحديث»، و«النَّاسخ والمنسوخ»، توفِّي رحمه الله سنة (٢٢٤هـ). وفيات الأعيان (٤/ ٦٠)، سير أعلام النُّبلاء (١٠/ ٤٩٠).

(١) في أ زيادة «من الفقهاء». (٢) غريب الحديث لأبي عبيد (٢/ ١١٨).

(٣) اشتمال الصَّماء هو: أن يُجَلِّل بَدَنه بالثَّوب ثمَّ يرفع طرفيه على عاتقه الأيسر. معالم السُّنن (١/ ١٧٨)، النَّظم المستعذب (١/ ٧٢)، المجموع للنَّوويِّ (٣/ ١٧٣).

قال ابن الأثير رحمه الله في النِّهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٥٤): «اشتمال الصَّمَّاء هو: أن يتجلَّل الرَّجل بثوبه ولا يرفع منه جانباً، وإنَّما قيل لها: (صمَّاء)؛ لأنَّه يَسُدُّ على يديه ورجليه المنافذ كلَّها، كالصَّخرة الصَّمَّاء الَّتي ليس فيها خَرْقٌ ولا صَدْعٌ، والفقهاء يقولون: هو أن يتغطَّى بثوبٍ واحدٍ ليس عليه غيره، ثمَّ يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على منكبه، فتنكشف عورته».

(٤) في ب،د،هـ: «ونفْسَ ما نُهِيَ عنه». (٥) «وَذَلِكَ» ليست في ج،د،هـ.

(٦) في ب،د،هـ: «بقراط».

وأبقراط هو: ابن أيراقليدس بن أبقراط، طبيب يونانيٌّ، تعلَّم صناعَة الطِّبِّ من أَبِيه وجده أبقراط، وله عناية ببعض علوم الفلسفة، وهو سيِّد الطَّبعيين في عصره وكان قبل الإسكندر بنحو (١٠٠) سنة، وله في الطِّبِّ تآليف موجزة الألفاظ، مشهورة في جميع العالم. إخبار العلماء بأخبار الحكماء (ص٧٤)، عيون الأنباء في طبقات الأطبَّاء (ص٤٣).

(٧) هو: عَمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر البصريُّ، أصله فارسيٌّ، طلب العربيَّة فبرع فيها وساد أهل زمانه، فكان أعلم المتقدِّمين والمتأخِّرين بالنَّحو، وصنَّف فيها كتابه الكبير «الكتاب»، توفِّي رحمه الله سنة (١٨٠هـ). وفيات الأعيان (٣/ ٤٦٣)، تاريخ الإسلام (٤/ ٦٣٦).

(٨) في ج،د،هـ: «مقاصدهما».

تأويل الأمر والنَّهي لا بدَّ من معرفته؛ بخلاف تأويل الخبر

يُعْلَمُ بِمُجَرَّدِ اللُّغَةِ، وَلَكِنَّ تَأْوِيلَ الأَمْرِ وَالنَّهْيِ لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَتِهِ؛ بِخِلَافِ تَأْوِيلِ الخَبَرِ.

تأويل ما أخبر اللَّه به عن نفسه من الأسماء والصِّفات هو حقيقة نفسه المتَّصفة بما لها من حقائق الصِّفات، وتأويل ما أخبر اللَّه به من الوعد والوعيد هو نفس ما يكون من الوعد والوعيد

إِذَا عُرِفَ ذَلِكَ[(١)]: فَتَأْوِيلُ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ المُقَدَّسَةِ[(٢)] بِمَا لَهَا مِنْ حَقَائِقِ[(٣)] الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، هُوَ حَقِيقَةُ نَفْسِهِ المُقَدَّسَةِ المُتَّصِفَةِ بِمَا لَهَا مِنْ حَقَائِقِ الصِّفَاتِ.

وَتَأْوِيلُ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ مِنَ الوَعْدِ وَالوَعِيدِ هُوَ: نَفْسُ مَا يَكُونُ مِنَ الوَعْدِ وَالوَعِيدِ.

في اليوم الآخر ألفاظ تشبه معانيها ما نعلمه في الدُّنيا، ولكن ليس هو مثله، ولا حقيقته كحقيقته، فأسماء اللَّه تعالى وصفاته أولى

وَلِهَذَا؛ مَا[(٤)] يَجِيءُ فِي الحَدِيثِ: نَعْمَلُ[(٥)] بِمُحْكَمِهِ، وَنُؤْمِنُ[(٦)] بِمُتَشَابِهِهِ؛ لِأَنَّ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ، وَعَنِ اليَوْمِ الآخِرِ فِيهِ أَلْفَاظٌ مُتَشَابِهَةٌ تُشْبِهُ مَعَانِيهَا مَا يَعْلَمُهُ النَّاسُ[(٧)] فِي الدُّنْيَا؛ كَمَا أَخْبَرَ[(٨)] أَنَّ فِي الجَنَّةِ لَحماً وَلَبَناً وَعَسَلاً وَخَمْراً وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَهَذَا يُشْبِهُ مَا فِي الدُّنْيَا لَفْظاً وَمَعْنىً؛ وَلَكِنْ لَيْسَ هُوَ مِثْلَهُ، وَلَا حَقِيقَتُهُ[(٩)] كَحَقِيقَتِهِ، فَأَسْمَاءُ اللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتُهُ أَوْلَى[(١٠)]

---

(١) أي: إذا عُرف أنَّنا نعلم ما أخبرنا به من وجه دون وجه، وعرفت أنواع التَّأويل وأنَّ منها ما يعلمه العباد وهو التَّفسير، ومنها ما لا يعلمه إلَّا اللَّه وهو الكيفيَّات، وعرف انقسام الكلام إلى خبر وأمر، وأنَّ تأويل الخبر هو عين وقوع المخبر ووجوده، وتأويل الأمر هو نفس فعل المأمور به.

(٢) في د، هـ زيادة: «الغنيَّة».

(٣) «حَقَائِقِ» ضرب عليها في ب.

(٤) «مَا» ليست في أ، ب، د، هـ.

(٥) في أ: «يعمل» ولم ينقط في ب.

(٦) في أ: «ويؤمن».

(٧) في أ: «ما يعلم النَّاس»، وفي ج، د، هـ: «ما نعلمه».

(٨) في أ: زيادة لفظ الجلالة: «اللَّه».

(٩) في هـ: «حقيقة».

(١٠) في ج زيادة: «بذلك».

- وَإِنْ كَانَ بَيْنَهَا[(١)] وَبَيْنَ أَسْمَاءِ العِبَادِ وَصِفَاتِهِمْ تَشَابُهٌ - أَنْ لَا يَكُونَ لِأَجْلِهَا الخَالِقُ مِثْلَ المَخْلُوقِ، وَلَا حَقِيقَتُهُ[(٢)] كَحَقِيقَتِهِ.

الإخبار عن الغائب لا يفهم إن لم يعبَّر عنه بالأسماء المعلوم معانيها في الشَّاهد

وَالإِخْبَارُ عَنِ الغَائِبِ لَا يُفْهَمُ إِنْ لَمْ يُعَبَّرْ عَنْهُ بِالأَسْمَاءِ المَعْلُومِ مَعَانِيهَا فِي الشَّاهِدِ، وَيُعْلَمُ بِهَا مَا فِي الغَائِبِ بِوَاسِطَةِ العِلْمِ بِمَا فِي الشَّاهِدِ، مَعَ العِلْمِ بِالفَارِقِ المُمَيِّزِ، وَأَنَّ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ مِنَ الغَيْبِ أَعْظَمُ مِمَّا يُعْلَمُ فِي الشَّاهِدِ، وَفِي الغَائِبِ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ[(٣)]، فَنَحْنُ إِذَا أَخْبَرَنَا[(٤)] اللَّهُ بِالغَيْبِ الَّذِي اخْتَصَّ بِهِ مِنَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ؛ عَلِمْنَا مَعْنَى ذَلِكَ، وَفَهِمْنَا مَا أُرِيدَ مِنَّا فَهْمُهُ بِذَلِكَ الخِطَابِ، وَفَسَّرْنَا ذَلِكَ.

كيفيَّة صفات اللَّه من التَّأويل الَّذي لا يعلمه إلَّا هو

وَأَمَّا نَفْسُ الحَقِيقَةِ المُخْبَرِ[(٥)] عَنْهَا - مِثْلُ الَّتِي لَمْ تَكُنْ بَعْدُ، وَإِنَّمَا تَكُونُ يَوْمَ القِيَامَةِ -؛ فَذَلِكَ مِنَ التَّأْوِيلِ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ، وَلِهَذَا لَمَّا سُئِلَ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ مِنَ السَّلَفِ عَنْ قَوْلِهِ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾، قَالُوا: «الِاسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ، وَالكَيْفُ مَجْهُولٌ، وَالإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ»، وَكَذَلِكَ قَالَ رَبِيعَةُ - شَيْخُ مَالِكٍ - قَبْلَهُ: «الِاسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ، وَالكَيْفُ مَجْهُولٌ، وَمِنَ اللَّهِ

---

(١) في ج: «بينهما».
(٢) في د، هـ: «حقيقة».
(٣) يُشير رَحِمَهُ اللَّهُ إلى ما رواه البخاريُّ (٣٢٤٤)، ومسلم (٢٨٢٤)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال النَّبيُّ ﷺ: «قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: أَعْدَدْتُ لِعِبَادِيَ الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ».
(٤) في أ زيادة: «عن».
(٥) في ب: «المخبرُ» بالرَّفع، ولم تُشكل في باقي النُّسَخ.

البَيَانُ، وَعَلَى الرَّسُولِ[(١)] البَلَاغُ، وَعَلَيْنَا الإِيمَانُ»[(٢)]؛ فَبَيَّنَ أَنَّ الِاسْتِوَاءَ مَعْلُومٌ، وَأَنَّ كَيْفِيَّةَ ذَلِكَ مَجْهُولَةٌ، وَمِثْلُ هَذَا يُوجَدُ كَثِيراً فِي كَلَامِ السَّلَفِ وَالأَئِمَّةِ، يَنْفُونَ عِلْمَ العِبَادِ بِكَيْفِيَّةِ صِفَاتِ اللَّهِ، وَأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ كَيْفَ اللَّهُ إِلَّا اللَّهُ، فَلَا يَعْلَمُ[(٣)] مَا هُوَ إِلَّا هُوَ.

معاني أسماء اللَّه الَّتي استأثر بها في علم الغيب عنده، لا يعلمها غيره

وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ»، وَهَذَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ[(٤)]، وَقَالَ فِي الحَدِيثِ الآخَرِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ: سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَداً مِنْ خَلْقِكَ، أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الغَيْبِ عِنْدَكَ» وَالحَدِيثُ فِي المُسْنَدِ وَصَحِيحِ[(٥)] أَبِي حَاتِمٍ[(٦)]، وَقَدْ أَخْبَرَ فِيهِ أَنَّ لِلَّهِ مِنَ الأَسْمَاءِ مَا اسْتَأْثَرَ بِهِ فِي عِلْمِ الغَيْبِ عِنْدَهُ، فَمَعَانِي هَذِهِ الأَسْمَاءِ الَّتِي اسْتَأْثَرَ[(٧)] بِهَا فِي عِلْمِ الغَيْبِ عِنْدَهُ، لَا يَعْلَمُهَا غَيْرُهُ[(٨)].

---

(١) في ب: «رسوله».
(٢) تقدَّم تخريجه (ص١٠٨).
(٣) في أ زيادة: «كيف».
(٤) رواه مسلم (٤٨٦)، من حديث عائشة رضي الله عنها، ورواه أيضاً مالك (٧٢٥)، وأحمد (٢٤٣١٢)، وأبو داود (٨٧٩)، والتِّرمذيُّ (٣٤٩٣)، والنَّسائيُّ (١٦٩)، وابن ماجه (٣٨٤١).
(٥) في ب: «وفي صحيح».
(٦) رواه أحمد (٣٧١٢)، وابن حبَّان (١٧٥٧).
وأبو حاتم هو: محمَّد بن حبَّان بن أحمد التَّميميُّ البُستيُّ، صاحب الكتب المشهورة: كـ«الأنواع والتَّقاسيم»، و«الثِّقات»، و«روضة العقلاء»، وغيرها، توفِّي رحمه الله سنة (٣٥٤هـ). سيَر أعلام النُّبلاء (١٢/ ١٨٣)، طبقات الحفَّاظ للسُّيوطيِّ (١/ ٣٧٥).
(٧) في د، هـ، زيادة لفظ الجلالة: «اللَّه».
(٨) في ب: «إلَّا هو».

نفهم معاني أسماء اللَّه وصفاته ونميِّز بينها، ونعلم أنَّها متَّفقة في دلالتها على ذات اللَّه متباينة من جهة الصِّفات

وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَخْبَرَنَا أَنَّهُ: عَلِيمٌ قَدِيرٌ، سَمِيعٌ بَصِيرٌ، غَفُورٌ رَحِيمٌ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، فَنَحْنُ نَفْهَمُ مَعْنَى ذَلِكَ، وَنُمَيِّزُ بَيْنَ العِلْمِ وَالقُدْرَةِ، وَبَيْنَ الرَّحْمَةِ وَالسَّمْعِ وَالبَصَرِ، وَنَعْلَمُ(١) أَنَّ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا اتَّفَقَتْ فِي دَلَالَتِهَا عَلَى ذَاتِ اللَّهِ مَعَ تَنَوُّعِ مَعَانِيهَا؛ فَهِيَ مُتَّفِقَةٌ مُتَوَاطِئَةٌ مِنْ حَيْثُ الذَّاتُ، مُتَبَايِنَةٌ مِنْ جِهَةِ الصِّفَاتِ.

مثالان عن أسماء متَّفقة في الدِّلالة على الذَّات، متباينة من جهة الصِّفات

وَكَذَلِكَ أَسْمَاءُ النَّبِيِّ ﷺ، مِثْلُ: مُحَمَّدٍ، وَأَحْمَدَ، وَالمَاحِي، وَالحَاشِرِ، وَالعَاقِبِ(٢).

وَكَذَلِكَ أَسْمَاءُ القُرْآنِ، مِثْلُ: القُرْآنِ، وَالفُرْقَانِ، وَالهُدَى، وَالنُّورِ، وَالتَّنْزِيلِ، وَالشِّفَاءِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَمِثْلُ هَذِهِ الأَسْمَاءِ تَنَازَعَ النَّاسُ فِيهَا: هَلْ هِيَ مِنْ قَبِيلِ المُتَرَادِفَةِ لِاتِّحَادِ الذَّاتِ، أَوْ مِنْ قَبِيلِ المُتَبَايِنَةِ لِتَعَدُّدِ الصِّفَاتِ؟ كَمَا إِذَا قِيلَ: السَّيْفُ، وَالصَّارِمُ، وَالمُهَنَّدُ، وَقُصِدَ بِالصَّارِمِ مَعْنَى الصَّرْمِ، وَفِي المُهَنَّدِ النِّسْبَةُ إِلَى الهِنْدِ.

وَالتَّحْقِيقُ: أَنَّهَا مُتَرَادِفَةٌ فِي الذَّاتِ، مُتَبَايِنَةٌ فِي الصِّفَاتِ(٣).

---

(١) في ب: «ونعلم» بالياء والنُّون معاً، ولم ينقط في ج.

(٢) يُشِير رحمه الله لما رواه البخاريُّ (٣٥٣٢)، ومسلم (٢٣٥٤)، من حديث جُبير بن مطعم رضي الله عنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «لِي خَمْسَةُ أَسْمَاءٍ: أَنَا مُحَمَّدٌ، وَأَحْمَدُ، وَأَنَا المَاحِي الَّذِي يَمْحُو اللَّهُ بِي الكُفْرَ، وَأَنَا الحَاشِرُ الَّذِي يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَى قَدَمِي، وَأَنَا العَاقِبُ».

(٣) قال شيخ الإسلام رحمه الله كما في مجموع فتاواه (٢٠/ ٤٢٣): «فالمقصود: أنَّه قد=

ممَّا يوضِّح أنَّنا نجهل كيفيَّة ما استأثر اللَّه بعلمه، ونعلم المعنى، وأنَّ الأسماء متَّفقة في دلالتها على الذَّات متباينة من جهة الصِّفات: أنَّ اللَّه وصف القرآن كلَّه بأنَّه محكم، وبأنَّه متشابه، وفي موضع آخر جعل منه ما هو محكم، ومنه ما هو متشابه

وَمِمَّا يُوَضِّحُ هَذَا: أَنَّ اللَّهَ وَصَفَ القُرْآنَ كُلَّهُ بِأَنَّهُ مُحْكَمٌ، وَبِأَنَّهُ[1] مُتَشَابِهٌ، وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ جَعَلَ مِنْهُ مَا هُوَ مُحْكَمٌ، وَمِنْهُ مَا هُوَ مُتَشَابِهٌ.

فَيَنْبَغِي أَنْ يُعْرَفَ الإِحْكَامُ وَالتَّشَابُهُ الَّذِي يَعُمُّهُ، وَالإِحْكَامُ وَالتَّشَابُهُ الَّذِي يَخُصُّ بَعْضَهُ:

قَالَ تَعَالَى: ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ﴾؛ فَأَخْبَرَ[2] أَنَّهُ أَحْكَمَ آيَاتِهِ كُلَّهَا.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا مَّثَانِيَ﴾، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ كُلَّهُ مُتَشَابِهٌ.

تعريف المحكم

وَالحُكْمُ هُوَ: الفَصْلُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ، فَالحَاكِمُ يَفْصِلُ بَيْنَ الخَصْمَيْنِ.

= يكون اللَّفظان متَّفِقَيْن في الدَّلالة على معنىً ويمتاز أحدهما بزيادة، كما إذا قيل في السَّيف: إنَّه سيف وصارم ومهنَّد، فلفظ السَّيف يدلُّ عليه مُجَرَّداً، ولفظ الصَّارم في الأصل يدلُّ على صفة الصَّرْم عليه، والمهنَّد يدلُّ على النِّسبة إلى الهند، وإن كان يعرف الاستعمال من نقل الوصفيَّة إلى الاسميَّة، فصار هذا اللَّفظ يُطلَقُ على ذاته مع قطع النَّظر عن هذه الإضافة، لكن مع مراعاة هذه الإضافة: منهم مَن يقول: هذه الأسماء ليست مترادفة؛ لاختصاص بعضها بمزيد معنىً، ومن النَّاس مَن جعلها مترادفة؛ باعتبار اتِّحادها في الدَّلالة على الذَّات، وأولئك يقولون: هي من المتباينة كلفظ الرَّجل والأسد، فقال لهم هؤلاء: ليست كالمتباينة.
والإنصاف: أنَّها متَّفقة في الدَّلالة على الذَّات، متنوِّعة في الدَّلالة على الصِّفات؛ فهي قسم آخر قد يُسَمَّى المتكافئة، وأسماء اللَّه الحسنى، وأسماء رسوله وكتابه من هذا النَّوع».

(١) في ج: «أنَّه».
(٢) في أ: «فأخبرنا».

وَالحِكْمَةُ: فَصْلٌ بَيْنَ المُشْتَبِهَاتِ عِلْماً وَعَمَلاً، إِذَا مُيِّزَ بَيْنَ الحَقِّ وَالبَاطِلِ، وَالصِّدْقِ وَالكَذِبِ، وَالنَّافِعِ وَالضَّارِّ، وَذَلِكَ يَتَضَمَّنُ فِعْلَ النَّافِعِ، وَتَرْكَ الضَّارِّ؛ فَيُقَالُ: حَكَمْتُ السَّفِيهَ، وَأَحْكَمْتُهُ: إِذَا أَخَذْتُ عَلَى يَدِهِ، وَحَكَمْتُ الدَّابَّةَ وَأَحْكَمْتُهَا: إِذَا جَعَلْتُ لَهَا حَكَمَةً، وَهُوَ: مَا أَحَاطَ بِالحَنَكِ(١) مِنَ اللِّجَامِ(٢).

وَإِحْكَامُ الشَّيْءِ: إِتْقَانُهُ، فَإِحْكَامُ(٣) الكَلَامِ: إِتْقَانُهُ بِتَمْيِيزِ الصِّدْقِ مِنَ الكَذِبِ فِي أَخْبَارِهِ، وَتَمْيِيزِ الرَّشَادِ(٤) مِنَ الغَيِّ فِي أَوَامِرِهِ، وَالقُرْآنُ كُلُّهُ مُحْكَمٌ بِمَعْنَى(٥) الإِتْقَانِ؛ فَقَدْ سَمَّاهُ اللَّهُ(٦): «حَكِيماً»؛ بِقَوْلِهِ: ﴿الٓر(٧) تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ﴾، فَالحَكِيمُ بِمَعْنَى: الحَاكِمِ، كَمَا جَعَلَهُ يَقُصُّ؛ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَقُصُّ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَكْثَرَ ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾، وَجَعَلَهُ مُفْتِياً؛ فِي قَوْلِهِ: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ﴾، أَيْ: مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ، وَجَعَلَهُ هَادِياً وَمُبَشِّراً؛ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾.

---

(١) في د، هـ: «بالخيل».
(٢) الصِّحاح (٥/ ١٩٠٢)، مقاييس اللُّغة (٢/ ٩١).
(٣) في د، هـ: «وإحكام».
(٤) في ج: «الرُّشد».
(٥) في أ: «يعني».
(٦) لفظ الجلالة «اللَّهُ» ليس في هـ.
(٧) «الر» ليست في ب.

تعريف المتشابه

وَأَمَّا التَّشَابُهُ[١] الَّذِي يَعُمُّهُ[٢] فَهُوَ: ضِدُّ الِاخْتِلَافِ المَنْفِيِّ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾، وَهُوَ[٣] الِاخْتِلَافُ المَذْكُورُ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّكُمْ لَفِى قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ ۞ يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ﴾.

فَالتَّشَابُهُ[٤] هُنَا هُوَ: تَمَاثُلُ الكَلَامِ وَتَنَاسُبُهُ، بِحَيْثُ يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضاً؛ فَإِذَا أَمَرَ[٥] بِأَمْرٍ؛ لَمْ يَأْمُرْ بِنَقِيضِهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ؛ بَلْ يَأْمُرُ بِهِ، أَوْ بِنَظِيرِهِ، أَوْ بِمَلْزُومَاتِهِ؛ وَإِذَا نَهَى عَنْ شَيْءٍ؛ لَمْ[٦] يَأْمُرْ بِهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ؛ بَلْ يَنْهَى عَنْهُ، أَوْ عَنْ نَظِيرِهِ، أَوْ عَنْ لَوَازِمِهِ، إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ نَسْخٌ؛ وَكَذَلِكَ إِذَا أَخْبَرَ بِثُبُوتِ شَيْءٍ؛ لَمْ يُخْبِرْ بِنَقِيضِ ذَلِكَ؛ بَلْ يُخْبِرُ بِثُبُوتِهِ، أَوْ بِثُبُوتِ مَلْزُومَاتِهِ، وَإِذَا أَخْبَرَ بِنَفْيِ شَيْءٍ؛ لَمْ يُثْبِتْهُ؛ بَلْ يَنْفِيهِ، أَوْ يَنْفِي لَوَازِمَهُ.

بِخِلَافِ القَوْلِ المُخْتَلِفِ الَّذِي يَنْقُضُ بَعْضُهُ بَعْضاً، فَيُثْبِتُ الشَّيْءَ تَارَةً وَيَنْفِيهِ أُخْرَى، أَوْ يَأْمُرُ بِهِ وَيَنْهَى عَنْهُ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، وَيُفَرِّقُ بَيْنَ المُتَمَاثِلَيْنِ؛ فَيَمْدَحُ أَحَدَهُمَا وَيَذُمُّ الآخَرَ.

فَالأَقْوَالُ المُخْتَلِفَةُ هُنَا: هِيَ المُتَضَادَّةُ، وَالمُتَشَابِهَةُ: هِيَ المُتَوَافِقَةُ.

---

(١) في ب، د، هـ: «المتشابه». (٢) في ب: «عمَّه».

(٣) في ب: «وهذا».

(٤) في د، هـ: «فالمتشابه».

(٥) في د، هـ: «أمرنا»، وفي أ: «أُمِرَ» بضمِّ الهمزة وكسر الميم، والمثبت من ج.

(٦) «لَمْ» ليست في أ.

وَهَذَا التَّشَابُهُ يَكُونُ فِي المَعَانِي - وَإِنِ اخْتَلَفَتِ الأَلْفَاظُ -؛ فَإِذَا كَانَتِ المَعَانِي[١] يُوَافِقُ بَعْضُهَا بَعْضاً، وَيَعْضُدُ بَعْضُهَا بَعْضاً، وَيُنَاسِبُ بَعْضُهَا بَعْضاً، وَيَشْهَدُ بَعْضُهَا لِبَعْضٍ، وَيَقْتَضِي[٢] بَعْضُهَا بَعْضاً؛ كَانَ الكَلَامُ مُتَشَابِهاً؛ بِخِلَافِ الكَلَامِ المُتَنَاقِضِ الَّذِي يُضَادُّ بَعْضُهُ بَعْضاً.

التَّشابه العامُّ لا ينافي الإحكام العامَّ

فَهَذَا التَّشَابُهُ العَامُّ لَا يُنَافِي الإِحْكَامَ العَامَّ؛ بَلْ هُوَ مُصَدِّقٌ لَهُ؛ فَإِنَّ الكَلَامَ المُحْكَمَ المُتْقَنَ يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضاً، لَا يُنَاقِضُ بَعْضُهُ بَعْضاً؛ بِخِلَافِ الإِحْكَامِ الخَاصِّ فَإِنَّهُ ضِدُّ التَّشَابُهِ الخَاصِّ.

التَّشابه الخاصُّ

وَالتَّشَابُهُ الخَاصُّ هُوَ: مُشَابَهَةُ الشَّيْءِ لِغَيْرِهِ مِنْ وَجْهٍ[٣]، مَعَ مُخَالَفَتِهِ لَهُ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ، بِحَيْثُ يَشْتَبِهُ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ أَنَّهُ هُوَ[٤]، أَوْ هُوَ[٥] مِثْلُهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ.

الإحكام الخاصُّ

وَالإِحْكَامُ هُوَ[٦]: الفَصْلُ بَيْنَهُمَا بِحَيْثُ لَا يَشْتَبِهُ[٧] أَحَدُهُمَا بِالآخَرِ.

التَّشابه الخاصُّ متشابه بالنِّسبة لبعض النَّاس دون بعض

وَهَذَا التَّشَابُهُ إِنَّمَا يَكُونُ بِقَدْرٍ مُشْتَرَكٍ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ مَعَ وُجُودِ الفَاصِلِ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ لَا يَهْتَدِي لِلْفَصْلِ بَيْنَهُمَا، فَيَكُونُ مُشْتَبِهاً عَلَيْهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَهْتَدِي إِلَى ذَلِكَ، فَالتَّشَابُهُ الَّذِي

(١) «المَعَانِي» ليست في هـ.
(٢) في ب: «أو يقتضي».
(٣) في هـ زيادة: «آخر».
(٤) في ب زيادة: «هو».
(٥) «هُوَ» ليست في أ.
(٦) «هُوَ» ضرب عليها في ب.
(٧) في ج: «يشبَّه».

لَا تَمْيِيزَ[١] مَعَهُ قَدْ يَكُونُ مِنَ الأُمُورِ النِّسْبِيَّةِ الإِضَافِيَّةِ، بِحَيْثُ يَشْتَبِهُ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ دُونَ بَعْضٍ.

وَمِثْلُ هَذَا يَعْرِفُ مِنْهُ أَهْلُ العِلْمِ مَا يُزِيلُ عَنْهُمْ[٢] هَذَا الِاشْتِبَاهَ، كَمَا إِذَا اشْتَبَهَ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ مَا وُعِدُوا بِهِ فِي الآخِرَةِ بِمَا يَشْهَدُونَهُ فِي الدُّنْيَا، فَظَنَّ أَنَّهُ مِثْلُهُ، فَعَلِمَ العُلَمَاءُ أَنَّهُ لَيْسَ[٣] مِثْلَهُ، وَإِنْ كَانَ مُشْبِهاً لَهُ مِنْ بَعْضِ الوُجُوهِ.

من التَّشابه الخاصِّ: الشُّبَه

وَمِنْ هَذَا البَابِ: الشُّبَهُ الَّتِي يَضِلُّ بِهَا بَعْضُ النَّاسِ، وَهِيَ مَا يَشْتَبِهُ[٤] فِيهَا الحَقُّ[٥] بِالبَاطِلِ؛ حَتَّى يَشْتَبِهَ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ، وَمَنْ أُوتِيَ العِلْمَ بِالفَصْلِ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا؛ لَمْ يَشْتَبِهْ عَلَيْهِ الحَقُّ بِالبَاطِلِ[٦].

القياس الفاسد من باب الشُّبهات

وَالقِيَاسُ الفَاسِدُ إِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ الشُّبُهَاتِ؛ لِأَنَّهُ تَشْبِيهٌ لِلشَّيْءِ فِي بَعْضِ الأُمُورِ بِمَا لَا يُشْبِهُهُ فِيهِ، فَمَنْ عَرَفَ الفَصْلَ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ؛ اهْتَدَى لِلْفَرْقِ الَّذِي يَزُولُ بِهِ الِاشْتِبَاهُ وَالقِيَاسُ الفَاسِدُ.

وَمَا مِنْ شَيْئَيْنِ إِلَّا وَيَجْتَمِعَانِ فِي شَيْءٍ، وَيَفْتَرِقَانِ فِي شَيْءٍ، فَبَيْنَهُمَا اشْتِبَاهٌ مِنْ وَجْهٍ، وَافْتِرَاقٌ مِنْ وَجْهٍ؛ فَلِهَذَا كَانَ ضَلَالُ بَنِي آدَمَ مِنْ قِبَلِ التَّشَابُهِ.

---

(١) في أ: «تميُّز»، وفي ج: «يتميَّز». (٢) في د،هـ: «عنه».

(٣) في ب،د،هـ زيادة: «هو».

(٤) في أ: «يُشتبه» بضمِّ الياء، وفي ج: «يشبَّه»، والمثبت من ب،د.

(٥) في أ: «بها الحقُّ».

(٦) من قوله: «حَتَّى يَشْتَبِهَ» إلى هنا ليس في أ.

وَالقِيَاسُ الفَاسِدُ[١] لَا يَنْضَبِطُ، كَمَا قَالَ الإِمَامُ[٢] أَحْمَدُ: «أَكْثَرُ مَا يُخْطِئُ النَّاسُ مِنْ جِهَةِ التَّأْوِيلِ وَالقِيَاسِ»[٣]؛ فَالتَّأْوِيلُ فِي الأَدِلَّةِ السَّمْعِيَّةِ، وَالقِيَاسُ فِي الأَدِلَّةِ العَقْلِيَّةِ؛ وَهُوَ كَمَا قَالَ.

وَالتَّأْوِيلُ الخَطَأُ؛ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الأَلْفَاظِ المُتَشَابِهَةِ.

وَالقِيَاسُ الخَطَأُ؛ إِنَّمَا يَكُونُ فِي المَعَانِي المُتَشَابِهَةِ.

كثير من النَّاس وقعوا في أنواع الضَّلالات بسبب الاشتباه

وَقَدْ وَقَعَ بَنُو آدَمَ فِي عَامَّةِ مَا يَتَنَاوَلُهُ هَذَا الكَلَامُ مِنْ[٤] أَنْوَاعِ الضَّلَالَاتِ:

منهم من اشتبه عليه وجود الخالق بوجود المخلوقات

حَتَّى آلَ الأَمْرُ بِمَنْ[٥] **يَدَّعِي** التَّحْقِيقَ وَالتَّوْحِيدَ وَالعِرْفَانَ مِنْهُمْ إِلَى أَنِ اشْتَبَهَ عَلَيْهِمْ وُجُودُ الرَّبِّ بِوُجُودِ كُلِّ مَوْجُودٍ؛ فَظَنُّوا أَنَّهُ هُوَ، فَجَعَلُوا وُجُودَ المَخْلُوقَاتِ عَيْنَ وُجُودِ الخَالِقِ، مَعَ أَنَّهُ لَا شَيْءَ أَبْعَدُ عَنْ مُمَاثَلَةِ شَيْءٍ - أَوْ أَنْ[٦] يَكُونَ إِيَّاهُ، أَوْ مُتَّحِداً بِهِ[٧]،

---

(١) في د،هـ زيادة: «ما».

(٢) «الإِمَامُ» ليست في أ،ج،د،هـ.

(٣) لم أقف عليه، وقد نقله المُصَنِّف في عدَّة مواطن من كتبه وبيَّن معناه؛ كما في مجموع فتاواه (٧/ ٣٩٢)، وبيان تلبيس الجهميَّة (٥/ ٤٦٩).

(٤) في ب: «في».

(٥) في ج: «إلى من».

(٦) «أَنْ» ليست في د،هـ.

(٧) الاتِّحاد: تَصْيِير الذَّاتَيْن واحدة، ولا يكون إلَّا في العَدد من الاثنين فصاعداً، وقيل: الاتحادُ امتزاجُ الشَّيئَيْن واختلاطُهما حتَّى يصيرا شيئاً واحداً. التَّعريفات للجرجانيِّ (ص٨).

قال شيخ الإسلام رحمه الله كما في مجموع الفتاوى (٢/ ١٧٢): «الاتِّحادُ العامُّ وهو قول هؤلاء الملاحدة الَّذين يزعمون أنَّه عينُ وجود الكائنات، وهؤلاء أكفرُ من اليهود والنَّصارى من وجهين: =

أَوْ حَالّاً فِيهِ[(١)] - مِنَ الخَالِقِ مَعَ المَخْلُوقِ[(٢)].

فَمَنِ اشْتَبَهَ عَلَيْهِمْ وُجُودُ الخَالِقِ بِوُجُودِ المَخْلُوقَاتِ كُلِّهَا حَتَّى ظَنُّوا وُجُودَهَا وُجُودَهُ؛ فَهُمْ أَعْظَمُ النَّاسِ ضَلَالاً مِنْ جِهَةِ الِاشْتِبَاهِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ المَوْجُودَاتِ تَشْتَرِكُ فِي مُسَمَّى الوُجُودِ، فَرَأَوُا الوُجُودَ وَاحِداً، وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ الوَاحِدِ بِالعَيْنِ، وَالوَاحِدِ بِالنَّوْعِ[(٣)].

ومنهم من اشتبه عليه: أنَّ الخالق والمخلوق إذا وصفا بالوجود لزم منه التَّشبيه

وَآخَرُونَ تَوَهَّمُوا أَنَّهُ إِذَا قِيلَ: المَوْجُودَاتُ تَشْتَرِكُ فِي مُسَمَّى الوُجُودِ؛ لَزِمَ التَّشْبِيهُ وَالتَّرْكِيبُ، فَقَالُوا: لَفْظُ الوُجُودِ مَقُولٌ[(٤)] بِالِاشْتِرَاكِ اللَّفْظِيِّ، فَخَالَفُوا مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ العُقَلَاءُ - مَعَ اخْتِلَافِ

= من جهة أنَّ أولئك قالوا: إنَّ الرَّبَّ يتَّحدُ بعبده الَّذي قرَّبه واصطفاه بعد أن لم يكونا متَّحدين، وهؤلاء يقولون: ما زال الرَّبُّ هو العبد، وغيره من المخلوقات ليس هو غيره.

والثَّاني: من جهة أنَّ أولئك خصُّوا ذلك بمَن عظَّموه كالمسيح، وهؤلاء جعلوا ذلك سارياً في الكلاب والخنازير والأقذار والأوساخ».

(١) الحلول: عبارةٌ عن اتِّحاد الجسمَيْن بحيث تكون الإشارة إلى أحدهما إشارةً إلى الآخر، كحلول ماء الورد في الورد. التَّعريفات للجرجانيِّ (ص٩٢)، التَّوقيف على مهمَّات التَّعاريف (ص١٤٦).

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٢/ ١٤٠).

(٣) الواحد بالعين هو: الَّذي لا يقبل التَّنوُّع والتَّقسيم بل هو واحد، والواحد بالنَّوع هو: الَّذي يقبل التَّنوُّع والتَّقسيم، وهو الكليُّ الَّذي تشترك فيه الأفراد، ويقبل التَّنوُّع؛ فإذا وُجِدَ في الخارج كان مُختَصّاً، كلفظ إنسان. مجموع فتاوى شيخ الإسلام (١١/ ٢٣٥)، (١٧/ ٧٠).

(٤) في ب: «مشترَك»، وفي د،هـ: «منقول».

أَصْنَافِهِمْ - مِنْ أَنَّ الوُجُودَ يَنْقَسِمُ إِلَى قَدِيمٍ وَمُحْدَثٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ أَقْسَامِ المَوْجُودَاتِ.

ومنهم من ظنَّ: أنَّ الموجودات إذا كانت تشترك في مسمَّى الوجود لزم أن يكون هناك شيء موجود تشترك فيه

وَطَائِفَةٌ ظَنَّتْ: أَنَّهُ إِذَا كَانَتِ المَوْجُودَاتُ تَشْتَرِكُ فِي مُسَمَّى الوُجُودِ، لَزِمَ أَنْ يَكُونَ فِي الخَارِجِ عَنِ الأَذْهَانِ مَوْجُودٌ مُشْتَرَكٌ فِيهِ، وَزَعَمُوا أَنَّ فِي الخَارِجِ عَنِ الأَذْهَانِ كُلِّيَّاتٍ مُطْلَقَةً، مِثْلَ: وُجُودٍ مُطْلَقٍ، وَحَيَوَانٍ مُطْلَقٍ، وَجِسْمٍ مُطْلَقٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَخَالَفُوا الحِسَّ وَالعَقْلَ وَالشَّرْعَ، وَجَعَلُوا مَا فِي الأَذْهَانِ ثَابِتاً فِي الأَعْيَانِ.

وَهَذَا كُلُّهُ مِنْ نَوْعِ الاشْتِبَاهِ.

من هداه الله: يعرف القدر المشترك بين الشَّيئين وما يمتاز به كلٌّ واحد عن الآخر؛ بسبب ردِّهم المتشابه إلى المحكم

وَمَنْ هَدَاهُ اللَّهُ: فَرَّقَ بَيْنَ الأُمُورِ وَإِنِ اشْتَرَكَتْ مِنْ بَعْضِ الوُجُوهِ، وَعَلِمَ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الجَمْعِ وَالفَرْقِ، وَالتَّشَابُهِ وَالاخْتِلَافِ، وَهَؤُلَاءِ لَا[١] يَضِلُّونَ بِالمُتَشَابِهِ مِنَ الكَلَامِ؛ لِأَنَّهُمْ يَجْمَعُونَ[٢] بَيْنَهُ وَبَيْنَ المُحْكَمِ الفَارِقِ[٣] الَّذِي يُبَيِّنُ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الفَصْلِ وَالافْتِرَاقِ.

مثال على التَّشابه الخاصِّ الَّذي يوضِّحه المحكم

وَهَذَا كَمَا أَنَّ لَفْظَ: «إِنَّا» وَ«نَحْنُ» - وَغَيْرَهُمَا مِنْ صِيَغِ الجَمْعِ - يَتَكَلَّمُ بِهَا الوَاحِدُ الَّذِي[٤] لَهُ شُرَكَاءُ[٥] فِي الفِعْلِ،

(١) «لَا» ليست في هـ، وضرب عليها في د.
(٢) في د،هـ: «لا يجمعون» وفي نسخة على حاشيتها كالمثبت.
(٣) في ب: «المفارق».
(٤) في ج زيادة: «ليس».
(٥) في د: «مشتركاً»، وفي هـ: «مشارك»، وكتب في حاشية د: «صوابه: مشارك».

وَيَتَكَلَّمُ بِهَا الوَاحِدُ العَظِيمُ الَّذِي لَهُ صِفَاتٌ تَقُومُ كُلُّ صِفَةٍ مَقَامَ وَاحِدٍ، أَوْ لَهُ[١] أَعْوَانٌ تَابِعُونَ لَهُ، لَا شُرَكَاءُ لَهُ؛ فَإِذَا تَمَسَّكَ النَّصْرَانِيُّ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ﴾ وَنَحْوِهِ عَلَى تَعَدُّدِ الآلِهَةِ؛ كَانَ المُحْكَمُ كَقَوْلِهِ[٢]: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا مَعْنىً وَاحِداً يُزِيلُ مَا هُنَاكَ مِنَ الاِشْتِبَاهِ، وَكَانَ مَا ذَكَرَهُ مِنْ صِيغَةِ الجَمْعِ مُبَيِّناً لِمَا يَسْتَحِقُّهُ؛ مِنَ العَظَمَةِ، وَالأَسْمَاءِ[٣] وَالصِّفَاتِ، وَطَاعَةِ المَخْلُوقَاتِ مِنَ المَلَائِكَةِ وَغَيْرِهِمْ[٤].

نعلم مراد اللَّه بقوله: «إنَّا» و«نحن»، ونجهل ما دلَّ عليه من كيفيَّة صفات اللَّه لأنَّه من المتشابه الَّذي لا يعلمه إلَّا اللَّه

وَأَمَّا حَقِيقَةُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ ذَلِكَ مِنْ حَقَائِقِ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، وَمَا لَهُ مِنَ الجُنُودِ الَّذِينَ[٥] يَسْتَعْمِلُهُمْ فِي أَفْعَالِهِ، فَلَا يَعْلَمُهُمْ[٦] إِلَّا هُوَ، ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾، وَهَذَا مِنْ تَأْوِيلِ المُتَشَابِهِ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ؛ بِخِلَافِ المَلِكِ مِنَ البَشَرِ إِذَا قَالَ: قَدْ أَمَرْنَا لَكَ بِعَطَاءٍ؛ فَقَدْ عُلِمَ أَنَّهُ هُوَ وَأَعْوَانُهُ - مِثْلُ: كَاتِبِهِ وَحَاجِبِهِ وَخَادِمِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ - أَمَرُوا بِهِ، وَقَدْ يُعْلَمُ مَا صَدَرَ عَنْهُ ذَلِكَ الفِعْلُ مِنِ اعْتِقَادَاتِهِ وَإِرَادَاتِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَاللَّهُ تَعَالَى لَا يُعْلِمُ عِبَادَهُ الحَقَائِقَ الَّتِي أَخْبَرَ عَنْهَا[٧] مِنْ صِفَاتِهِ وَصِفَاتِ اليَوْمِ الآخِرِ، وَلَا يَعْلَمُونَ حَقَائِقَ مَا أَرَادَ بِخَلْقِهِ

---

(١) في ج،د،هـ: «وله».
(٢) في د،هـ: «لقوله».
(٣) في ب: «بالأسماء».
(٤) في حاشية د: «بلغ».
(٥) في أ،ب،د،هـ: «الَّذي».
(٦) في ب: «فما يعلمهم»، وفي د،هـ: «فلا يعلمه».
(٧) في د،هـ: «بها».

وَأَمْرِهِ مِنَ الحِكْمَةِ، وَلَا حَقَائِقَ مَا صَدَرَتْ عَنْهُ مِنَ المَشِيئَةِ وَالقُدْرَةِ.

التَّشابه يكون في الألفاظ المتواطئة كما يكون في الألفاظ المشتركة وإن زال الاشتباه بما يميِّز أحد المعنيين

وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ: أَنَّ التَّشَابُهَ يَكُونُ فِي الأَلْفَاظِ المُتَوَاطِئَةِ(١)، كَمَا يَكُونُ فِي الأَلْفَاظِ المُشْتَرَكَةِ(٢) الَّتِي لَيْسَتْ بِمُتَوَاطِئَةٍ، وَإِنْ زَالَ الاِشْتِبَاهُ بِمَا(٣) يُمَيِّزُ أَحَدَ المَعْنَيَيْنِ(٤)؛ مِنْ إِضَافَةٍ أَوْ تَعْرِيفٍ(٥).

---

(١) الألفاظ المتواطئة: الَّتي تدلُّ على أعيانٍ مُتَعَدِّدة بمعنى واحد مشترك بينها، كدلالة اسم الإنسان على زيد وعمرو، ودلالة اسم الحيوان على الإنسان والفرس والطَّير. معيار العلم (ص٨١)، المبين للآمديِّ (ص٧٠).

(٢) الألفاظ المشتركة أو اللَّفظ المشترك: اللَّفظ الواحد الَّذي يُطلَق على موجودات مختلفة بالحَدِّ والحقيقة إطلاقاً متساوياً، كالعين تُطلَق على العين الباصرة، وينبوع الماء، وقرص الشَّمس، وهذه مختلفة الحدود والحقائق. معيار العلم (ص٨١)، المبين للآمديِّ (ص٧١).

(٣) في أ: «لما».

(٤) في د،هـ: «النَّوعين المعيَّنين».

(٥) قال شيخ الإسلام ﷺ كما في مجموع فتاواه (١١/ ١٤١): «المعاني الدَّقيقة تحتاج إلى إصغاء واستماع وتدبُّر؛ وذلك أنَّ الماهيَّتَيْن إذا كان بينهما قَدْرٌ مشترَك وقَدْرٌ مُمَيِّز، واللَّفظ يُطلَق على كلٍّ منهما، فقد يُطلَق عليهما باعتبار ما به تمتاز كلُّ ماهيَّةٍ عن الأخرى، فيكون مشتركاً كـ(الاشتراك اللَّفظيِّ)، وقد يكون مطلقاً باعتبار القَدْرِ المشترَك بين الماهيَّتين، فيكون: (لفظاً متواطئاً).

ثمَّ إنَّه في اللُّغة يكون موضوعاً للقَدْر المشترَك، ثمَّ يغلب عرف الاستعمال على استعماله في هذا تارة وفي هذا تارة، فيبقى دالّاً بعرف الاستعمال على ما به الاشتراك والامتياز.

وقد تكون قرينة - مثل: لام التَّعريف أو الإضافة - تكون هي الدَّالَّة على ما به الامتياز، مثال ذلك: اسم الجنس إذا غَلَب في العرف على بعض أنواعه، كلفظ: الدَّابَّة إذا غَلَب على الفرس، قد نطلقه على الفرس باعتبار القَدْر المشترَك بينها وبين سائر الدَّوابِّ، فيكون متواطئاً، وقد نطلقه باعتبار خصوصيَّة الفرس، فيكون=

ما أخبر اللَّه به عن اليوم الآخر نعلم معناه ونجهل كيفيَّته وكذلك أسماء اللَّه وصفاته

كَمَا إِذَا قِيلَ: ﴿فِيهَآ أَنۡهَٰرٞ مِّن مَّآءٍ﴾؛ فَهُنَا[١] قَدْ خَصَّ هَذَا المَاءَ بِالجَنَّةِ، فَظَهَرَ الفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَاءِ الدُّنْيَا، لَكِنْ حَقِيقَةُ مَا امْتَازَ بِهِ ذَلِكَ المَاءُ غَيْرُ مَعْلُومٍ لَنَا، وَهُوَ - مَعَ[٢] مَا أَعَدَّهُ اللَّهُ لِعِبَادِهِ الصَّالِحِينَ، مِمَّا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ - مِنَ التَّأْوِيلِ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ.

وَكَذَلِكَ: مَدْلُولُ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ الَّتِي يَخْتَصُّ بِهَا، الَّتِي هِيَ حَقِيقَتُهُ[٣]؛ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ.

الأئمَّة ينكرون على الجهميَّة تأويل ما تشابه عليهم من القرآن على غير تأويله

وَلِهَذَا كَانَ الأَئِمَّةُ - كَالإِمَامِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ - يُنْكِرُونَ عَلَى الجَهْمِيَّةِ وَأَمْثَالِهِمْ - مِنَ الَّذِينَ يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ - تَأْوِيلَ مَا تَشَابَهَ عَلَيْهِمْ مِنَ القُرْآنِ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ، كَمَا قَالَ الإِمَامُ[٤] أَحْمَدُ فِي كِتَابِهِ الَّذِي صَنَّفَهُ فِي «الرَّدِّ عَلَى الزَّنَادِقَةِ وَالجَهْمِيَّةِ، فِيمَا شَكَّتْ فِيهِ مِنْ مُتَشَابِهِ القُرْآنِ، وَتَأَوَّلَتْهُ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ»؛ فَإِنَّمَا[٥] ذَمَّهُمْ لِكَوْنِهِمْ تَأَوَّلُوهُ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ، وَذَكَرَ فِي ذَلِكَ مَا يَشْتَبِهُ عَلَيْهِمْ مَعْنَاهُ، وَإِنْ كَانَ لَا يَشْتَبِهُ عَلَى غَيْرِهِمْ، وَذَمَّهُمْ عَلَى أَنَّهُمْ تَأَوَّلُوهُ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ[٦].

= مشتركاً بين خصوص الفرس وعموم سائر الدَّوابِّ، ويصير استعماله في الفرس: تارة بطريق التَّواطؤ، وتارة بطريق الاشتراك»، وانظر: منهاج السُّنَّة النَّبويَّة (٢/٥٨٦).

(١) في ج، د، هـ: «فهناك».
(٢) «مَعَ» ليست في د، هـ.
(٣) في ج، د، هـ: «حقيقة».
(٤) «الإِمَامُ» ليست في أ، ج، د، هـ.
(٥) في ج، د، هـ: «وإنَّما».
(٦) الرَّدُّ على الجهميَّة والزَّنادقة (ص٩٧).

الأئمَّة لم ينفوا مطلق لفظ التَّأويل

وَلَمْ[١] يَنْفِ مُطْلَقَ لَفْظِ التَّأْوِيلِ، كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ لَفْظَ التَّأْوِيلِ يُرَادُ بِهِ: التَّفْسِيرُ المُبَيِّنُ لِمُرَادِ اللَّهِ بِهِ[٢]، فَذَاكَ[٣] لَا يُعَابُ؛ بَلْ يُحْمَدُ.

وَيُرَادُ بِالتَّأْوِيلِ: الحَقِيقَةُ الَّتِي اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِعِلْمِهَا، فَذَاكَ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا هُوَ، وَقَدْ بَسَطْنَا هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا المَوْضِعِ[٤].

من لم يعرف أقسام التَّأويل اضطربت أقواله

وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ هَذَا؛ اضْطَرَبَتْ أَقْوَالُهُ، مِثْلُ طَائِفَةٍ يَقُولُونَ: إِنَّ التَّأْوِيلَ بَاطِلٌ، وَإِنَّهُ يَجِبُ إِجْرَاءُ اللَّفْظِ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَيَحْتَجُّونَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، وَيَحْتَجُّونَ بِهَذِهِ الآيَةِ عَلَى إِبْطَالِ التَّأْوِيلِ، وَهَذَا تَنَاقُضٌ مِنْهُمْ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الآيَةَ تَقْتَضِي أَنَّ هُنَاكَ تَأْوِيلاً لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ، وَهُمْ يَنْفُونَ التَّأْوِيلَ مُطْلَقاً.

جهة الغلط

وَجِهَةُ[٥] الغَلَطِ: أَنَّ التَّأْوِيلَ الَّذِي اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِعِلْمِهِ هُوَ: الحَقِيقَةُ الَّتِي[٦] لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ.

وَأَمَّا التَّأْوِيلُ المَذْمُومُ وَالبَاطِلُ: فَهُوَ تَأْوِيلُ أَهْلِ التَّحْرِيفِ وَالبِدَعِ الَّذِينَ يَتَأَوَّلُونَهُ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ، وَيَدَّعُونَ صَرْفَ اللَّفْظِ عَنْ مَدْلُولِهِ إِلَى غَيْرِ مَدْلُولِهِ بِغَيْرِ دَلِيلٍ يُوجِبُ ذَلِكَ، وَيَدَّعُونَ أَنَّ فِي ظَاهِرِهِ مِنَ المَحْذُورِ مَا هُوَ نَظِيرُ المَحْذُورِ اللَّازِمِ فِيمَا أَثْبَتُوهُ

---

(١) في د، هـ: «لم» من غير واو. (٢) تقدَّم (ص١٥٥).

(٣) في د، هـ: «فذلك».

(٤) في كتابه «درء تعارض العقل والنَّقل» (١/ ٢٠٦)، وفي مجموع فتاواه (١٣/ ٢٧٧).

(٥) في هـ: «وجه».

(٦) في د، هـ: «الَّذي».

بِالعَقْلِ، وَيَصْرِفُونَهُ إِلَى مَعَانٍ هِيَ نَظِيرُ المَعَانِي الَّتِي نَفَوْهَا عَنْهُ، فَيَكُونُ مَا نَفَوْهُ مِنْ جِنْسِ مَا أَثْبَتُوهُ؛ فَإِنْ كَانَ الثَّابِتُ حَقّاً مُمْكِناً كَانَ المَنْفِيُّ مِثْلَهُ، وَإِنْ كَانَ المَنْفِيُّ بَاطِلاً مُمْتَنِعاً كَانَ الثَّابِتُ مِثْلَهُ[(١)].

نفي التَّأويل مطلقاً

وَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَنْفُونَ التَّأْوِيلَ مُطْلَقاً، وَيَحْتَجُّونَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ قَدْ يَظُنُّونَ أَنَّا خُوطِبْنَا فِي القُرْآنِ بِمَا لَا يَفْهَمُهُ أَحَدٌ، أَوْ بِمَا[(٢)] لَا مَعْنَى لَهُ، أَوْ بِمَا لَا يُفْهَمُ مِنْهُ شَيْءٌ[(٣)]؛ وَهَذَا مَعَ أَنَّهُ بَاطِلٌ فَهُوَ مُتَنَاقِضٌ:

الأمر الأوَّل

لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُفْهَمْ مِنْهُ شَيْءٌ[(٤)] لَمْ يَجُزْ أَنْ نَقُولَ: لَهُ تَأْوِيلٌ يُخَالِفُ الظَّاهِرَ، وَلَا يُوَافِقُهُ؛ لِإِمْكَانِ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَعْنىً صَحِيحٌ، وَذَلِكَ المَعْنَى الصَّحِيحُ لَا يُخَالِفُ الظَّاهِرَ المَعْلُومَ لَنَا؛ لِأَنَّهُ[(٥)] لَا ظَاهِرَ لَهُ عَلَى قَوْلِهِمْ[(٦)]، فَلَا يَكُونُ دَلَالَتُهُ عَلَى ذَلِكَ المَعْنَى دَلَالَةً عَلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ، فَلَا يَكُونُ تَأْوِيلاً، وَلَا يَجُوزُ نَفْيُ[(٧)] دَلَالَتِهِ عَلَى مَعَانٍ لَا نَعْرِفُهَا[(٨)] عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ؛ فَإِنَّ تِلْكَ المَعَانِيَ الَّتِي دَلَّ[(٩)] عَلَيْهَا قَدْ لَا نَكُونُ عَارِفِينَ بِهَا[(١٠)].

---

(١) في حاشية ب: «بلغ». (٢) في د،هـ: «وبما».

(٣) في ب،د،هـ زيادة: «فإنَّه لا ظاهر له على قولهم».

(٤) في ب: «لأنَّا إذا لم نفهمه» بدل: «لأنَّه إذا لم يُفْهَمْ مِنْهُ شَيْءٌ»، وكتب في حاشيتها: «من شيء» وصحَّح عليها.

(٥) في ج،د،هـ: «فإنَّه».

(٦) «لِأَنَّهُ لَا ظَاهِرَ لَهُ عَلَى قَوْلِهِمْ» ليست في ب.

(٧) «نَفْيُ» ليست في ج، وفي ب،د: «أن ننفي»، وفي هـ: «أن ينفي».

(٨) في ب: «يعرفها».

(٩) في د،هـ: «دلَّت». (١٠) في د،هـ: «لها».

الأمر الثَّاني

وَلِأَنَّا إِذَا لَمْ نَفْهَمِ اللَّفْظَ وَمَدْلُولَهُ المُرَادَ[١]، فَلَأَنْ لَا نَعْرِفَ[٢] المَعَانِيَ الَّتِي لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهَا اللَّفْظُ أَوْلَى؛ لِأَنَّ[٣] إِشْعَارَ اللَّفْظِ بِمَا يُرَادُ بِهِ أَقْوَى مِنْ إِشْعَارِهِ بِمَا لَا يُرَادُ بِهِ، فَإِذَا كَانَ اللَّفْظُ لَا إِشْعَارَ لَهُ بِمَعْنًى مِنَ المَعَانِي، وَلَا يُفْهَمُ مِنْهُ مَعْنًى أَصْلاً؛ لَمْ يَكُنْ مُشْعِراً بِمَا أُرِيدَ بِهِ؛ فَلَأَنْ لَا يَكُونَ مُشْعِراً بِمَا لَمْ يُرَدْ بِهِ أَوْلَى[٤].

فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ هَذَا اللَّفْظَ مُتَأَوَّلٌ - بِمَعْنَى أَنَّهُ مَصْرُوفٌ عَنِ الِاحْتِمَالِ الرَّاجِحِ إِلَى الِاحْتِمَالِ[٥] المَرْجُوحِ -، فَضْلاً عَنْ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ[٦] هَذَا التَّأْوِيلَ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِالتَّأْوِيلِ مَا يُخَالِفُ ظَاهِرَهُ المُخْتَصَّ بِالمَخْلُوقِينَ[٧]، فَلَا رَيْبَ أَنَّ مَنْ أَرَادَ بِالظَّاهِرِ هَذَا فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ تَأْوِيلٌ يُخَالِفُ ظَاهِرَهُ.

لَكِنْ إِذَا قَالَ هَؤُلَاءِ: إِنَّهُ لَيْسَ لَهَا[٨] تَأْوِيلٌ يُخَالِفُ الظَّاهِرَ، أَوْ إِنَّهَا تَجْرِي عَلَى المَعَانِي الظَّاهِرَةِ مِنْهَا؛ كَانُوا مُتَنَاقِضِينَ.

---

(١) «المراد» ليست في أ، ج.

(٢) في ب، د، هـ زيادة: «دلالته على».

(٣) في هـ: «ولأنَّ».

(٤) في ب: «بما يراد به» بدل: «بِمَا لَمْ يُرَدْ بِهِ أَوْلَى».

(٥) «الرَّاجِحِ إِلَى الِاحْتِمَالِ» ليست في ب.

(٦) «إِنَّ» ليست في ج.

(٧) في ب: «ظاهره اللَّائق بالمخلوقين»، وفي ج: «ظاهره المختصُّ بالخلق»، وفي د، هـ: «الظَّاهر المختصُّ بالمخلوقين».

(٨) في د، هـ: «له».

وَإِنْ أَرَادُوا بِالظَّاهِرِ هُنَا مَعْنىً وَهُنَا مَعْنىً فِي سِيَاقٍ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ؛ كَانَ تَلْبِيساً.

وَإِنْ أَرَادُوا بِالظَّاهِرِ مُجَرَّدَ اللَّفْظِ - أَيْ: تَجْرِي[1] عَلَى مُجَرَّدِ اللَّفْظِ - الَّذِي يَظْهَرُ مِنْ غَيْرِ فَهْمٍ لِمَعْنَاهُ؛ كَانَ إِبْطَالُهُمْ لِلتَّأْوِيلِ أَوْ إِثْبَاتُهُ تَنَاقُضاً؛ لِأَنَّ مَنْ أَثْبَتَ تَأْوِيلاً أَوْ نَفَاهُ فَقَدْ فَهِمَ[2] مَعْنىً مِنَ المَعَانِي.

وَبِهَذَا التَّقْسِيمِ؛ يَتَبَيَّنُ[3] تَنَاقُضُ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ مِنْ نُفَاةِ الصِّفَاتِ وَمُثْبِتِيهَا فِي هَذَا البَابِ[4].

(١) في ج: «الَّذي يجري» بدل: «أَيْ: تَجْرِي»، وفي د: «تُجرى» بضمِّ التَّاء، ولم تُشكل في باقي النُّسَخ.
(٢) في د، هـ زيادة: «منه».
(٣) في د، هـ: «يبين».
(٤) في ب زيادة: «واللَّه أعلم»، وفي حاشية د: «بلغ».

القَاعِدَةُ السَّادِسَةُ

الاعتماد في صفات اللَّه على مجرَّد نفي التَّشبيه، أو مطلق الإثبات من غير تشبيه؛ ليس بسديد

أَنَّهُ(١) لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: لَا بُدَّ فِي هَذَا البَابِ مِنْ ضَابِطٍ يُعْرَفُ بِهِ مَا يَجُوزُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى مِمَّا لَا يَجُوزُ(٢) فِي النَّفْيِ وَالإِثْبَاتِ؛ إِذِ(٣) الِاعْتِمَادُ فِي هَذَا البَابِ عَلَى مُجَرَّدِ نَفْيِ التَّشْبِيهِ، أَوْ مُطْلَقِ الإِثْبَاتِ مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهٍ؛ لَيْسَ بِسَدِيدٍ(٤)، وَذَلِكَ أَنَّهُ: مَا مِنْ شَيْئَيْنِ إِلَّا بَيْنَهُمَا قَدْرٌ مُشْتَرَكٌ، وَقَدْرٌ مُمَيِّزٌ.

إذا اعتمد النَّافي فيما ينفيه على أنَّ هذا تشبيه

فَالنَّافِي إِنِ اعْتَمَدَ فِيمَا يَنْفِيهِ عَلَى أَنَّ هَذَا تَشْبِيهٌ.

قِيلَ لَهُ: إِنْ أَرَدْتَ أَنَّهُ مُمَاثِلٌ لَهُ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ؛ فَهَذَا بَاطِلٌ.

وَإِنْ أَرَدْتَ أَنَّهُ مُشَابِهٌ لَهُ مِنْ وَجْهٍ دُونَ وَجْهٍ، أَوْ مُشَارِكٌ لَهُ فِي الِاسْمِ؛ لَزِمَكَ هَذَا فِي سَائِرِ مَا تُثْبِتُهُ(٥).

وَأَنْتُمْ إِنَّمَا أَقَمْتُمُ الدَّلِيلَ عَلَى إِبْطَالِ التَّشْبِيهِ وَالتَّمَاثُلِ الَّذِي فَسَّرْتُمُوهُ بِأَنَّهُ يَجُوزُ عَلَى أَحَدِهِمَا مَا(٦) يَجُوزُ عَلَى الآخَرِ، وَيَمْتَنِعُ عَلَيْهِ مَا يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ، وَيَجِبُ لَهُ مَا يَجِبُ لَهُ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ إِثْبَاتَ التَّشْبِيهِ بِهَذَا التَّفْسِيرِ مِمَّا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ يَتَصَوَّرُ مَا يَقُولُ؛ فَإِنَّهُ يُعْلَمُ(٧) بِضَرُورَةِ العَقْلِ امْتِنَاعُهُ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ هَذَا نَفْيُ التَّشَابُهِ مِنْ بَعْضِ الوُجُوهِ، كَمَا فِي الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ المُتَوَاطِئَةِ.

---

(١) في د، هـ: «إنَّ». (٢) في د، هـ زيادة: «عليه».

(٣) في أ: «إذا».

(٤) ليس بسديد: ليس بصواب. الصِّحاح (٢/ ٤٨٥).

(٥) في د، هـ: «أثبتَّه». (٦) في هـ: «ممَّا».

(٧) في د: «يَعلم» بفتح الياء، ولم تُشكل في باقي النُّسَخ.

من النَّاس من يجعل التَّشبيه مفسَّراً بمعنى من المعاني، ويطلقه على من أثبت ذلك المعنى

وَلَكِنْ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَجْعَلُ التَّشْبِيهَ مُفَسَّراً بِمَعْنًى مِنَ المَعَانِي، ثُمَّ[(١)] كُلُّ مَنْ أَثْبَتَ ذَلِكَ المَعْنَى قَالُوا: إِنَّهُ مُشَبِّهٌ.

وَمُنَازِعُهُمْ يَقُولُ: ذَلِكَ المَعْنَى لَيْسَ هُوَ مِنَ التَّشْبِيهِ، وَقَدْ يُفَرِّقُ بَيْنَ لَفْظِ التَّشْبِيهِ وَالتَّمْثِيلِ[(٢)].

شبهة المعتزلة: كل من أثبت للَّه صفة قديمة فهو مشبِّه ممثِّل

وَذَلِكَ أَنَّ المُعْتَزِلَةَ وَنَحْوَهُمْ - مِنْ نُفَاةِ الصِّفَاتِ - يَقُولُونَ: كُلُّ مَنْ أَثْبَتَ لِلَّهِ[(٣)] صِفَةً قَدِيمَةً فَهُوَ مُشَبِّهٌ مُمَثِّلٌ، فَمَنْ قَالَ[(٤)]: إِنَّ لِلَّهِ تَعَالَى عِلْماً قَدِيماً، أَوْ قُدْرَةً قَدِيمَةً[(٥)]؛ كَانَ عِنْدَهُمْ مُشَبِّهاً مُمَثِّلاً؛ لِأَنَّ القِدَمَ عِنْدَ جُمْهُورِهِمْ هُوَ أَخَصُّ[(٦)] وَصْفِ الإِلَهِ، فَمَنْ أَثْبَتَ[(٧)] لَهُ صِفَةً قَدِيمَةً فَقَدْ أَثْبَتَ لَهُ مِثْلاً قَدِيماً عِنْدَهُمْ، فَيُسَمُّونَهُ[(٨)] مُمَثِّلاً بِهَذَا الِاعْتِبَارِ.

جواب المثبتة عن هذه الشُّبهة

وَمُثْبِتَةُ الصِّفَاتِ لَا تُوَافِقُهُمْ[(٩)] عَلَى هَذَا؛ بَلْ يَقُولُونَ: أَخَصُّ وَصْفِهِ مَا لَا يَتَّصِفُ بِهِ غَيْرُهُ، مِثْلُ: كَوْنِهِ رَبَّ العَالَمِينَ، وَأَنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ، وَأَنَّهُ عَلَى[(١٠)] كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَأَنَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ، وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَالصِّفَةُ لَا تُوصَفُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ.

---

(١) في ج زيادة: «إنَّ».
(٢) في ب: «ولفظ التَّمثيل».
(٣) «لِلَّهِ» ليست في هـ.
(٤) في ب: «فمثل من قال» بدل: «مُمَثِّلٌ، فَمَنْ قَالَ».
(٥) في ب: «علماً وقدرة قديمة» بدل: «عِلْماً قَدِيماً، أَوْ قُدْرَةً قَدِيمَةً».
(٦) في ب: «أحسن».
(٧) في د، هـ: «ثبت».
(٨) في ج: «يُسَمُّونه».
(٩) في ج، د، هـ: «يوافقونهم».
(١٠) في ب: «وعلى» بدل: «وَأَنَّهُ عَلَى».

ثُمَّ مِنْ هَؤُلَاءِ الصِّفَاتِيَّةِ(١): مَنْ لَا يَقُولُ فِي الصِّفَاتِ إِنَّهَا قَدِيمَةٌ؛ بَلْ يَقُولُ: الرَّبُّ بِصِفَاتِهِ قَدِيمٌ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: هُوَ قَدِيمٌ، وَصِفَتُهُ(٢) قَدِيمَةٌ، وَلَا يَقُولُ: هُوَ وَصِفَاتُهُ(٣) قَدِيمَانِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: هُوَ وَصِفَاتُهُ قَدِيمَانِ؛ وَلَكِنْ(٤) يَقُولُ: ذَلِكَ لَا يَقْتَضِي مُشَارَكَةَ الصِّفَةِ لَهُ فِي شَيْءٍ مِنْ خَصَائِصِهِ؛ فَإِنَّ القِدَمَ لَيْسَ(٥) مِنْ خَصَائِصِ الذَّاتِ المُجَرَّدَةِ؛ بَلْ هُوَ(٦) مِنْ خَصَائِصِ الذَّاتِ المَوْصُوفَةِ بِالصِّفَاتِ(٧)، وَإِلَّا فَالذَّاتُ المُجَرَّدَةُ لَا وُجُودَ لَهَا عِنْدَهُمْ، فَضْلاً عَنْ أَنْ تَخْتَصَّ بِالقِدَمِ.

وَقَدْ يَقُولُونَ: الذَّاتُ مُتَّصِفَةٌ بِالقِدَمِ، وَالصِّفَاتُ مُتَّصِفَةٌ بِالقِدَمِ، وَلَيْسَتِ الصِّفَاتُ إِلَهاً وَلَا رَبّاً، كَمَا أَنَّ النَّبِيَّ مُحْدَثٌ، وَصِفَاتُهُ مُحْدَثَةٌ، وَلَيْسَتْ صِفَاتُهُ نَبِيّاً.

---

(١) الصِّفاتيَّة: الَّذين يُقرُّون بأسماء اللَّه وصفاته في الجملة، لكن يردُّون طائفة من أسمائه وصفاته الخبريَّة، أو غير الخبريَّة، ويتأوَّلونها، والمراد بهم هنا: الأشاعرة الَّذين يُسَمُّون إثبات ما عدا الصِّفات السَّبع: تشبيهاً. التِّسعينيَّة (١/ ٢٧٠) التُّحفة المهديَّة (٢/ ١٤).

(٢) في ب: «ويقول صفة» بدل: «وَصِفَتُهُ».

(٣) في أ: «وصفته».

(٤) في ب: «لكن».

(٥) في د، هـ زيادة: «هو».

(٦) «هو» ليست في ج.

(٧) في ج، د، هـ: «بصفات».

فَهَؤُلَاءِ[١] إِذَا أَطْلَقُوا عَلَى الصِّفَاتِيَّةِ اسْمَ التَّشْبِيهِ وَالتَّمْثِيلِ؛ كَانَ هَذَا بِحَسَبِ اعْتِقَادِهِمُ الَّذِي يُنَازِعُهُمْ[٢] فِيهِ أُولَئِكَ[٣].

جواب آخر: هب أنَّ إثبات صفات اللَّه يسمَّى تشبيهاً؛ فهذا المعنى لم ينفه عقل ولا سمع

ثُمَّ يَقُولُ[٤] **لَهُمْ أُولَئِكَ**: هَبْ أَنَّ هَذَا المَعْنَى قَدْ يُسَمَّى فِي اصْطِلَاحِ بَعْضِ النَّاسِ تَشْبِيهاً؛ فَهَذَا المَعْنَى لَمْ يَنْفِهِ عَقْلٌ وَلَا سَمْعٌ، وَإِنَّمَا الوَاجِبُ نَفْيُ مَا نَفَتْهُ الأَدِلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ وَالعَقْلِيَّةُ.

وَالقُرْآنُ قَدْ نَفَى مُسَمَّى المِثْلِ وَالكُفْءِ وَالنِّدِّ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَلَكِنْ يَقُولُونَ: الصِّفَةُ فِي لُغَةِ العَرَبِ[٥] لَيْسَتْ مِثْلَ المَوْصُوفِ وَلَا كُفْأَهُ وَلَا نِدَّهُ، فَلَا يَدْخُلُ فِي النَّصِّ.

وَأَمَّا العَقْلُ[٦] فَلَمْ[٧] يَنْفِ مُسَمَّى التَّشْبِيهِ بِاصْطِلَاحِ[٨] المُعْتَزِلَةِ.

شبهة أخرى للمعتزلة: الصِّفات لا تقوم إلَّا بجسم متحيِّز والأجسام متماثلة، فلو أثبتنا للَّه الصِّفات للزم أن يكون مماثلاً لسائر الأجسام

وَكَذَلِكَ أَيْضاً يَقُولُونَ: إِنَّ الصِّفَاتِ لَا تَقُومُ إِلَّا بِجِسْمٍ مُتَحَيِّزٍ، وَالأَجْسَامُ مُتَمَاثِلَةٌ؛ فَلَوْ قَامَتْ بِهِ الصِّفَاتُ لَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ مُمَاثِلاً لِسَائِرِ الأَجْسَامِ؛ وَهَذَا هُوَ التَّشْبِيهُ.

---

(١) أي: المعتزلة ونحوهم.
(٢) في أ: «نازعهم».
(٣) أي: أهل السُّنَّة والجماعة، والأشاعرة.
(٤) في أ: «يقولون».
(٥) في أ: «اللُّغة» بدل: «لغة العرب».
(٦) في أ،ب: «والعقل» بدل: «وأمَّا العقل».
(٧) في أ: «لم».
(٨) في ج،د،هـ: «في اصطلاح».

شبهة من يثبت بعض الصِّفات هي نفس هذه الشُّبهة

وَكَذَلِكَ يَقُولُ هَذَا كَثِيرٌ مِنَ الصِّفَاتِيَّةِ الَّذِينَ يُثْبِتُونَ الصِّفَاتِ، وَيَنْفُونَ عُلُوَّهُ عَلَى العَرْشِ، وَقِيَامَ الأَفْعَالِ الاخْتِيَارِيَّةِ بِهِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَيَقُولُونَ: الصِّفَاتُ قَدْ تَقُومُ بِمَا لَيْسَ بِجِسْمٍ، وَأَمَّا العُلُوُّ عَلَى العَالَمِ فَلَا يَصِحُّ إِلَّا إِذَا كَانَ جِسْماً، فَلَوْ أَثْبَتْنَا عُلُوَّهُ لَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ جِسْماً، وَحِينَئِذٍ فَالأَجْسَامُ مُتَمَاثِلَةٌ؛ فَيَلْزَمُ التَّشْبِيهُ، فَلِهَذَا تَجِدُ هَؤُلَاءِ(١) يُسَمُّونَ مَنْ أَثْبَتَ العُلُوَّ وَنَحْوَهُ: مُشَبِّهاً، وَلَا يُسَمُّونَ مَنْ أَثْبَتَ السَّمْعَ وَالبَصَرَ وَالكَلَامَ وَنَحْوَهُ مُشَبِّهاً، كَمَا يَقُولُهُ(٢) صَاحِبُ «الإِرْشَادِ»(٣) وَأَمْثَالُهُ(٤).

وَكَذَلِكَ(٥) يُوَافِقُهُمْ(٦) عَلَى القَوْلِ بِتَمَاثُلِ الأَجْسَامِ: القَاضِي أَبُو يَعْلَى(٧) وَأَمْثَالُهُ(٨) مِنْ مُثْبِتَةِ الصِّفَاتِ وَالعُلُوِّ.

---

(١) في أ،ج زيادة: «لا». (٢) في ج،د،هـ: «يقول».

(٣) الإرشاد: هو الكتاب المسمَّى بـ«الإرشاد إلى قواطع الأدلَّة»، وصاحبه: أبو المعالي عبد الملك بن عبد اللَّه بن يوسف الجوينيُّ، المعروف بـ«إمام الحرمين»، المتوفَّى سنة (٤٧٨هـ).

(٤) كالقاضي أبي بكر الباقلَّانيِّ والقاضي أبي بكر ابن العربيِّ. التُّحفة المهديَّة (٢/ ١٥).

(٥) في ب زيادة: «قد».

(٦) في ب: «وافقهم».

(٧) هو: محمَّد بن الحسين بن محمَّد، أبو يعلى ابن الفرَّاء، شيخُ الحنابلة، أفتى ودرَّس، وانتهت إليه الإمامة في الفقه، وكان عالم العراق في زمانه، من مصنَّفاته: «الأحكام السُّلطانيَّة»، و«إبطال التَّأويلات»، توفِّي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة (٤٥٨هـ). سير أعلام النُّبلاء (١٨/ ٨٩)، شذرات الذَّهب (٥/ ٢٥٢).

(٨) كابن عقيل وأبي الحسن ابن الزَّاغوني، فإنَّهما يوافقان القاضي على القول بتماثل الأجسام، وفي جعل صفة العلوِّ من الصِّفات الخبريَّة. التُّحفة المهديَّة (٢/ ١٥).

لَكِنْ[(١)] هَؤُلَاءِ قَدْ[(٢)] يَجْعَلُونَ العُلُوَّ صِفَةً خَبَرِيَّةً، كَمَا هُوَ أَوَّلُ[(٣)] قَوْلَي القَاضِي أَبِي يَعْلَى؛ فَيَكُونُ الكَلَامُ فِيهِ كَالكَلَامِ فِي الوَجْهِ، وَقَدْ يَقُولُونَ: إِنَّ مَا يُثْبِتُونَهُ لَا يُنَافِي الجِسْمَ، كَمَا يَقُولُونَهُ فِي سَائِرِ الصِّفَاتِ.

وَالعَاقِلُ إِذَا تَأَمَّلَ: وَجَدَ الأَمْرَ فِيمَا نَفَوْهُ كَالأَمْرِ فِيمَا أَثْبَتُوهُ؛ لَا فَرْقَ.

وَأَصْلُ كَلَامِ هَؤُلَاءِ كُلِّهِمْ[(٤)]: عَلَى أَنَّ إِثْبَاتَ الصِّفَاتِ مُسْتَلْزِمٌ[(٥)] التَّجْسِيمَ[(٦)]، وَالأَجْسَامُ مُتَمَاثِلَةٌ.

الجواب عن هذه الشُّبهة: بواحد من أربعة أجوبة

وَالمُثْبِتُونَ يُجِيبُونَ عَنْ هَذَا: تَارَةً: بِمَنْعِ المُقَدِّمَةِ الأُولَى.

وَتَارَةً: بِمَنْعِ المُقَدِّمَةِ الثَّانِيَةِ.

وَتَارَةً: بِمَنْعِ كُلٍّ مِنَ المُقَدِّمَتَيْنِ.

وَتَارَةً: بِالِاسْتِفْصَالِ.

---

(١) في د، هـ: «ولكن».

(٢) «قَدْ» ليست في ج.

(٣) في ب: «أولى».

(٤) في ب زيادة: «مبنيٌّ».

(٥) في ب: «يستلزم».

(٦) في د، هـ: «الجسم»، وفي نسخة على حاشيتها كالمثبت.
والتَّجسيم: الاعتقاد بأنَّ اللَّهَ تعالى جِسْم، وأوَّل مَن أَطلقَ هذه المقالة هو هشام بن الحكم الرَّافضيُّ. مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٣/ ١٨٦).

وَلَا رَيْبَ أَنَّ قَوْلَهُمْ بِتَمَاثُلِ الأَجْسَامِ قَوْلٌ بَاطِلٌ، سَوَاءٌ فَسَّرُوا الجِسْمَ بِمَا يُشَارُ إِلَيْهِ، أَوْ بِالقَائِمِ بِنَفْسِهِ(١)، أَوْ بِالمَوْجُودِ(٢)، أَوْ بِالمُرَكَّبِ مِنَ الهَيُولَى(٣) وَالصُّورَةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

فَأَمَّا إِذَا(٤) فَسَّرُوهُ بِالمُرَكَّبِ مِنَ الجَوَاهِرِ المُنْفَرِدَةِ(٥)؛ فَهَذَا يَنْبَنِي(٦) عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ، وَعَلَى إِثْبَاتِ الجَوَاهِرِ المُنْفَرِدَةِ(٧)، وَعَلَى أَنَّهَا مُتَمَاثِلَةٌ(٨)؛ وَجُمْهُورُ العُقَلَاءِ يُخَالِفُونَهُمْ فِي ذَلِكَ(٩).

وَالمَقْصُودُ(١٠): أَنَّهُمْ يُطْلِقُونَ التَّشْبِيهَ عَلَى مَا يَعْتَقِدُونَهُ(١١) تَجْسِيماً؛ بِنَاءً عَلَى تَمَاثُلِ الأَجْسَامِ، وَالمُثْبِتُونَ يُنَازِعُونَهُمْ(١٢) فِي

---

(١) في أ: «نفسه».

(٢) في أ،ب: «بالوجود».

(٣) الهَيُولَى: لفظٌ يونانيٌّ بمعنى: الأصل والمادَّة، وفي الاصطلاح: جوهرٌ في الجسم قابلٌ لِمَا يعرض لذلك الجسم من الاتِّصال والانفصال، محلٌّ للصُّورتين: الجسميَّة، والنَّوعيَّة. التَّعريفات للجرجانيِّ (ص٢٥٧)، التَّوقيف على مهمَّات التَّعاريف (ص٣٤٥).

(٤) في د،هـ: «إن».

(٥) في ج زيادة: «وعلى أنَّها متماثلة».

(٦) في د،هـ: «يُبنى».

(٧) في ج: «الجوهر المفرد».

(٨) في ج: «وعلى أنَّه متماثل».

(٩) في حاشية هـ: «بلغ».

(١٠) في ج زيادة: «هنا».

(١١) في ج: «يعتقدوه».

(١٢) في ج: «ينازعوهم»، وفي نسخة على حاشيتها كالمثبت.

مقالة النُّفاة مثل مقالة الرَّافضة

اعْتِقَادِهِمْ، كَإِطْلَاقِ الرَّافِضَةِ(١) النَّصْبَ(٢) عَلَى مَنْ تَوَلَّى أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ رضي الله عنهما؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ مَنْ أَحَبَّهُمَا فَقَدْ أَبْغَضَ عَلِيّاً رضي الله عنه، وَمَنْ أَبْغَضَهُ فَهُوَ نَاصِبِيٌّ.

وَأَهْلُ السُّنَّةِ يُنَازِعُونَهُمْ فِي المُقَدِّمَةِ الأُولَى؛ وَلِهَذَا يَقُولُ هَؤُلَاءِ: إِنَّ الشَّيْئَيْنِ لَا يَشْتَبِهَانِ مِنْ وَجْهٍ، وَيَخْتَلِفَانِ مِنْ وَجْهٍ، وَأَكْثَرُ العُقَلَاءِ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ.

وَقَدْ بَسَطْنَا الكَلَامَ عَلَى هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا المَوْضِعِ، وَبُيِّنَ فِيهِ حُجَجُ مَنْ يَقُولُ بِتَمَاثُلِ الأَجْسَامِ، وَحُجَجُ مَنْ نَفَى ذَلِكَ، وَبُيِّنَ فَسَادُ قَوْلِ مَنْ يَقُولُ(٣) بِتَمَاثُلِهَا(٤).

جواب آخر: اعتمادهم على نفي التَّشبيه بطريق نفي الصِّفات لاستلزامها الجسميَّة وكون الأجسام متماثلة؛ اعتماد باطل

وَأَيْضاً: فَالِاعْتِمَادُ بِهَذَا الطَّرِيقِ عَلَى نَفْيِ التَّشْبِيهِ اعْتِمَادٌ بَاطِلٌ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ: إِذَا ثَبَتَ تَمَاثُلُ الأَجْسَامِ فَهُمْ لَا يَنْفُونَ ذَلِكَ إِلَّا بِالحُجَّةِ الَّتِي يَنْفُونَ بِهَا الجِسْمَ.

---

(١) الرَّافضة: فرقةٌ من فِرَق الشِّيعة، والرَّفض: اسمٌ يُطلَق على كلِّ مَن رفض إمامة الشَّيخَيْن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وسَبَّهما وكفَّرَهما، وكفَّر سائر الصَّحابة إلَّا النَّزْر اليسير منهم، وقد افترقت الرَّافضة بعد ذلك إلى أربع فرق: زيديَّة، وإماميَّة، وكيسانيَّة، وغلاة، وافترقت هذه الفِرَق إلى فِرَقٍ أخرى كثيرة. مقالات الإسلاميِّين (ص١٦)، الفَرْق بين الفِرَق (ص٢٢)، التَّبصير في الدِّين (ص٢٧)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٤/ ٤٣٥) و(١٣/ ٣٥)، منهاج السُّنَّة النَّبويَّة (١/ ٣٥).

(٢) في ب، د، هـ: «للنَّصب».
والنَّواصب: لقبٌ يُطلَق على الخوارج وغيرهم؛ لمُبالَغَتِهم في نَصْبِ العِدَاء لعَلِيٍّ رضي الله عنه. مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٣/ ١٥٤)، (٤/ ٤٦٨).

(٣) في د، هـ: «قال».

(٤) في حاشية د: «بلغ».
وقد بسط ذلك المصنِّف في كتابَيه «درء تعارض العقل والنَّقل» و«منهاج السُّنَّة».

وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ هَذَا يَسْتَلْزِمُ(١) الجِسْمَ، وَثَبَتَ امْتِنَاعُ الجِسْمِ؛ كَانَ هَذَا وَحْدَهُ كَافِياً فِي نَفْيِ ذَلِكَ، لَا يَحْتَاجُ نَفْيُ ذَلِكَ إِلَى نَفْيِ مُسَمَّى التَّشْبِيهِ، لَكِنَّ نَفْيَ(٢) الجِسْمِ(٣) يَكُونُ مَبْنِيّاً(٤) عَلَى نَفْيِ هَذَا التَّشْبِيهِ، بِأَنْ يُقَالَ: لَوْ ثَبَتَ لَهُ كَذَا وَكَذَا لَكَانَ جِسْماً.

ثُمَّ يُقَالُ: وَالأَجْسَامُ(٥) مُتَمَاثِلَةٌ، فَيَجِبُ اشْتِرَاكُهَا(٦) فِيمَا يَجِبُ وَيَجُوزُ وَيَمْتَنِعُ، وَهَذَا مُمْتَنِعٌ عَلَيْهِ، لَكِنْ حِينَئِذٍ يَكُونُ مَنْ سَلَكَ هَذَا المَسْلَكَ مُعْتَمِداً فِي نَفْيِ التَّشْبِيهِ عَلَى نَفْيِ التَّجْسِيمِ؛ فَيَكُونُ أَصْلُ نَفْيِهِ نَفْيَ الجِسْمِ، وَهَذَا مَسْلَكٌ آخَرُ سَنَتَكَلَّمُ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى(٧).

الاعتماد في نفي ما ينفى، على مجرَّد نفي التَّشبيه لا يفيد

وَإِنَّمَا المَقْصُودُ هُنَا: أَنَّ مُجَرَّدَ الاعْتِمَادِ فِي(٨) نَفْيِ مَا يُنْفَى عَلَى مُجَرَّدِ نَفْيِ التَّشْبِيهِ لَا يُفِيدُ؛ إِذْ مَا مِنْ(٩) شَيْئَيْنِ إِلَّا وَيَشْتَبِهَانِ مِنْ وَجْهٍ، وَيَفْتَرِقَانِ مِنْ وَجْهٍ.

مذهب السَّلف: إثبات ما وصف اللَّه به نفسه من الصِّفات، ونفي مماثلته لشيء من المخلوقات

بِخِلَافِ الاعْتِمَادِ عَلَى نَفْيِ النَّقْصِ وَالعَيْبِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ سُبْحَانَهُ مُقَدَّسٌ(١٠) عَنْهُ؛ فَإِنَّ هَذِهِ طَرِيقَةٌ صَحِيحَةٌ.

---

(١) في د، هـ: «مستلزم».
(٢) في أ: «بقي».
(٣) في هـ: «التَّجسيم».
(٤) في ب: «مثبتاً».
(٥) في ب: «الأجسام».
(٦) في ج: «اشتراكهما».
(٧) سيأتي (ص١٩٤).
(٨) في ج: «على»، وفي نسخة على حاشيتها كالمثبت.
(٩) «مِنْ» ليست في ب.
(١٠) في ب: «متقدِّس».

وَكَذَلِكَ إِذَا أُثْبِتَ[(١)] لَهُ صِفَاتُ الكَمَالِ، وَنُفِيَ مُمَاثَلَةُ غَيْرِهِ لَهُ فِيهَا؛ فَإِنَّ هَذَا نَفْيُ المُمَاثَلَةِ[(٢)] فِيمَا هُوَ مُسْتَحِقٌّ لَهُ؛ وَهَذَا حَقِيقَةُ التَّوْحِيدِ وَهُوَ: أَنْ لَا يَشْرَكَهُ شَيْءٌ مِنَ الأَشْيَاءِ فِيمَا هُوَ مِنْ خَصَائِصِهِ، وَكُلُّ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ الكَمَالِ فَهُوَ مُتَّصِفٌ[(٣)] بِهَا عَلَى وَجْهٍ لَا يُمَاثِلُهُ فِيهِ أَحَدٌ[(٤)]؛ وَلِهَذَا كَانَ مَذْهَبُ سَلَفِ الأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا: إِثْبَاتُ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ مِنَ الصِّفَاتِ[(٥)]، وَنَفْيُ مُمَاثَلَتِهِ لِشَيْءٍ[(٦)] مِنَ المَخْلُوقَاتِ.

إن قيل: إذا كان بين صفة الخالق والمخلوق قدر مشترك، جاز على الخالق ما يجوز على المخلوق

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ الشَّيْءَ إِذَا شَابَهَ غَيْرَهُ مِنْ وَجْهٍ؛ جَازَ عَلَيْهِ مَا يَجُوزُ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ الوَجْهِ، أَوْ وَجَبَ لَهُ مَا وَجَبَ لَهُ، أَوِ امْتَنَعَ[(٧)] عَلَيْهِ مَا امْتَنَعَ عَلَيْهِ.

قيل له: إذا كان ذلك القدر المشترك لا يستلزم إثبات ما يمتنع على الرَّبِّ، ولا نفي ما يستحقُّه؛ لم يكن ممتنعاً

قِيلَ: هَبْ أَنَّ الأَمْرَ كَذَلِكَ، وَلَكِنْ إِذَا كَانَ ذَلِكَ القَدْرُ المُشْتَرَكُ لَا يَسْتَلْزِمُ إِثْبَاتَ مَا يَمْتَنِعُ عَلَى الرَّبِّ سُبْحَانَهُ، وَلَا نَفْيَ مَا يَسْتَحِقُّهُ؛ لَمْ يَكُنْ مُمْتَنِعاً، كَمَا إِذَا قِيلَ: إِنَّهُ مَوْجُودٌ، حَيٌّ، عَلِيمٌ[(٨)]، سَمِيعٌ، بَصِيرٌ، وَقَدْ سَمَّى بَعْضَ عِبَادِهِ[(٩)]: حَيّاً عَلِيماً سَمِيعاً بَصِيراً.

---

(١) في د،هـ: «ثبت». (٢) في ب: «مماثلة».
(٣) في ب: «وهو يتَّصف»، وفي ج: «فهي». (٤) في د،هـ زيادة: «غيره».
(٥) في أ: «صفات الكمال» بدل: «الصِّفَاتِ».
(٦) في ب: «شيء».
(٧) في ب،د،هـ: «وامتنع».
(٨) في ب زيادة: «قدير».
(٩) في ب: «المخلوقات».

إذا قيل: يلزم منه أنَّه يجوز على الرَّبِّ مَا يجوز على المخلوق

فَإِذَا قِيلَ: يَلْزَمُ أَنَّهُ يَجُوزُ عَلَيْهِ مَا يَجُوزُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِ مَوْجُوداً حَيّاً عَلِيماً[١] سَمِيعاً بَصِيراً.

قيل له: لازم هذا القدر المشترك ليس ممتنعاً على الرَّبِّ

قِيلَ: لَازِمُ هَذَا القَدْرِ المُشْتَرَكِ لَيْسَ مُمْتَنِعاً عَلَى الرَّبِّ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَقْتَضِي حُدُوثاً، وَلَا إِمْكَاناً، وَلَا نَقْصاً، وَلَا شَيْئاً مِمَّا يُنَافِي صِفَاتِ الرُّبُوبِيَّةِ.

القدر المشترك مطلق كلِّيٌّ لا يختصُّ بأحدهما دون الآخر؛ فلم يقع بينهما اشتراك

وَذَلِكَ أَنَّ القَدْرَ المُشْتَرَكَ هُوَ: مُسَمَّى الوُجُودِ أَوِ المَوْجُودِ، أَوِ الحَيَاةِ أَوِ الحَيِّ، أَوِ العِلْمِ أَوِ العَلِيمِ، أَوِ السَّمْعِ وَالبَصَرِ[٢]، أَوِ السَّمِيعِ وَالبَصِيرِ[٣]، أَوِ القُدْرَةِ أَوِ القَدِيرِ، وَالقَدْرُ المُشْتَرَكُ مُطْلَقٌ كُلِّيٌّ لَا يَخْتَصُّ بِأَحَدِهِمَا دُونَ الآخَرِ؛ فَلَمْ يَقَعْ بَيْنَهُمَا اشْتِرَاكٌ، لَا فِيمَا يَخْتَصُّ بِالمُمْكِنِ المُحْدَثِ، وَلَا فِيمَا يَخْتَصُّ بِالوَاجِبِ القَدِيمِ؛ فَإِنَّ مَا يَخْتَصُّ بِهِ أَحَدُهُمَا يَمْتَنِعُ اشْتِرَاكُهُمَا فِيهِ.

فَإِذَا كَانَ القَدْرُ المُشْتَرَكُ الَّذِي اشْتَرَكَا فِيهِ صِفَةَ كَمَالٍ؛ كَالوُجُودِ، وَالحَيَاةِ، وَالعِلْمِ، وَالقُدْرَةِ، وَلَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ مَا يَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ مِنْ خَصَائِصِ[٤] المَخْلُوقِينَ[٥]، كَمَا لَا يَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ مِنْ خَصَائِصِ الخَالِقِ[٦]؛ لَمْ يَكُنْ فِي إِثْبَاتِ هَذَا مَحْذُورٌ أَصْلاً؛ بَلْ إِثْبَاتُ هَذَا مِنْ لَوَازِمِ الوُجُودِ[٧].

---

(١) في ب ونسخة على حاشيتي د،هـ زيادة: «قديراً».

(٢) في ج،د،هـ: «أو البصر». (٣) في أ،ج: «أو البصير».

(٤) في ج: «ذلك شيء ممَّا يدلُّ على خصائص» بدل: «ذَلِكَ مَا يَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ مِنْ خَصَائِصِ».

(٥) في أ: «الخالق». (٦) في أ: «المخلوقين».

(٧) في ب: «الموجود».

نفي القدر المشترك يلزم منه التَّعطيل التَّام

فَكُلُّ مَوْجُودَيْنِ لَا بُدَّ بَيْنَهُمَا مِنْ مِثْلِ هَذَا، وَمَنْ نَفَى هَذَا؛ لَزِمَهُ تَعْطِيلُ وُجُودِ كُلِّ مَوْجُودٍ؛ وَلِهَذَا لَمَّا اطَّلَعَ الأَئِمَّةُ عَلَى أَنَّ هَذَا حَقِيقَةُ قَوْلِ الجَهْمِيَّةِ؛ سَمَّوْهُمْ: «مُعَطِّلَةً»، وَكَانَ جَهْمٌ(١) يُنْكِرُ أَنْ يُسَمَّى اللَّهُ «شَيْئاً»، وَرُبَّمَا قَالَتِ الجَهْمِيَّةُ: «هُوَ شَيْءٌ لَا كَالأَشْيَاءِ»(٢)، فَإِذَا نَفَى القَدْرَ المُشْتَرَكَ مُطْلَقاً لَزِمَ التَّعْطِيلُ التَّامُّ.

وَالمَعَانِي الَّتِي يُوصَفُ بِهَا الرَّبُّ تَعَالَى؛ كَالحَيَاةِ، وَالعِلْمِ، وَالقُدْرَةِ؛ بَلِ الوُجُودِ، وَالثُّبُوتِ، وَالحَقِيقَةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ تَجِبُ لَهُ لَوَازِمُهَا؛ فَإِنَّ ثُبُوتَ المَلْزُومِ يَقْتَضِي ثُبُوتَ اللَّازِمِ، وَخَصَائِصُ المَخْلُوقِ الَّتِي يَجِبُ تَنْزِيهُ الرَّبِّ عَنْهَا لَيْسَتْ مِنْ لَوَازِمِ ذَلِكَ أَصْلاً؛ بَلْ تِلْكَ مِنْ لَوَازِمِ مَا يَخْتَصُّ بِالمَخْلُوقِ مِنْ وُجُودٍ، وَحَيَاةٍ، وَعِلْمٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ مُنَزَّهٌ عَنْ خَصَائِصِ المَخْلُوقِ وَمَلْزُومَاتِ خَصَائِصِهِ(٣).

---

(١) هو: الجهم بن صفوان، أبو مِحرَزٍ الرَّاسبيُّ، السَّمرقنديُّ، مولاهم، تنسب إليه فرقة الجهميَّة، أقام ببلخ، ونُفي إلى تِرْمذ، مبتدعٌ ورأسٌ في الشَّرِّ والفتنة، ينفي الأسماء والصِّفات، ويقول بخلق القرآن، وهو جبريٌّ في الأفعال، قتله سلم بن أحوز نائب مرو سنة (١٢٨هـ). سير أعلام النُّبلاء (٦/ ٢٦)، البداية والنِّهاية (١٣/ ١٤٧).

(٢) قال الإمام أحمد ابن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ في الرَّدِّ على الجهميَّة والزَّنادقة (ص٩٩): «وقلنا: هو شيء، فقالوا: (هو شيء لا كالأشياء)، فقلنا: إنَّ الشَّيء الَّذي لا كالأشياء قد عرف أهل العقل أنَّه لا شيء، فعند ذلك تبيَّن للنَّاس أنَّهم لا يؤمنون بشيء، ولكن يدفعون عن أنفسهم الشِّنعة بما يُقِرُّون من العلانيَة».

(٣) في ج: «خصائص المخلوقين وملزومات خصائصهم».

من فهم هذا الموضع فهماً جيِّداً؛ زالت عنه عامَّة الشُّبهات

وَهَذَا المَوْضِعُ مَنْ فَهِمَهُ فَهْماً جَيِّداً وَتَدَبَّرَهُ؛ زَالَتْ عَنْهُ عَامَّةُ الشُّبُهَاتِ، وَانْكَشَفَ لَهُ غَلَطُ كَثِيرٍ مِنَ الأَذْكِيَاءِ فِي هَذَا المَقَامِ، وَقَدْ بُسِطَ هَذَا فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ(١)، وَبُيِّنَ فِيهَا أَنَّ القَدْرَ المُشْتَرَكَ الكُلِّيَّ لَا يُوجَدُ فِي الخَارِجِ إِلَّا(٢) مُعَيَّناً مُقَيَّداً، وَأَنَّ مَعْنَى اشْتِرَاكِ المَوْجُودَاتِ فِي أَمْرٍ مِنَ الأُمُورِ هُوَ(٣) تَشَابُهُهَا مِنْ ذَلِكَ الوَجْهِ، وَأَنَّ ذَلِكَ المَعْنَى العَامَّ يُطْلَقُ عَلَى هَذَا وَهَذَا؛ لَا أَنَّ المَوْجُودَاتِ فِي الخَارِجِ يُشَارِكُ أَحَدُهُمَا الآخَرَ(٤) فِي شَيْءٍ مَوْجُودٍ فِيهِ؛ بَلْ كُلُّ مَوْجُودٍ مُتَمَيِّزٌ عَنْ غَيْرِهِ بِذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ.

كثير من النَّاس يتناقض في هذا المقام

وَلَمَّا كَانَ الأَمْرُ كَذَلِكَ(٥)؛ كَانَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَتَنَاقَضُ(٦) فِي هَذَا المَقَامِ:

فتارة ينفون القدر المشترك

فَتَارَةً: يَظُنُّ أَنَّ إِثْبَاتَ القَدْرِ المُشْتَرَكِ يُوجِبُ التَّشْبِيهَ البَاطِلَ؛ فَيَجْعَلُ ذَلِكَ لَهُ(٧) حُجَّةً فِيمَا يَظُنُّ نَفْيَهُ مِنَ الصِّفَاتِ؛ حَذَراً مِنْ مَلْزُومَاتِ(٨) التَّشْبِيهِ.

---

(١) بيان تلبيس الجهميَّة (٤/ ٣٣١)، (٥/ ٢٧٤)، درء تعارض العقل والنَّقل (٤/١٩٦)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٥/ ٣٣١).

(٢) «إِلَّا» ليست في ب.

(٣) في ب: «وهو».

(٤) في أ: «أحدها الآخر»، وفي ب: «أحدهما للآخر»، وفي د،هـ: «أحدهما بالآخر».

(٥) أي: ما تقرَّر من إثبات القَدْر المشترك، وأنَّه ما من شيئين موجودين إلَّا ويشتركان من وجه ويختلفان من وجه، وأنَّه لابدَّ من نفي التَّشبيه الباطل.

(٦) في ج: «متناقض».

(٧) «لَهُ» ليست في أ.

(٨) في ب: «لزوم».

وتارة يثبتون القدر المشترك

وَتَارَةً: يَتَفَطَّنُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِثْبَاتِ هَذَا عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ؛ فَيُجِيبُ[1] بِهِ فِيمَا يُثْبِتُهُ مِنَ الصِّفَاتِ لِمَنِ احْتَجَّ بِهِ مِنَ النُّفَاةِ.

لكثرة الاشتباه في هذا المقام؛ وقعت الشُّبهة في خمسة أمور

وَلِكَثْرَةِ الِاشْتِبَاهِ فِي هَذَا المَقَامِ؛ وَقَعَتِ الشُّبْهَةُ[2] فِي:

أَنَّ وُجُودَ الرَّبِّ هَلْ هُوَ عَيْنُ مَاهِيَّتِهِ، أَوْ زَائِدٌ عَلَى مَاهِيَّتِهِ؟

وَهَلْ لَفْظُ الوُجُودِ مَقُولٌ[3] بِالِاشْتِرَاكِ اللَّفْظِيِّ، أَوْ بِالتَّوَاطُؤِ[4]، أَوِ التَّشْكِيكِ[5]؟

كَمَا وَقَعَ الِاشْتِبَاهُ فِي إِثْبَاتِ الأَحْوَالِ[6] وَنَفْيِهَا[7].

وَفِي أَنَّ المَعْدُومَ هَلْ هُوَ شَيْءٌ أَمْ لَا؟

وَفِي وُجُودِ المَوْجُودَاتِ؛ هَلْ هُوَ زَائِدٌ عَلَى مَاهِيَّتِهَا أَمْ لَا؟

---

(١) في د، هـ: «فيجب».

(٢) في ب: «الشُّبَه».

(٣) في ب: «يقول».

(٤) في ج: «التَّواطؤ».

(٥) في أ، هـ: «بالتَّشكيك».
واللَّفظ المُشَكِّك: عبارة عمَّا يدلُّ على أشياء فوق واحدٍ باعتبار معنىً واحدٍ تختلف فيما بينها فيه بشِدَّةٍ أو ضعفٍ أو تقدُّم أو تأخُّرٍ، كإطلاق لفظ الأبيض على العاج والثَّلج، والموجود على الجَوْهَر والعَرَض، وسُمِّيَ بذلك لأنَّه يُشَكِّك النَّاظر فيه؛ هل هو مشترك أو متواطئ. معيار العلم (ص٨٢)، المبين للآمديِّ (ص٧١)، شرح تنقيح الفصول (ص٣٠).

(٦) الأحوال: عبارة عن صفات إثباتيَّة لموجود، غير متَّصفة بالوجود ولا بالعدم، وقد يمكن أنْ يُعبَّر عنها بما به الاتِّفاق والافتراق بين الذَّوات، وأوَّل مَن قال بأنَّ الصِّفات أحوال هو: أبو هاشم الجبَّائي من كبار المعتزلة، وكفَّره أصحابه وغيرهم على هذا القول. الفَرْق بين الفِرَق (ص١٨٠)، المبين للآمديِّ (ص١٢١).

(٧) «وَنَفْيِهَا» ليست في ب.

كثر من أئمَّة النُّظَّار الاضطراب والتَّناقض في هذه المقامات

وَقَدْ كَثُرَ مِنْ أَئِمَّةِ النُّظَّارِ الِاضْطِرَابُ وَالتَّنَاقُضُ فِي هَذِهِ المَقَامَاتِ:

فَتَارَةً: يَقُولُ أَحَدُهُمُ القَوْلَيْنِ المُتَنَاقِضَيْنِ، وَيَحْكِي عَنِ النَّاسِ مَقَالَاتٍ مَا قَالُوهَا.

وَتَارَةً: يَبْقَى فِي الشَّكِّ وَالتَّحَيُّرِ(١).

وَقَدْ بَسَطْنَا مِنَ الكَلَامِ فِي هَذِهِ المَقَامَاتِ، وَمَا وَقَعَ مِنَ الِاشْتِبَاهِ وَالغَلَطِ وَالحَيْرَةِ فِيهَا لِأَئِمَّةِ الكَلَامِ وَالفَلْسَفَةِ مَا لَا تَتَّسِعُ(٢) لَهُ(٣) هَذِهِ الجُمَلُ المُخْتَصَرَةُ.

الصَّواب في هذه المقامات

وَبَيَّنَّا أَنَّ الصَّوَابَ: هُوَ(٤) أَنَّ وُجُودَ كُلِّ شَيْءٍ فِي الخَارِجِ هُوَ مَاهِيَّتُهُ المَوْجُودَةُ فِي الخَارِجِ؛ بِخِلَافِ المَاهِيَّةِ الَّتِي فِي الذِّهْنِ، فَإِنَّهَا مُغَايِرَةٌ لِلْمَوْجُودِ(٥) فِي الخَارِجِ.

وَأَنَّ لَفْظَ «الوُجُودِ» كَلَفْظِ(٦): «الذَّاتِ» وَ«الشَّيْءِ» وَ«المَاهِيَّةِ» وَ«الحَقِيقَةِ»، وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَهَذِهِ الأَلْفَاظُ كُلُّهَا مُتَوَاطِئَةٌ، وَإِذَا(٧) قِيلَ: إِنَّهَا مُشَكِّكَةٌ(٨) لِتَفَاضُلِ مَعَانِيهَا؛ فَالمُشَكِّكُ(٩) نَوْعٌ مِنَ

---

(١) في ب: «التَّخيير».
(٢) في ج، هـ: «يتَّسع» ولم ينقط في ب.
(٣) في د، هـ زيادة: «من».
(٤) «هُوَ» ليست في ب.
(٥) في ب: «الوجود».
(٦) «الوُجُودِ كَلَفْظِ» ليست في ج.
(٧) في ج، د، هـ: «فإذا».
(٨) في د، هـ: «مشكلة».
(٩) في د، هـ: «فالمشكل».

المُتَوَاطِئِ[١] العَامِّ الَّذِي تُرَاعَى فِيهِ دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى القَدْرِ المُشْتَرَكِ، سَوَاءٌ كَانَ المَعْنَى مُتَفَاضِلاً فِي مَوَارِدِهِ أَوْ مُتَمَاثِلاً.

وَبَيَّنَّا: أَنَّ المَعْدُومَ شَيْءٌ أَيْضاً فِي العِلْمِ وَالذِّهْنِ لَا فِي الخَارِجِ، كَمَا هُوَ مَوْجُودٌ فِي العِلْمِ وَالذِّهْنِ لَا فِي الخَارِجِ[٢]؛ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الثُّبُوتِ وَالوُجُودِ، لَكِنِ الفَرْقُ بَيْنَ[٣] الوُجُودِ العِلْمِيِّ وَالعَيْنِيِّ، مَعَ أَنَّ مَا فِي العِلْمِ لَيْسَ هُوَ الحَقِيقَةَ المَوْجُودَةَ، وَلَكِنْ هُوَ العِلْمُ التَّابِعُ لِلْعَالِمِ القَائِمِ بِهِ.

وَكَذَلِكَ الأَحْوَالُ الَّتِي تَتَمَاثَلُ فِيهَا[٤] المَوْجُودَاتُ وَتَخْتَلِفُ: لَهَا وُجُودٌ فِي الأَذْهَانِ، وَلَيْسَ[٥] فِي الأَعْيَانِ إِلَّا الأَعْيَانُ المَوْجُودَةُ، وَصِفَاتُهَا القَائِمَةُ بِهَا المُعَيَّنَةُ، فَتَتَشَابَهُ[٦] بِذَلِكَ وَتَخْتَلِفُ بِهِ.

---

(١) في ج: «التَّواطئ».

(٢) من قوله: «كَمَا هُوَ مَوْجُودٌ» إلى هنا ليست في ج.
قال شيخ الإسلام رحمه الله في الجواب الصَّحيح (٤/ ٣٠٠): «مَن يقول من أهل الكلام: إنَّ المعدوم شيءٌ ثابتٌ في العَدَم، وهذا القولُ فاسدٌ عند جماهير العقلاء؛ وإنَّما حقيقة الأمر: أنَّ المعدوم يراد إيجاده ويُتصوَّر، ويخبر به، ويكتب قبل وجوده، فله وجودٌ في العلم والقول والخطِّ، وأمَّا في الخارج فلا وجود له، والوجود هو الثُّبوت، فلا ثبوت له في الوجود العينيِّ الخارجيِّ، وإنَّما ثبوته في العلم؛ أي: يعلمه العالم قبل وجوده».

(٣) في د،هـ زيادة: «ثابت»، وفي ج: «ثابت في» بدل: «بَيْنَ».

(٤) في ب: «بها».

(٥) في د،هـ: «فليس».

(٦) في ب،ج،د،هـ: «فتشابه».

وَأَمَّا هَذِهِ الجُمَلُ المُخْتَصَرَةُ: فَإِنَّ[١] المَقْصُودَ بِهَا[٢]: التَّنْبِيهُ عَلَى جُمَلٍ مُخْتَصَرَةٍ جَامِعَةٍ، مَنْ فَهِمَهَا عَلِمَ قَدْرَ نَفْعِهَا، وَانْفَتَحَ لَهُ بَابُ الهُدَى، وَإِمْكَانُ إِغْلَاقِ بَابِ الضَّلَالِ، ثُمَّ بَسْطُهَا وَشَرْحُهَا لَهُ مَقَامٌ آخَرُ؛ إِذْ لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالٌ[٣].

الاعتماد على أنَّ إثبات الصِّفات يستلزم التَّشبيه؛ خطأ لمن تدبَّر ذلك

وَالمَقْصُودُ هُنَا: أَنَّ[٤] الِاعْتِمَادَ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الحُجَّةِ فِيمَا يُنْفَى عَنِ الرَّبِّ وَيُنَزَّهُ عَنْهُ - كَمَا يَفْعَلُهُ كَثِيرٌ مِنَ المُصَنِّفِينَ - خَطَأٌ لِمَنْ تَدَبَّرَ ذَلِكَ، وَهَذَا مِنْ طُرُقِ النَّفْيِ البَاطِلَةِ[٥].

(١) «وَأَمَّا هَذِهِ الجُمَلُ المُخْتَصَرَةُ: فَإِنَّ» ليست في ب.

(٢) في ب: «والمقصود هنا».

(٣) وقد بسطها وشرحها في كتبه: «درء تعارض العقل والنَّقل» و«بغية المرتاد» و«الصَّفديَّة» و«منهاج السُّنَّة».

(٤) «أَنَّ» ليست في ب.

(٥) في حاشية د: «بلغ».

فَصْلٌ

[الاعتماد في تنزيه اللَّه على نفي التَّجسيم أو التَّحيُّز أفسدُ من الاعتماد في تنزيه اللَّه على مجرَّد النَّفي]

وَأَفْسَدُ مِنْ ذَلِكَ: مَا يَسْلُكُهُ نُفَاةُ الصِّفَاتِ أَوْ بَعْضِهَا إِذَا أَرَادُوا أَنْ يُنَزِّهُوهُ عَمَّا يَجِبُ تَنْزِيهُهُ عَنْهُ، مِمَّا هُوَ مِنْ أَعْظَمِ[(١)] الكُفْرِ، مِثْلَ: أَنْ يُرِيدُوا تَنْزِيهَهُ عَنِ الحُزْنِ وَالبُكَاءِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَيُرِيدُونَ الرَّدَّ عَلَى اليَهُودِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّهُ بَكَى عَلَى الطُّوفَانِ[(٢)] حَتَّى رَمِدَ[(٣)] وَعَادَتْهُ المَلَائِكَةُ[(٤)]، وَالَّذِينَ يَقُولُونَ بِإِلَهِيَّةِ بَعْضِ البَشَرِ، وَأَنَّهُ اللَّهُ؛ فَإِنَّ كَثِيراً مِنَ النَّاسِ[(٥)] يَحْتَجُّ عَلَى هَؤُلَاءِ بِنَفْيِ التَّجْسِيمِ[(٦)]، أَوِ التَّحَيُّزِ[(٧)]، أَوْ نَحْوِ[(٨)] ذَلِكَ، وَيَقُولُونَ: لَوِ اتَّصَفَ

---

(١) في ب: «من أعظم من».

(٢) الطُّوفان: المطرُ الغالب والماء الغالب يغشى كلَّ شيء. الصِّحاح (٤/ ١٣٩٧).

(٣) الرَّمَد: وجعُ العين، ومنه: عين رمداء، وقد رَمِدت عينه وأرمدت. العين (٨/ ٣٨)، غريب الحديث لأبي عبيد (٣/ ٢١٢)، تهذيب اللُّغة (١٤/ ٨٥).

(٤) انظر: الجواب الصَّحيح (٢/ ١٤١)، (٤/ ٤٥٦).

(٥) «مِنَ النَّاسِ» ليست في أ.

(٦) في نسخة على حاشيتي د،هـ: «الجسم».

(٧) في د،هـ: «والتَّحيُّز».

(٨) في ج،د،هـ: «ونحو».

بِهَذِهِ النَّقَائِصِ وَالآفَاتِ[١]؛ لَكَانَ جِسْماً أَوْ مُتَحَيِّزاً، وَذَلِكَ مُمْتَنِعٌ.

وَبِسُلُوكِهِمْ مِثْلَ هَذِهِ الطَّرِيقِ اسْتَظْهَرَ عَلَيْهِمُ[٢] المَلَاحِدَةُ نُفَاةُ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ.

الاحتجاج على نفي النَّقائص بنفي التَّجسيم أو التَّحيُّز لا يحصِّل المقصود لوجوه

فَإِنَّ هَذِهِ الطَّرِيقَ لَا يَحْصُلُ بِهَا[٣] المَقْصُودُ لِوُجُوهٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّ وَصْفَ اللَّهِ تَعَالَى بِهَذِهِ النَّقَائِصِ وَالآفَاتِ أَظْهَرُ فَسَاداً فِي العَقْلِ وَالدِّينِ مِنْ نَفْيِ التَّحَيُّزِ وَالتَّجْسِيمِ؛ فَإِنَّ هَذَا فِيهِ مِنَ الاشْتِبَاهِ وَالنِّزَاعِ وَالخَفَاءِ مَا لَيْسَ فِي ذَلِكَ، وَكُفْرُ صَاحِبِ ذَلِكَ مَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ مِنْ دِينِ الإِسْلَامِ، وَالدَّلِيلُ مُعَرِّفٌ[٤] لِلْمَدْلُولِ، وَمُبَيِّنٌ لَهُ؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُسْتَدَلَّ عَلَى الأَظْهَرِ الأَبْيَنِ بِالأَخْفَى[٥]، كَمَا لَا يُفْعَلُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الحُدُودِ[٦].

وَالوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَصِفُونَهُ بِهَذِهِ الآفَاتِ[٧] يُمْكِنُهُمْ أَنْ يَقُولُوا: نَحْنُ لَا نَقُولُ بِالتَّجْسِيمِ وَالتَّحَيُّزِ[٨]، كَمَا يَقُولُهُ

(١) «وَالآفَاتِ» ليست في هـ.

(٢) في ب زيادة: «هؤلاء».

(٣) في د،هـ: «به».
قال الجوهريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في الصِّحاح (٤/ ١٥١٣): «الطَّرِيقُ: السَّبيلُ، يذكَّر ويؤنَّث».

(٤) في أ: «معروف».

(٥) في ج،د: «بما لا يخفى» بدل: «بِالأَخْفَى»، وكُتِب في حاشية د: «وصوابه: بالأخفى».

(٦) الحدُّ: قولٌ دالٌّ على ماهيَّة الشَّيء. التَّعريفات (ص٨٣).

(٧) في ج: «الصِّفات».

(٨) في ب: «والتَّحييز».

مَنْ يُثْبِتُ الصِّفَاتِ، وَيَنْفِي التَّجْسِيمَ(١)؛ فَيَصِيرُ نِزَاعُهُمْ مِثْلَ نِزَاعِ مُثْبِتَةِ(٢) صِفَاتِ الكَمَالِ، فَيَصِيرُ كَلَامُ مَنْ وَصَفَ اللَّهَ تَعَالَى بِصِفَاتِ الكَمَالِ وَصِفَاتِ النَّقْصِ وَاحِداً، وَيَبْقَى رَدُّ النُّفَاةِ عَلَى الطَّائِفَتَيْنِ بِطَرِيقٍ وَاحِدٍ، وَهَذَا فِي(٣) غَايَةِ الفَسَادِ(٤).

الثَّالِثُ: أَنَّ هَؤُلَاءِ يَنْفُونَ صِفَاتِ الكَمَالِ بِمِثْلِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ(٥)، وَاتِّصَافُهُ بِصِفَاتِ الكَمَالِ وَاجِبٌ ثَابِتٌ بِالعَقْلِ وَالسَّمْعِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ(٦) دَلِيلاً عَلَى فَسَادِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ.

الرَّابِعُ: أَنَّ سَالِكِي هَذِهِ الطَّرِيقَةِ(٧) مُتَنَاقِضُونَ؛ فَكُلُّ مَنْ أَثْبَتَ شَيْئاً مِنْهُمْ أَلْزَمَهُ(٨) الآخَرُ بِمَا يُوَافِقُهُ فِيهِ مِنَ الإِثْبَاتِ، كَمَا أَنَّ كُلَّ مَنْ نَفَى شَيْئاً مِنْهُمْ أَلْزَمَهُ(٩) الآخَرُ بِمَا وَافَقَهُ(١٠) فِيهِ مِنَ النَّفْيِ.

تناقض نفاة الصِّفات أو بعضها

فَمُثْبِتَةُ الصِّفَاتِ(١١) كَالحَيَاةِ، وَالعِلْمِ، وَالقُدْرَةِ، وَالكَلَامِ، وَالسَّمْعِ، وَالبَصَرِ؛ إِذَا قَالَتْ لَهُمُ النُّفَاةُ - كَالمُعْتَزِلَةِ -: هَذَا

(١) في ب: «التَّحيُّز».
(٢) في ج زيادة: «الكلام».
(٣) «فِي» ليست في أ.
(٤) في حاشية د: «بلغ».
(٥) في أ: «الطَّريق».
(٦) «ذَلِكَ» ليست في أ.
(٧) في ب: «الطَّريق».
(٨) في أ: «لزم».
(٩) في أ: «ألزم».
(١٠) في د، هـ: «يوافقه».
(١١) من الأشاعرة وغيرهم ممَّن يثبت بعض الصِّفات.

تَجْسِيمٌ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ أَعْرَاضٌ، وَالعَرَضُ لَا يَقُومُ إِلَّا بِالجِسْمِ، أَوْ لِأَنَّا لَا نَعْرِفُ مَوْصُوفاً بِالصِّفَاتِ إِلَّا جِسْماً.

قَالَتْ لَهُمُ المُثْبِتَةُ: وَأَنْتُمْ قَدْ قُلْتُمْ: إِنَّهُ حَيٌّ عَلِيمٌ قَدِيرٌ، وَقُلْتُمْ: لَيْسَ بِجِسْمٍ، وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ مَوْجُوداً حَيّاً عَالِماً قَادِراً إِلَّا جِسْماً؛ فَقَدْ[(١)] أَثْبَتُّمُوهُ عَلَى خِلَافِ مَا عَلِمْتُمْ، فَكَذَلِكَ نَحْنُ، وَقَالُوا لَهُمْ: أَنْتُمْ أَثْبَتُّمْ حَيّاً عَالِماً قَادِراً، بِلَا حَيَاةٍ وَلَا عِلْمٍ وَلَا قُدْرَةٍ، وَهَذَا تَنَاقُضٌ يُعْلَمُ[(٢)] بِضَرُورَةِ العَقْلِ.

ثُمَّ هَؤُلَاءِ المُثْبِتَةُ[(٣)] إِذَا قَالُوا لِمَنْ أَثْبَتَ أَنَّهُ يَرْضَى وَيَغْضَبُ، وَيُحِبُّ وَيُبْغِضُ، أَوْ مَنْ وَصَفَهُ بِالِاسْتِوَاءِ وَالنُّزُولِ[(٤)]، وَالإِتْيَانِ وَالمَجِيءِ، أَوْ بِالوَجْهِ وَاليَدِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، إِذَا قَالُوا: هَذَا يَقْتَضِي التَّجْسِيمَ، لِأَنَّا لَا نَعْرِفُ مَا يُوصَفُ بِذَلِكَ إِلَّا مَا هُوَ جِسْمٌ.

قَالَتْ لَهُمُ المُثْبِتَةُ[(٥)]: فَأَنْتُمْ قَدْ وَصَفْتُمُوهُ بِالحَيَاةِ وَالعِلْمِ وَالقُدْرَةِ وَالسَّمْعِ وَالبَصَرِ وَالكَلَامِ، وَهَذَا هَكَذَا؛ فَإِنْ[(٦)] كَانَ هَذَا لَا يُوصَفُ بِهِ إِلَّا الجِسْمُ فَالآخَرُ كَذَلِكَ، وَإِنْ أَمْكَنَ أَنْ يُوصَفَ بِأَحَدِهِمَا مَا لَيْسَ بِجِسْمٍ فَالآخَرُ كَذَلِكَ؛ فَالتَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا تَفْرِيقٌ بَيْنَ المُتَمَاثِلَيْنِ.

---

(١) في ج، د، هـ: «قد».
(٢) في هـ: «يعرف».
(٣) لبعض الصفات.
(٤) في ج، د، هـ: «أو بالنُّزول».
(٥) من أهل السُّنة والجماعة.
(٦) في ج، د، هـ: «فإذا».

الرَّدُّ على من وصف اللَّه بالنَّقائص بنفي التَّجسيم أو التَّحيُّز طريق فاسد، لم يسلكه أحد من السَّلف

وَلِهَذَا[١]؛ لَمَّا كَانَ الرَّدُّ عَلَى مَنْ وَصَفَ اللَّهَ تَعَالَى بِالنَّقَائِصِ بِهَذِهِ الطَّرِيقِ[٢] طَرِيقاً فَاسِداً، لَمْ يَسْلُكْهُ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ وَالأَئِمَّةِ، فَلَمْ يَنْطِقْ أَحَدٌ مِنْهُمْ فِي حَقِّ اللَّهِ بِالجِسْمِ لَا نَفْياً وَلَا إِثْبَاتاً، وَلَا بِالجَوْهَرِ وَالتَّحَيُّزِ[٣]، وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا عِبَارَاتٌ مُجْمَلَةٌ لَا تُحِقُّ حَقّاً، وَلَا تُبْطِلُ بَاطِلاً؛ وَلِهَذَا لَمْ يَذْكُرِ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ - فِيمَا أَنْكَرَهُ عَلَى اليَهُودِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الكُفَّارِ - مَا هُوَ مِنْ هَذَا النَّوْعِ؛ بَلْ هَذَا هُوَ مِنَ الكَلَامِ المُبْتَدَعِ الَّذِي أَنْكَرَهُ السَّلَفُ وَالأَئِمَّةُ.

(١) في ج: «وهذا».

(٢) في د، هـ: «الطَّريقة».

(٣) في أ، د، هـ: «المتحيِّز»، وفي نسخة على حاشيتي د، هـ كالمثبت.

فَصْلٌ

[لا يكفي في إثبات صفات اللَّه مجرَّدُ نفي التَّشبيه]

وَأَمَّا فِي طُرُقِ[(١)] الإِثْبَاتِ؛ فَمَعْلُومٌ أَيْضاً: أَنَّ المُثْبَتَ لَا يَكْفِي فِي إِثْبَاتِهِ مُجَرَّدُ نَفْيِ التَّشْبِيهِ.

اللَّوازم الباطلة المترتِّبة على ذلك

إِذْ لَوْ كَفَى فِي إِثْبَاتِهِ مُجَرَّدُ نَفْيِ التَّشْبِيهِ:

لَجَازَ أَنْ يُوصَفَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مِنَ الأَعْضَاءِ وَالأَفْعَالِ بِمَا لَا يَكَادُ يُحْصَى، مِمَّا هُوَ مُمْتَنِعٌ عَلَيْهِ، مَعَ نَفْيِ التَّشْبِيهِ عَنْهُ[(٢)].

وَأَنْ يُوصَفَ **بِالنَّقَائِصِ** الَّتِي لَا تَجُوزُ عَلَيْهِ، مَعَ نَفْيِ التَّشْبِيهِ؛ كَمَا لَوْ وَصَفَهُ مُفْتَرٍ عَلَيْهِ: بِالبُكَاءِ وَالحُزْنِ وَالجُوعِ وَالعَطَشِ، مَعَ نَفْيِ التَّشْبِيهِ، وَكَمَا لَوْ قَالَ المُفْتَرِي: يَأْكُلُ لَا كَأَكْلِ العِبَادِ، وَيَشْرَبُ لَا كَشُرْبِهِمْ، وَيَبْكِي وَيَحْزَنُ لَا كَبُكَائِهِمْ وَلَا حُزْنِهِمْ[(٣)]، كَمَا يُقَالُ: يَضْحَكُ لَا كَضَحِكِهِمْ، وَيَفْرَحُ لَا كَفَرَحِهِمْ، وَيَتَكَلَّمُ لَا كَكَلَامِهِمْ.

وَلَجَازَ أَنْ يُقَالَ: لَهُ أَعْضَاءٌ كَثِيرَةٌ لَا كَأَعْضَائِهِمْ، كَمَا قِيلَ: لَهُ وَجْهٌ لَا كَوُجُوهِهِمْ، وَيَدَانِ لَا كَأَيْدِيهِمْ، حَتَّى يَذْكُرَ[(٤)] المَعِدَةَ

---

(١) في أ، ب: «طرف».
(٢) «عنه» ليست في ج، د، ه.
(٣) في أ: «كحزنهم».
(٤) في ج: «يذكروا».

يقال لمن ينفي صفات النَّقص مع إثبات الصِّفات: ما الفرق بين ما نفيته وما أثبتَّه ما دام أنَّ عمدتك في الإثبات مجرَّد نفي التَّشبيه

وَالأَمْعَاءَ وَالذَّكَرَ وَغَيْرَ ذَلِكَ، مِمَّا يَتَعَالَى اللَّهُ ﷻ عَنْهُ، سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ عُلُوّاً كَبِيراً.

فَإِنَّهُ يُقَالُ لِمَنْ يَنْفِي[1] **ذَلِكَ** مَعَ إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ الخَبَرِيَّةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الصِّفَاتِ: مَا الفَرْقُ بَيْنَ هَذَا، وَبَيْنَ مَا أَثْبَتَّهُ إِذَا نَفَيْتَ التَّشْبِيهَ وَجَعَلْتَ مُجَرَّدَ نَفْيِ التَّشْبِيهِ كَافِياً فِي الإِثْبَاتِ؟ فَلَا بُدَّ مِنْ إِثْبَاتِ فَرْقٍ فِي نَفْسِ الأَمْرِ.

إن قال: العمدة في الفرق هو السَّمع

فَإِنْ قَالَ: العُمْدَةُ فِي الفَرْقِ هُوَ السَّمْعُ، فَمَا جَاءَ بِهِ السَّمْعُ أَثْبَتُّهُ دُونَ مَا لَمْ يَجِئْ بِهِ السَّمْعُ[2].

الجواب الأوَّل: لا يلزم من عدم الدَّليل عدم المدلول عليه

قِيلَ لَهُ: أَوَّلاً: السَّمْعُ هُوَ: خَبَرُ الصَّادِقِ عَمَّا هُوَ الأَمْرُ عَلَيْهِ فِي نَفْسِهِ، فَمَا أَخْبَرَ بِهِ الصَّادِقُ فَهُوَ حَقٌّ؛ مِنْ نَفْيٍ أَوْ إِثْبَاتٍ، وَالخَبَرُ دَلِيلٌ عَلَى المُخْبَرِ عَنْهُ، وَالدَّلِيلُ لَا يَنْعَكِسُ؛ فَلَا يَلْزَمُ[3] مِنْ عَدَمِهِ عَدَمُ المَدْلُولِ عَلَيْهِ، فَمَا لَمْ يَرِدْ بِهِ السَّمْعُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ثَابِتاً فِي نَفْسِ الأَمْرِ وَإِنْ لَمْ يَرِدْ بِهِ السَّمْعُ؛ إِذَا لَمْ يَكُنْ قَدْ[4] نَفَاهُ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ السَّمْعَ لَمْ يَنْفِ كُلَّ[5] هَذِهِ الأُمُورِ بِأَسْمَائِهَا الخَاصَّةِ، فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ مَا يَنْفِيهَا مِنَ السَّمْعِ، وَإِلَّا فَلَا يَجُوزُ حِينَئِذٍ نَفْيُهَا، كَمَا لَا يَجُوزُ إِثْبَاتُهَا.

---

(١) في ب: «لنافي» وفي ج،د،هـ: «لمن نفى».
(٢) «السَّمع» لم تظهر في أ، بسبب التَّصوير.
(٣) «فلا يلزم» ليست في هـ.
(٤) «قد» ليست في ج،د،هـ.
(٥) «كلَّ» ليست في ج،د،هـ.

الجواب الثَّاني: لا بدَّ في نفس الأمر من فرق بين ما يثبت للَّه وما يُنفى عنه

وَأَيْضاً: فَلَا بُدَّ فِي نَفْسِ الأَمْرِ مِنْ فَرْقٍ بَيْنَ مَا يُثْبَتُ لَهُ وَيُنْفَى عَنْهُ؛ فَإِنَّ الأُمُورَ المُتَمَاثِلَةَ فِي الجَوَازِ وَالوُجُوبِ وَالِامْتِنَاعِ يَمْتَنِعُ اخْتِصَاصُ بَعْضِهَا دُونَ بَعْضٍ بِالجَوَازِ وَالوُجُوبِ وَالِامْتِنَاعِ، فَلَا بُدَّ مِنِ اخْتِصَاصِ المَنْفِيِّ عَنِ المُثْبَتِ بِمَا يَخُصُّهُ بِالنَّفْيِ، وَلَا بُدَّ مِنِ اخْتِصَاصِ الثَّابِتِ عَنِ المَنْفِيِّ[١] بِمَا يَخُصُّهُ مِنَ الثُّبُوتِ[٢].

وَقَدْ يُعَبَّرُ عَنْ ذَلِكَ بِأَنْ يُقَالَ: لَا بُدَّ مِنْ أَمْرٍ يُوجِبُ نَفْيَ مَا يَجِبُ نَفْيُهُ عَنِ اللَّهِ، كَمَا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَمْرٍ يُثْبِتُ لَهُ مَا هُوَ ثَابِتٌ، وَإِنْ كَانَ السَّمْعُ كَافِياً، كَانَ مُخْبِراً عَمَّا هُوَ الأَمْرُ عَلَيْهِ فِي نَفْسِهِ؛ فَمَا الفَرْقُ فِي نَفْسِ الأَمْرِ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا؟!

كلُّ ما نافى صفات الكمال فاللَّه منزَّه عنه

فَيُقَالُ: كُلُّ مَا نَافَى صِفَاتِ الكَمَالِ الثَّابِتَةَ لِلَّهِ فَهُوَ مُنَزَّهٌ عَنْهُ؛ فَإِنَّ ثُبُوتَ أَحَدِ الضِّدَّيْنِ يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الآخَرِ، فَإِذَا عُلِمَ أَنَّهُ مَوْجُودٌ وَاجِبُ الوُجُودِ بِنَفْسِهِ، وَأَنَّهُ قَدِيمٌ وَاجِبُ القِدَمِ؛ عُلِمَ امْتِنَاعُ العَدَمِ وَالحُدُوثِ عَلَيْهِ، وَعُلِمَ أَنَّهُ غَنِيٌّ عَمَّا سِوَاهُ، فَالمُفْتَقِرُ إِلَى مَا سِوَاهُ فِي بَعْضِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ نَفْسُهُ[٣] لَيْسَ[٤] مَوْجُوداً بِنَفْسِهِ؛ بَلْ بِنَفْسِهِ وَبِذَلِكَ الآخَرِ الَّذِي أَعْطَاهُ مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ نَفْسُهُ، فَلَا يُوجَدُ إِلَّا بِهِ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ غَنِيٌّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ؛ فَكُلُّ مَا نَافَى غِنَاهُ فَهُوَ مُنَزَّهٌ عَنْهُ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ قَدِيرٌ قَوِيٌّ؛ فَكُلُّ مَا نَافَى قُدْرَتَهُ وَقُوَّتَهُ فَهُوَ مُنَزَّهٌ

---

(١) في ب: «المنتفي».

(٢) في ب: «بالثُّبوت».

(٣) في ج: «لنفسه».

(٤) في ج زيادة: «هو».

عَنْهُ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ حَيٌّ قَيُّومٌ؛ فَكُلُّ مَا نَافَى حَيَاتَهُ وَقَيُّومِيَّتَهُ فَهُوَ مُنَزَّهٌ عَنْهُ.

أثبت السَّمع للَّه الأسماء والصِّفات؛ فكلُّ ما ضادَّ ذلك فالسَّمع ينفيه

وَبِالجُمْلَةِ: فَالسَّمْعُ قَدْ أَثْبَتَ لَهُ مِنَ الأَسْمَاءِ الحُسْنَى وَصِفَاتِ الكَمَالِ مَا قَدْ وَرَدَ، فَكُلُّ مَا ضَادَّ ذَلِكَ فَالسَّمْعُ يَنْفِيهِ، كَمَا يَنْفِي عَنْهُ المِثْلَ وَالكُفُؤَ؛ فَإِنَّ إِثْبَاتَ الشَّيْءِ نَفْيٌ لِضِدِّهِ، وَلِمَا يَسْتَلْزِمُ ضِدَّهُ، وَالعَقْلُ يَعْرِفُ نَفْيَ ذَلِكَ، كَمَا يَعْرِفُ إِثْبَاتَ ضِدِّهِ؛ فَإِثْبَاتُ أَحَدِ الضِّدَّيْنِ نَفْيٌ لِلآخَرِ[1] وَلِمَا يَسْتَلْزِمُهُ.

طرق تنزيه اللَّه متَّسعة لا تحتاج إلى الاقتصار على مجرَّد نفي التَّشبيه والتَّجسيم

فَطُرُقُ العِلْمِ بِنَفْيِ مَا يُنَزَّهُ الرَّبُّ عَنْهُ مُتَّسِعَةٌ، لَا يُحْتَاجُ فِيهَا إِلَى الِاقْتِصَارِ عَلَى مُجَرَّدِ نَفْيِ التَّشْبِيهِ وَالتَّجْسِيمِ[2]، كَمَا فَعَلَهُ أَهْلُ القُصُورِ وَالتَّقْصِيرِ[3] - الَّذِينَ تَنَاقَضُوا فِي ذَلِكَ، وَفَرَّقُوا بَيْنَ المُتَمَاثِلَيْنِ -، حَتَّى إِنَّ كُلَّ مَنْ أَثْبَتَ شَيْئاً احْتَجَّ عَلَيْهِ مَنْ نَفَاهُ بِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ.

وَكَذَلِكَ احْتَجَّ القَرَامِطَةُ عَلَى نَفْيِ جَمِيعِ الأُمُورِ، حَتَّى نَفَوُا النَّفْيَ؛ فَقَالُوا: لَا يُقَالُ: مَوْجُودٌ، وَلَا لَيْسَ بِمَوْجُودٍ، وَلَا حَيٌّ، وَلَا لَيْسَ بِحَيٍّ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ تَشْبِيهٌ بِالمَوْجُودِ أَوِ المَعْدُومِ، فَلَزِمَهُمْ[4] نَفْيُ النَّقِيضَيْنِ، وَهُوَ أَظْهَرُ الأَشْيَاءِ امْتِنَاعاً.

---

(١) في ب: «الآخر».

(٢) «والتَّجسيم» ليست في ب.

(٣) القصور: العجز عن الممكن. القاموس المحيط (ص٤٦٢).
والتَّقصير: التَّواني في الأمر. الصِّحاح (٢/ ٧٩٤)، لسان العرب (٥/ ٩٨).

(٤) في ج،د،هـ: «فلزم».

ثُمَّ إِنَّ هَؤُلَاءِ يَلْزَمُهُمْ - مِنْ تَشْبِيهِهِ بِالمَعْدُومَاتِ، وَالمُمْتَنِعَاتِ، وَالجَمَادَاتِ - أَعْظَمُ مِمَّا فَرُّوا مِنْهُ مِنَ التَّشْبِيهِ بِالأَحْيَاءِ الكَامِلِينَ.

فَطُرُقُ تَنْزِيهِهِ وَتَقْدِيسِهِ عَمَّا هُوَ مُنَزَّهٌ عَنْهُ مُتَّسِعَةٌ لَا تَحْتَاجُ إِلَى هَذَا.

ما يُنفى عن اللَّه يُنفى لتضمُّن النَّفي الإثبات، إذ مجرَّد النَّفي لا مدح فيه ولا كمال

وَقَدْ تَقَدَّمَ[١] أَنَّ مَا يُنْفَى عَنْهُ سُبْحَانَهُ يُنْفَى لِتَضَمُّنِ النَّفْيِ الإِثْبَاتَ؛ إِذْ مُجَرَّدُ النَّفْيِ لَا مَدْحٌ فِيهِ وَلَا كَمَالٌ، فَإِنَّ المَعْدُومَ يُوصَفُ بِالنَّفْيِ، وَالمَعْدُومُ لَا يُشْبِهُ المَوْجُودَ[٢]، وَلَيْسَ هَذَا مَدْحاً لَهُ؛ بَلْ مُشَابَهَةُ[٣] النَّاقِصِ فِي[٤] صِفَاتِ النَّقْصِ نَقْصٌ مُطْلَقاً، كَمَا أَنَّ مُمَاثَلَةَ المَخْلُوقِ فِي شَيْءٍ مِنَ الصِّفَاتِ تَمْثِيلٌ وَتَشْبِيهٌ[٥]؛ يُنَزَّهُ[٦] عَنْهُ الرَّبُّ ﷻ.

وَالنَّقْصُ ضِدُّ الكَمَالِ، وَذَلِكَ مِثْلُ أَنَّهُ قَدْ عُلِمَ أَنَّهُ حَيٌّ، وَالمَوْتُ ضِدُّ ذَلِكَ؛ فَهُوَ مُنَزَّهٌ عَنْهُ.

وَكَذَلِكَ النَّوْمُ وَالسِّنَةُ ضِدُّ كَمَالِ الحَيَاةِ؛ فَإِنَّ النَّوْمَ أَخُو المَوْتِ.

---

(١) تقدَّم (ص١٢٤). (٢) في ج: «الموجودات».
(٣) في أ: «بل متشابهه»، وفي ج،د،هـ: «لأنَّ مشابهة».
(٤) في أ زيادة: «بعض».
(٥) في د،هـ: «والتَّشبيه».
(٦) في أ: «فنزَّه».

وَكَذَلِكَ(١) اللُّغُوبُ(٢) نَقْصٌ فِي القُدْرَةِ وَالقُوَّةِ.

وَالأَكْلُ وَالشُّرْبُ، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنَ الأُمُورِ فِيهِ افْتِقَارٌ إِلَى مَوْجُودٍ غَيْرِهِ، كَمَا أَنَّ الِاسْتِعَانَةَ بِالغَيْرِ وَالِاعْتِضَادَ بِهِ وَنَحْوَ ذَلِكَ يَتَضَمَّنُ الِافْتِقَارَ إِلَيْهِ وَالِاحْتِيَاجَ إِلَيْهِ، وَكُلُّ مَنْ يَحْتَاجُ إِلَى مَنْ(٣) يَحْمِلُهُ، أَوْ يُعِينُهُ عَلَى قِيَامِ ذَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ؛ فَهُوَ مُفْتَقِرٌ إِلَيْهِ لَيْسَ مُسْتَغْنِياً(٤) بِنَفْسِهِ، فَكَيْفَ مَنْ يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ؟! وَالآكِلُ وَالشَّارِبُ أَجْوَفُ، وَالمُصْمَتُ(٥) الصَّمَدُ أَكْمَلُ مِنَ الآكِلِ وَالشَّارِبِ(٦)؛ وَلِهَذَا كَانَتِ المَلَائِكَةُ صَمَداً لَا تَأْكُلُ وَلَا تَشْرَبُ(٧).

كلُّ نقص تنزَّه عنه المخلوق؛ فالخالق أولى بتنزيهه عن ذلك

وَقَدْ تَقَدَّمَ: أَنَّ كُلَّ كَمَالٍ ثَبَتَ لِمَخْلُوقٍ؛ فَالخَالِقُ أَوْلَى بِهِ، وَكُلَّ نَقْصٍ تَنَزَّهَ عَنْهُ المَخْلُوقُ(٨)؛ فَالخَالِقُ أَوْلَى بِتَنْزِيهِهِ عَنْ ذَلِكَ، وَالسَّمْعُ قَدْ نَفَى ذَلِكَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ:

كَقَوْلِهِ: ﴿ٱلصَّمَدُ﴾(٩)؛ وَالصَّمَدُ: الَّذِي لَا جَوْفَ لَهُ، وَلَا

---

(١) في د: «ولذلك».
(٢) اللُّغوب: التَّعب والإعياء. جمهرة اللُّغة (١/ ٣٧٠)، الصِّحاح (١/ ٢٢٠).
(٣) في ب: «شيء» بدل: «مَنْ».
(٤) في ج زيادة: «عنه».
(٥) المُصمَت: الَّذي لا جوْف له. تهذيب اللُّغة (١٢/ ١٠٦)، القاموس المحيط (ص١٥٥).
(٦) في ب: «الشَّارب».
(٧) في أ: «لا يأكلون ولا يشربون».
(٨) في ب: «مخلوق».
(٩) في ج: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾.

يَأْكُلُ وَلَا يَشْرَبُ(١)، وَهَذِهِ السُّورَةُ هِيَ نَسَبُ(٢) الرَّحْمَنِ(٣)، وَهِيَ الأَصْلُ فِي هَذَا البَابِ، وَقَالَ فِي حَقِّ المَسِيحِ وَأُمِّهِ: ﴿مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ﴾، فَجَعَلَ ذَلِكَ دَلِيلاً عَلَى نَفْيِ الأُلُوهِيَّةِ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى تَنْزِيهِهِ عَنْ ذَلِكَ بِطَرِيقِ الأَوْلَى وَالأَحْرَى.

وَالكَبِدُ وَالطِّحَالُ، وَنَحْوُ ذَلِكَ: هِيَ أَعْضَاءُ الأَكْلِ وَالشُّرْبِ، فَالغَنِيُّ المُنَزَّهُ عَنْ ذَلِكَ مُنَزَّهٌ(٤) عَنْ آلَاتِ ذَلِكَ، بِخِلَافِ اليَدِ فَإِنَّهَا لِلْعَمَلِ وَالفِعْلِ؛ وَهُوَ سُبْحَانَهُ مَوْصُوفٌ بِالعَمَلِ وَالفِعْلِ؛ إِذْ ذَلِكَ(٥) مِنْ صِفَاتِ الكَمَالِ؛ فَمَنْ يَقْدِرُ أَنْ يَفْعَلَ أَكْمَلُ مِمَّنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الفِعْلِ.

---

(١) وهو قول جماعة من أئمَّة التَّفسير: كالحسن البصريِّ، ومجاهد بن جبر، وسعيد بن جبير، والضَّحَّاك، وعامر الشَّعبيِّ، وغيرهم رحمهم الله. انظر: تفسير عبد الرَّزَّاق (٣/ ٤٠٧)، تفسير الطَّبريِّ (٢٤/ ٧٣٢).
قال شيخ الإسلام رحمه الله كما في مجموع الفتاوى (٥/ ٣٥٣): «قال ابنُ مسعود وابنُ عبَّاس والحسنُ وسعيدُ بن جبير وخلقٌ من السَّلف: (الصَّمدُ): الَّذي لا جوفَ له، وقال آخرون: هو السَّيِّدُ الَّذي كمل في سُؤْدَدِه، وكلا القولين حقٌّ؛ فإنَّ لفظ (الصَّمد) في اللُّغة يتناول هذا وهذا، والصَّمدُ في اللُّغة: السَّيِّد؛ والصَّمدُ أيضاً: المُصمَد، والمُصمَدُ: المُصمَتُ، وكلاهما معروفٌ في اللُّغة»، وانظر: الصِّحاح (١/ ٢٥٧)، معجم ديوان الأدب (١/ ٢٩١).
(٢) في أ: «نسب»، «نسبة» معاً.
(٣) سمِّيت بذلك؛ لِمَا رواه أحمد (٢١٢١٩)، والتِّرمذيُّ (٣٣٦٤)، من حديث أبيِّ بن كعب رضي الله عنه: «أَنَّ المُشْرِكِينَ قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: يَا مُحَمَّدُ، انْسُبْ لَنَا رَبَّكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۞ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۞ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۞ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾».
(٤) في ب: «تنزَّه». (٥) في ب: «ذاك».

وَهُوَ سُبْحَانَهُ مُنَزَّهٌ عَنِ الصَّاحِبَةِ وَالوَلَدِ، وَعَنْ آلَاتِ ذَلِكَ وَأَسْبَابِهِ.

وَكَذَلِكَ البُكَاءُ وَالحُزْنُ؛ هُوَ مُسْتَلْزِمٌ لِلضَّعْفِ[١] وَالعَجْزِ الَّذِي يُنَزَّهُ اللَّهُ عَنْهُ؛ بِخِلَافِ الفَرَحِ وَالغَضَبِ؛ فَإِنَّهُ مِنْ صِفَاتِ الكَمَالِ، فَكَمَا يُوصَفُ بِالقُدْرَةِ[٢] دُونَ العَجْزِ، وَبِالعِلْمِ دُونَ الجَهْلِ، وَبِالحَيَاةِ دُونَ المَوْتِ، وَبِالسَّمْعِ دُونَ الصَّمَمِ، وَبِالبَصَرِ دُونَ العَمَى، وَبِالكَلَامِ دُونَ البَكَمِ؛ فَكَذَلِكَ يُوصَفُ بِالفَرَحِ دُونَ الحُزْنِ، وَبِالضَّحِكِ دُونَ البُكَاءِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

ثبت بالعقل ما أثبته السَّمع من أنَّه سبحانه لا كفؤ له ولا سميَّ له وليس كمثله شيء

وَأَيْضاً: فَقَدْ ثَبَتَ بِالعَقْلِ مَا أَثْبَتَهُ[٣] السَّمْعُ مِنْ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا كُفُؤَ لَهُ، وَلَا سَمِيَّ لَهُ، وَلَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ حَقِيقَتُهُ كَحَقِيقَةِ شَيْءٍ مِنَ المَخْلُوقَاتِ، وَلَا حَقِيقَةُ شَيْءٍ مِنْ صِفَاتِهِ كَحَقِيقَةِ شَيْءٍ مِنْ صِفَاتِ المَخْلُوقَاتِ[٤]، فَيُعْلَمُ قَطْعاً أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ المَخْلُوقَاتِ: لَا المَلَائِكَةِ، وَلَا السَّمَوَاتِ، وَلَا الكَوَاكِبِ، وَلَا الهَوَاءِ، وَلَا المَاءِ، وَلَا الأَرْضِ، وَلَا الآدَمِيِّينَ، وَلَا[٥] أَبْدَانِهِمْ، وَلَا أَنْفُسِهِمْ، وَلَا غَيْرِ ذَلِكَ.

(١) في ج: «الضَّعف».
(٢) في ب: «بالقوَّة».
(٣) في أ: «بيَّنه»، وفي ب: «يثبته».
(٤) في أ: «المخلوقين».
(٥) في أ: «لا» من غير واو.

لو قيل بتماثل حقيقة الخالق وحقيقة المخلوق لجاز على كلٍّ منهما ما يجوز على الأخرى، ووجب لها ما يجب لها، وذلك جمع بين النَّقيضين

بَلْ يُعْلَمُ أَنَّ حَقِيقَتَهُ عَنْ مُمَاثَلَةِ شَيْءٍ مِنَ المَوْجُودَاتِ أَبْعَدُ مِنْ سَائِرِ الحَقَائِقِ، وَأَنَّ مُمَاثَلَتَهُ لِشَيْءٍ مِنْهَا أَبْعَدُ مِنْ(١) مُمَاثَلَةِ حَقِيقَةِ شَيْءٍ(٢) مِنَ المَخْلُوقَاتِ لِحَقِيقَةِ مَخْلُوقٍ آخَرَ؛ فَإِنَّ الحَقِيقَتَيْنِ إِذَا تَمَاثَلَتَا جَازَ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ(٣) مَا يَجُوزُ عَلَى الأُخْرَى، وَوَجَبَ لَهَا مَا وَجَبَ لَهَا(٤)؛ فَيَلْزَمُ أَنْ يَجُوزَ عَلَى الخَالِقِ القَدِيمِ الوَاجِبِ بِنَفْسِهِ مَا يَجُوزُ عَلَى المُحْدَثِ المَخْلُوقِ مِنَ العَدَمِ وَالحَاجَةِ، وَأَنْ يُثْبَتَ لِهَذَا مَا يُثْبَتُ لِذَاكَ(٥) مِنَ الوُجُوبِ وَالغِنَى، فَيَكُونُ الشَّيْءُ الوَاحِدُ(٦) وَاجِباً بِنَفْسِهِ، غَيْرَ وَاجِبٍ بِنَفْسِهِ، مَوْجُوداً مَعْدُوماً، وَذَلِكَ جَمْعٌ بَيْنَ النَّقِيضَيْنِ.

وَهَذَا مِمَّا يُعْلَمُ بِهِ بُطْلَانُ قَوْلِ المُشَبِّهَةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: بَصَرٌ كَبَصَرِي، وَيَدٌ كَيَدِي، وَنَحْوَ ذَلِكَ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ قَوْلِهِمْ عُلُوّاً كَبِيراً.

نثبت للَّه ما علمنا ثبوته، وننفي ما علمنا نفيه، ونسكت عمَّا لم نعلم نفيه ولا إثباته

وَلَيْسَ المَقْصُودُ هُنَا: اسْتِيفَاءَ مَا يَثْبُتُ لَهُ، وَمَا يُنَزَّهُ عَنْهُ، وَاسْتِيفَاءَ(٧) طُرُقِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا مَبْسُوطٌ فِي غَيْرِ هَذَا المَوْضِعِ(٨).

---

(١) في ب: «ليس منها أبعد شيء من» بدل: «لِشَيْءٍ مِنْهَا أَبْعَدُ مِنْ».
(٢) في أ: «حقيقته بشيء».
(٣) في ب، د، هـ: «واحد»، وفي د، هـ زيادة: «منهما».
(٤) في د، هـ زيادة: «وامتنع عليها ما امتنع عليها».
(٥) في ج، د، هـ: «لذلك».
(٦) في د، هـ: «الواجب».
(٧) «اسْتِيفَاءَ» ليست في ب.
(٨) وقد بسط ذلك المصنِّف في كتابيه: «درء تعارض العقل والنَّقل» و«منهاج السُّنَّة».

وَإِنَّمَا المَقْصُودُ هُنَا: التَّنْبِيهُ عَلَى جَوَامِعِ ذَلِكَ وَطُرُقِهِ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ السَّمْعُ نَفْياً وَإِثْبَاتاً وَلَمْ يَكُنْ فِي العَقْلِ مَا يُثْبِتُهُ وَلَا يَنْفِيهِ سَكَتْنَا عَنْهُ، فَلَا نُثْبِتُهُ وَلَا نَنْفِيهِ؛ فَنُثْبِتُ مَا عَلِمْنَا ثُبُوتَهُ، وَنَنْفِي مَا عَلِمْنَا نَفْيَهُ، وَنَسْكُتُ عَمَّا لَمْ(١) نَعْلَمْ نَفْيَهُ وَلَا إِثْبَاتَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ(٢).

---

(١) في ج،د،هـ: «لا».

(٢) في حاشية د: «بلغ».

في بعض الكتب المطبوعة للتَّدمريَّة إضافة «القاعدة السَّابعة...»، ولم أضف هذه القاعدة لعدَّة أسباب:

الأوَّل: أنَّها ليست في جميع النُّسخ العشرين الَّتي بأيدينا، ومن ضمن تلك النُّسخ نسختان كُتِبتا في حياة المصنِّف رحمه الله، ونسخة كُتبت بعد وفاته رحمه الله بـ (٤٧) عاماً؛ وقد حدَّثني الوالد رحمه الله أنَّه أثناء رحلته للعراق لجمع فتاوى شيخ الإسلام وجد نسخة من التَّدمريَّة عند الشَّيخ الآلوسي فاشتراها منه، ثمَّ أضافها مؤخَّراً في مجموع الفتاوى وجعل أرقامها «أبجد هوز».

الثَّاني: نسخة الآلوسي الَّتي اعْتَمد عليها الوالد رحمه الله متأخِّرة جدّاً فتاريخ نسخها عام (١٣٠٠ هـ).

الثَّالث: نسخة الآلوسي مع تأخُّرها فيها سقط وتداخل مع كلام الآمديِّ، قال في التُّحفة المهديَّة (٢/ ٤٦): «وبعد النَّظر والتَّأمُّل فيها وجدتُّها غير خالية من سقط في الكلمات، وارتباك في التَّعبير في بعض المواضع».

الرَّابع: جُلُّ ما في القاعدة السَّابعة ورد معناها في القواعد السَّابقة، قال في التُّحفة المهديَّة (٢/ ٤٦): «جلُّ ما فيها قد وردت زبدته في كلام الشَّيخ في موضعين، أحدهما عند قوله في الأصل الأوَّل: (فإن قال: أنا أنفي النَّفي...)، والثَّاني عند قوله في القاعدة الأولى: (ومَن قال: إنه ليس بحي...)»، وقال الشَّيخ ابن عثيمين رحمه الله في تقريب التَّدمريَّة (ص١٣): «وممَّا حذفتُ: القاعدةَ السَّابعة؛ لأنَّها غير موجودة في بعض النُّسَخ، ويُغنِّي عنها ما سبقها من القواعد».

الخامس: أنَّه لم يَرِد ذكرُها في كلام العلماء الَّذين نقلوا التَّدمريَّة وأفادوا منها، كابن الوزير اليمانيِّ، والسَّفَّارينيِّ وغيرهما. =

= السَّادس: أنَّ شيخ الإسلام رحمه الله عندما انتهى من ذكر القاعدة السَّادسة، عقد فصولاً تابعة لها بكلام متَّصل بها، فقال بعد آخر القاعدة السَّادسة: «فَصْلٌ: وَأَفْسَدُ مِنْ ذَلِكَ: مَا يَسْلُكُهُ نُفَاةُ الصِّفَاتِ أَوْ بَعْضِهَا، إِذَا أَرَادُوا أَنْ يُنَزِّهُوهُ عَمَّا يَجِبُ تَنْزِيهُهُ عَنْهُ، مِمَّا هُوَ مِنْ أَعْظَمِ الكُفْرِ...»، وهذا الفصل عطف على ما سبق؛ ولا يتماشى مع ما ختم به القاعدة السَّابعة من النَّاحية الموضوعيَّة والَّتي هي قوله: «وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾؛ فَقَابَلَ بَيْنَ الأَبْكَمِ العَاجِزِ، وَبَيْنَ الآمِرِ بِالعَدْلِ الَّذِي هُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ»، وإنَّما يتمشَّى مع خاتمة القاعدة السَّادسة والَّتي قال فيها: «وَالمَقْصُودُ هُنَا: أَنَّ الِاعْتِمَادَ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الحُجَّةِ فِيمَا يُنْفَى عَنِ الرَّبِّ وَيُنَزَّهُ عَنْهُ - كَمَا يَفْعَلُهُ كَثِيرٌ مِنَ المُصَنِّفِينَ - خَطَأٌ لِمَنْ تَدَبَّرَ ذَلِكَ، وَهَذَا مِنْ طُرُقِ النَّفْيِ البَاطِلَةِ».

الأصل الثَّاني:

التَّوْحِيدُ فِي العِبَادَاتِ المُتَضَمِّنُ لِلْإيمَانِ بِالشَّرْعِ وَالقَدَرِ جَمِيعاً

فَصْلٌ

[الأصل الثَّاني: التَّوْحِيدُ فِي العِبَادَاتِ المُتَضَمِّنُ لِلْإِيمَانِ بِالشَّرْعِ وَالقَدَرِ جَمِيعاً]

وَأَمَّا الأَصْلُ الثَّانِي: وَهُوَ التَّوْحِيدُ فِي العِبَادَاتِ، المُتَضَمِّنُ لِلْإِيمَانِ بِالشَّرْعِ وَالقَدَرِ جَمِيعاً؛ فَنَقُولُ: إِنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الإِيمَانِ بِخَلْقِ اللَّهِ وَأَمْرِهِ.

وجوب الإيمان بمراتب القدر الأربعة: الخلق والمشيئة والعلم والكتابة

فَيَجِبُ الإِيمَانُ:

بِأَنَّ اللَّهَ[1] خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَرَبُّهُ وَمَلِيكُهُ، وَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.

وَأَنَّهُ مَا شَاءَ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وَقَدْ عَلِمَ مَا سَيَكُونُ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ.

وَقَدَّرَ المَقَادِيرَ وَكَتَبَهَا حَيْثُ شَاءَ.

كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾، وَفِي الصَّحِيحِ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ قَدَّرَ مَقَادِيرَ الخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ

(١) في أ: «إنَّه»، وفي ب: «بأنَّه».

السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى المَاءِ»(١).

وجوب الإيمان بأنَّ اللَّه أمر بعبادته وحده

وَيَجِبُ الإِيمَانُ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِعِبَادَتِهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، كَمَا خَلَقَ الإِنْسَ وَالجِنَّ لِعِبَادَتِهِ، وَبِذَلِكَ أَرْسَلَ رُسُلَهُ، وَأَنْزَلَ كُتُبَهُ.

عبادته تتضمَّن كمال الذُّلِّ والحبِّ له، وذلك يتضمَّن كمال طاعته

وَعِبَادَتُهُ تَتَضَمَّنُ(٢) كَمَالَ الذُّلِّ لَهُ وَالحُبِّ لَهُ، وَذَلِكَ يَتَضَمَّنُ كَمَالَ طَاعَتِهِ؛ وَمَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ﴾، وَقَالَ تَعَالَى(٣): ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ(٤) إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾.

أمر اللَّه الرُّسل بإقامة الدِّين

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا

---

(١) رواه مسلم (٢٦٥٣)، من حديث عبد اللَّه بن عمرو رضي الله عنهما.

(٢) في أ: «مضمَّن».

(٣) «وَقَالَ تَعَالَى» ليست في ج،د،هـ.

(٤) في أ،د: «يُوحَى»، وفي هـ: «يُوحَى، نوحِي» بالياء والنُّون معاً، ولم ينقط في ب. والقراءة بالياء المضمومة مع فتح الحاء مبنيّاً للمفعول هي قراءة: أبي عمرو وغيره، وبالنُّون مع كسر الحاء، مبنيّاً للفاعل: قراءة حفص عن عاصم وحمزة والكسائيِّ وخلف العاشر. التَّيسير في القراءات السَّبع (ص١٥٤)، النَّشر في القراءات العشر (٢/٢٩٦).

تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ ۚ كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُوا۟ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُوا۟ صَٰلِحًا ۖ إِنِّى بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ۝ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ﴾، فَأَمَرَ الرُّسُلَ بِإِقَامَةِ الدِّينِ، وَأَنْ لَا يَتَفَرَّقُوا فِيهِ، وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ[(١)] ﷺ فِي الحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «إِنَّا مَعَاشِرَ[(٢)] الأَنْبِيَاءِ: دِينُنَا وَاحِدٌ؛ الأَنْبِيَاءُ[(٣)] إِخْوَةٌ لِعَلَّاتٍ[(٤)]، وَإِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِابْنِ مَرْيَمَ لَأَنَا؛ إِنَّهُ لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ نَبِيٌّ»[(٥)].

الدِّين هو: دين الإسلام

وَهَذَا الدِّينُ هُوَ: دِينُ الإِسْلَامِ الَّذِي لَا يَقْبَلُ اللَّهُ دِيناً غَيْرَهُ، لَا مِنَ الأَوَّلِينَ، وَلَا مِنَ الآخِرِينَ؛ فَإِنَّ جَمِيعَ الأَنْبِيَاءِ عَلَى دِينِ الإِسْلَامِ[(٦)]، قَالَ تَعَالَى عَنْ نُوحٍ ﵇: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِى وَتَذْكِيرِى بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ ٱقْضُوٓا۟ إِلَىَّ وَلَا تُنظِرُونِ ۝ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ ۖ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ ۖ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾[(٧)].

---

(١) «النَّبِيُّ» ليست في ب.
(٢) في ب: «معشر».
(٣) في ج،د،هـ: «والأنبياء».
(٤) إخوة لعلَّات: أي: الَّذين أمَّهاتهم مختلفة وأبوهم واحد، والمعنى: أنَّ إيمانهم واحدٌ وشرائعهم مختلفة. مشارق الأنوار (٢/ ٨٣)، النِّهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٢٩١).
(٥) رواه البخاريُّ (٣٤٤٣) واللَّفظ له، ومسلم (٢٣٦٥)، من حديث أبي هريرة ﵁.
(٦) في د زيادة: «الَّذي لا يَقبَلُ اللَّهُ ديناً غيره».
(٧) سياق الآيتين من أ.

وَقَالَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥۚ وَلَقَدِ ٱصْطَفَيْنَٰهُ فِى ٱلدُّنْيَاۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ۞ إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْۖ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۞ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[١].

وَقَالَ عَنْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ[٢]: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓا۟ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ﴾.

وَقَالَ فِي خَبَرِ المَسِيحِ عَلَيْهِ السَّلَامُ[٣]: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِى وَبِرَسُولِى قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَٱشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ﴾.

وَقَالَ فِي مَنْ تَقَدَّمَ مِنَ الأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ: ﴿يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟﴾.

وَقَالَ عَنْ بِلْقِيسَ أَنَّهَا قَالَتْ: ﴿رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَٰنَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

الإسلام يتضمَّن: الاستسلام للَّه وحده

فَالإِسْلَامُ يَتَضَمَّنُ: الِاسْتِسْلَامَ لِلَّهِ وَحْدَهُ، فَمَنِ اسْتَسْلَمَ[٤] لَهُ وَلِغَيْرِهِ كَانَ مُشْرِكاً، وَمَنْ لَمْ يَسْتَسْلِمْ لَهُ كَانَ مُسْتَكْبِراً[٥] عَنْ عِبَادَتِهِ؛ وَالمُشْرِكُ بِهِ وَالمُسْتَكْبِرُ عَنْ عِبَادَتِهِ كَافِرٌ.

---

(١) سياق الآية من أ، د، هـ.
(٢) «وَقَالَ عَنْ مُوسَى» ليست في ب.
(٣) في أ: «وقال عن قوم عيسى» بدل: «وَقَالَ فِي خَبَرِ المَسِيحِ».
(٤) في ب: «أسلم».
(٥) في أ، ب: «متكبِّراً».

الاستسلام لله وحده يتضمَّن عبادته وطاعته وحده

وَالِاسْتِسْلَامُ لَهُ وَحْدَهُ يَتَضَمَّنُ عِبَادَتَهُ وَحْدَهُ، وَطَاعَتَهُ وَحْدَهُ؛ فَهَذَا دِينُ الإِسْلَامِ الَّذِي لَا يَقْبَلُ اللَّهُ غَيْرَهُ، وَذَلِكَ[1] إِنَّمَا يَكُونُ بِأَنْ يُطَاعَ فِي كُلِّ وَقْتٍ، بِفِعْلِ مَا أَمَرَ بِهِ فِي ذَلِكَ الوَقْتِ؛ فَإِذَا أَمَرَ فِي أَوَّلِ الأَمْرِ بِاسْتِقْبَالِ الصَّخْرَةِ، ثُمَّ أَمَرَ ثَانِياً بِاسْتِقْبَالِ الكَعْبَةِ؛ كَانَ كُلٌّ مِنَ الفِعْلَيْنِ حِينَ أَمَرَ بِهِ دَاخِلاً فِي دِينِ الإِسْلَامِ؛ فَالدِّينُ هُوَ: الطَّاعَةُ وَالعِبَادَةُ لَهُ فِي الفِعْلَيْنِ؛ وَإِنَّمَا تَنَوَّعَ بَعْضُ صُوَرِ الفِعْلِ وَهِيَ[2] وِجْهَةُ[3] المُصَلِّي، فَكَذَلِكَ الرُّسُلُ دِينُهُمْ وَاحِدٌ، وَإِنْ تَنَوَّعَتِ الشِّرْعَةُ وَالمِنْهَاجُ وَالوِجْهَةُ[4] وَالمَنْسَكُ[5]؛ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ الدِّينُ وَاحِداً، كَمَا لَمْ يَمْنَعْ[6] ذَلِكَ فِي شَرِيعَةِ الرَّسُولِ الوَاحِدِ.

من دين الرُّسل: أنَّ أوَّلهم يبشِّر بآخرهم ويؤمن به، وآخرهم يُصدِّق بأوَّلهم ويؤمن به

وَاللَّهُ تَعَالَى جَعَلَ مِنْ دِينِ الرُّسُلِ: أَنَّ أَوَّلَهُمْ يُبَشِّرُ بِآخِرِهِمْ وَيُؤْمِنُ بِهِ، وَآخِرَهُمْ يُصَدِّقُ[7] بِأَوَّلِهِمْ وَيُؤْمِنُ بِهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّۦنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ

(١) في أ: «ذلك».
(٢) في أ، د، هـ: «وهو».
(٣) في نسخة على حاشية د: «جهه»، وفي نسخة على حاشية هـ كالمثبت.
(٤) في د، هـ: «والوجه».
(٥) يُشير رَحِمَهُ اللَّهُ في «الشِّرعة والمنهاج» إلى قوله تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾، وفي: «الوجهة» إلى قوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾، وفي «المنسك» إلى قوله تعالى: ﴿لِّكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ﴾.
(٦) في ب: «يُمنع» بضمِّ الياء، والمثبت من أ.
(٧) في ب: «مصدِّق».

ٱلشَّٰهِدِينَ﴾، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «لَمْ يَبْعَثِ اللَّهُ نَبِيّاً إِلَّا أَخَذَ عَلَيْهِ المِيثَاقَ: لَئِنْ بُعِثَ مُحَمَّدٌ - وَهُوَ حَيٌّ - لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ، وَلَيَنْصُرَنَّهُ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ المِيثَاقَ عَلَى أُمَّتِهِ: لَئِنْ بُعِثَ مُحَمَّدٌ - وَهُمْ أَحْيَاءٌ - لَيُؤْمِنُنَّ بِهِ، وَلَيَنْصُرُنَّهُ»[١]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ ۚ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ﴾.

الإيمان بالرُّسل متلازم

وَجَعَلَ الإِيمَانَ بِهِمْ مُتَلَازِماً، وَكَفَّرَ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ آمَنَ بِبَعْضٍ وَكَفَرَ بِبَعْضٍ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا۟ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ۞ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّا ۚ﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ[٢]﴾[٣]،

---

(١) لم أقف عليه بهذا اللَّفظ عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما، وقد رواه الطَّبريُّ في تفسيره (٥/ ٥٣٩)، عن عليٍّ رضي الله عنه موقوفاً، وروى الطَّبريُّ في تفسيره (٥/ ٥٣٩)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٣٧٥٧)، والطَّبرانيُّ في المعجم الكبير (١٢٣٥٣)، من طريق ابن عبَّاس رضي الله عنهما أنَّه قال: «إِنَّمَا أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ عَلَى قَوْمِهِمْ».

(٢) في أ: «يعملون»، ولم ينقط في ب،ج.
والقراءة بياء الغيب: هي قراءة نافع، وابن كثير، ويعقوب، وشعبة عن عاصم، وخلف العاشر، والباقون: بتاء الخطاب. التَّيسير في القراءات السَّبع (ص٧٤)، النَّشر في القراءات العشر (٢/ ٢١٨).

(٣) سياق الآية في ج: «﴿فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ إلى قوله: ﴿تَعْمَلُونَ﴾».

وَقَدْ قَالَ لَنَا: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ۞ فَإِنۡ ءَامَنُواْ بِمِثۡلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهۡتَدَواْۖ وَّإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا هُمۡ فِي شِقَاقٖۖ فَسَيَكۡفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾، فَأَمَرَنَا أَنْ نَقُولَ: آمَنَّا بِهَذَا كُلِّهِ، وَنَحْنُ لَهُ[١] مُسْلِمُونَ.

من بلغته رسالة محمَّد ﷺ فلم يُقرَّ بما جاء به؛ لم يكن مسلماً ولا مؤمناً

فَمَنْ بَلَغَتْهُ رِسَالَةُ مُحَمَّدٍ ﷺ فَلَمْ يُقِرَّ بِمَا جَاءَ بِهِ؛ لَمْ يَكُنْ مُسْلِماً وَلَا مُؤْمِناً؛ بَلْ يَكُونُ كَافِراً وَإِنْ زَعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ أَوْ مُؤْمِنٌ[٢]، كَمَا ذَكَرُوا أَنَّهُ لَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينٗا فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡهُ﴾، قَالَتِ اليَهُودُ وَالنَّصَارَى: فَنَحْنُ مُسْلِمُونَ؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ﴾، فَقَالُوا: لَا نَحُجُّ[٣]؛ فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[٤]، فَإِنَّ الِاسْتِسْلَامَ لِلَّهِ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالإِقْرَارِ بِمَا لَهُ عَلَى عِبَادِهِ مِنْ حَجِّ البَيْتِ، كَمَا قَالَ ﷺ: «بُنِيَ الإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامِ

(١) في ب: «باللَّه»، وفي ج،د،هـ: «للَّه».

(٢) في ب: «مسلماً أو مؤمناً».

(٣) «فَقَالُوا: لَا نَحُجُّ» ليست في ب، وفي هـ: «إلَّا الحجَّ» وفي نسخة على حاشيتها كالمثبت.

(٤) رواه سعيد بن منصور في التَّفسير من سننه (٥١٥)، وابن المنذر في تفسيره (٧٥٢)، من حديث الضَّحَّاك بن مزاحم رَحِمَهُ اللَّهُ مرسلاً.

الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ، وَحَجِّ البَيْتِ»[١]، وَلِهَذَا لَمَّا وَقَفَ النَّبِيُّ ﷺ بِعَرَفَةَ؛ أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾[٢].

تنازع النَّاس في من تقدَّم من أُمَّة موسى وعيسى، هل هم مسلمون أم لا؟

وَقَدْ تَنَازَعَ النَّاسُ فِي مَنْ تَقَدَّمَ مِنْ أُمَّةِ مُوسَى وَعِيسَى، هَلْ هُمْ مُسْلِمُونَ أَمْ لَا؟

وَهُوَ[٣] نِزَاعٌ لَفْظِيٌّ؛ فَإِنَّ الإِسْلَامَ الخَاصَّ الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ بِهِ مُحَمَّداً[٤] ﷺ - المُتَضَمِّنَ لِشَرِيعَةِ القُرْآنِ - لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا أُمَّةُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَالإِسْلَامُ اليَوْمَ عِنْدَ الإِطْلَاقِ[٥] يَتَنَاوَلُ هَذَا[٦]، وَأَمَّا الإِسْلَامُ العَامُّ المُتَنَاوِلُ لِكُلِّ شَرِيعَةٍ بَعَثَ اللَّهُ بِهَا نَبِيّاً[٧]؛ فَإِنَّهُ يَتَنَاوَلُ إِسْلَامَ كُلِّ أُمَّةٍ مُتَّبِعَةٍ لِنَبِيٍّ مِنَ الأَنْبِيَاءِ.

رأس الإسلام مطلقاً: شهادة أن لا إله إلَّا اللَّه، وبها بعث اللَّه جميع الرُّسل

وَرَأْسُ الإِسْلَامِ مُطْلَقاً: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَبِهَا بَعَثَ اللَّهُ جَمِيعَ الرُّسُلِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ[٨] إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾.

---

(١) رواه البخاريُّ (٨)، ومسلم (١٦)، من حديث عبد اللَّه بن عمر رضي الله عنهما.
(٢) رواه البخاريُّ (٤٥)، ومسلم (٣٠١٧)، من حديث عمر رضي الله عنه.
(٣) في أ: «وهذا».
(٤) في د، هـ: «بُعث به محمَّدٌ».
(٥) في أ زيادة: «لا».
(٦) في ب: «هؤلاء».
(٧) في ب: «نبيَّنا»، وفي د، هـ زيادة: «من الأنبياء».
(٨) في أ، د، هـ: «يُوحَى»، ولم ينقط في ب.
وقد تقدَّم توجيه القراءات في ذلك (ص٢١٤).

وَقَالَ عَنِ الخَلِيلِ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ: ﴿إِنَّنِي بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ * إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ * وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾، وَقَالَ تَعَالَى عَنْهُ: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ * أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ * فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّىٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، وَقَالَ: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ﴾، وَذَكَرَ عَنْ رُسُلِهِ - كَنُوحٍ، وَهُودٍ، وَصَالِحٍ، وَغَيْرِهِمْ[(١)] - أَنَّهُمْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ: ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾.

وَقَالَ عَنْ أَهْلِ الكَهْفِ: ﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ ءَامَنُوا۟ بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى * وَرَبَطْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ إِذْ قَامُوا۟ فَقَالُوا۟ رَبُّنَا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَن نَّدْعُوَا۟ مِن دُونِهِۦٓ إِلَٰهًا ۖ لَّقَدْ قُلْنَآ إِذًا شَطَطًا * هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمُنَا ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً ۖ لَّوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِم بِسُلْطَٰنٍۭ بَيِّنٍ ۖ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾[(٢)].

---

(١) في أ: «وغيره».

(٢) سياق الآية في ج: «﴿لَّقَدْ قُلْنَآ إِذًا شَطَطًا﴾ إلى قوله: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾».

وَقَدْ قَالَ ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾، ذَكَرَ ذَلِكَ[1] فِي مَوْضِعَيْنِ مِنْ كِتَابِهِ[2].

اتِّخاذ الملائكة والنَّبيِّين أرباباً كفر

وَقَدْ بَيَّنَ فِي كِتَابِهِ الشِّرْكَ بِالمَلَائِكَةِ، وَالشِّرْكَ[3] بِالأَنْبِيَاءِ، وَالشِّرْكَ بِالكَوَاكِبِ، وَالشِّرْكَ بِالأَصْنَامِ[4].

فَقَالَ عَنِ النَّصَارَى: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ۞ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۚ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُواْ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُواْ رَبَّٰنِيِّۦنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ[5] ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ۞ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن

---

(١) في ب: «وذلك» بدل: «ذَكَرَ ذَلِكَ».

(٢) وهما في سورة النِّساء: الآية (٤٨)، والآية (١١٦).

(٣) «والشِّرْكَ» ليست في ب.

(٤) في ب زيادة: «وأصل الشِّرك، الشِّرك بالشَّيطان»، وفي د،هـ زيادة: «وأصل الشِّرك، شرك بالشَّيطان».

(٥) قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائيُّ وخلف العاشر: (تُعَلِّمُونَ) بضمِّ التَّاء، وفتح العين، ولام مشدَّدة مكسورة، وقرأ الباقي ومنهم أبو عمرو: (تَعْلَمُونَ) بفتح التَّاء وإسكان العين ولام مخفَّفة مفتوحة. التَّيسير في القراءات السَّبع (ص٨٩)، النَّشر في القراءات العشر (٢/ ٢٤٠).

تَتَّخِذُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرْبَابًاۗ أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[١].

فَبَيَّنَ أَنَّ اتِّخَاذَ المَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ[٢] أَرْبَاباً كُفْرٌ[٣].

لم يزعم أحد بأنَّه شارك اللَّه في الخلق؛ أو أنَّ العالم له صانعان متكافئان في الصِّفات والأفعال؛ ولم يثبت أحد إلهاً مساوياً للَّه في جميع صفاته

وَمَعْلُومٌ أَنَّ أَحَداً مِنَ الخَلْقِ لَمْ يَزْعُمْ أَنَّ[٤] الأَنْبِيَاءَ، أَوِ الأَحْبَارَ[٥]، أَوِ الرُّهْبَانَ[٦]، أَوْ مَرْيَمَ شَارَكُوا اللَّهَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ؛ بَلْ وَلَا زَعَمَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ أَنَّ العَالَمَ لَهُ صَانِعَانِ مُتَكَافِئَانِ فِي الصِّفَاتِ وَالأَفْعَالِ؛ بَلْ وَلَا أَثْبَتَ أَحَدٌ مِنْ بَنِي آدَمَ إِلَهاً مُسَاوِياً لِلَّهِ فِي جَمِيعِ صِفَاتِهِ، بَلْ عَامَّةُ[٧] المُشْرِكِينَ بِاللَّهِ مُقِرُّونَ بِأَنَّهُ لَيْسَ شَرِيكُهُ مِثْلَهُ[٨]؛ بَلْ عَامَّتُهُمْ يُقِرُّونَ أَنَّ[٩] الشَّرِيكَ مَمْلُوكٌ لَهُ، سَوَاءٌ كَانَ مَلَكاً، أَوْ نَبِيّاً، أَوْ كَوْكَباً، أَوْ صَنَماً؛ كَمَا كَانَتْ مُشْرِكُو العَرَبِ يَقُولُونَ فِي تَلْبِيَتِهِمْ: «لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، إِلَّا شَرِيكاً[١٠] هُوَ لَكَ، تَمْلِكُهُ وَمَا مَلَكَ»[١١]، فَأَهَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالتَّوْحِيدِ، فَقَالَ: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ[١٢] لَا

---

(١) سياق الآية في ج: «﴿كُونُواْ عِبَادًا لِّي مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرْبَابًاۗ أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾».

(٢) قوله: «﴿أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾، فَبَيَّنَ أَنَّ اتِّخَاذَ المَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ» ليست في ب.

(٣) في حاشية د: «بلغ».

(٤) في ب زيادة: «أحداً من».

(٥) في ب،ج،د،هـ: «والأحبار».

(٦) في ج،د،هـ: «والرُّهبان».

(٧) في ج: «وعامَّة».

(٨) في د،هـ: «ليس له شريك مثله» بدل: «لَيْسَ شَرِيكُهُ مِثْلَهُ».

(٩) في أ: «مُقِرُّون بأنَّ».

(١٠) في ب،د،هـ: «شريك».

(١١) رواه مسلم (١١٨٥)، من حديث عبد اللَّه بن عبَّاس رضي الله عنهما.

(١٢) «لبَّيك» ليست في أ.

شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ»[١].

وَقَدْ ذَكَرَ أَرْبَابُ المَقَالَاتِ مَا جَمَعُوا مِنْ مَقَالَاتِ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ - فِي المِلَلِ وَالنِّحَلِ وَالآرَاءِ وَالدِّيَانَاتِ -، فَلَمْ يَنْقُلُوا عَنْ أَحَدٍ إِثْبَاتَ شَرِيكٍ مُشَارِكٍ لَهُ[٢] فِي خَلْقِ جَمِيعِ المَخْلُوقَاتِ، وَلَا مُمَاثِلٍ لَهُ فِي جَمِيعِ الصِّفَاتِ؛ بَلْ مِنْ أَعْظَمِ مَا نَقَلُوا فِي ذَلِكَ: قَوْلُ الثَّنَوِيَّةِ[٣] الَّذِينَ يَقُولُونَ بِالأَصْلَيْنِ: النُّورِ وَالظُّلْمَةِ، وَأَنَّ النُّورَ خَلَقَ الخَيْرَ، وَالظُّلْمَةَ خَلَقَتِ الشَّرَّ، ثُمَّ ذَكَرُوا لَهُمْ فِي الظُّلْمَةِ قَوْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا مُحْدَثَةٌ، فَتَكُونُ مِنْ جُمْلَةِ المَخْلُوقَاتِ لَهُ، وَالثَّانِي: أَنَّهَا قَدِيمَةٌ، لَكِنَّهَا لَمْ تَفْعَلْ إِلَّا الشَّرَّ، فَكَانَتْ نَاقِصَةً فِي ذَاتِهَا وَصِفَاتِهَا وَمَفْعُولَاتِهَا عَنِ النُّورِ[٤].

المشركون مقرُّون بأنَّ اللَّه خالق المخلوقات

وَقَدْ أَخْبَرَ سُبْحَانَهُ عَنِ المُشْرِكِينَ - مِنْ إِقْرَارِهِمْ بِأَنَّ اللَّهَ خَالِقُ المَخْلُوقَاتِ - مَا بَيَّنَهُ فِي كِتَابِهِ؛ فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا

---

(١) رواه مسلم (١٢١٨)، من حديث جابر بن عبد اللَّه رضي الله عنهما.

(٢) «له» ليست في د،هـ.

(٣) الثَّنَويَّة: طائفة من المجوس زعمت: أنَّ النُّور والظُّلمة صانعان قديمان، والنُّور منهما فاعل الخيرات والمنافع، والظَّلام فاعل الشُّرور والمَضار، وأنَّ الأجسام ممتزجة من النُّور والظُّلمة، وكلُّ واحد منهما مشتمل على أربع طبائع؛ وهي: الحرارة والبُرودة والرُّطوبة واليُبوسة، والأصلان الأوَّلان مع الطَّبائع الأربع مُدَبِّرات هذا العالم. الفَرْق بين الفِرَق (ص٢٦٩)، المِلَل والنِّحَل (٢/ ٤٩).

(٤) درء تعارض العقل والنَّقل (٥/ ٣٧، ٩/ ٣٤٦)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٣/ ٩٧).

تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ ۚ قُلْ حَسْبِيَ ٱللَّهُ ۖ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ * قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ(١) قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ * قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ(٢) قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ﴾(٣) إِلَى قَوْلِهِ: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾.

بما سبق يعرف ما وقع من الغلط في مسمَّى التَّوحيد

وَبِهَذَا وَغَيْرِهِ: يُعْرَفُ مَا وَقَعَ مِنَ الغَلَطِ فِي مُسَمَّى التَّوْحِيدِ.

التَّوحيد عند المتكلِّمين ثلاثة أنواع:

فَإِنَّ عَامَّةَ المُتَكَلِّمِينَ الَّذِينَ يُقَرِّرُونَ التَّوْحِيدَ فِي كُتُبِ الكَلَامِ وَالنَّظَرِ، غَايَتُهُمْ أَنْ يَجْعَلُوا التَّوْحِيدَ ثَلَاثَةَ أَنْوَاعٍ؛ فَيَقُولُونَ:

---

(١) في أ، د: «اللَّهُ».

(٢) في أ، د: «اللَّهُ».

وقراءة: لفظ الجلالة (اللَّهُ) بتفخيم اللَّام، ورفع الهاء - في هذا الموضع والَّذي قبله - هي قراءة أبي عمرو ويعقوب، وقراءة الباقين: (لِلَّهِ) بلام مكسورة، مع حذف ألف الوصل، وخفض الهاء. التَّيسير في القراءات السَّبع (ص١٦٠)، النَّشر في القراءات العشر (٢/ ٣٢٩).

(٣) سياق الآية في ج: «﴿وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ﴾».

هُوَ وَاحِدٌ فِي ذَاتِهِ، لَا قَسِيمَ[١] لَهُ.

وَوَاحِدٌ[٢] فِي صِفَاتِهِ، لَا شَبِيهَ[٣] لَهُ.

وَوَاحِدٌ[٤] فِي أَفْعَالِهِ، لَا شَرِيكَ لَهُ[٥].

أشهر أنواع التَّوحيد عند المتكلِّمين: توحيد الأفعال

وَأَشْهَرُ الأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ عِنْدَهُمْ[٦] هُوَ الثَّالِثُ، وَهُوَ: تَوْحِيدُ الأَفْعَالِ؛ وَهُوَ[٧] أَنَّ خَالِقَ العَالَمِ وَاحِدٌ.

وَهُمْ يَحْتَجُّونَ عَلَى ذَلِكَ بِمَا يَذْكُرُونَهُ مِنْ دَلَالَةِ التَّمَانُعِ[٨] وَغَيْرِهَا، وَيَظُنُّونَ أَنَّ هَذَا هُوَ التَّوْحِيدُ المَطْلُوبُ، وَأَنَّ هَذَا هُوَ مَعْنَى قَوْلِنَا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، حَتَّى قَدْ يَجْعَلُونَ[٩] مَعْنَى الإِلَهِيَّةِ[١٠]: القُدْرَةَ عَلَى الِاخْتِرَاعِ.

---

(١) في أ: «قسم».

(٢) في أ: «واحد».

(٣) في ب: «شبه».

(٤) في أ: «واحد».

(٥) الإرشاد للجوينيِّ (ص٥٢)، المِلَل والنِّحَل (١/ ٤٢).

(٦) في ب: «عندهم في الثَّلاثة».

(٧) في ب زيادة: «تبيان».

(٨) قال شيخ الإسلام ﷺ في منهاج السُّنَّة النَّبويَّة (٣/ ٣٠٤): «وذلك أنَّ دليلَ التَّمانع المشهور عند المُتَكلِّمين: أنَّه لو كان للعالم صانعان؛ لكان أحدهما إذا أراد أمراً وأراد الآخر خلافَهُ - مثلَ أن يريد أحدهما إطلاع الشَّمس من مشرقها، ويريد الآخَرُ إطلاعها من مغربها أو من جهة أخرى -؛ امتنع أن يحصل مرادهما؛ لأنَّ ذلك جمعٌ بين الضِّدَّين، فيَلزَمُ: إمَّا أنْ لا يحصل مرادُ واحدٍ منهما؛ فلا يكون واحد منهما ربّاً، وإمَّا أن يحصل مراد أحدهما دون الآخَرِ؛ فيكون الَّذي حصل مراده هو الرَّبُّ دون الآخرِ». وانظر: درء تعارض العقل والنَّقل (٩/ ٣٤٣)، ومنهاج السُّنَّة النَّبويَّة (٣/ ٣١٢).

(٩) في ج،د،هـ: «يجعلوا».

(١٠) في ب زيادة: «هو».

المشركون الَّذين بُعث إليهم محمَّد ﷺ مقرُّون بهذا النَّوع؛ وهم مع هذا مشركون

وَمَعْلُومٌ أَنَّ المُشْرِكِينَ مِنَ العَرَبِ الَّذِينَ بُعِثَ إِلَيْهِمْ مُحَمَّدٌ ﷺ أَوَّلاً[(١)] لَمْ يَكُونُوا يُخَالِفُونَهُ فِي هَذَا؛ بَلْ كَانُوا يُقِرُّونَ بِأَنَّ اللَّهَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ، حَتَّى إِنَّهُمْ كَانُوا يُقِرُّونَ بِالقَدَرِ أَيْضاً؛ وَهُمْ مَعَ هَذَا مُشْرِكُونَ.

ليس في العالم من ينازع في أصل هذا الشِّرك

وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنْ لَيْسَ فِي العَالَمِ مَنْ يُنَازِعُ فِي أَصْلِ هَذَا الشِّرْكِ؛ وَلَكِنْ غَايَةُ مَا يُقَالُ: إِنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ جَعَلَ بَعْضَ المَوْجُودَاتِ خَلْقاً لِغَيْرِ اللَّهِ؛ كَالقَدَرِيَّةِ[(٢)] وَغَيْرِهِمْ؛ لَكِنَّ هَؤُلَاءِ يُقِرُّونَ[(٣)] بِأَنَّ اللَّهَ خَالِقُ العِبَادِ، وَخَالِقُ قُدْرَتِهِمْ، وَإِنْ قَالُوا: إِنَّهُمْ خَلَقُوا أَفْعَالَهُمْ.

وَكَذَلِكَ أَهْلُ الفَلْسَفَةِ، وَالطَّبْعِ[(٤)]، وَالنُّجُومِ؛ الَّذِينَ يَجْعَلُونَ بَعْضَ المَخْلُوقَاتِ مُبْدِعَةً لِبَعْضِ الأُمُورِ[(٥)]، مَعَ الإِقْرَارِ بِالصَّانِعِ؛

---

(١) «أَوَّلاً» ليست في ب.

(٢) القَدَرِيَّة: فِرْقَة أَنْكَرَت القَدَر، وغُلَاتُهم زَعَمُوا أنَّ الأَمْرَ أُنُف - أي: أنَّ اللَّهَ لا يَعْلَم بالأمر إلَّا إذا وَقَعَ -، وجمهورهم يُنكِرُون عموم خَلْقِه ومشيئته وقُدْرَته، وأوَّلُ مَنْ تكلَّم بالقَدَر: مَعْبَد الجُهَنِيُّ، ظَهَر في زمن المُتأخِّرين من الصَّحابة وتَبَرَّؤُوا منه. الفَرْق بين الفِرَق (ص١٤)، درء تعارض العقل والنَّقل (٨/ ٤٢١)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٨/ ٤٢٩، ٤٥٠).

(٣) في أ: «مقرون».

(٤) الطَّبع والطَّبيعة: عبارة عمَّا يوجد في الأجسام من القوى الَّتي هي مبادئ حركاتها من غير إرادة، سواء كان ما يصدر عنها من الفعل على نهجٍ واحدٍ كالقوَّة المُحَرِّكة للحجر في هبوطه، أو مختلفاً كالقوَّة المُحَرِّكة للنَّبات في تكوينه ونشوء فروعه. المبين للآمديِّ (ص٩٤).

(٥) في د،هـ زيادة: «فهم».

يَجْعَلُونَ هَذِهِ الفَاعِلَاتِ مَصْنُوعَةً مَخْلُوقَةً، لَا يَقُولُونَ: إِنَّهَا غَنِيَّةٌ عَنِ الخَالِقِ، مُشَارِكَةٌ لَهُ فِي الخَلْقِ.

فَأَمَّا مَنْ أَنْكَرَ الصَّانِعَ: فَذَاكَ جَاحِدٌ مُعَطِّلٌ لِلصَّانِعِ؛ كَالقَوْلِ الَّذِي أَظْهَرَهُ[١] فِرْعَوْنُ، وَالكَلَامُ الآنَ مَعَ المُشْرِكِينَ بِاللَّهِ، المُقِرِّينَ بِوُجُودِهِ.

فَإِذاً[٢]: هَذَا التَّوْحِيدُ الَّذِي قَرَّرُوهُ لَا يُنَازِعُهُمْ فِيهِ هَؤُلَاءِ المُشْرِكُونَ؛ بَلْ يُقِرُّونَ بِهِ مَعَ أَنَّهُمْ مُشْرِكُونَ، كَمَا ثَبَتَ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالإِجْمَاعِ، وَكَمَا عُلِمَ بِالِاضْطِرَارِ مِنْ دِينِ الإِسْلَامِ.

النَّوع الثَّاني من التَّوحيد عند المتكلِّمين: لا شبيه له في صفاته

وَكَذَلِكَ النَّوْعُ الثَّانِي؛ وَهُوَ قَوْلُهُمْ: لَا شَبِيهَ لَهُ فِي صِفَاتِهِ.

فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي الأُمَمِ مَنْ أَثْبَتَ قَدِيماً مُمَاثِلاً لَهُ فِي ذَاتِهِ، سَوَاءٌ قَالَ: إِنَّهُ شَارَكَهُ، أَوْ قَالَ: إِنَّهُ لَا فِعْلَ لَهُ؛ بَلْ مَنْ شَبَّهَ بِهِ شَيْئاً مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ فَإِنَّمَا يُشَبِّهُهُ بِهِ فِي بَعْضِ الأُمُورِ.

معلوم بالعقل امتناع أن يكون لله مثل في المخلوقات

وَقَدْ عُلِمَ بِالعَقْلِ امْتِنَاعُ أَنْ يَكُونَ لَهُ مِثْلٌ فِي المَخْلُوقَاتِ، يُشَارِكُهُ[٣] فِيمَا يَجِبُ أَوْ يَجُوزُ أَوْ[٤] يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ الجَمْعَ بَيْنَ النَّقِيضَيْنِ كَمَا تَقَدَّمَ[٥].

---

(١) في ج، د، هـ: «أظهر».
(٢) في ج، د، هـ: «فإن».
(٣) في ب: «مشاركه».
(٤) في أ: «أن».
(٥) تقدَّم (ص٢٠٧).

وَعُلِمَ أَيْضاً بِالعَقْلِ: أَنَّ كُلَّ مَوْجُودَيْنِ قَائِمَيْنِ بِأَنْفُسِهِمَا فَلَا بُدَّ بَيْنَهُمَا مِنْ قَدْرٍ مُشْتَرَكٍ؛ كَاتِّفَاقِهِمَا فِي مُسَمَّى الوُجُودِ، وَالقِيَامِ بِالنَّفْسِ وَالذَّاتِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَأَنَّ نَفْيَ ذَلِكَ يَقْتَضِي التَّعْطِيلَ المَحْضَ، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِثْبَاتِ خَصَائِصِ الرُّبُوبِيَّةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ[١].

الجهميَّة: أدرجوا نفي الصِّفات في مسمَّى التَّوحيد، ومن أثبتها قالوا: إنَّه مشبِّه ليس بموحِّد

ثُمَّ إِنَّ[٢] الجَهْمِيَّةَ - مِنَ المُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ - أَدْرَجُوا نَفْيَ الصِّفَاتِ فِي مُسَمَّى التَّوْحِيدِ[٣]، فَصَارَ مَنْ قَالَ: إِنَّ لِلَّهِ عِلْماً، أَوْ قُدْرَةً، أَوْ إِنَّهُ يُرَى[٤]، أَوْ إِنَّ[٥] القُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ[٦] غَيْرُ مَخْلُوقٍ؛ يَقُولُونَ: إِنَّهُ مُشَبِّهٌ لَيْسَ بِمُوَحِّدٍ.

غلاة الفلاسفة والقرامطة: نفوا أسماءه الحسنى، ومن أثبتها قالوا: إنَّه مشبِّه ليس بموحِّد

وَزَادَ عَلَيْهِمْ غُلَاةُ[٧] الفَلَاسِفَةِ وَالقَرَامِطَةِ، فَنَفَوْا أَسْمَاءَهُ الحُسْنَى، وَقَالُوا: مَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ قَدِيرٌ عَزِيزٌ حَكِيمٌ؛ فَهُوَ مُشَبِّهٌ لَيْسَ بِمُوَحِّدٍ.

غلاة الغلاة: لا يصفون اللَّه بالنَّفي ولا الإثبات لأنَّ في كلٍّ منهما تشبيهاً له

وَزَادَ غُلَاةُ الغُلَاةِ، وَقَالُوا[٨]: لَا يُوصَفُ بِالنَّفْيِ وَلَا الإِثْبَاتِ؛ لِأَنَّ فِي كُلٍّ مِنْهُمَا تَشْبِيهاً لَهُ.

---

(١) تقدَّم (ص١٨٦).

(٢) في ب: «وإنَّ» بدل: «ثمَّ إنَّ».

(٣) في أ،ج،د،هـ: «ذلك»، وفي نسخة على حاشيتي د،هـ كالمثبت.

(٤) في د،هـ زيادة: «في الآخرة».

(٥) في د،هـ: «وأنَّ».

(٦) في د،هـ زيادة: «منزَّل».

(٧) في د،هـ زيادة: «الجهميَّة».

(٨) في أ: «بأن قالوا».

كلُّهم وقعوا من جنس التَّشبيه فيما هو شرٌّ ممَّا فرُّوا منه

وَهَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ وَقَعُوا - مِنْ جِنْسِ التَّشْبِيهِ - فِيمَا هُوَ شَرٌّ مِمَّا فَرُّوا مِنْهُ؛ فَإِنَّهُمْ شَبَّهُوهُ بِالمُمْتَنِعَاتِ وَالمَعْدُومَاتِ وَالجَمَادَاتِ[١]؛ فِرَاراً مِنْ تَشْبِيهِهِمْ - بِزَعْمِهِمْ - لَهُ[٢] بِالأَحْيَاءِ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ الثَّابِتَةَ لِلَّهِ لَا تَثْبُتُ لَهُ عَلَى حَدِّ مَا تَثْبُتُ لِمَخْلُوقٍ[٣] أَصْلاً، وَهُوَ سُبْحَانَهُ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ؛ لَا فِي ذَاتِهِ وَلَا فِي صِفَاتِهِ وَلَا فِي أَفْعَالِهِ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ إِثْبَاتِ الذَّاتِ، وَإِثْبَاتِ الصِّفَاتِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي إِثْبَاتِ الذَّاتِ إِثْبَاتُ مُمَاثَلَةٍ لِلذَّوَاتِ[٤]؛ لَمْ يَكُنْ فِي إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ إِثْبَاتُ مُمَاثَلَةٍ لَهُ فِي ذَلِكَ.

فَصَارَ هَؤُلَاءِ الجَهْمِيَّةُ المُعَطِّلَةُ يَجْعَلُونَ هَذَا تَوْحِيداً، وَيَجْعَلُونَ مُقَابَلَةَ[٥] ذَلِكَ التَّشْبِيهَ، وَيُسَمُّونَ نُفُوسَهُمْ: «المُوَحِّدِينَ».

النَّوع الثَّالث من التَّوحيد عند المتكلِّمين: واحد في ذاته، لا قسيم له؛ وهذا لفظ مجمل، يدرجون فيه المعاني المستلزمة لنفيه وتعطيله

وَكَذَلِكَ النَّوْعُ الثَّالِثُ: وَهُوَ قَوْلُهُمْ[٦]: وَاحِدٌ لَا قَسِيمَ[٧] لَهُ فِي ذَاتِهِ، أَوْ لَا[٨] جُزْءَ لَهُ، أَوْ لَا[٩] بَعْضَ لَهُ؛ لَفْظٌ مُجْمَلٌ، فَإِنَّ

---

(١) في ب: «والجامدات».
(٢) «لَهُ» ليست في ج.
(٣) في أ: «ما يثبت المخلوق»، وفي ج،هـ: «ما ثبت لمخلوق».
(٤) في أ: «مماثلةٍ للذَّات»، وفي ب: «مماثلةِ الذَّوات».
(٥) في ج: «مقابل».
(٦) في ج،د،هـ زيادة: «هو».
(٧) في أ: «قسم».
(٨) في د،هـ: «ولا».
(٩) في د،هـ: «ولا».

اللَّهَ سُبْحَانَهُ أَحَدٌ[(١)] صَمَدٌ، لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ؛ فَيَمْتَنِعُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَفَرَّقَ، أَوْ يَتَجَزَّأَ، أَوْ يَكُونَ قَدْ رُكِّبَ مِنْ أَجْزَاءٍ، لَكِنَّهُمْ يُدْرِجُونَ فِي هَذَا اللَّفْظِ نَفْيَ عُلُوِّهِ عَلَى عَرْشِهِ، وَمُبَايَنَتَهُ لِخَلْقِهِ، وَامْتِيَازَهُ عَنْهُمْ، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ المَعَانِي المُسْتَلْزِمَةِ لِنَفْيِهِ وَتَعْطِيلِهِ، وَيَجْعَلُونَ ذَلِكَ مِنَ التَّوْحِيدِ.

لو كان جميعُ ما ذكروه من أنواع التَّوحيد حقاً، وأقرَّ به المشركون؛ لم يخرجوا بذلك من الشِّرك

فَقَدْ تَبَيَّنَ[(٢)] أَنَّ مَا يُسَمُّونَهُ تَوْحِيداً: فِيهِ مَا هُوَ حَقٌّ، وَفِيهِ مَا هُوَ بَاطِلٌ، وَلَوْ كَانَ جَمِيعُهُ حَقّاً؛ فَإِنَّ المُشْرِكِينَ إِذَا أَقَرُّوا بِذَلِكَ[(٣)] لَمْ يَخْرُجُوا مِنَ الشِّرْكِ الَّذِي وَصَفَهُمْ بِهِ القُرْآنُ، وَقَاتَلَهُمْ عَلَيْهِ الرَّسُولُ ﷺ؛ بَلْ لَا بُدَّ أَنْ[(٤)] يَعْتَرِفُوا بِأَنَّهُ[(٥)] لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

ليس المراد بالإله: القادر على الاختراع؛ بل معناه: الَّذي يستحقُّ أن يعبد

وَلَيْسَ المُرَادُ بِالإِلَهِ هُوَ: القَادِرُ عَلَى الِاخْتِرَاعِ، كَمَا ظَنَّهُ مَنْ ظَنَّهُ مِنْ أَئِمَّةِ المُتَكَلِّمِينَ؛ حَيْثُ ظَنَّ أَنَّ الإِلَهِيَّةَ هِيَ القُدْرَةُ عَلَى الِاخْتِرَاعِ، وَأَنَّ مَنْ أَقَرَّ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ القَادِرُ عَلَى الِاخْتِرَاعِ دُونَ غَيْرِهِ فَقَدْ شَهِدَ أَنْ[(٦)] لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ[(٧)]؛ فَإِنَّ المُشْرِكِينَ كَانُوا يُقِرُّونَ بِهَذَا وَهُمْ مُشْرِكُونَ - كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ[(٨)] -؛ بَلِ الإِلَهُ الحَقُّ هُوَ

---

(١) في د، هـ: «واحد».

(٢) في أ: «بيَّن».

(٣) في ج، د، هـ زيادة: «كلِّه».

(٤) في ب: «إن لم» بدل: «بَلْ لَا بُدَّ أَنْ».

(٥) في أ: «أنَّه».

(٦) في ب: «أنَّه».

(٧) في ج: «اللَّه».

(٨) تقدَّم (ص٢٢٧).

الَّذِي يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعْبَدَ؛ فَهُوَ «إِلَهٌ» بِمَعْنَى: مَأْلُوهٍ؛ لَا «إِلَهٌ» بِمَعْنَى: آلِهٍ، وَالتَّوْحِيدُ: أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَالإِشْرَاكُ: أَنْ تَجْعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً آخَرَ.

طوائف من أهل التَّصوُّف، غاية ما عندهم من التَّوحيد: شهود توحيد الرُّبوبيَّة

وَإِذَا تَبَيَّنَ أَنَّ غَايَةَ مَا[(١)] يُقَرِّرُهُ هَؤُلَاءِ النُّظَّارُ أَهْلُ الإِثْبَاتِ لِلْقَدَرِ، المُنْتَسِبُونَ إِلَى السُّنَّةِ؛ إِنَّمَا هُوَ تَوْحِيدُ الرُّبُوبِيَّةِ، وَأَنَّ اللَّهَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ، وَمَعَ هَذَا فَالمُشْرِكُونَ كَانُوا مُقِرِّينَ[(٢)] بِذَلِكَ مَعَ أَنَّهُمْ مُشْرِكُونَ، فَكَذَلِكَ[(٣)] طَوَائِفُ مِنْ أَهْلِ التَّصَوُّفِ وَالمُنْتَسِبِينَ[(٤)] إِلَى المَعْرِفَةِ وَالتَّحْقِيقِ وَالتَّوْحِيدِ، غَايَةُ مَا عِنْدَهُمْ مِنَ التَّوْحِيدِ هُوَ شُهُودُ هَذَا التَّوْحِيدِ: وَهُوَ أَنْ يَشْهَدَ أَنَّ اللَّهَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَمَلِيكُهُ وَخَالِقُهُ، لَاسِيَّمَا إِذَا غَابَ العَارِفُ بِمَوْجُودِهِ عَنْ وَجُودِهِ، وَبِمَشْهُودِهِ عَنْ شُهُودِهِ، وَبِمَعْرُوفِهِ عَنْ مَعْرِفَتِهِ، وَدَخَلَ فِي فَنَاءِ تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ؛ بِحَيْثُ يَفْنَى[(٥)] مَنْ لَمْ يَكُنْ، وَيَبْقَى[(٦)] مَنْ لَمْ يَزَلْ، فَهَذَا عِنْدَهُمْ هُوَ الغَايَةُ الَّتِي لَا غَايَةَ وَرَاءَهَا.

وَمَعْلُومٌ: أَنَّ هَذَا هُوَ تَحْقِيقُ مَا أَقَرَّ بِهِ المُشْرِكُونَ مِنَ التَّوْحِيدِ، وَلَا يَصِيرُ الرَّجُلُ بِمُجَرَّدِ هَذَا التَّوْحِيدِ مُسْلِماً، فَضْلاً عَنْ أَنْ يَكُونَ وَلِيّاً لِلَّهِ[(٧)]، أَوْ مِنْ سَادَاتِ الأَوْلِيَاءِ.

---

(١) في أ زيادة: «به».
(٢) في د، هـ: «يُقِرُّون».
(٣) في أ: «فلذلك»، وفي ج: «وكذلك».
(٤) في ب: «المنتسبين» من غير واو.
(٥) في ج: «فنى».
(٦) في ج: «وبقي»، وفي نسخة على حاشيتها كالمثبت.
(٧) «لِلَّهِ» ليست في ب.

طائفة من أهل التَّصوُّف: يقرِّرون توحيد الرُّبوبيَّة مع إثبات الصِّفات

وَطَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ التَّصَوُّفِ وَالمَعْرِفَةِ: يُقَرِّرُونَ هَذَا التَّوْحِيدَ مَعَ إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ؛ فَيَفْنَوْنَ(١) فِي تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ مَعَ إِثْبَاتِ الخَالِقِ لِلْعَالَمِ المُبَايِنِ لِمَخْلُوقَاتِهِ.

آخرون: يضمُّون توحيد الرُّبوبيَّة إلى نفي الصِّفات

وَآخَرُونَ: يَضُمُّونَ هَذَا إِلَى نَفْيِ الصِّفَاتِ، فَيَدْخُلُونَ فِي التَّعْطِيلِ مَعَ هَذَا، وَهَذَا شَرٌّ مِنْ حَالِ كَثِيرٍ مِنَ المُشْرِكِينَ.

جهم ينفي الصِّفات ويقول بالجبر والإرجاء

وَكَانَ جَهْمٌ يَنْفِي الصِّفَاتِ وَيَقُولُ بِالجَبْرِ(٢)، فَهَذَا تَحْقِيقُ(٣) قَوْلِ جَهْمٍ؛ لَكِنَّهُ إِذَا أَثْبَتَ الأَمْرَ وَالنَّهْيَ، وَالثَّوَابَ وَالعِقَابَ؛ فَارَقَ المُشْرِكِينَ مِنْ هَذَا الوَجْهِ، لَكِنَّ جَهْماً - وَمَنِ اتَّبَعَهُ(٤) - يَقُولُ بِالإِرْجَاءِ(٥)؛ فَيَضْعُفُ(٦) الأَمْرُ وَالنَّهْيُ، وَالثَّوَابُ(٧) وَالعِقَابُ عِنْدَهُ.

---

(١) في أ، ب: «فيبقون».

(٢) الجبر: نفي الفعل حقيقة عن العبد وإضافته إلى الرَّبِّ ﷻ. المِلَل والنِّحَل (١/ ٨٥)، التَّعريفات للجرجانيِّ (ص٧٤).

(٣) في د، هـ: «تحقُّق».

(٤) في د، هـ: «تبعه».

(٥) الإرجاء: إخراج العمل عن الإيمان.
والمُرْجِئَة: فِرْقَةٌ يقولون بإخراجِ العملِ عن مُسمَّى الإيمان، وأشهرُ أقوالِهم: أنَّ الإيمانَ هو التَّصديقُ فقط دون العمل، ومنهم مَنْ يَقولُ: إنَّه القولُ باللِّسانِ وحدَه، ومنهم مَنْ يقول: هو المَعرِفةُ بالقلب فقط، ومنهم مَنْ يقول: إنَّه بالقلبِ واللِّسانِ فقط - وهم مُرْجِئَة الفُقَهَاء -، وعندهم: لا تَضرُّ مع الإيمان معصية، لأنَّ الإيمان عندهم لا يَزيدُ ولا يَنقصُ. المِلَل والنِّحَل (١/ ١٣٩)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٧/ ١٤١).

(٦) في ب: «فضَعُف».

(٧) «وَالثَّوَابُ» ليست في ب.

النَّجَّاريَّة والضِّراريَّة: يقربون من جهم في مسائل القدر والإيمان ونفي الصِّفات

وَالنَّجَّارِيَّةُ[(١)] **وَالضِّرَارِيَّةُ**[(٢)] **وَغَيْرُهُمْ**: يَقْرُبُونَ مِنْ جَهْمٍ فِي مَسَائِلِ القَدَرِ وَالإِيمَانِ، مَعَ مُقَارَبَتِهِمْ لَهُ أَيْضاً فِي نَفْيِ الصِّفَاتِ.

الكلَّابيَّة والأشعريَّة: خير من هؤلاء في الصِّفات؛ وفي القدر ومسائل الأسماء والأحكام أقوالهم متقاربة

وَالكُلَّابِيَّةُ[(٣)] **وَالأَشْعَرِيَّةُ**[(٤)]: خَيْرٌ مِنْ هَؤُلَاءِ فِي بَابِ الصِّفَاتِ؛ فَإِنَّهُمْ يُثْبِتُونَ لِلَّهِ الصِّفَاتِ العَقْلِيَّةَ، وَأَئِمَّتُهُمْ يُثْبِتُونَ الصِّفَاتِ الخَبَرِيَّةَ[(٥)] أَيْضاً - كَمَا قَدْ[(٦)] فَصَّلْتُ أَقْوَالَهُمْ فِي غَيْرِ هَذَا المَوْضِعِ[(٧)] -، وَأَمَّا فِي بَابِ القَدَرِ وَمَسَائِلِ الأَسْمَاءِ

---

(١) النَّجَّارِيَّة: أتباع الحسين بن مُحمَّد النَّجَّار، أبي عبد اللَّهِ الرَّازي، وافقوا المعتزلة في نفي الصِّفات والرُّؤية، والأشاعرة في الكسب، وأنَّ الإيمان هو التَّصديق، وأنَّ الاستطاعة مع الفعل لا تتقدَّم عليه، وهم ثلاث فرق: البرغوثيَّة، والمستدركة، والزَّعفرانيَّة، توفِّي النَّجَّار نحو سنة (٢٢٠هـ). مقالات الإسلاميِّين (ص٢٨٣)، الفَرْق بين الفِرَق (ص١٩٥).

(٢) الضِّرَارِيَّة: أتباع ضرار بن عمرو القاضي الغطفانيِّ، كان تلميذاً لواصل بن عطاء، ثمَّ خالفه في بعض المسائل: مثل قوله بأنَّ أفعال العباد مخلوقة حقيقة، وأنَّ الاستطاعة قبل الفعل ومع الفعل، كما زعم أنَّ اللَّهَ ﷻ يخلق حاسَّةً سادسةً يوم القيامة للمؤمنين يرون بها ماهيَّته، توفِّي نحو سنة (١٩٠هـ). مقالات الإسلاميِّين (ص٢٨١)، الفَرْق بين الفِرَق (ص٢٠١)، المِلَل والنِّحَل (١/ ٩٠).

(٣) الكُلَّابِيَّةُ: هم أتباع عبد اللَّهِ بن سعيد بن كُلَّاب القطَّان، وهم مشايخ الأشعريَّة؛ فإنَّ أبا الحسن الأشعريَّ إنَّما اقتدى بطريقة ابن كُلَّاب، وابن كُلَّاب كان أقرب إلى السَّلف زمناً وطريقة. مقالات الإسلاميِّين (ص٥)، الاستقامة (١/ ١٠٥).

(٤) الأشعريَّة: هم أتباع أبي الحسن الأشعريِّ، وقد مرَّ المذهب الأشعريُّ بعدَّة تطوُّرات، فدخل فيه التَّصوُّف والفلسفة، ومن أبرز معتقداتهم: إثبات سبع صفات للَّه تعالى فقط، وتأويل بقيَّة الصِّفات، وتقديم العقل على النَّقل، والقول بالإرجاء في الإيمان، وأنَّ القرآن هو كلام اللَّه النَّفسيُّ. الملل والنِّحل (١/ ٩٤)، موقف ابن تيميَّة من الأشاعرة (٢/ ٤٩٣).

(٥) في حاشية ب زيادة: «بالجملة». (٦) «قَدْ» ليست في ج،د،هـ.

(٧) في حاشية د: «بلغ».

=

وَالأَحْكَامِ؛ فَأَقْوَالُهُمْ مُتَقَارِبَةٌ، وَالكُلَّابِيَّةُ هُمْ: أَتْبَاعُ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ كُلَّابٍ[١]، الَّذِي سَلَكَ الأَشْعَرِيُّ[٢] خَلْفَهُ.

أصحاب ابن كلَّاب: خير من الأشعريَّة في الصِّفات، وباب القدر ومسائل الأسماء والأحكام

وَأَصْحَابُ ابْنِ كُلَّابٍ: كَالحَارِثِ المُحَاسِبِيِّ[٣]، وَأَبِي العَبَّاسِ القَلَانِسِيِّ[٤]، وَنَحْوِهِمَا خَيْرٌ مِنَ الأَشْعَرِيَّةِ فِي هَذَا وَهَذَا[٥]، فَكُلَّمَا كَانَ الرَّجُلُ إِلَى السَّلَفِ وَالأَئِمَّةِ أَقْرَبَ؛ كَانَ قَوْلُهُ أَعْلَى وَأَفْضَلَ.

= بيان تلبيس الجهميَّة (١/ ٣٢٩)، درء تعارض العقل والنَّقل (٦/ ٢٠٩).

(١) هو: أبو محمَّد عبد اللَّه بن سعيد بن كلَّاب القطَّان، البصريُّ، رأس المتكلِّمين بالبصرة في زمانه، وكان يلقَّب: كُلَّاباً؛ لأنَّه كان يجر الخصم إلى نفسه ببيانه وبلاغته، ومن مصنَّفاته: الصِّفات، وخلق الأفعال، والرَّدُّ على المعتزلة، توفِّي بعد سنة (٢٤٠هـ) بقليل. سير أعلام النُّبلاء (١١/ ١٧٤)، طبقات الشَّافعيَّة الكبرى (٢/ ٢٩٩).

(٢) في د، هـ: «الأشعريَّة».

والأشعريُّ: أبو الحسن عليُّ بن إسماعيل بن إسحاق الأشعريُّ، إمام المتكلِّمين، ورئيس الأشاعرة، وإليه ينسبون، صاحب التَّصانيف الكلاميَّة في الأصول والملل والنِّحل، برع في معرفة الاعتزال، ثمَّ كرهه فتاب وتبرَّأ منه، وأخذ يردُّ على المعتزلة ويَهتِك عَوارهم، توفِّي ﵀ سنة (٣٢٤هـ). سير أعلام النُّبلاء (١٥/ ٨٦)، الوافي بالوفيات (٢٠/ ١٣٧).

(٣) هو: أبو عبد اللَّه الحارث بن أسد البغداديُّ المُحَاسِبيُّ، شيخ الصُّوفيَّة، دخل في شيء يسير من علم الكلام، فحذَّر الأئمَّةُ من كتبه. توفِّي ﵀ سنة (٢٤٣هـ). تاريخ بغداد (٩/ ١٠٤)، سير أعلام النُّبلاء (١٢/ ١١٠).

(٤) لم أقف له على ترجمة، وفي تبيين كذب المفتري (ص٣٩٨) أنَّه: أبو العبَّاس أحمد بن عبد الرَّحمن بن خالد القلانسيُّ الرَّازيُّ، من معاصري أبي الحسن.

(٥) في ب زيادة: «وهذا».

الكرَّاميَّة: جعلوا الإيمان قول اللِّسان وإن كان القلب غير مصدِّق، وفي الصِّفات والقدر والوعيد هم أشبه من أكثر طوائف الكلام الَّتي في أقوالها مخالفة للسُّنَّة

وَالكَرَّامِيَّةُ[١]: قَوْلُهُمْ فِي الإِيمَانِ قَوْلٌ مُنْكَرٌ، لَمْ يَسْبِقْهُمْ إِلَيْهِ أَحَدٌ؛ حَيْثُ جَعَلُوا الإِيمَانَ قَوْلَ اللِّسَانِ[٢]، وَإِنْ كَانَ[٣] مَعَ عَدَمِ تَصْدِيقِ القَلْبِ، فَيَجْعَلُونَ المُنَافِقَ مُؤْمِناً، لَكِنَّهُ يُخَلَّدُ[٤] فِي النَّارِ، فَخَالَفُوا الجَمَاعَةَ فِي الِاسْمِ دُونَ الحُكْمِ؛ وَأَمَّا فِي الصِّفَاتِ وَالقَدَرِ[٥] وَالوَعِيدِ؛ فَهُمْ أَشْبَهُ مِنْ أَكْثَرِ طَوَائِفِ الكَلَامِ الَّتِي فِي أَقْوَالِهَا مُخَالَفَةٌ لِلسُّنَّةِ.

المعتزلة: ينفون الصِّفات والقدر

وَأَمَّا المُعْتَزِلَةُ: فَهُمْ يَنْفُونَ الصِّفَاتِ وَيُقَارِبُونَ قَوْلَ جَهْمٍ، لَكِنَّهُمْ يَنْفُونَ القَدَرَ، فَهُمْ وَإِنْ عَظَّمُوا الأَمْرَ وَالنَّهْيَ، وَالوَعْدَ وَالوَعِيدَ، وَغَلَوْا فِيهِ؛ فَهُمْ يُكَذِّبُونَ بِالقَدَرِ[٦]، فَفِيهِمْ نَوْعٌ مِنَ الشِّرْكِ مِنْ هَذَا البَابِ.

الإقرار بالأمر والنَّهي والوعد والوعيد مع إنكار القدر، خير من الإقرار بالقدر مع إنكار الأمر والنَّهي والوعد والوعيد

وَالإِقْرَارُ بِالأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالوَعْدِ وَالوَعِيدِ مَعَ إِنْكَارِ القَدَرِ، خَيْرٌ مِنَ الإِقْرَارِ بِالقَدَرِ مَعَ إِنْكَارِ الأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالوَعْدِ وَالوَعِيدِ[٧]؛

---

(١) الكرَّاميَّة: فرقة من فِرق المرجئة، وهم أصحاب أبي عبد اللَّه محمد بن كرَّام، يزعمون أنَّ الإيمان هو الإقرارُ والتَّصديق باللِّسان دون القلب، وزعموا أنَّ المنافقين الَّذين كانوا على عهد رسول اللَّه ﷺ كانوا مؤمنين على الحقيقة، وأنَّ الكفر باللَّه هو الجُحود والإنكار له باللِّسان. مقالات الإسلاميِّين (ص١٤١)، الملل والنِّحل (١/١٠٧)، الإيمان الأوسط (ص٧٣).

(٢) في أ، ب: «قول باللِّسان».

(٣) «وَإِنْ كَانَ» ليست في ب.

(٤) في ب: «مخلَّد».

(٥) في د، هـ زيادة: «والوعد».

(٦) في ج: «القدر».

(٧) من قوله: «مَعَ إِنْكَارِ القَدَرِ» إلى هنا ليس في ج.

وَلِهَذَا لَمْ يَكُنْ فِي زَمَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ مَنْ يَنْفِي الأَمْرَ وَالنَّهْيَ، وَالوَعْدَ وَالوَعِيدَ.

وَكَانَ قَدْ نَبَغَ[١] فِيهِمُ القَدَرِيَّةُ، كَمَا نَبَغَ فِيهِمُ[٢] الخَوَارِجُ الحَرُورِيَّةُ[٣]، وَإِنَّمَا يَظْهَرُ مِنَ البِدَعِ - أَوَّلاً - مَا كَانَ أَخَفَّ، وَكُلَّمَا ضَعُفَ مَنْ يَقُومُ بِنُورِ النُّبُوَّةِ؛ قَوِيَتِ البِدْعَةُ.

المتصوِّفون الَّذين يشهدون الحقيقة الكونيَّة مع إعراضهم عن الأمر والنَّهي، شرٌّ من القدريَّة المعتزلة

فَهَؤُلَاءِ المُتَصَوِّفُونَ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ الحَقِيقَةَ الكَوْنِيَّةَ مَعَ إِعْرَاضِهِمْ عَنِ الأَمْرِ وَالنَّهْيِ، شَرٌّ مِنَ القَدَرِيَّةِ المُعْتَزِلَةِ وَنَحْوِهِمْ؛ أُولَئِكَ يُشَبَّهُونَ بِالمَجُوسِ[٤]، . . . .

---

(١) نبغ: أي: ظهر، وكلُّ شيء ظهر فقد نبغ، يقال: نبغ علينا من فلان شرٌّ، أي: بدا لنا. جمهرة اللُّغة (١/ ٣٧٠).

(٢) في ج: «في».

(٣) الخوارج الحروريَّة: أوَّل فِرقة خرجت في الإسلام، خرجت على عَلِيٍّ رضي الله عنه سنة (٣٧هـ)، وكفَّرُوه وبعضَ الصَّحابة، فقاتَلَهم رضي الله عنه، من معتقداتهم: تكفير صاحب الكبيرة، وقد جاءت أحاديث بمروقهم من الإسلام، وهم فِرَقٌ شَتَّى، منها: المُحَكِّمة الأولى، والأزارِقة، والنَّجْدات، والبَيْهَسيَّة، والعَجاردة، والإباضيَّة. مقالات الإسلاميِّين (ص٨٦)، الفَرْق بين الفِرَق (ص٥٤)، المِلَل والنِّحَل (١/ ١١٣)، البداية والنِّهاية (١٠/ ٥٥٩).

والحَرُوريَّة: اسمٌ من أسماء الخوارج الَّذين كانوا مِنْ شيعة عليٍّ رضي الله عنه، وحين قَبِل بالتَّحكيم بينه وبين معاوية رضي الله عنهما خَرَجُوا عليه وكفَّروه، وكفَّروا مَنْ وَالَاه ونَصبُوا له العداوة وقَاتَلُوه ومَنْ معه، ونزلوا بمَوضعٍ يقال له: حَرُوراء - بنواحي الكوفة - فقيل لهم: حَرُوريَّة نسبة إلى هذا المَوضِع. الطَّبقات لابن سعد (٣/ ٣٠)، الأنساب للسَّمعانيِّ (٤/ ١٣٤)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٤/ ٤٦٧).

(٤) في د،هـ: «يشْبِهون المجوس».

والمَجُوس: عَبَدة النَّار، يَقولُون بإثبات أَصْلَيْن، وهما النُّور والظُّلمة، وزَعَمُوا أنَّ الأَصْلَيْن لا يجوز أنْ يكونا قديمين أَزَلِيَّيْن؛ بل النُّور أَزَليٌّ، والظُّلمة مُحْدَثةٌ. المِلَل=

وَهَؤُلَاءِ يُشَبَّهُونَ بِالمُشْرِكِينَ[(١)] الَّذِينَ قَالُوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ﴾، وَالمُشْرِكُونَ شَرٌّ مِنَ المَجُوسِ.

أصل الإسلام: الشَّهادتان

فَهَذَا أَصْلٌ عَظِيمٌ عَلَى المُسْلِمِ أَنْ يَعْرِفَهُ؛ فَإِنَّهُ أَصْلُ الإِسْلَامِ الَّذِي يَتَمَيَّزُ بِهِ أَهْلُ الإِيمَانِ مِنْ أَهْلِ الكُفْرِ، وَهُوَ الإِيمَانُ بِالوَحْدَانِيَّةِ وَالرِّسَالَةِ - شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللَّهِ -.

وقع كثير من النَّاس في الإخلال بحقيقة هذين الأصلين أو أحدهما

وَقَدْ وَقَعَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فِي الإِخْلَالِ بِحَقِيقَةِ هَذَيْنِ الأَصْلَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا، مَعَ ظَنِّهِ أَنَّهُ فِي غَايَةِ التَّحْقِيقِ وَالتَّوْحِيدِ وَالعِلْمِ وَالمَعْرِفَةِ؛ فَإِقْرَارُ المَرْءِ بِأَنَّ اللَّهَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَمَلِيكُهُ وَخَالِقُهُ لَا يُنْجِيهِ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ إِنْ لَمْ يَقْتَرِنْ بِهِ إِقْرَارُهُ بِأَنَّهُ[(٢)] لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؛ فَلَا يَسْتَحِقُّ العِبَادَةَ أَحَدٌ إِلَّا هُوَ، وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللَّهِ؛ فَيَجِبُ تَصْدِيقُهُ فِيمَا[(٣)] أَخْبَرَ، وَطَاعَتُهُ فِيمَا أَمَرَ؛ فَلَا بُدَّ مِنَ الكَلَامِ فِي هَذَيْنِ الفَصْلَيْنِ[(٤)].

= والنِّحَل (٢/ ٣٨).

(١) في د، هـ: «يشبهون المشركين» بدل: «يُشَبَّهُونَ بِالمُشْرِكِينَ».

(٢) في أ: «إقراره بأنَّ»، وفي ب: «الإقرار بأنَّه».

(٣) في د، هـ: «بما».

(٤) في حاشية هـ: «بلغ».

الفَصْلُ الأَوَّلُ: تَوْحِيدُ الإِلَهِيَّةِ

أخبر اللَّه أنَّ الَّذين اتَّخذوا وسائط بينهم وبين اللَّه: مشركون

فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ أَخْبَرَ عَنِ المُشْرِكِينَ - كَمَا تَقَدَّمَ - بِأَنَّهُمْ أَثْبَتُوا وَسَائِطَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ اللَّهِ، يَدْعُونَهُمْ وَيَتَّخِذُونَهُمْ(١) شُفَعَاءَ بِدُونِ(٢) إِذْنِ(٣) اللَّهِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، فَأَخْبَرَ أَنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ(٤) اتَّخَذُوا هَؤُلَاءِ الشُّفَعَاءَ: مُشْرِكُونَ(٥).

وَقَالَ تَعَالَى عَنْ مُؤْمِنِ «يس»: ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ۝ ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ بِضُرٍّ لَّا تُغْنِ عَنِّي شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا وَلَا يُنقِذُونِ ۝ إِنِّيٓ إِذًا لَّفِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ۝ إِنِّيٓ ءَامَنتُ بِرَبِّكُمْ فَٱسْمَعُونِ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَٰكُمْ وَرَآءَ ظُهُورِكُمْۖ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُاْۚ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾(٦)، فَأَخْبَرَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَنْ شُفَعَائِهِمْ أَنَّهُمْ زَعَمُوا(٧): أَنَّهُمْ فِيهِمْ شُرَكَاءُ.

---

(١) «وَيَتَّخِذُونَهُمْ» ليست في ج،د،هـ.
(٢) في د،هـ: «من دون».
(٣) «إِذْنِ» ليست في ب.
(٤) «الَّذِينَ» ليست في ب.
(٥) «فأخبر أنَّ هؤلاء الَّذين اتَّخذوا هؤلاء الشُّفعاء: مشركون» ليس في ج،د،هـ.
(٦) سياق الآيات السَّابقة من أ،ب،د،هـ.
(٧) «أَنَّهُمْ زَعَمُوا» ليست في ج،د،هـ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَ ۚ قُلْ أَوَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَمْلِكُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَعْقِلُونَ * قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَـٰعَةُ جَمِيعًا ۖ لَّهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِىٍّ وَلَا شَفِيعٍ ۚ﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّهِمْ ۙ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾.

وَقَدْ[١] قَالَ تَعَالَى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ۚ﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَـٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَـٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ * لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ * يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَـٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۖ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ * وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَـٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ ۚ﴾[٢].

وَقَالَ[٣] تَعَالَى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا * أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ

---

(١) «قَدْ» ليست في ج، د، هـ.
(٢) في أ زيادة قوله تعالى: «﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ۖ قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ ۖ﴾».
(٣) في أ، د، هـ: «وقد قال».

ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾، قَالَ طَائِفَةٌ مِنَ السَّلَفِ: كَانَ أَقْوَامٌ يَدْعُونَ العُزَيْرَ وَالمَسِيحَ وَالمَلَائِكَةَ؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الآيَةَ، بَيَّنَ فِيهَا أَنَّ المَلَائِكَةَ وَالأَنْبِيَاءَ يَتَقَرَّبُونَ إِلَى اللَّهِ، وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ، وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ[١].

من تحقيق التَّوحيد: أن يعلم أنَّ اللَّه أثبت له حقّاً لا يشركه فيه مخلوق؛ كالعبادة والتَّوكُّل والخوف والخشية والتَّقوى

وَمِنْ تَحْقِيقِ التَّوْحِيدِ: أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَثْبَتَ لَهُ حَقّاً لَا يَشْرَكُهُ فِيهِ[٢] مَخْلُوقٌ؛ كَالعِبَادَةِ وَالتَّوَكُّلِ وَالخَوْفِ وَالخَشْيَةِ[٣] وَالتَّقْوَى.

أدلَّة العبادة

قَالَ تَعَالَى: ﴿لَّا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ۞ أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ ۚ﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنِّىٓ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ۞ وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ۞ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾، وَكُلٌّ[٤] مِنَ الرُّسُلِ يَقُولُ[٥]: ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾.

---

(١) تفسير الطَّبريِّ (١٤/ ٦٢٧)، تفسير ابن أبي حاتم (٧/ ٢٣٣٥).

(٢) في أ: «فيها».

(٣) «والخشية» ليست في أ، ب، ج.

(٤) في ج زيادة: «أرسل».

(٥) في د، هـ زيادة: «لقومه».

أدلَّة التَّوكُّل

وَقَدْ قَالَ فِي التَّوَكُّلِ: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾، ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلۡيَتَوَكَّلِ ٱلۡمُتَوَكِّلُونَ﴾[(١)]، ﴿قُلۡ حَسۡبِيَ ٱللَّهُۖ عَلَيۡهِ يَتَوَكَّلُ ٱلۡمُتَوَكِّلُونَ﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوۡ أَنَّهُمۡ رَضُواْ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَقَالُواْ حَسۡبُنَا ٱللَّهُ سَيُؤۡتِينَا ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ وَرَسُولُهُۥٓ إِنَّآ إِلَى ٱللَّهِ رَٰغِبُونَ﴾، فَقَالَ فِي الإِيتَاءِ: ﴿مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾، وَقَالَ فِي التَّوَكُّلِ: ﴿وَقَالُواْ حَسۡبُنَا ٱللَّهُ﴾، وَلَمْ يَقُلْ: وَرَسُولُهُ؛ لِأَنَّ الإِيتَاءَ هُوَ الإِعْطَاءُ الشَّرْعِيُّ، وَذَلِكَ يَتَضَمَّنُ الإِبَاحَةَ وَالإِحْلَالَ الَّذِي بَلَّغَهُ الرَّسُولُ؛ فَإِنَّ الحَلَالَ مَا حَلَّلَهُ، وَالحَرَامَ مَا حَرَّمَهُ[(٢)]، وَالدِّينَ مَا شَرَعَهُ؛ قَالَ[(٣)] تَعَالَى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ﴾، وَأَمَّا الحَسْبُ[(٤)] فَهُوَ: الكَافِي، وَاللَّهُ وَحْدَهُ كَافٍ عَبْدَهُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ فَٱخۡشَوۡهُمۡ فَزَادَهُمۡ إِيمَٰنٗا وَقَالُواْ حَسۡبُنَا ٱللَّهُ وَنِعۡمَ ٱلۡوَكِيلُ﴾، فَهُوَ وَحْدَهُ حَسْبُهُمْ كُلِّهِمْ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسۡبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾، أَيْ: حَسْبُكَ وَحَسْبُ مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ المُؤْمِنِينَ هُوَ اللَّهُ، فَهُوَ كَافِيكُمْ كُلِّكُمْ، وَلَيْسَ المُرَادُ: أَنَّ اللَّهَ وَالمُؤْمِنِينَ حَسْبُكَ - كَمَا يَظُنُّهُ بَعْضُ الغَالِطِينَ - إِذْ هُوَ وَحْدَهُ كَافٍ نَبِيَّهُ وَهُوَ حَسْبُهُ، لَيْسَ مَعَهُ مَنْ يَكُونُ هُوَ وَإِيَّاهُ حَسْباً

(١) في ج،د،هـ زيادة: «وقال».
(٢) في أ: «يحرمه».
(٣) في د،هـ: «وقال».
(٤) في ج: «الحسيب».

لِلرَّسُولِ، وَهَذَا فِي اللُّغَةِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

.... فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ[(١)]

وَتَقُولُ العَرَبُ: حَسْبُكَ وَزَيْداً دِرْهَمٌ، أَيْ: يَكْفِيكَ وَزَيْداً - جَمِيعاً - دِرْهَمٌ[(٢)].

أدلَّة الخوف والخشية والتَّقوى

وَقَالَ فِي الخَوْفِ وَالخَشْيَةِ وَالتَّقْوَى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾، فَأَثْبَتَ الطَّاعَةَ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ، وَأَثْبَتَ الخَشْيَةَ وَالتَّقْوَى لِلَّهِ وَحْدَهُ، كَمَا قَالَ نُوحٌ عليه السلام: ﴿إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ * أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ﴾، فَجَعَلَ العِبَادَةَ وَالتَّقْوَى لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَجَعَلَ الطَّاعَةَ لَهُ[(٣)]؛ فَإِنَّهُ مَنْ يُطِعِ[(٤)] الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَخْشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُواْ بِـَٔايَٰتِي ثَمَنًا قَلِيلًاۚ﴾[(٥)]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾، وَقَالَ الخَلِيلُ عليه السلام: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ

---

(١) من البحر الطَّويل، وصدرُ البيت: «إِذَا كَانَتِ الهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ العَصَا...».
معاني القرآن للفرَّاء (١/ ٤١٧)، الأمالي لأبي عليٍّ القاليِّ (٢/ ٢٦٢)، التَّمام في تفسير أشعار هذيل (ص٣٢).

(٢) المُفَصَّل في صنعة الإعراب (ص٨٣)، البديع في علم العربيَّة (١/ ١٧٩)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص١٠٠).

(٣) في د، هـ: «للرَّسول».
والضَّمير في «له»: عائد إلى رسول اللَّه نوح عليه السلام كما في النُّسختَيْن المتقدِّمتَيْن.

(٤) في أ: «أطاع».

(٥) هذه الآية ليست في ب.

عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًاۚ فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾، وَفِي الصَّحِيحَيْنِ: عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ[١]: «لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ؛ شَقَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ النَّبِيِّ[٢] صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا: أَيُّنَا لَمْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّمَا هُوَ الشِّرْكُ، أَلَمْ تَسْمَعُوا إِلَى قَوْلِ العَبْدِ الصَّالِحِ: إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ؟»[٣]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾، ﴿وَإِيَّٰىَ فَٱتَّقُونِ﴾.

من تحقيق التَّوحيد: أنَّ الطَّاعة حقٌّ مشترك بين الله والرَّسول؛ بخلاف المشيئة فهي مختصَّة بالرَّبِّ

وَمِنْ هَذَا البَابِ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ فِي خُطْبَتِهِ: «مَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ، وَمَنْ يَعْصِهِمَا فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ إِلَّا نَفْسَهُ، وَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئاً»[٤]، وَقَالَ: «لَا تَقُولُوا: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ، وَلَكِنْ قُولُوا: مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ شَاءَ مُحَمَّدٌ»[٥].

فَفِي الطَّاعَةِ: قَرَنَ اسْمَ الرَّسُولِ بِاسْمِهِ بِحَرْفِ «الوَاوِ»، وَفِي المَشِيئَةِ: أَمَرَ أَنْ يُجْعَلَ ذَلِكَ بِحَرْفِ «ثُمَّ»؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ[٦] طَاعَةَ

---

(١) «أَنَّهُ قَالَ» ليست في ب.

(٢) في ج،د،هـ: «رسول اللَّه».

(٣) رواه البخاريُّ (٣٢)، ومسلم (١٢٤).

(٤) رواه أبو داود (١٠٩٧)، والطَّبرانيُّ في المعجم الكبير (١٠٤٩٩)، والبيهقيُّ (١٣٩٤٤)، من حديث عبد اللَّه بن مسعود رضي الله عنه.

(٥) رواه أحمد (٢٠٦٩٤)، والدَّارميُّ (٢٧٤١)، والحاكم (٦٠٧٢)، من حديث الطُّفيلِ بن سَخْبَرة رضي الله عنه، ورواه أحمد (٢٣٣٣٩)، وأبو داود (٤٩٨٠)، وابن ماجه (٢١١٨)، من حديث حذيفة رضي الله عنه.

(٦) في ب: «وكذلك لأنَّ»، وفي ج: «وذلك بأنَّ».

الرَّسُولِ[١] طَاعَةٌ لِلَّهِ[٢]، فَمَنْ يُطِعِ[٣] الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَطَاعَةُ اللَّهِ طَاعَةٌ لِلرَّسُولِ[٤]، بِخِلَافِ المَشِيئَةِ؛ فَلَيْسَتْ مَشِيئَةُ أَحَدٍ مِنَ العِبَادِ مَشِيئَةً لِلَّهِ، وَلَا مَشِيئَةُ اللَّهِ مُسْتَلْزِمَةً لِمَشِيئَةِ العِبَادِ؛ بَلْ مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ وَإِنْ لَمْ يَشَأْ النَّاسُ، وَمَا شَاءَ النَّاسُ لَمْ يَكُنْ إِنْ لَمْ يَشَأْ اللَّهُ.

---

(١) في د: «الطَّاعة للرَّسول».

(٢) في ب: «طاعة اللَّه».

(٣) في ج: «أطاع».

(٤) في أ،د،هـ: «طاعة الرَّسول».

الفَصْلُ(١) الثَّانِي: حَقُّ الرَّسُولِ ﷺ

حقُّ الرَّسول ﷺ: الإيمان به وطاعته واتِّباعه وإرضاؤه ومحبَّته والاستسلام لحكمه

فَعَلَيْنَا أَنْ نُؤْمِنَ بِهِ، وَنُطِيعَهُ، وَنَتَّبِعَهُ، وَنُرْضِيَهُ، وَنُحِبَّهُ، وَنَسْتَسْلِمَ لِحُكْمِهِ، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟﴾(٢).

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾.

وَأَمْثَالُ ذَلِكَ(٣).

---

(١) في أ، ب، د، هـ: «والفصل».

(٢) في أ زيادة قوله تعالى: «﴿حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ﴾».

(٣) في حاشية د: «بلغ».

فَصْلٌ

[إِذَا ثَبَتَ أَنَّ أصل الدِّين الشَّهادتان، فيجب الإِيمَان بِخَلْقِ اللَّهِ وَأَمْرِهِ]

إِذَا ثَبَتَ هَذَا[(١)]؛ فَمِنَ المَعْلُومِ أَنَّهُ يَجِبُ الإِيمَانُ بِخَلْقِ اللَّهِ وَأَمْرِهِ - بِقَضَائِهِ وَشَرْعِهِ -.

أهل الضَّلال الخائضون في القدر: ثلاث فرق

وَأَهْلُ الضَّلَالِ الخَائِضُونَ فِي القَدَرِ انْقَسَمُوا إِلَى ثَلَاثِ فِرَقٍ: مَجُوسِيَّةٍ، وَمُشْرِكِيَّةٍ، وَإِبْلِيسِيَّةٍ.

الفرقة الأولى: المجوسيَّة؛ كذَّبوا بالقدر، وآمنوا بالأمر والنَّهي

فَالمَجُوسِيَّةُ: الَّذِينَ كَذَّبُوا بِقَدَرِ اللَّهِ، وَإِنْ آمَنُوا بِأَمْرِهِ وَنَهْيِهِ؛ فَغُلَاتُهُمْ: أَنْكَرُوا العِلْمَ وَالكِتَابَ[(٢)]، وَمُقْتَصِدَتُهُمْ: أَنْكَرُوا عُمُومَ مَشِيئَتِهِ وَخَلْقِهِ وَقُدْرَتِهِ؛ وَهَؤُلَاءِ هُمُ: المُعْتَزِلَةُ وَمَنْ وَافَقَهُمْ.

الفرقة الثَّانية: المشركيَّة؛ أقرُّوا بالقدر، وأنكروا الأمر والنَّهي

وَالفِرْقَةُ الثَّانِيَةُ: المُشْرِكِيَّةُ؛ الَّذِينَ أَقَرُّوا بِالقَضَاءِ وَالقَدَرِ، وَأَنْكَرُوا الأَمْرَ وَالنَّهْيَ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ﴾، فَمَنِ احْتَجَّ عَلَى تَعْطِيلِ الأَمْرِ وَالنَّهْيِ بِالقَدَرِ؛ فَهُوَ مِنْ هَؤُلَاءِ، وَهَذَا قَدْ كَثُرَ فِي مَنْ[(٣)] يَدَّعِي الحَقِيقَةَ مِنَ المُتَصَوِّفَةِ.

(١) في ب: «وإذا تبيَّن هذا».
(٢) في ج زيادة: «والمشيئة».
(٣) في أ زيادة: «احتجَّ على تعطيل الأمر والنَّهي بالقدَر».

الفرقة الثَّالثة: الإبليسيَّة؛ أقرُّوا بالقدر، والأمر والنَّهي؛ لكن جعلوا هذا تناقضاً من الرَّبِّ

وَالفِرْقَةُ الثَّالِثَةُ: الإِبْلِيسِيَّةُ؛ وَهُمُ الَّذِينَ أَقَرُّوا بِالأَمْرَيْنِ، لَكِنْ جَعَلُوا هَذَا تَنَاقُضاً مِنَ الرَّبِّ ﷻ، وَطَعَنُوا فِي حِكْمَتِهِ وَعَدْلِهِ، كَمَا يُذْكَرُ مِثْلُ[1] ذَلِكَ عَنْ إِبْلِيسَ مُقَدَّمِهِمْ؛ كَمَا نَقَلَهُ أَهْلُ المَقَالَاتِ، وَنُقِلَ عَنْ أَهْلِ الكِتَابِ.

أهل الهدى والفلاح: يؤمنون بالقدر، والأمر والنَّهي

وَالمَقْصُودُ: أَنَّ[2] هَذَا مِمَّا يَقُولُهُ أَهْلُ الضَّلَالِ[3]، وَأَمَّا أَهْلُ الهُدَى وَالفَلَاحِ فَيُؤْمِنُونَ بِهَذَا وَهَذَا، وَيُؤْمِنُونَ بِأَنَّ اللَّهَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَرَبُّهُ وَمَلِيكُهُ؛ مَا شَاءَ[4] كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْماً، وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَاهُ[5] فِي إِمَامٍ مُبِينٍ؛ وَيَتَضَمَّنُ هَذَا الأَصْلُ: مِنْ إِثْبَاتِ عِلْمِ اللَّهِ، وَقُدْرَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ، وَوَحْدَانِيَّتِهِ وَرُبُوبِيَّتِهِ[6]، وَأَنَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَرَبُّهُ وَمَلِيكُهُ، مَا هُوَ مِنْ أُصُولِ الإِيمَانِ.

مع إيمان أهل الهدى والفلاح بالقدر، لا ينكرون ما خلقه اللَّه من الأسباب

وَمَعَ هَذَا لَا يُنْكَرُ[7] مَا خَلَقَهُ اللَّهُ مِنَ الأَسْبَابِ الَّتِي يَخْلُقُ بِهَا المُسَبَّبَاتِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتۡ سَحَابٗا ثِقَالٗا سُقۡنَٰهُ لِبَلَدٖ مَّيِّتٖ فَأَنزَلۡنَا بِهِ ٱلۡمَآءَ فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِۚ﴾، وَقَالَ: ﴿يَهۡدِي بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضۡوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾، وَقَالَ

---

(١) «مِثْلُ» ليست في ج.
(٢) في ب: «في».
(٣) في د، هـ: «الضَّلالات».
(٤) في ج: «وما شاء»، وفي ب، زيادة لفظ الجلالة: «اللَّه».
(٥) في د، هـ: «أحصيناه».
(٦) في ب: «في ربوبيَّته».
(٧) في ج: «ننكر».

تَعَالَى: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا﴾، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ يَفْعَلُ بِالأَسْبَابِ.

من قال: إنَّ اللَّه يفعل عند حصول الأسباب لا بالأسباب، فقد خالف ما جاء به القرآن، وأنكر ما خلقه اللَّه من القوى والطَّبائع

وَمَنْ قَالَ[١]: «يَفْعَلُ عِنْدَهَا، لَا بِهَا»[٢]؛ فَقَدْ خَالَفَ مَا جَاءَ بِهِ القُرْآنُ، وَأَنْكَرَ مَا خَلَقَهُ اللَّهُ مِنَ القُوَى وَالطَّبَائِعِ، وَهُوَ شَبِيهٌ بِإِنْكَارِ مَا خَلَقَهُ[٣] اللَّهُ مِنَ[٤] القُوَى الَّتِي[٥] فِي الحَيَوَانِ، الَّتِي يَفْعَلُ الحَيَوَانُ بِهَا مِثْلَ قُدْرَةِ العَبْدِ.

كَمَا أَنَّ مَنْ جَعَلَهَا هِيَ المُبْدِعَةَ لِذَلِكَ فَقَدْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ، وَأَضَافَ فِعْلَهُ إِلَى غَيْرِهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ مَا مِنْ سَبَبٍ مِنَ الأَسْبَابِ إِلَّا وَهُوَ مُفْتَقِرٌ إِلَى سَبَبٍ آخَرَ فِي حُصُولِ مُسَبَّبِهِ، وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ مَانِعٍ يَمْنَعُ مُقْتَضَاهُ، إِذَا لَمْ يَدْفَعْهُ اللَّهُ عَنْهُ، فَلَيْسَ فِي الوُجُودِ شَيْءٌ وَاحِدٌ يَفْعَلُ شَيْئاً إِذَا شَاءَ[٦] إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمِن كُلِّ شَىْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾، أَيْ: فَتَعْلَمُونَ أَنَّ خَالِقَ الأَزْوَاجِ وَاحِدٌ[٧].

من قال: إنَّ اللَّه لا يصدر عنه إلَّا واحد لأنَّ الواحد لا يصدر عنه إلَّا واحد كان جاهلاً

وَلِهَذَا مَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ لَا يَصْدُرُ عَنْهُ إِلَّا وَاحِدٌ، لِأَنَّ الوَاحِدَ لَا يَصْدُرُ عَنْهُ إِلَّا وَاحِدٌ؛ كَانَ جَاهِلاً؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي الوُجُودِ وَاحِدٌ

---

(١) في ج زيادة: «إنَّه».
(٢) جامع الرَّسائل لابن تيميَّة (١/ ٨٧).
(٣) في د،هـ: «خلق».
(٤) «مَا خَلَقَهُ اللَّهُ مِنَ» ليست في ب.
(٥) في ب زيادة: «خلقها».
(٦) «إِذَا شَاءَ» ليست في أ،د،هـ، وفي ب: «يشاء» بدل: «شَيْئاً إِذَا شَاءَ».
(٧) تفسير الثعلبي (٩/ ١١٩).

صَدَرَ عَنْهُ وَحْدَهُ شَيْءٌ - لَا وَاحِدٌ وَلَا اثْنَانِ - إِلَّا اللَّهُ ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَزْوَٰجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ وَمِنْ أَنفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ﴾.

فَالنَّارُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ فِيهَا حَرَارَةً[١]: لَا يَحْصُلُ الإِحْرَاقُ إِلَّا بِهَا، وَبِمَحَلٍّ يَقْبَلُ الإِحْرَاقَ[٢]، فَإِذَا وَقَعَتْ عَلَى السَّمَنْدَلِ[٣] وَاليَاقُوتِ[٤] وَنَحْوِهِمَا لَمْ تُحْرِقْهُمَا[٥]، وَقَدْ يُطْلَى الجِسْمُ بِمَا يَمْنَعُ إِحْرَاقَهُ.

وَالشَّمْسُ - الَّتِي يَكُونُ عَنْهَا الشُّعَاعُ - لَا بُدَّ مِنْ جِسْمٍ يَقْبَلُ انْعِكَاسَ الشُّعَاعِ عَلَيْهِ، وَإِذَا حَصَلَ حَاجِزٌ مِنْ سَحَابٍ أَوْ سَقْفٍ؛ لَمْ يَحْصُلِ الشُّعَاعُ تَحْتَهُ - وَقَدْ بُسِطَ هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا المَوْضِعِ[٦] -.

---

(١) في أ: «الحرارة».

(٢) في ج،د،هـ: «الاحتراق».

(٣) السَّمندل: طائرٌ يدخلُ النَّار فلا يحترق. المحيط في اللُّغة (٨/ ٤٣٥)، الحيوان للجاحظ (٥/ ٣٠٩).

(٤) الياقوت: حجرٌ صلبٌ شديدُ اليبس رزين صاف، منه أحمر وأبيض وأصفر وأخضر، وهو حجرٌ لا تعمل فيه النَّار لقِلَّة دُهْنِيَّته، ولا يثقب لغلظ رطوبته، ولا تعمل فيه المبارد لصلابته، بل يزداد حسناً على ممرِّ اللَّيالي والأيَّام. خريدة العجائب وفريدة الغرائب (ص٢٩٦).

(٥) في ب: «تحرقها».

(٦) الصَّفديَّة (١/ ١٥٥)، درء تعارض العقل والنَّقل (٧/ ٣٧٠) (٩/ ٣٤٠)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام (١٧/ ٢٦٤).

وجوب الإيمان بالقدر فإنَّه من تمام التَّوحيد

وَالمَقْصُودُ هُنَا: أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الإِيمَانِ بِالقَدَرِ؛ فَإِنَّ الإِيمَانَ بِالقَدَرِ مِنْ تَمَامِ التَّوْحِيدِ، كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «الإِيمَانُ بِالقَدَرِ[(١)] نِظَامُ التَّوْحِيدِ، فَمَنْ وَحَّدَ اللَّهَ، وَآمَنَ بِالقَدَرِ؛ تَمَّ تَوْحِيدُهُ، وَمَنْ وَحَّدَ اللَّهَ تَعَالَى وَكَذَّبَ بِالقَدَرِ؛ نَقَضَ تَكْذِيبُهُ تَوْحِيدَهُ»[(٢)].

وجوب الإيمان بالشَّرع لاضطرار الإنسان إلى شرع في حياته

وَلَا بُدَّ مِنَ الإِيمَانِ بِالشَّرْعِ؛ وَهُوَ الإِيمَانُ بِالأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَالوَعْدِ وَالوَعِيدِ، كَمَا بَعَثَ اللَّهُ بِذَلِكَ رُسُلَهُ، وَأَنْزَلَ كُتُبَهُ؛ وَالإِنْسَانُ مُضْطَرٌّ إِلَى شَرْعٍ فِي حَيَاتِهِ الدُّنْيَا؛ فَإِنَّهُ[(٣)] لَا بُدَّ لَهُ مِنْ حَرَكَةٍ يَجْلِبُ بِهَا مَنْفَعَتَهُ[(٤)]، وَحَرَكَةٍ يَدْفَعُ بِهَا مَضَرَّتَهُ، وَالشَّرْعُ هُوَ الَّذِي يُمَيِّزُ بَيْنَ الأَفْعَالِ الَّتِي تَنْفَعُهُ، وَالأَفْعَالِ الَّتِي تَضُرُّهُ، وَهُوَ عَدْلُ اللَّهِ فِي خَلْقِهِ، وَنُورُهُ بَيْنَ عِبَادِهِ؛ فَلَا يُمْكِنُ الآدَمِيِّينَ أَنْ يَعِيشُوا بِلَا شَرْعٍ يُمَيِّزُونَ بِهِ بَيْنَ[(٥)] مَا يَفْعَلُونَهُ وَيَتْرُكُونَهُ[(٦)].

ليس المراد بالشَّرع مجرَّد العدل؛ بل لا بدَّ للإنسان المنفرد من فعل وترك

وَلَيْسَ المُرَادُ بِالشَّرْعِ مُجَرَّدَ العَدْلِ بَيْنَ النَّاسِ فِي مُعَامَلَاتِهِمْ؛ بَلِ الإِنْسَانُ المُنْفَرِدُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ فِعْلٍ وَتَرْكٍ؛ فَإِنَّ الإِنْسَانَ هَمَّامٌ

---

(١) في أ،ج،د،هـ: «هو» بدل: «الإِيمَانُ بِالقَدَرِ».

(٢) رواه جعفر الفريابيُّ في القَدَر (٢٠٥)، والآجرِّيُّ في الشَّريعة (٤٥٦)، وابن بطَّة في الإبانة الكبرى (١٦١٨).

(٣) في ب: «لأنَّه».

(٤) في أ: «ولا».

(٥) «بَيْنَ» ليست في ب،هـ.

(٦) في أ: «وبين ما يتركونه».

حَارِثٌ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَصْدَقُ الأَسْمَاءِ: حَارِثٌ، وَهَمَّامٌ»(١)، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِمْ: مُتَحَرِّكٌ بِالإِرَادَةِ؛ فَإِذَا كَانَ لَهُ إِرَادَةٌ فَهُوَ(٢) مُتَحَرِّكٌ بِهَا، فَلَا بُدَّ(٣) أَنْ يَعْرِفَ مَا يُرِيدُهُ، هَلْ هُوَ نَافِعٌ لَهُ أَوْ ضَارٌّ؟ وَهَلْ يُصْلِحُهُ أَوْ يُفْسِدُهُ؟

وَهَذَا قَدْ يَعْرِفُ بَعْضَهُ النَّاسُ بِفِطْرَتِهِمْ، كَمَا يَعْرِفُونَ انْتِفَاعَهُمْ بِالأَكْلِ وَالشُّرْبِ، وَكَمَا يَعْرِفُونَ مَا يَعْرِفُونَ مِنَ العُلُومِ الضَّرُورِيَّةِ بِفِطْرَتِهِمْ، وَبَعْضُهُمْ يَعْرِفُونَهُ بِالِاسْتِدْلَالِ الَّذِي يَهْتَدُونَ بِهِ بِعُقُولِهِمْ، وَبَعْضُهُ لَا يَعْرِفُونَهُ إِلَّا بِتَعْرِيفِ الرُّسُلِ، وَبَيَانِهِمْ لَهُمْ، وَهِدَايَتِهِمْ إِيَّاهُمْ(٤).

هل الأفعال يُعرَف حسنها وقبحها بالعقل؟ أم ليس لها حسن وقبح يُعرَف بالعقل؟

وَفِي هَذَا المَقَامِ تَكَلَّمَ النَّاسُ فِي أَنَّ(٥) الأَفْعَالَ: هَلْ يُعْرَفُ حُسْنُهَا وَقُبْحُهَا بِالعَقْلِ؟ أَمْ لَيْسَ لَهَا حُسْنٌ وَقُبْحٌ يُعْرَفُ بِالعَقْلِ؟ كَمَا قَدْ(٦) بُسِطَ فِي غَيْرِ هَذَا المَوْضِعِ، وَبَيَّنَّا مَا وَقَعَ فِي هَذَا المَوْضِعِ مِنَ الِاشْتِبَاهِ(٧).

---

(١) رواه أحمد (١٩٠٣٢)، والبخاريُّ في الأدب المفرد (٨١٤)، وأبو داود (٤٩٥٠)، من حديث أبي وهب الجُشَمِيِّ رضي الله عنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «تَسَمَّوْا بِأَسْمَاءِ الأَنْبِيَاءِ، وَأَحَبُّ الأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ: عَبْدُ اللَّهِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَأَصْدَقُهَا: حَارِثٌ، وَهَمَّامٌ، وَأَقْبَحُهَا: حَرْبٌ، وَمُرَّةُ».

(٢) في ب: «هو».

(٣) في ج،د،هـ: «ولا بدَّ».

(٤) في ج: «لهم».

(٥) «أَنَّ» ليست في ج،د،هـ.

(٦) «قَدْ» ليست في د،هـ.

(٧) انظر تفصيله في: مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٨/ ٤٢٨)، ومنهاج السُّنَّة النَّبويَّة (١/ ٤٥٠)، والرَّدُّ على المنطقيِّين (ص٤٢٠).

كون الفعل يلائم الفاعل أو ينافره يعلم بالعقل تارة، وبالشَّرع أخرى، وبهما جميعاً أخرى

فَإِنَّهُمُ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ كَوْنَ[(١)] الفِعْلِ يُلَائِمُ الفَاعِلَ أَوْ يُنَافِرُهُ يُعْلَمُ بِالعَقْلِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الفِعْلُ سَبَباً لِمَا يُحِبُّهُ الفَاعِلُ وَيَلْتَذُّ بِهِ، وَسَبَباً لِمَا يُبْغِضُهُ وَيُؤْذِيهِ، وَهَذَا القَدْرُ يُعْلَمُ بِالعَقْلِ تَارَةً، وَبِالشَّرْعِ أُخْرَى، وَبِهِمَا جَمِيعاً أُخْرَى.

معرفة الملائم والمنافر على وجه التَّفصيل، وتفاصيل اليوم الآخر، وتفاصيل الشَّرائع، وتفصيل أسماء اللّه وصفاته؛ لا يُعلم إلَّا بالشَّرع

لَكِنْ مَعْرِفَةُ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ التَّفْصِيلِ، وَمَعْرِفَةُ الغَايَةِ الَّتِي تَكُونُ عَاقِبَةَ الأَفْعَالِ مِنَ السَّعَادَةِ وَالشَّقَاوَةِ فِي الدَّارِ الآخِرَةِ، لَا يُعْلَمُ إِلَّا بِالشَّرْعِ، فَمَا أَخْبَرَتْ بِهِ الرُّسُلُ مِنْ تَفَاصِيلِ اليَوْمِ الآخِرِ، وَأَمَرَتْ بِهِ مِنْ تَفَاصِيلِ الشَّرَائِعِ لَا يَعْلَمُهُ النَّاسُ بِعُقُولِهِمْ، كَمَا أَنَّ مَا أَخْبَرَتْ بِهِ الرُّسُلُ مِنْ تَفْصِيلِ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ لَا يَعْلَمُهُ النَّاسُ بِعُقُولِهِمْ، وَإِنْ كَانُوا قَدْ[(٢)] يَعْلَمُونَ بِعُقُولِهِمْ جُمَلَ ذَلِكَ.

وَهَذَا التَّفْصِيلُ الَّذِي يَحْصُلُ بِهِ الإِيمَانُ، وَجَاءَ بِهِ الكِتَابُ؛ هُوَ مِمَّا[(٣)] دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَاۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَاۚ﴾، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِىۖ وَإِنِ

(١) في أ: «يكون».
(٢) «قَدْ» ليست في أ.
(٣) في ب، د، هـ: «ما».

ٱهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِىٓ إِلَىَّ رَبِّىٓ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ قَرِيبٌ﴾، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْىِ﴾.

المعتزلة توهَّمت أنَّ للحسن والقبح معنىً غير الملائم والمنافر وأنَّه يعلم بالعقل

وَلَكِنَّ طَائِفَةً[1] تَوَهَّمَتْ أَنَّ لِلْحُسْنِ وَالقُبْحِ مَعْنىً غَيْرَ هَذَا، وَأَنَّهُ يُعْلَمُ بِالعَقْلِ.

الأشاعرة ظنَّت أنَّ للحسن والقبح معنىً غير الملائم والمنافر وأنَّه لا يعلم إلَّا بالشَّرع

وَقَابَلَتْهُمْ طَائِفَةٌ أُخْرَى[2] ظَنَّتْ أَنَّ مَا جَاءَ بِهِ الشَّرْعُ مِنَ الحُسْنِ وَالقُبْحِ يَخْرُجُ عَنْ[3] هَذَا.

فَكِلَا الطَّائِفَتَيْنِ اللَّتَيْنِ[4] أَثْبَتَتَا الحُسْنَ وَالقُبْحَ العَقْلِيَّيْنِ أَوِ الشَّرْعِيَّيْنِ، وَأَخْرَجَتَاهُ عَنْ هَذَا القِسْمِ؛ غَلِطَتْ[5].

الطَّائفتان تنازعتا في عدم فعل اللَّه للقبيح؛ هل هو ممتنع لذاته وليس مقدوراً عليه؟ أم أنَّه ممتنع لمجرَّد القبح العقليِّ؟

ثُمَّ إِنَّ كِلْتَا[6] الطَّائِفَتَيْنِ لَمَّا كَانَتْ تُنْكِرُ أَنْ يُوصَفَ اللَّهُ بِالمَحَبَّةِ وَالرِّضَا وَالسُّخْطِ وَالفَرَحِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا جَاءَتْ بِهِ النُّصُوصُ الإِلَهِيَّةُ، وَدَلَّتْ عَلَيْهِ الشَّوَاهِدُ العَقْلِيَّةُ؛ تَنَازَعُوا - بَعْدَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى أَنَّ اللَّهَ لَا يَفْعَلُ مَا هُوَ مِنْهُ قَبِيحٌ -: هَلْ ذَلِكَ مُمْتَنِعٌ لِذَاتِهِ، وَأَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ قُدْرَتُهُ عَلَى مَا هُوَ قَبِيحٌ، أَوْ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ مُنَزَّهٌ عَنْ ذَلِكَ لَا يَفْعَلُهُ لِمُجَرَّدِ[7] القُبْحِ العَقْلِيِّ الَّذِي أَثْبَتُوهُ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ؛ وَالقَوْلَانِ فِي الِانْحِرَافِ مِنْ جِنْسِ القَوْلَيْنِ المُتَقَدِّمَيْنِ.

---

(١) وهم المعتزلة.
(٢) وهم الأشاعرة.
(٣) في د، هـ: «من».
(٤) «اللَّتَيْنِ» ليست في د، هـ.
(٥) في ب: «عطَّلت».
(٦) في ب: «كلَّ».
(٧) في د، هـ: «بمُجَرَّد».

بناء على قول الأشاعرة؛ لا فرق عندهم بين التَّوحيد والشِّرك

أُولَئِكَ[١] لَمْ يُفَرِّقُوا فِي خَلْقِهِ وَأَمْرِهِ بَيْنَ الهُدَى وَالضَّلَالِ، وَالطَّاعَةِ وَالمَعْصِيَةِ، وَالأَبْرَارِ وَالفُجَّارِ، وَأَهْلِ الجَنَّةِ وَأَهْلِ النَّارِ، وَالرَّحْمَةِ وَالعَذَابِ، فَلَا جَعَلُوهُ مَحْمُوداً عَلَى مَا فَعَلَهُ مِنَ العَدْلِ[٢]، أَوْ تَرَكَهُ مِنَ الظُّلْمِ، وَلَا مَا فَعَلَهُ مِنَ الإِحْسَانِ وَالنِّعْمَةِ، وَتَرَكَهُ[٣] مِنَ[٤] التَّعْذِيبِ وَالنِّقْمَةِ.

بناء على قول المعتزلة؛ سوَّوا اللَّه بخلقه فيما يحسن ويقبح

وَالآخَرُونَ نَزَّهُوهُ؛ بِنَاءً عَلَى القُبْحِ العَقْلِيِّ الَّذِي أَثْبَتُوهُ - وَلَا حَقِيقَةَ لَهُ -، وَسَوَّوْهُ بِخَلْقِهِ فِيمَا يَحْسُنُ وَيَقْبُحُ، وَشَبَّهُوهُ بِعِبَادِهِ فِيمَا يُؤْمَرُ بِهِ وَيُنْهَى عَنْهُ.

من نظر إلى القدر فقط فقد خالف كُتبَ اللَّهِ ودينَه وشرائعَه

فَمَنْ نَظَرَ إِلَى القَدَرِ فَقَطْ، وَعَظَّمَ الفَنَاءَ فِي تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ، وَوَقَفَ عِنْدَ الحَقِيقَةِ الكَوْنِيَّةِ؛ لَمْ يُمَيِّزْ بَيْنَ العِلْمِ وَالجَهْلِ، وَالصِّدْقِ وَالكَذِبِ، وَالبِرِّ وَالفُجُورِ، وَالعَدْلِ وَالظُّلْمِ، وَالطَّاعَةِ وَالمَعْصِيَةِ، وَالهُدَى وَالضَّلَالِ، وَالرَّشَادِ[٥] وَالغَيِّ، وَأَوْلِيَاءِ اللَّهِ وَأَعْدَائِهِ، وَأَهْلِ الجَنَّةِ وَأَهْلِ النَّارِ.

وخالف أيضاً ضرورة الحسِّ والذَّوق، وضرورة العقل والقياس

وَهَؤُلَاءِ مَعَ أَنَّهُمْ مُخَالِفُونَ بِالضَّرُورَةِ لِكُتُبِ[٦] اللَّهِ وَدِينِهِ وَشَرَائِعِهِ؛ فَهُمْ مُخَالِفُونَ أَيْضاً لِضَرُورَةِ الحِسِّ وَالذَّوْقِ، وَضَرُورَةِ العَقْلِ وَالقِيَاسِ.

---

(١) وهم الأشاعرة.
(٢) في ج،د،هـ: «العذاب».
(٣) في د،هـ: «أو تركه».
(٤) «مِنَ» ليست في ب.
(٥) في د،هـ: «والرُّشد».
(٦) في ج: «لكتاب».

وجه مخالفته لضرورة الحسّ والذّوق

فَإِنَّ أَحَدَهُمْ لَا بُدَّ أَنْ يَلْتَذَّ بِشَيْءٍ وَيَتَأَلَّمَ بِشَيْءٍ(١)، فَيُمَيِّزَ بَيْنَ مَا يُؤْكَلُ وَيُشْرَبُ، وَبَيْنَ مَا(٢) لَا يُؤْكَلُ وَلَا يُشْرَبُ، وَبَيْنَ مَا يُؤْذِيهِ مِنَ الحَرِّ وَالبَرْدِ، وَمَا لَيْسَ كَذَلِكَ، وَهَذَا التَّمْيِيزُ بَيْنَ مَا يَنْفَعُهُ وَيَضُرُّهُ هُوَ الحَقِيقَةُ الشَّرْعِيَّةُ الدِّينِيَّةُ.

وَمَنْ ظَنَّ أَنَّ البَشَرَ يَنْتَهِي إِلَى حَدٍّ يَسْتَوِي عِنْدَهُ الأَمْرَانِ دَائِماً؛ فَقَدِ افْتَرَى وَخَالَفَ ضَرُورَةَ الحِسِّ، وَلَكِنْ قَدْ يَعْرِضُ لِلْإِنْسَانِ - بَعْضَ الأَوْقَاتِ - عَارِضٌ؛ كَالسُّكْرِ وَالإِغْمَاءِ وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ مَا(٣) يَشْغَلُهُ عَنِ الإِحْسَاسِ بِبَعْضِ الأُمُورِ، فَأَمَّا أَنْ يَسْقُطَ إِحْسَاسُهُ بِالكُلِّيَّةِ مَعَ وُجُودِ الحَيَاةِ فِيهِ؛ فَهَذَا مُمْتَنِعٌ؛ فَإِنَّ النَّائِمَ لَمْ يَسْقُطْ إِحْسَاسُ نَفْسِهِ؛ بَلْ يَرَى فِي مَنَامِهِ مَا يَسُرُّهُ تَارَةً، وَمَا يَسُوؤُهُ أُخْرَى؛ فَالأَحْوَالُ الَّتِي يُعَبَّرُ عَنْهَا بِالِاصْطِلَامِ(٤) وَالفَنَاءِ(٥)

---

(١) «وَيَتَأَلَّمَ بِشَيْءٍ» ليست في د، هـ.

(٢) في ج، د، هـ: «وما» بدل: «وَبَيْنَ مَا».

(٣) في ب: «ممَّا».

(٤) الاصطلام في تعريف الصُّوفيَّة هو: الوَلَهُ الغالب على القلب، وهو قريب من الهَيَمان. معجم اصطلاحات الصُّوفيَّة (ص٥٥).
وبيَّن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ معناه كما في مجموع الفتاوى (٢/ ٣١٣) بقوله: «وأمَّا الثَّاني: وهو الفناء عن شهود السِّوى؛ فهذا هو الَّذي يعرِضُ لكثير من السَّالكين، كما يحكى عن أبي يزيد وأمثاله؛ وهو مقام الاصطلام، وهو: أن يغيبَ بموجوده عن وجوده، وبمعبوده عن عبادته، وبمشهوده عن شهادته، وبمذكوره عن ذكره، فيفنى مَن لم يكن، ويبقى مَن لم يزل».
وهو النَّوع الثَّالث الَّذي سيذكره المصنِّف من أنواع الفناء (ص٢٥٩). وانظر: الرَّدَّ على الشَّاذليِّ (١/ ١٠٢).

(٥) الفناء: مصطلحٌ صوفيٌّ يَعنُون به: عدم الإحساس بعالم الملك والملكوت، وهو=

وَالسُّكْرِ[(١)] وَنَحْوِ ذَلِكَ إِنَّمَا تَتَضَمَّنُ عَدَمَ الإِحْسَاسِ بِبَعْضِ الأَشْيَاءِ دُونَ بَعْضٍ، فَهِيَ - مَعَ نَقْصِ صَاحِبِهَا؛ لِضَعْفِ تَمْيِيزِهِ - لَا تَنْتَهِي إِلَى حَدٍّ يَسْقُطُ فِيهِ التَّمْيِيزُ مُطْلَقاً.

وَمَنْ نَفَى التَّمْيِيزَ فِي هَذَا المَقَامِ مُطْلَقاً، وَعَظَّمَ هَذَا المَقَامَ؛ فَقَدْ غَلِطَ فِي الحَقِيقَةِ الكَوْنِيَّةِ وَالدِّينِيَّةِ[(٢)] قَدَراً وَشَرْعاً؛ غَلِطَ[(٣)] فِي خَلْقِ اللَّهِ وَفِي أَمْرِهِ، حَيْثُ ظَنَّ وُجُودَ هَذَا؛ وَلَا وُجُودَ لَهُ، وَحَيْثُ ظَنَّ أَنَّهُ مَمْدُوحٌ؛ وَلَا مَدْحَ فِي عَدَمِ التَّمْيِيزِ وَالعَقْلِ وَالمَعْرِفَةِ.

وَإِذَا سَمِعْتَ بَعْضَ الشُّيُوخِ يَقُولُ: أُرِيدُ أَنْ لَا أُرِيدَ، أَوْ أَنَّ[(٤)] العَارِفَ لَا حَظَّ لَهُ، أَوْ أَنَّهُ[(٥)] يَصِيرُ كَالمَيِّتِ بَيْنَ يَدَيِ الغَاسِلِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ فَهَذَا إِنَّمَا يُمْدَحُ مِنْهُ سُقُوطُ إِرَادَتِهِ الَّتِي لَمْ يُؤْمَرْ بِهَا، وَعَدَمُ حَظِّهِ الَّذِي لَمْ يُؤْمَرْ بِطَلَبِهِ، وَأَنَّهُ كَالمَيِّتِ فِي طَلَبِ مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِطَلَبِهِ[(٦)]، وَتَرْكِ دَفْعِ مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِدَفْعِهِ.

= بالاستغراق في عظمة الباري ومشاهدة الحَقِّ. التَّعريفات للجرجانيِّ (ص١٦٩)، التَّوقيف على مُهمَّات التَّعاريف (ص٢٦٤)، معجم اصطلاحات الصُّوفيَّة (ص٣٦٤).

(١) السُّكْرُ عند الصُّوفيَّة هو: غيبة بوارِدٍ قويٍّ؛ يعطي الطَّرَبَ والالتذاذ، وهو أقوى من الغَيبة وأتمُّ منها. التَّعريفات للجرجانيِّ (ص١٢٠)، التَّوقيف على مهمَّات التَّعاريف (ص١٩٥).

(٢) زاد في حاشية ب: «غلط».

(٣) في ج، د، هـ: «وغلط».

(٤) في ج: «وأنَّ».

(٥) في ج: «وأنَّه».

(٦) في ج: «به».

وَمَنْ أَرَادَ بِذَلِكَ: أَنَّهُ(١) تَبْطُلُ إِرَادَتُهُ بِالكُلِّيَّةِ، وَأَنَّهُ لَا يُحِسُّ بِاللَّذَّةِ وَالأَلَمِ، وَالنَّافِعِ وَالضَّارِّ؛ فَهَذَا مُخَالِفٌ لِضَرُورَةِ الحِسِّ(٢) وَالعَقْلِ، وَمَنْ مَدَحَ هَذَا؛ فَهُوَ مُخَالِفٌ لِضَرُورَةِ الدِّينِ وَالعَقْلِ، وَالفَنَاءُ يُرَادُ بِهِ ثَلَاثَةُ أُمُورٍ:

أَحَدُهَا: وَهُوَ(٣) الفَنَاءُ الدِّينِيُّ الشَّرْعِيُّ الَّذِي جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ، وَأُنْزِلَتْ(٤) بِهِ الكُتُبُ؛ هُوَ(٥) أَنْ يَفْنَى عَمَّا لَمْ يَأْمُرِ(٦) اللَّهُ بِهِ بِفِعْلِ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ؛ فَيَفْنَى عَنْ عِبَادَةِ غَيْرِهِ بِعِبَادَتِهِ، وَعَنْ طَاعَةِ غَيْرِهِ بِطَاعَتِهِ وَطَاعَةِ رَسُولِهِ، وَعَنِ التَّوَكُّلِ عَلَى غَيْرِهِ بِالتَّوَكُّلِ عَلَيْهِ، وَعَنْ مَحَبَّةِ مَا سِوَاهُ بِمَحَبَّتِهِ وَمَحَبَّةِ رَسُولِهِ(٧)، وَعَنْ خَوْفِ غَيْرِهِ بِخَوْفِهِ، بِحَيْثُ لَا يَتَّبِعُ العَبْدُ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدىً مِنَ اللَّهِ، وَبِحَيْثُ يَكُونُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، كَمَا(٨) قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ﴾.

---

(١) في د، هـ: «أن».
(٢) «الحِسِّ» ليست في هـ، وضرب عليها في د.
(٣) في ج: «هو».
(٤) في د، هـ: «ونزلت».
(٥) في ب: «وهو».
(٦) في د، هـ: «يأمره».
(٧) «وَمَحَبَّةِ رَسُولِهِ» ليست في ب.
(٨) «كَمَا» ليست في ب.

فَهَذَا كُلُّهُ[١] مِمَّا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ وَرَسُولُهُ.

وَأَمَّا الفَنَاءُ الثَّانِي - وَهُوَ الَّذِي يَذْكُرُهُ بَعْضُ الصُّوفِيَّةِ - وَهُوَ: أَنْ يَفْنَى عَنْ شُهُودِ مَا سِوَى اللَّهِ تَعَالَى؛ فَيَفْنَى بِمَعْبُودِهِ عَنْ عِبَادَتِهِ، وَبِمَذْكُورِهِ عَنْ ذِكْرِهِ، وَبِمَعْرُوفِهِ عَنْ مَعْرِفَتِهِ، بِحَيْثُ قَدْ يَغِيبُ عَنْ شُعُورِهِ بِنَفْسِهِ[٢] وَبِمَا سِوَى اللَّهِ، فَهَذَا حَالٌ نَاقِصٌ قَدْ يَعْرِضُ لِبَعْضِ السَّالِكِينَ، وَلَيْسَ هُوَ مِنْ لَوَازِمِ طَرِيقِ اللَّهِ، وَلِهَذَا لَمْ يَعْرِضْ مِثْلُ هَذَا لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَالسَّابِقِينَ الأَوَّلِينَ.

وَمَنْ جَعَلَ هَذَا نِهَايَةَ السَّالِكِينَ؛ فَهُوَ ضَالٌّ ضَلَالاً مُبِيناً، وَكَذَلِكَ مَنْ جَعَلَهُ مِنْ لَوَازِمِ طَرِيقِ اللَّهِ فَهُوَ مُخْطِئٌ؛ بَلْ هُوَ مِنْ عَوَارِضِ طَرِيقِ اللَّهِ الَّتِي تَعْرِضُ لِبَعْضِ النَّاسِ دُونَ بَعْضٍ، لَيْسَ هُوَ مِنَ اللَّوَازِمِ الَّتِي تَحْصُلُ لِكُلِّ سَالِكٍ.

وَأَمَّا الثَّالِثُ: فَهُوَ الفَنَاءُ عَنْ وُجُودِ السِّوَى[٣]؛ بِحَيْثُ[٤] يَرَى أَنَّ وُجُودَ المَخْلُوقِ هُوَ عَيْنُ وُجُودِ الخَالِقِ، وَأَنَّ الوُجُودَ[٥] وَاحِدٌ بِالعَيْنِ؛ فَهَذَا قَوْلُ أَهْلِ الإِلْحَادِ وَالِاتِّحَادِ الَّذِينَ هُمْ مِنْ أَضَلِّ العِبَادِ.

---

(١) في ب زيادة: «هو».

(٢) في ب: «شهوده بنفسه»، وفي ج،د،هـ: «شعور نفسه».

(٣) وهو معنى الاصطلام الَّذي أشار إليه المصنِّف سابقاً.

(٤) في د،هـ: «حيث».

(٥) في د،هـ زيادة: «هو».

وجه مخالفته لضرورة العقل والقياس

وَأَمَّا مُخَالَفَتُهُمْ لِضَرُورَةِ العَقْلِ وَالقِيَاسِ: فَإِنَّ الوَاحِدَ مِنْ هَؤُلَاءِ لَا يُمْكِنُهُ أَنْ يَطْرُدَ قَوْلَهُ؛ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ مُشَاهِداً لِلْقَدَرِ مِنْ غَيْرِ تَمْيِيزٍ بَيْنَ المَأْمُورِ وَالمَحْظُورِ، فَعُومِلَ بِمُوجَبِ ذَلِكَ؛ مِثْلَ: أَنْ يُضْرَبَ وَيُجَاعَ[١]، حَتَّى يُبْتَلَى بِعَظِيمِ[٢] الأَوْصَابِ[٣] وَالأَوْجَاعِ، فَإِنْ لَامَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ بِهِ وَعَابَهُ[٤]؛ فَقَدْ نَقَضَ قَوْلَهُ، وَخَرَجَ عَنْ أَصْلِ[٥] مَذْهَبِهِ، وَقِيلَ لَهُ: هَذَا الَّذِي فَعَلَهُ مَقْضِيٌّ[٦] مَقْدُورٌ[٧]، فَخَلْقُ اللَّهِ وَقَدَرُهُ[٨] وَمَشِيئَتُهُ[٩] مُتَنَاوِلٌ لَكَ[١٠] وَلَهُ، وَهُوَ يَعُمُّكُمَا[١١]، فَإِنْ كَانَ القَدَرُ حُجَّةً لَكَ؛ فَهُوَ حُجَّةٌ لِهَذَا، وَإِلَّا فَلَيْسَ بِحُجَّةٍ لَا[١٢] لَكَ وَلَا لَهُ.

---

(١) «مِثْلَ: أَنْ يُضْرَبَ وَيُجَاعَ» ليست في ب.
(٢) في ب: «بأعظم».
(٣) الأوصاب: جمع وَصَب، وهو: المرض المُلازِم الدَّائم. العين (٧/ ١٦٨)، مقاييس اللُّغة (٦/ ١١٧).
(٤) في أ: «وعاتبه».
(٥) «أَصْلِ» ليست في أ.
(٦) «مَقْضِيٌّ» ليست في ج.
(٧) في أ: «مقدَّر».
(٨) «وَقَدَرُهُ» ليست في د،هـ، وفي ب: «وقدرته»، وفي أ زيادة كلمة غير واضحة.
(٩) في أ زيادة: «وهو».
(١٠) في ب: «ذلك».
(١١) في ب: «فيعمُّكما».
(١٢) «لَا» ليست في ج.

فَقَدْ تَبَيَّنَ بِضَرُورَةِ العَقْلِ فَسَادُ قَوْلِ مَنْ يَنْظُرُ إِلَى القَدَرِ، وَيُعْرِضُ عَنِ الأَمْرِ وَالنَّهْيِ.

المؤمن مأمور بأن يفعل المأمور، ويترك المحظور، ويصبر على المقدور

وَالمُؤْمِنُ مَأْمُورٌ بِأَنْ يَفعَلَ المَأْمُورَ، وَيَتْرُكَ المَحْظُورَ، وَيَصْبِرَ عَلَى المَقْدُورِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِن تَصۡبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمۡ كَيۡدُهُمۡ شَيۡـًٔا﴾، وَقَالَ تَعَالَى فِي قِصَّةِ يُوسُفَ: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾، فَالتَّقْوَى: فِعْلُ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ، وَتَرْكُ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ.

وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَٱصۡبِرۡ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لِذَنۢبِكَ وَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ بِٱلۡعَشِيِّ وَٱلۡإِبۡكَٰرِ﴾؛ فَأَمَرَهُ مَعَ الاسْتِغْفَارِ بِالصَّبْرِ؛ فَإِنَّ العِبَادَ لَا بُدَّ لَهُمْ مِنَ الاسْتِغْفَارِ، أَوَّلُهُمْ وَآخِرُهُمْ، قَالَ[١] ﷺ فِي الحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «يَا[٢] أَيُّهَا النَّاسُ، تُوبُوا إِلَى رَبِّكُمْ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فِي اليَوْمِ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ مَرَّةً»[٣]، وَقَالَ: «إِنَّهُ[٤] لَيُغَانُ عَلَى قَلْبِي[٥]، وَإِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فِي اليَوْمِ مِئَةَ مَرَّةٍ»[٦]، وَكَانَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي وَجَهْلِي وَإِسْرَافِي فِي أَمْرِي،

---

(١) في ج زيادة: «النَّبِيُّ».
(٢) «يا» ليست في ب.
(٣) رواه البخاريُّ (٦٣٠٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٤) في ج: «وإنَّه».
(٥) ليغانُ على قلبي، أي: يُلبَّسُ عليه ويُغطَّى. غريب الحديث لأبي عبيد (١/ ١٣٧)، مشارق الأنوار (٢/ ١٤٢).
(٦) رواه مسلم (٢٧٠٢)، من حديث الأغرِّ المزنيِّ رضي الله عنه.

وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي هَزْلِي وَجِدِّي، وَخَطَئِي وَعَمْدِي، وَكُلُّ ذَلِكَ عِنْدِي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، أَنْتَ المُقَدِّمُ وَأَنْتَ المُؤَخِّرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ»(١).

وَقَدْ ذُكِرَ عَنْ آدَمَ - أَبِي البَشَرِ - أَنَّهُ اسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَتَابَ إِلَيْهِ، فَاجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَاهُ(٢)، وَعَنْ إِبْلِيسَ - أَبِي الجِنِّ - أَنَّهُ أَصَرَّ مُتَعَلِّقاً بِالقَدَرِ، فَلَعَنَهُ وَأَقْصَاهُ، فَمَنْ أَذْنَبَ وَتَابَ وَنَدِمَ؛ فَقَدْ أَشْبَهَ أَبَاهُ - وَمَنْ أَشْبَهَ أَبَاهُ فَمَا ظَلَمَ(٣) -، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ۞ لِّيُعَذِّبَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ وَيَتُوبَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًۢا﴾.

وَلِهَذَا قَرَنَ سُبْحَانَهُ بَيْنَ التَّوْحِيدِ وَالِاسْتِغْفَارِ فِي غَيْرِ آيَةٍ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِۗ﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿الٓرۚ ۞ كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ۞ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَۚ إِنَّنِي لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ ۞

---

(١) رواه البخاريُّ (٦٣٩٩)، ومسلم (٢٧١٩)، من حديث أبي موسى الأشعريِّ رضي الله عنه.

(٢) في ب: «وهدى».

(٣) وهو من الأمثال العربيَّة المشهورة؛ ومعناه: أنَّه لم يَضَع الشَّبَه في غير موضعه؛ لأنَّه ليس أحدٌ أَوْلَى به منه بأن يُشبِهَهُ، ويجوز أن يراد: فما ظلم الأَبُ، أي: لم يظلم حين وضع زَرْعَه حيث أدَّى إليه الشَّبَه، وكلا القولين حسن. مجمع الأمثال (٢/ ٣٠٠)، المستقصى في أمثال العرب (٢/ ٣٥٣).

وَأَنِ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُم مَّتَٰعًا حَسَنًا إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَٱسْتَقِيمُوٓا۟ إِلَيْهِ وَٱسْتَغْفِرُوهُ﴾[١].

وَفِي الحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ[٢] وَغَيْرُهُ: «يَقُولُ الشَّيْطَانُ[٣]: أَهْلَكْتُ النَّاسَ بِالذُّنُوبِ، وَأَهْلَكُونِي بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَالِاسْتِغْفَارِ؛ فَلَمَّا رَأَيْتُ ذَلِكَ بَثَثْتُ فِيهِمُ الأَهْوَاءَ، فَهُمْ يُذْنِبُونَ وَلَا يَتُوبُونَ؛ لِأَنَّهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعاً»[٤].

وَقَدْ ذَكَرَ سُبْحَانَهُ عَنْ ذِي النُّونِ[٥] أَنَّهُ: نَادَى ﴿فِى ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّى كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْغَمِّ ۚ وَكَذَٰلِكَ نُۨجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «دَعْوَةُ أَخِي ذِي[٦] النُّونِ، مَا دَعَا بِهَا مَكْرُوبٌ إِلَّا فَرَّجَ اللَّهُ كُرْبَتَهُ[٧]»[٨].

---

(١) هذه الآية ليست موجودة في ب.

(٢) هو: أحمد بن عمرو بن الضَّحَّاك الشَّيبانيُّ، أبو بكر ابن أبي عاصم، إمامٌ بارعٌ، وحافظٌ كبيرٌ، كثير التَّصانيف، كان ثقةً نبيلاً معمَّراً، من مُصَنَّفاته: «السُّنَّة»، و«الزُّهد»، توفِّي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة (٢٨٧هـ). سير أعلام النُّبلاء (١٣/ ٤٣٠)، البداية والنِّهاية (١١/ ٢٨٤).

(٣) في أ: «أنَّ الشَّيطان قال».

(٤) رواه ابن أبي عاصم في السُّنَّة (٧)، وأبو يعلى في مسنده (١٣٦)، والطَّبرانيُّ في الدُّعاء (١٧٨٠)، من حديث أبي بكر الصِّدِّيق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) قال الطَّبريُّ في تفسيره (١٦/ ٣٧٤): «ذي النُّون: يعني صاحب النُون، والنُّون: الحوت، وإنَّما عَنَى بذي النُّون: يونس بن مَتَّى عَلَيْهِ السَّلَامُ».

(٦) في ب: «ذو». (٧) في ج: «كربه».

(٨) رواه أحمد (١٤٦٢)، والتِّرمذيُّ (٣٥٠٥) واللَّفظ له، من حديث سعد بن أبي وقَّاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

[القول الجامع في الأمر والقدر: أنَّه يجب في كلٍّ منهما أصلان]

وَجِمَاعُ ذَلِكَ: أَنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ(١) فِي الأَمْرِ مِنْ أَصْلَيْنِ، وَلَا بُدَّ لَهُ فِي القَدَرِ مِنْ أَصْلَيْنِ:

الأصلان في الأمر: الاجتهاد في امتثال الأمر، والاستغفار

فَفِي الأَمْرِ: عَلَيْهِ الاجْتِهَادُ فِي امْتِثَالِ الأَمْرِ عِلْماً وَعَمَلاً، فَلَا يَزَالُ يَجْتَهِدُ فِي العِلْمِ بِمَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ، وَالعَمَلِ بِذَلِكَ.

ثُمَّ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَغْفِرَ وَيَتُوبَ مِنْ تَفْرِيطِهِ فِي المَأْمُورِ، وَتَعَدِّيهِ لِلْحُدُودِ(٢)؛ وَلِهَذَا كَانَ مِنَ(٣) المَشْرُوعِ أَنْ يَخْتِمَ جَمِيعَ الأَعْمَالِ بِالاسْتِغْفَارِ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ: إِذَا صَلَّى؛ اسْتَغْفَرَ ثَلَاثاً(٤)، وَقَدْ قَالَ(٥) تَعَالَى: ﴿وَٱلْمُسْتَغْفِرِينَ بِٱلْأَسْحَارِ﴾؛ فَقَامُوا بِاللَّيْلِ(٦)، ثُمَّ خَتَمُوهُ(٧) بِالاسْتِغْفَارِ، وَآخِرُ سُورَةٍ نَزَلَتْ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِذَا جَآءَ

(١) «لَهُ» ليست في ب.
(٢) في ب: «في الحدود»، وفي ج: «الحدود»، وفي د،هـ: «للمحدود».
(٣) «مِنَ» ليست في د،هـ.
(٤) رواه مسلم (٥٩١)، من حديث ثوبان رضي الله عنه قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا انْصَرَفَ مِنْ صَلَاتِهِ اسْتَغْفَرَ ثَلَاثاً، وَقَالَ: اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ، وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ ذَا الجَلَالِ وَالإِكْرَامِ».
(٥) في ج: «قال اللَّه تعالى» بدل: «وَقَدْ قَالَ تَعَالَى».
(٦) في ب: «اللَّيل»، وفي د،هـ: «قاموا اللَّيل» بدل: «فَقَامُوا بِاللَّيْلِ».
(٧) في د،هـ: «ختموا».

نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۞ وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِى دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا ۞ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًۢا﴾، وَفِي الصَّحِيحِ: أَنَّهُ كَانَ[1] ﷺ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ[2]: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي؛ يَتَأَوَّلُ القُرْآنَ»[3].

الأصلان في القدر: الاستعانة بالله، والصَّبر

وَأَمَّا فِي القَدَرِ: فَعَلَيْهِ أَنْ يَسْتَعِينَ بِاللَّهِ فِي فِعْلِ مَا أُمِرَ بِهِ، وَيَتَوَكَّلَ عَلَيْهِ وَيَدْعُوَهُ، وَيَرْغَبَ إِلَيْهِ، وَيَسْتَعِيذَ بِهِ، فَيَكُونَ مُفْتَقِراً إِلَيْهِ فِي طَلَبِ الخَيْرِ وَتَرْكِ الشَّرِّ.

وَعَلَيْهِ أَنْ يَصْبِرَ عَلَى المَقْدُورِ، وَيَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ، وَمَا أَخْطَأَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ، وَإِذَا آذَاهُ النَّاسُ؛ عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ مَقْدُورٌ عَلَيْهِ[4].

من النُّصوص الدَّالَّة على الاستغفار، والنَّظر إلى القدر

وَمِنْ هَذَا البَابِ: احْتِجَاجُ آدَمَ وَمُوسَى عليهما السلام لَمَّا قَالَ: «يَا آدَمُ، أَنْتَ أَبُو البَشَرِ، خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ، وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ، وَأَسْجَدَ لَكَ مَلَائِكَتَهُ، لِمَاذَا أَخْرَجْتَنَا وَنَفْسَكَ مِنَ الجَنَّةِ؟ فَقَالَ لَهُ آدَمُ: أَنْتَ مُوسَى الَّذِي اصْطَفَاكَ اللَّهُ بِكَلَامِهِ[5]، فَبِكَمْ وَجَدْتَ مَكْتُوباً عَلَيَّ[6] قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾؟ قَالَ:

---

(١) في أ زيادة: «رسول».

(٢) «وَسُجُودِهِ» ليست في ب.

(٣) تقدَّم تخريجه (ص١٥٦).

(٤) في أ: «مقدور عليك»، وفي ب: «مقدَّر عليه».

(٥) في أ زيادة: «وكتب لك التَّوراة بيده».

(٦) في أ زيادة: «من».

بِكَذَا وَكَذَا سَنَةً، قَالَ: فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى»[(١)]، وَذَلِكَ أَنَّ مُوسَى لَمْ يَكُنْ عَتَبُهُ لِآدَمَ لِأَجْلِ الذَّنْبِ؛ فَإِنَّ[(٢)] آدَمَ كَانَ قَدْ تَابَ مِنْهُ، وَ«التَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ»[(٣)]، وَلَكِنْ لِأَجْلِ المُصِيبَةِ الَّتِي لَحِقَتْهُمْ مِنْ ذَلِكَ، وَهُمْ مَأْمُورُونَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى[(٤)] القَدَرِ فِي المَصَائِبِ، وَأَنْ يَسْتَغْفِرُوا مِنَ المَعَائِبِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ﴾.

ثمرة من راعى الأمر والقدر

فَمَنْ رَاعَى الأَمْرَ وَالقَدَرَ - كَمَا ذُكِرَ - كَانَ عَابِداً لِلَّهِ، مُطِيعاً لَهُ، مُسْتَعِيناً بِهِ، مُتَوَكِّلاً عَلَيْهِ، مِنَ ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ﴾.

جمع سبحانه بين الأصلين في غير موضع

وَقَدْ جَمَعَ سُبْحَانَهُ بَيْنَ هَذَيْنِ الأَصْلَيْنِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ، كَقَوْلِهِ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، وَقَوْلِهِ: ﴿فَٱعْبُدْهُ وَٱصْطَبِرْ

(١) رواه البخاريُّ (٣٤٠٩)، ومسلم (٢٦٥٢) واللَّفظ له، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «احْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى عليهما السلام عِنْدَ رَبِّهِمَا، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى؛ قَالَ مُوسَى: أَنْتَ آدَمُ الَّذِي خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ، وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ، وَأَسْجَدَ لَكَ مَلَائِكَتَهُ، وَأَسْكَنَكَ فِي جَنَّتِهِ، ثُمَّ أَهْبَطْتَ النَّاسَ بِخَطِيئَتِكَ إِلَى الأَرْضِ، فَقَالَ آدَمُ: أَنْتَ مُوسَى الَّذِي اصْطَفَاكَ اللَّهُ بِرِسَالَتِهِ وَبِكَلَامِهِ، وَأَعْطَاكَ الأَلْوَاحَ فِيهَا تِبْيَانُ كُلِّ شَيْءٍ، وَقَرَّبَكَ نَجِيّاً، فَبِكَمْ وَجَدْتَ اللَّهَ كَتَبَ التَّوْرَاةَ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ؟ قَالَ مُوسَى: بِأَرْبَعِينَ عَاماً، قَالَ آدَمُ: فَهَلْ وَجَدْتَ فِيهَا ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: أَفَتَلُومُنِي عَلَى أَنْ عَمِلْتُ عَمَلاً كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيَّ أَنْ أَعْمَلَهُ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي بِأَرْبَعِينَ سَنَةً؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى».

(٢) في أ: «لأنَّ».

(٣) رواه ابن ماجه (٤٢٥٠)، من حديث عبد اللَّه بن مسعود رضي الله عنه.

(٤) «إِلَى» ليست في ج.

لِعِبَادَتِهِۦ﴾[١]، وَقَوْلِهِ: ﴿فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾[٢]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۞ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَىْءٍ قَدْرًا﴾، فَالعِبَادَةُ لَهُ، وَالاِسْتِعَانَةُ بِهِ، وَكَانَ ﷺ يَقُولُ عِنْدَ الأُضْحِيَّةِ: «اللَّهُمَّ مِنْكَ وَلَكَ»[٣]، فَمَا لَمْ يَكُنْ بِاللَّهِ لَا يَكُونُ؛ فَإِنَّهُ لَا[٤] حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، وَمَا لَمْ يَكُنْ لِلَّهِ لَا[٥] يَنْفَعُ وَلَا يَدُومُ.

لا بدَّ في عبادة اللَّه من أصلين: الإخلاص، وموافقة الأمر لشرع الرُّسل

وَلَا بُدَّ فِي عِبَادَتِهِ مِنْ أَصْلَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: إِخْلَاصُ الدِّينِ لَهُ.

وَالثَّانِي: مُوَافَقَةُ[٦] أَمْرِهِ الَّذِي بَعَثَ بِهِ رُسُلَهُ.

وَلِهَذَا كَانَ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ رضي الله عنه يَقُولُ فِي دُعَائِهِ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْ عَمَلِي كُلَّهُ صَالِحاً، وَاجْعَلْهُ لِوَجْهِكَ خَالِصاً، وَلَا تَجْعَلْ

---

(١) هذه الآية ليست في د،هـ، وكُتِبَت في نسخة على حاشية هـ.

(٢) هذه الآية ليست في أ،ب.

(٣) رواه أحمد (١٥٠٢٢)، وأبو داود (٢٧٩٥)، وابن ماجه (٣١٢١)، من حديث جابر رضي الله عنه، ولفظه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَبَحَ يَوْمَ العِيدِ كَبْشَيْنِ، ثُمَّ قَالَ حِينَ وَجَّهَهُمَا: إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ حَنِيفاً مُسْلِماً، وَمَا أَنَا مِنَ المُشْرِكِينَ، ﴿إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۞ لَا شَرِيكَ لَهُۥ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾، بِاسْمِ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُمَّ مِنْكَ، وَلَكَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، وَأُمَّتِهِ».

(٤) في ج: «فلا» بدل: «فَإِنَّهُ لَا»، وفي حاشيتها كالمثبت.

(٥) في ج: «فلا».

(٦) في أ،ب: «مواقعة».

لِأَحَدٍ فِيهِ شَيْئاً»(١)، وَقَالَ الفُضَيْلُ بْنُ عِيَاضٍ(٢) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾؛ قَالَ: «أَخْلَصُهُ وَأَصْوَبُهُ، قَالُوا(٣): يَا أَبَا عَلِيٍّ، مَا أَخْلَصُهُ وَأَصْوَبُهُ؟(٤) قَالَ: إِنَّ العَمَلَ إِذَا كَانَ خَالِصاً وَلَمْ يَكُنْ صَوَاباً؛ لَمْ يُقْبَلْ، وَإِذَا(٥) كَانَ صَوَاباً وَلَمْ يَكُنْ خَالِصاً؛ لَمْ يُقْبَلْ(٦)، حَتَّى يَكُونَ خَالِصاً صَوَاباً؛ وَالخَالِصُ: أَنْ يَكُونَ لِلَّهِ، وَالصَّوَابُ: أَنْ يَكُونَ عَلَى السُّنَّةِ»(٧).

وَلِهَذَا ذَمَّ اللَّهُ المُشْرِكِينَ فِي القُرْآنِ(٨) عَلَى اتِّبَاعِ مَا شَرَعَ لَهُمْ شُرَكَاؤُهُمْ مِنَ الدِّينِ الَّذِي لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ مِنْ عِبَادَةِ غَيْرِهِ، وَفِعْلِ مَا لَمْ يَشْرَعْهُ مِنَ الدِّينِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾، كَمَا ذَمَّهُمْ عَلَى أَنَّهُمْ حَرَّمُوا مَا لَمْ يُحَرِّمْهُ اللَّهُ، وَالدِّينُ الحَقُّ: أَنَّهُ لَا حَرَامَ إِلَّا مَا حَرَّمَهُ اللَّهُ، وَلَا دِينَ إِلَّا مَا شَرَعَهُ اللَّهُ.

---

(١) رواه أحمد في الزُّهد (٦١٧)، وأبو الشَّيخ الأصبهانيُّ في طبقات المُحَدِّثين بأصبهان (٤/ ٢٦١).

(٢) هو: الفضيل بن عياض بن مسعود، أبو عليٍّ، الخراسانيُّ، رحل في طلب العلم، وكان نبيلاً فاضلاً عابداً وَرِعاً، كثير الحديث، توفِّي رحمه الله سنة (١٨٧هـ). تاريخ دمشق (٤٨/ ٣٧٥)، سير أعلام النُّبلاء (٨/ ٤٢١).

(٣) في ج،د،هـ: «قيل».

(٤) «قَالُوا: يَا أَبَا عَلِيٍّ، مَا أَخْلَصُهُ وَأَصْوَبُهُ» ليست في ب.

(٥) في د،هـ: «وإن».

(٦) «وَإِذَا كَانَ صَوَاباً وَلَمْ يَكُنْ خَالِصاً؛ لَمْ يُقْبَلْ» ليست في ب، وفي د،هـ: «وما أصوبه».

(٧) تفسير الثَّعلبيِّ (٢٧/ ٩١)، حلية الأولياء (٨/ ٩٥).

(٨) «فِي القُرْآنِ» ليست في ب.

النَّاس في عبادة اللَّه واستعانته أربعة أقسام

ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ فِي عِبَادَتِهِ وَاسْتِعَانَتِهِ[(١)] أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ:

فَالمُؤْمِنُونَ المُتَّقُونَ: هُمْ لَهُ وَبِهِ؛ يَعْبُدُونَهُ وَيَسْتَعِينُونَهُ.

وَطَائِفَةٌ تَعْبُدُهُ[(٢)] مِنْ غَيْرِ اسْتِعَانَةٍ وَلَا صَبْرٍ؛ فَتَجِدُ عِنْدَ أَحَدِهِمْ تَحَرِّياً لِلطَّاعَةِ وَالوَرَعِ وَلُزُومِ السُّنَّةِ، لَكِنْ لَيْسَ لَهُمْ تَوَكُّلٌ وَاسْتِعَانَةٌ وَصَبْرٌ؛ بَلْ فِيهِمْ عَجْزٌ وَجَزَعٌ.

وَطَائِفَةٌ فِيهِمُ اسْتِعَانَةٌ[(٣)] وَتَوَكُّلٌ وَصَبْرٌ، مِنْ غَيْرِ اسْتِقَامَةٍ عَلَى الأَمْرِ، وَلَا مُتَابَعَةٍ لِلسُّنَّةِ، فَقَدْ يُمَكَّنُ أَحَدُهُمْ، وَيَكُونُ لَهُ نَوْعٌ مِنَ الحَالِ بَاطِناً أَوْ ظَاهِراً، وَيُعْطَى مِنَ المُكَاشَفَاتِ[(٤)] وَالتَّأْثِيرَاتِ مَا لَمْ يُعْطَهُ الصِّنْفُ الأَوَّلُ[(٥)]، وَلَكِنْ لَا عَاقِبَةَ لَهُ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنَ المُتَّقِينَ، وَالعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَى.

فَالأَوَّلُونَ لَهُمْ دِينٌ ضَعِيفٌ، لَكِنَّهُ[(٦)] مُسْتَمِرٌّ بَاقٍ؛ إِنْ لَمْ يُفْسِدْهُ صَاحِبُهُ بِالجَزَعِ وَالعَجْزِ، وَهَؤُلَاءِ لِأَحَدِهِمْ حَالٌ وَقُوَّةٌ، وَلَكِنْ لَا يَبْقَى لَهُ إِلَّا مَا وَافَقَ فِيهِ الأَمْرَ، وَاتَّبَعَ فِيهِ السُّنَّةَ.

وَشَرُّ الأَقْسَامِ: مَنْ لَا يَعْبُدُهُ وَلَا يَسْتَعِينُهُ؛ فَهُوَ لَا يَشْهَدُ أَنَّ عَمَلَهُ لِلَّهِ، وَلَا أَنَّهُ بِاللَّهِ.

---

(١) في ج زيادة: «على». (٢) في أ: «يعبدونه».

(٣) «وَصَبْرٌ؛ بَلْ فِيهِمْ عَجْزٌ وَجَزَعٌ. وَطَائِفَةٌ فِيهِمُ اسْتِعَانَةٌ» ليست في ب.

(٤) المكاشفات: من الكشف، وهو عند الصُّوفيَّة: الاطِّلاع على ما وراء الحجاب من المعاني الغيبيَّة، والأمور الحقيقيَّة، وجوداً وشهوداً. التَّعريفات للجرجانيِّ (ص١٨٤)، التَّوقيف على مهمَّات التَّعاريف (ص٢٨٢).

(٥) أي: الطَّائفة الثَّانية. (٦) في ج: «ولكنَّه».

المعتزلة الَّذين أنكروا القدر؛ هم في الشَّرع خير من الجبريَّة الَّذين يعرضون عن الشَّرع

فَالمُعْتَزِلَةُ وَنَحْوُهُمْ - مِنَ القَدَرِيَّةِ الَّذِينَ أَنْكَرُوا القَدَرَ -: هُمْ فِي تَعْظِيمِ الأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَالوَعْدِ وَالوَعِيدِ، خَيْرٌ مِنْ هَؤُلَاءِ الجَبْرِيَّةِ(١) الَّذِينَ يُعْرِضُونَ عَنِ الشَّرْعِ وَالأَمْرِ وَالنَّهْيِ.

الصُّوفيَّة في القدر ومشاهدة توحيد الرُّبوبيَّة، خير من المعتزلة

وَالصُّوفِيَّةُ: هُمْ - فِي القَدَرِ وَمُشَاهَدَةِ تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ - خَيْرٌ مِنَ المُعْتَزِلَةِ، وَلَكِنْ فِيهِمْ مَنْ فِيهِ نَوْعُ(٢) إِعْرَاضٍ(٣) عَنْ بَعْضِ الأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَالوَعْدِ وَالوَعِيدِ، حَتَّى يَجْعَلُوا الغَايَةَ هِيَ مُشَاهَدَةَ تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ، وَالفَنَاءَ فِي ذَلِكَ، وَيَصِيرُونَ أَيْضاً مُعْتَزِلِينَ لِجَمَاعَةِ المُسْلِمِينَ وَسُنَّتِهِمْ؛ فَهُمْ مُعْتَزِلَةٌ مِنْ هَذَا الوَجْهِ.

وَقَدْ يَكُونُ مَا وَقَعُوا فِيهِ مِنَ البِدْعَةِ شَرّاً مِنْ بِدْعَةِ أُولَئِكَ المُعْتَزِلَةِ؛ وَكِلَا الطَّائِفَتَيْنِ نَشَأَتْ مِنَ البَصْرَةِ(٤).

دين اللَّه: ما بعث به رسله، وأنزل به كتبه؛ وهو الصِّراط المستقيم، وهو طريقة أصحاب رسول اللَّه ﷺ

وَإِنَّمَا دِينُ اللَّهِ: مَا بَعَثَ بِهِ رُسُلَهُ، وَأَنْزَلَ بِهِ كُتُبَهُ؛ وَهُوَ الصِّرَاطُ المُسْتَقِيمُ، وَهُوَ طَرِيقَةُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - خَيْرِ القُرُونِ، وَأَفْضَلِ الأُمَّةِ، وَأَكْرَمِ الخَلْقِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بَعْدَ النَّبِيِّينَ -.

---

(١) في ج، د، هـ زيادة: «القدريَّة».
والجبريَّة أو المُجْبِرة: فِرقة تَنْفِي الفعل حقيقةً عن العبد وتُضيفُه إلى الرَّبِّ تعالى، وتقول: إنَّ الإنسان مُجْبَر ومُسَيَّر وليس بمُخَيَّر. المِلَل والنِّحَل (١/ ٨٥)، اعتقادات فِرَق المسلمين والمشركين (ص٦٨).

(٢) «نَوْعُ» ليست في أ.

(٣) في ب: «بدع مع إعراض» بدل: «نَوْعُ إِعْرَاضٍ».

(٤) البصرة: مدينةٌ جنوبَ العراق، جنوبَ شرقِ بغداد، تبعد عنها (٥٣٠) كيلومتراً. أحسن التَّقاسيم في معرفة الأقاليم (ص١١٤)، الرَّوض المعطار في خبر الأقطار (ص١٠٥).

أدلَّة اتِّباع هدي الصَّحابة رضي الله عنهم

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾، فَرَضِيَ عَنِ السَّابِقِينَ الأَوَّلِينَ رِضاً مُطْلَقاً، وَرَضِيَ عَنِ التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ.

وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ[(١)] ﷺ فِي الأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ: «خَيْرُ القُرُونِ: القَرْنُ الَّذِينَ[(٢)] بُعِثْتُ فِيهِمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»[(٣)].

وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه يَقُولُ: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُسْتَنّاً فَلْيَسْتَنَّ بِمَنْ قَدْ مَاتَ؛ فَإِنَّ الحَيَّ لَا تُؤْمَنُ عَلَيْهِ الفِتْنَةُ، أُولَئِكَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ: أَبَرُّ هَذِهِ الأُمَّةِ قُلُوباً، وَأَعْمَقُهَا عِلْماً، وَأَقَلُّهَا تَكَلُّفاً، قَوْمٌ[(٤)] اخْتَارَهُمُ اللَّهُ لِصُحْبَةِ نَبِيِّهِ ﷺ، وَإِقَامَةِ دِينِهِ؛ فَاعْرِفُوا لَهُمْ حَقَّهُمْ، وَتَمَسَّكُوا بِهَدْيِهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الهُدَى المُسْتَقِيمِ»[(٥)].

---

(١) «رَسُولُ اللَّهِ» ليست في أ، د، هـ، وفي ج: «النَّبيُّ».

(٢) في أ، د، هـ: «الَّذي».

(٣) روى هذا الحديث عن النَّبيِّ ﷺ بألفاظ متقاربة عددٌ من الصَّحابة: فرواه البخاريُّ (٢٦٥٢)، ومسلم (٢٥٣٣)، من حديث عبد اللَّه بن مسعود رضي الله عنه، ورواه البخاريُّ (٢٦٥١)، ومسلم (٢٥٣٥)، من حديث عمران بن حصين رضي الله عنهما، ورواه مسلم (٢٥٣٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ورواه مسلم أيضاً (٢٥٣٦)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٤) في ب: «قوماً».

(٥) رواه ابن عبد البرِّ في جامع بيان العلم (١٨١)، وأبو إسماعيل الهرويُّ في ذمِّ الكلام وأهله (٧٤٦)، وليس عندهما: «فَإِنَّ الحَيَّ لَا تُؤْمَنُ عَلَيْهِ الفِتْنَةُ»، وهذه العبارة رواها أبو داود في الزُّهد (١٣٢) - واللَّفظ له -، والطَّبرانيُّ في المعجم =

وَقَالَ حُذَيْفَةُ بْنُ اليَمَانِ رضي الله عنهما: «يَا مَعْشَرَ القُرَّاءِ، اسْتَقِيمُوا وَخُذُوا طَرِيقَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَوَاللَّهِ، لَئِنِ اتَّبَعْتُمُوهُمْ؛ لَقَدْ سَبَقْتُمْ سَبْقاً بَعِيداً، وَلَئِنْ أَخَذْتُمْ يَمِيناً وَشِمَالاً؛ لَقَدْ ضَلَلْتُمْ ضَلَالاً بَعِيداً»[1].

أدلَّة اتِّباع الصِّراط المستقيم

وَقَدْ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: «خَطَّ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم خَطّاً، وَخَطَّ خُطُوطاً عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ[2]، ثُمَّ قَالَ: هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ، وَهَذِهِ سُبُلٌ: عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ﴾»[3].

وَقَدْ أَمَرَنَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ أَنْ نَقُولَ فِي صَلَاتِنَا[4]: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۞ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾، وَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «اليَهُودُ مَغْضُوبٌ عَلَيْهِمْ، وَالنَّصَارَى ضَالُّونَ»[5]، وَذَلِكَ أَنَّ اليَهُودَ عَرَفُوا

= الكبير (٨٧٦٤)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ١٣٦)، والبيهقيُّ في السُّنن الكبير (٢٠٣٧٥)، ولفظه: «أَلَا فَلَا يُقَلِّدَنَّ رَجُلٌ مِنْكُمْ دِينَهُ رَجُلاً، إِنْ آمَنَ آمَنَ، وَإِنْ كَفَرَ كَفَرَ، فَإِنْ كُنْتُمْ لَا بُدَّ فَاعِلِينَ فَبِبَعْضِ مَنْ قَدْ مَاتَ؛ فَإِنَّ الحَيَّ لَا تُؤْمَنُ عَلَيْهِ الفِتْنَةُ».

(١) رواه البخاريُّ (٧٢٨٢).

(٢) في أ: «وعن شماله».

(٣) رواه أحمد (٤١٤٢)، وابن حبَّان (٣٦٦٥).

(٤) في أ: «صلواتنا».

(٥) رواه أحمد (١٩٣٨١)، والتِّرمذيُّ (٢٩٥٣)، وابن حبَّان (٤٥٣٣)، من حديث عديِّ بن حاتم رضي الله عنه، وقال التِّرمذيُّ عقبه: «هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ، لا نعرفه إلَّا من حديث سِماك بن حَرْبٍ».

الحَقَّ وَلَمْ يَتَّبِعُوهُ، وَالنَّصَارَى عَبَدُوا اللَّهَ بِغَيْرِ عِلْمٍ، وَلِهَذَا كَانَ يُقَالُ[١]: «تَعَوَّذُوا[٢] بِاللَّهِ مِنْ فِتْنَةِ العَالِمِ الفَاجِرِ، وَالعَابِدِ الجَاهِلِ؛ فَإِنَّ فِتْنَتَهُمَا فِتْنَةٌ لِكُلِّ مَفْتُونٍ»[٣].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «تَكَفَّلَ اللَّهُ لِمَنْ قَرَأَ القُرْآنَ، وَعَمِلَ بِمَا فِيهِ: أَنْ لَا يَضِلَّ فِي الدُّنْيَا، وَلَا يَشْقَى فِي الآخِرَةِ» وَقَرَأَ هَذِهِ الآيَةَ[٤].

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الٓمٓ * ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ * ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ * وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ * أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾، فَأَخْبَرَ أَنَّ هَؤُلَاءِ مُهْتَدُونَ مُفْلِحُونَ، وَذَلِكَ خِلَافُ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَالضَّالِّينَ.

فَنَسْأَلُ اللَّهَ العَظِيمَ أَنْ يَهْدِيَنَا وَسَائِرَ إِخْوَانِنَا صِرَاطَهُ المُسْتَقِيمَ؛ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمَ[٥] عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ

(١) في نسخة على حاشية ج: «يقول».
(٢) في ب: «نعوذ».
(٣) رواه البيهقيُّ في المدخل إلى السُّنن (٥٤٤)، من كلام سفيان الثَّوريِّ رَحِمَهُ اللَّهُ.
(٤) رواه عبد الرَّزَّاق (٦١١٤)، وابن أبي شيبة (٣٠٥٧٥، ٣٠٥٧٦)، والبيهقيُّ في شعب الإيمان (١٨٧١).
(٥) في أ زيادة لفظ الجلالة: «اللَّه»، وفي د،هـ: «أنعمت».

وَالصَّالِحِينَ، وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقاً، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ العَلِيِّ العَظِيمِ.

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ؛ مُحَمَّدٍ، وَآلِهِ وَصَحْبِهِ، وَسَلَّمَ تَسْلِيماً كَثِيراً إِلَى يَوْمِ الدِّينِ(١)، وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الوَكِيلُ(٢).

---

(١) في حاشية د: «بلغ مقابلة في يوم السَّبت (٢٤) ربيع الأوَّل سنة (١٢٢٣)».

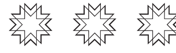
(٢) «وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الوَكِيل،» ليست في د،هـ، وفي أ: «... وصلَّى اللَّه على نبيِّنا محمَّدٍ وآلِهِ وصحبه وسلَّم [طمس ما بعدها]»، وفي ج: «وحسبنا اللَّه ونعم الوكيل والحمد للَّه ربِّ العالمين وصلَّى اللَّه على سيِّدنا محمَّدٍ وعلى آلِهِ وصحبه وسلَّم تسليماً كثيراً».

الخاتمة:

في أ: «نقلها محمَّد بن شكر الشَّافعيُّ حامداً مصلّياً في شهر ربيع الأوَّل من سنة خمس عشرة وسبع مئة»، وكتب تحتها: «قوبلت بحسب الإمكان والحمد للَّه ربِّ العالمين»، وكتب تحتها قيد تملُّك ونصُّه: «انتقل هذا الكتاب إليَّ من رواية والدي وهو الموفَّق والعارف... رحمه اللَّه تعالى، وهو ملك من أملاكي ومذكِّرة من مذكِّرات... بن عثمان... حامداً للَّه تعالى، وذلك في شهور سنة خمس وسبعين... والحمد للَّه وصلَّى اللَّه على سيِّدنا محمَّد وآله وسلَّم».

وفي ب: «نجزت القاعدة المباركة النَّديَّة، وللَّه الحمد في كلِّ بكرة وعشيَّة، على يد الفقير موسى بن عبد اللَّه الحلبيِّ غفر اللَّه له ولوالديه ولجميع المسلمين في عاشر جمادى الآخر تسعة عشر وسبع مئة».

وفي ج: «عَلَّقها لنفسه كاتبها: علي... الشَّهير بالبعليِّ حامداً للَّه مصلّياً على رسوله، وكان الفراغ من تعليقها رابع شهر رجب الفرد سنة خمس وسبعين وسبع مئة (٧٧٥)»، وتحتها قيد سماع نصُّه: «سمعها عليَّ الفقيه شهاب الدِّين أحمد بن أحمد بن محمَّد الفندقيُّ عن مصنِّفها الإمام تقيِّ الدِّين، في مجالس آخرها في جمادى الآخرة، سنة ثمان وثمانين وسبع مئة، كتبه محمَّد بن عبد اللَّه المحبُّ، يلقَّب بالصَّامت، الحمد للَّه»، وتحته قيدُ سماع آخَر ونصُّه: «قرأها عليَّ الفقيه=

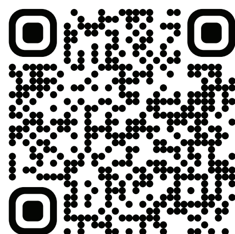


= المذكور في مجالس آخرها في غرَّة شهر صفر سنة تسعين وسبع مئة، كتبه عليُّ بن العزِّ الحنفيُّ غفر اللَّه له آمين وصلى اللَّه وسلَّم على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسلَّم».

وفي د: «تمَّت القاعدة التَّدمريَّة في أصول الدِّين بحمد اللَّه وحسن التَّوفيق، والحمد للَّه ربِّ العالمين، وذلك فرغ بعون اللَّه غرَّة شهر شعبان المبارك من سنة (١٢٢١)، الحادية والعشرين بعد المئتين والألف من هجرته ﷺ، بقلم الرَّاجي عفو ربِّ العباد، عبد اللَّه بن إبراهيم بن...».

وفي هـ: «تمَّت القاعدة التَّدمريَّة في أصول الدِّين بحمد اللَّه وحسن توفيقه، والحمد للَّه ربِّ العالمين، بلغ كتابة ومقابلة نهار الأربعاء الَّذي هو الثَّالث من شهر عاشوراء سنة (١٢٣٣) من الهجرة النَّبويَّة على مهاجرها أفضل الصَّلاة والتَّسليم على يد الفقير إلى اللَّه عبد المحسن بن أحمد بن فارس غفر اللَّه له ولوالديه والمسلمين. آمين».

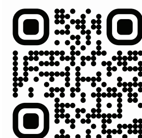
فِهۡرِسُ مَرَاجِعِ ٱلتَّحۡقِيقِ



فِهْرِسُ ٱلْمَوْضُوعَاتِ



مؤسَّسة طالب العلم للنَّشر والتَّوزيع
+٩٦٦ ٥٠ ٦٠ ٩٠ ٤٤٨



دار الدليقان للنَّشر والتَّوزيع

مؤسسة طالب العلم للنشر والتوزيع +٩٦٦٥٠٦٠٩٠٤٤٨

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٠٥-٩٥٣٢-٧